شؤون اجتماعية

تصدر عن جمعية الاجتماعيين في الشارقة
مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية

رئيس التحرير
أ.د. محمد عبد الله المطوع

نائب رئيس التحرير
د. ندى مرتضى صبُاح

مدير التحرير
د. فاطمة الصايغ

سكرتير التحرير
طه حسين حسن

الهيئة الاستشارية

د. أحمد الخطابي	جامعة الشارقة
د. حصة لوتاه	جامعة الإمارات
د. خالد الخاجة	جامعة عجمان
د. روبرت كوك	الجامعة الأمريكية في الشارقة
د. سليمان موسى الجاسم	جامعة زايد
د. عبد الرزاق المضرب	جامعة الإمارات
أ.د. عمرو عبد الحميد	المستشار الخاص لصاحب السمو حاكم الشارقة لشؤون التعليم العالي
أ.د. محسن الموسوي	الجامعة الأمريكية في الشارقة

هيئة التحرير التنفيذية

أ.د. أحمد العموش	جامعة الشارقة
د. بسام أبو الفول	الجامعة الأمريكية في الشارقة
أ. حسين سعيد الشيخ	جمعية الاجتماعيين
أ.د. سعيد ناصف	جامعة عجمان
د. عتيق جكه	جامعة الإمارات
د. نصر عارف	جامعة زايد

جميع الأراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي الكاتب
ترتيب الأسماء والبحوث في المجلة أبجدياً

قواعد النشر في المجلة

بحوث ودراسات

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تهدف إلى إضافة ما هو جديد في هذه المجالات وتخدم مجتمع الإمارات بخاصة والمجتمع العربي بعامة، باللغة العربية وباللغة الانجليزية. على أن يكون البحث أصلاً باللغة التي ينشر فيها البحث.
2. يكون البحث المقدم للنشر في حدود 30 صفحة مطبوعة من الحجم العادي (13000) كلمة بما في ذلك الحواشي اللازمة وقائمة المراجع والمصادر.
3. يعد البحث قابلاً للنشر إذا توافرت فيه النقاط الآتية:

أ) اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابة البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع.

ب) ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مجلة أخرى.

جـ) يكتب الباحث إسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعامل مع المجلة للمرة الأولى، ويذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى مؤتمر لكنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر.

د) يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية معينة وفي هذا الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة .

هـ) يرفق بالبحث ملخص في حدود (150) كلمة باللغة الإنجليزية وآخر بالعربية يتضمن أهداف البحث ونتائجه.

4. يبلغ الباحث باستلام البحث خلال أسبوعين من تاريخ الاستلام على أن يبلغ بقرار صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.
5. يراعى في أولوية النشر ما يلي:

أ) تاريخ استلام البحث وأسبقية البحوث للنشر إن كان طلب إجراء تعديلات عليها.

ب) تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر المجلة لأكبر عدد من الكتاب وأكبر عدد ممكن من الأقطار في العدد الواحد وبأوسع مدى من التنوع.

جـ) المواضيع المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لما تعانيه المكتبة العربية من نقص واضح فيها.

6. أ) البحث المنشور في المجلة يصبح ملكاً لها ويؤول إليها حق نشره.

ب) يحق للباحث إعادة نشر بحثه في كتاب وفي هذه الحالة لا بد أن يشير إلى المصدر الأصلي للنشر.

عروض الكتب

تنشر المجلة عروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم العرض عن عشر صفحات وأن يتناول إيجابيات وسلبيات الكتاب ويستهل العرض بالمعلومات الآتية:

(أ) الاسم الكامل للمؤلف (ب) العنوان الكامل للكاتب (جـ) مكان النشر

(د) الاسم الكامل للناشر (هـ) تاريخ النشر (و) عدد الصفحات

(ز) تكتب المعلومات السابقة بلغة الكتاب إذا كان محرراً بلغة أجنبية (ح) اسم وعنوان عارض الكتاب

الآراء والأفكار

تنشر المجلة آراء وأفكاراً حرة تعالج قضايا مهمة ومعاصرة تهم المجتمع والفكر الإنساني والاجتماعي على ألا يزيد عدد الصفحات عن 10 صفحات.

ملخصات الرسائل العلمية

تنشر المجلة ملخصات رسائل جامعية تمت مناقشتها وأجازتها في ميادين العلوم الإنسانية

تقارير وندوات ومؤتمرات

تنشر المجلة تقارير المؤتمرات والندوات على ألا يتجاوز حجم التقرير 10 صفحات

ترسل البحوث والدراسات بعنوان رئيس تحرير مجلة شؤون اجتماعية

جمعية الاجتماعيين. دولة الإمارات العربية المتحدة . الشارقة. ص.ب: 3745

E-mail: social@emirates.net.ae

الاشتراكات السنوية

للأفراد	
الإمارات	40 درهماً
الوطن العربي	15 دولاراً
البلاد الأخرى	20 دولاراً

للمؤسسات	
الإمارات	100 درهم
البلاد الأخرى	40 دولاراً

الأسعار

الأسعار	
الإمارات	10 دراهم
البحرين	دينار واحد
الكويت	دينار واحد
قطر	10 ريالات
السعودية	10 ريالات
عمُان	ريال واحد
اليمن	100 ريال
مصر	5 جنيه
لبنان	2000 ليرة
سورية	35 ليرة
السودان	100 جنيه
ليبيا	600 درهم
الجزائر	10 دينار
تونس	ديناران
المغرب	7 درهم
الأردن	ديناران
العراق	1000 دينار

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

جمعية الإمارات العربية المتحدة، الشارقة

ص . ب: 3745، هاتف: 22 77 556 06 ، فاكس: 27 72 556 06

شـــؤون اجتماعية

العدد 115، خريف : 2012 – السنة 29

الافتتاحية 6

بحوث ودراسات:

الخطورة الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة في السعودية واقعها وأساليب الوقاية منها .
د. خالد بن سليم الحربي. 9

العمل التطوعي والرعاية الاجتماعية في اليمن:
دراسة مطبقة على الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت.
د. عادل أحمد الكسادي – د. أحمد عبد الحليم سليم. 47

تقدير الذات وعلاقته بمستوى التحصيل الأكاديمي:
دراسة مسحية على الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة .
د. محمد أحمد الحراحشة 89

الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر: دراسة سوسيولوجية ميدانية.
د. نجلاء محمود المصيلحي. 111

آراء وأفكار:

العولمة الثقافية وصراعات الهويات في المجتمعات العربية.
د. مثنى مشعان المزروعي – د. رعد حميد توفيق البياتي. 149

العولمة واشكالية الهوية في العالم الإسلامي مقارنة نقدية.
د. علي سموك. 165

عروض الكتب:

القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية.

تأليف: بافل باييف- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 183

أمن الطاقة في الخليج التحديات والآفاق.

تأليف : مجموعة باحثين - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 189

الندوات والمؤتمرات:

ندوة القدس دراسات في التاريخ والسياسة 25 آيار 2009 .

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 199

ملخصات الرسائل العلمية :

دور الفضائيات الإخبارية العربية في ترتيب أولويات الجمهور نحو القضايا الخليجية.

الباحثة: عائشة سعيد محمد العناشي. عرض د. عادل عبد الجواد الكردوسي. 203

موضوعات باللغة الانجليزية

إدارة العلاقة مع الزبائن باعتبارها القوة التنافسية للمنظمة.

د. ناصر جرادات – د. أحمد يوسف عريقات 11

الافتتاحية

يستهل العدد / 115 / من مجلة شؤون اجتماعية ببحث عن موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي يتصل بالخطورة الاجتماعية لمخالفي الإقامة، ولطالما عانت تلك الدول من العمالة الوافدة وآثارها على البنى الاجتماعية وثقافة المجتمع، وتركت آثارها على اللغة والعلاقات الاجتماعية، والأدوار الأسرية، هذا إذا كانت العمالة نظامية، فكيف إذا كانت تلك العمالة مخالفة لنظام الإقامة؟ وهذا ما تناوله الدكتور "خالد بن سليم الحربي" في بحثه الموسوم " الخطورة الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة في السعودية: واقعها وأساليب الوقاية منها " ويبين الباحث أن المشكلة تكمن في تنامي أعداد المخالفين ، وارتباط ذلك بتزايد أعداد الجرائم المرتكبة من قبلهم، وتنوع المهددات الأمنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بهم، حيث يعد وجودهم على أرض المملكة بطريقة غير نظامية هو بداية التعدي على الأنظمة والقوانين.

وقد رصد الباحث عدداً من عصابات الجريمة المنظمة في المملكة والتي تخصصت في السرقة والسطو والاغتصاب والقتل، والسطو، على المصارف وعملائها؛ وعصابات التسول المنظم والاتجار بالأطفال، وبعد أن شرح الباحث الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة تلك المخالفات، مثل: نظام البصمة الإلكترونية، ونظام الحج والعمرة؛ والغرامات المالية على من يثبت تورطه في إيواء المخالفين أو تشغيلهم، اقترح عدداً من الإجراءات لمعالجة هذه الظاهرة ومشاكلها، إذ يجب أن يتم البدء بمنع مخالفي نظام الإقامة أصلاً، واتخاذ الإجراءات الوقائية الملائمة ، وتركيز الجهود الأمنية على الأحياء العشوائية، وعلى مواقع مجمعات المخالفين، وزيادة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بهذه الظاهرة.

أما الدراسة الثانية في العدد فكانت عن " العمل التطوعي والرعاية الاجتماعية في اليمن للدكتور" عادل أحمد الكسادي" والدكتور" أحمد عبد الحليم سليم" وقد هدف الباحثان إلى الوقوف على تطور العمل التطوعي ودوره في الرعاية الاجتماعية في حضرموت ويشير الباحثان إلى أن العمل التطوعي سمة من سمات المجتمع في اليمن منذ القدم ، وقد مر بثلاث مراحل: المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الحصول على الاستقلال؛ وقد شهد اليمن الجنوبي منذ الثلاثينيات حركة واسعة باتجاه تأسيس الجمعيات والأندية الأهلية والنقابات العمالية، والمرحلة الثانية: مرحلة الدولة الحديثة حيث صدر قانون لتنظيم العمل الاجتماعي الأهلي في سنة 1963، والمرحلة الثالثة مرحلة ما بعد قيام دولة الوحدة، وتقدم الحكومة اليمنية الدعم المالي للمنظمات الأهلية بهدف تشجيعها والدفع بها لتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى إعفائها من الرسوم الجمركية

والضرائب، ويشكل الدعم الحكومي27.8 % من مصادر تمويل الجمعيات التطوعية، فيما تبلغ نسبة الهبات والوصايا والوقف 35.7 %، والتبرعات من دول الخليج 33.1 % من تلك المصادر، ويعدد الباحثان أهم الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات التطوعية، ويأتي في مقدمتها: القوانين والتشريعات ، حيث لم تعد التشريعات تتلاءم مع المتغيرات العالمية والمحلية، بالإضافة إلى ضعف التمويل، وختاماً التنسيق بين الجمعيات التطوعية، والصعوبات المتعلقة بها .

وعن مجتمع الإمـارات يتناول الباحث الدكتور " محمد أحمد الحراحشة " تقدير الذات وعلاقته بمستوى التحصيل الأكاديمي في أكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة " ويحدد الباحث أهمية الدراسة بأنها تأتي من البحث عن المتغيرات التي تؤثر على مستوى تحصيل الطلبة، وفي مقدمتها متغير تقدير الذات الذي يرتبط مباشرة بمعنويات الطلبة، ويرى الباحث أن تقدير الذات يؤدي دوراً مهماً في زيادة واقعية الانجاز والتعلم، وفي تطوير الشخصية، كما يرتبط تقدير الذات المرتفع بالسعادة وحب الإنجاز ، فيما يؤدي تقدير الذات المنخفض إلى عدم الاستقرار النفسي، وتدني الإنجاز، وعدم الرغبة بتعزيز العلاقات الاجتماعية، ويقترح الباحث أن يتم تعزيز تقدير الذات لدى الطلبة الضباط وألا يقتصر دور الأكاديمية على تزويد الطلبة بالمعارف والمعلومات الأكاديمية، وإنما يجب أن يمتد الدور إلى الاهتمام بالجوانب الشخصية والنفسية والاجتماعية، وأن يتم توفير البيئة الداعمة للطلبة من خلال إظهار الاحترام والتقدير لأفكارهم وتساؤلاتهم ، ورفع الروح المعنوية لديهم.

وبعد الأهمية التي اكتسبتها وسائل الاتصال الاجتماعي في السنتين الأخيرتين في وطننا العربي تكتب الدكتورة " نجلاء محمود المصيلحي " دراسة عن الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر" حيث تشير الباحثة إلى أن الانضمام إلى موقع الفيس بوك بات إحدى الظواهر المستجدة في المجتمع المصري، وأنه يتيح الفرص والإمكانيات للأفراد لجعلهم منخرطين في عالم أكبر محلياً وعالمياً، ويدعم قدراتهم على المشاركة في الشؤون العامة، مما يمثل قاعدة محتملة يمكن استغلالها في حفز الجهود، وهذا ما ظهر جلياً في الحراك الاجتماعي العربي فيما يسمى بالربيع العربي، وتشير الباحثة إلى أن مستخدمي الفيس بوك يزدادون سنوياً بنسبة 153% وقد بلغ عدد مستخدمي الفيس بوك 200 مليون مستخدم عبر العالم في سنة 2008 منهم 9.17 مليون مستخدم في مصر، وبعد أن تناولت الباحثة أهمية الفيس بوك والوقت الذي يقضيه المبحوثون معه يومياً، والذي قد يزيد عن ثلاث ساعات؛ أشارت إلى أن أحداث الاحتجاجات والثورات

العربية في مطلع 2011 أكدت ما انتهت إليه الدراسة من أن رواد الفيس بوك أدركوا أن الواقع المعاش لا يشبع غالب احتياجاتهم ، لا سيما حاجتهم إلى حرية التعبير، واندفعوا إلى المجتمع الافتراضي متخذين صفحات الفيس بوك سياقاً اجتماعياً شاملاً لجميع العلاقات الإنسانية ، كما وجدوا فيه ملاذهم باعتباره منبراً سياسياً يعوض جمود الحياة الحزبية وفشلها.

وباللغة الانجليزية يتضمن العدد بحثاً عن "إدارة العلاقة مع الزبائن باعتبارها القوة التنافسية للمنظمة" للدكتور " ناصر جرادات " والدكتور " أحمد عريقات " وتهدف الدراسة إلى بيان دور كل من جودة المنتج وصفات الموظفين ومهاراتهم، وإمكانياتهم، والثقافة التنظيمية في تحقيق إدارة علاقات العملاء ممثلة برضى العملاء وولائهم.

وفي باب الآراء والأفكار تستمر المجلة باهتمامها بالعولمة، وعلاقتها بالعالمين العربي والإسلامي، حيث يتضمن العدد مقالة للدكتور " مثنى مشعان المزروعي، والدكتور " رعد حميد توفيق البياتي " عن العولمة الثقافية وصراعات الهويات في المجتمعات العربية، كما يكتب الدكتور " علي سموك " عن العولمة وإشكالية الهوية في العالم الإسلامي (مقارنة نقدية).

هذا بالإضافة إلى الأبواب الثابتة في المجلة: (عروض الكتب ، والندوات والمؤتمرات، وملخصات الرسائل العلمية).

إن بحوث ودراسات هذا ا لعدد ومقالاته تشكل إضافة علمية مهمة تظهر التقدم الذي أحرزته البحوث والدراسات في وطننا العربي، ومواكبتها للتطورات العميقة فيه.

شؤون اجتماعية

الخطورة الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة (واقعها وأساليب الوقاية منها)

(1432هـ / 2011م)

د . خالد بن سليم الحربي ●

ملخص:

تعد مخالفة نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية مشكلة ذات أبعاد متعددة ، تتخطى في تأثيرها البُعد القانوني، لتفرض خطرها على البعد الاجتماعي بمكوناته المختلفة ، وعلى البُعد الاقتصادي، والنفسي والأمني والسياسي ، والمظهر الحضاري ، وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع الخطورة الاجتماعية لفئة مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء المؤشرات الإحصائية والاجتماعية حول الظاهرة وخطورتها الاجتماعية . وتوصلت الدراسة إلى أن مخالفي نظام الإقامة يمثلون خطراً اجتماعيّاً على المملكة وتنظيمها من نواحٍ مختلفة أمنية واجتماعية وسياسية واقتصادية ، وأن أبرز هذه المخاطر تتمثل في ارتكابهم للعديد من الجرائم بأنماطها المختلفة، وتشكليهم للعصابات الإجرامية المتنوعة ، كما أظهرت الدراسة أن هناك جهوداً تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية للحد من هذه المخاطر إلا أن تلك الجهود على الرغم من تحقيقها نجاحات ملموسة لم تنجح في الحد من تلك المخاطر بشكل كلي ،وقد وجدت الدراسة أن أفضل الأساليب العلمية والعملية للوقاية من تلك المخاطر هو اتباع المنهج الوقائي التطبيقي التكاملي ، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات للحد من خطورة هذه الفئة.

● هيئة حقوق الإنسان – السعودية

مقدمة :

إن إدراك الخطورة الاجتماعية من أهم الأسس التي تقوم عليها سياسات الدفاع الاجتماعي والتي تنطوي على اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية تضمن سلامة المجتمع من تلك المخاطر بمختلف مصادرها وأنواعها ،ويعد مخالفو نظم الإقامة والمهاجرون غير الشرعيين أحد أبرز الفئات الاجتماعية التي تمثل مخاطر اجتماعية متنوعة للمجتمعات التي يوجدون على أراضيها، فقد أكدت ذلك العديد من الدراسات التي أجريت في الكثير من دول العالم الجاذبة للهجرة، وأن تلك الدول تتعرض للعديد من المخاطر الاجتماعية والأمنية الناتجة عن ذلك،والمملكة العربية السعودية واحدة من دول العالم التي عانت ومازلت تعاني من مخاطر اجتماعية وأمنية ناتجة عن تنامي أعداد مخالفي نظام الإقامة فيها.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية للحد من تلك المخاطر إلا أن هناك تنامياً في أعداد تلك الفئة الاجتماعية ومخاطرها ،ويعود ذلك لمجوعه من العوامل المتنوعة والمتداخلة، فمنها ما يرتبط بعوامل بشرية تتمثل في عدم تعاون المواطنين والمقيمين مع رجال الأمن و تواطئهم مع تلك الفئة أحياناً، ومنها ما يرتبط بعوامل بيئية وإيكولوجية كاستخدام بعض دول الجوار كدول عبور لبعض تيارات الهجرة غير الشرعية، أو استغلال الشواطئ البحرية لتهريب المهاجرين عبرها ،ومنها ما يرتبط بعناصر الجذب المتنوعة التي تتميز بها المملكة،ومنها ما يرتبط بعوامل دينية و اجتماعية وثقافية لها علاقة مباشرة بالمقيمين ومخالفي نظام الإقامة الذين يعيشون على أرض المملكة العربية السعودية ،وفي هذا البحث نحاول أن نحلل مكامن الخطورة الاجتماعية الناجمة عن مخالفي نظام الإقامة وإبراز تلك المخاطر، ثم نحاول أن نقدم تقييماً للإجراءات الوقائية المعمول بها حاليّاً من حيث فعاليتها ومدى ملاءمتها للوضع الحالي ،ثم نقدم تصوراً مقترحاً لتفعيل البرامج الوقائية الحالية واستحداث برامج وقائية علمية تتناسب مع تلك الفئات .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تكمن مشكلة الدراسة في تنامي أعداد مخالفي نظام الإقامة، وارتباط ذلك بتزايد أعداد الجرائم المرتكبة من قبلهم، وتنوع المهددات الأمنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والبيئية المرتبطة بهم، حيث يعد وجودهم على أرض المملكة العربية السعودية بطريقة غير

نظامية هو بداية التعدي على الأنظمة والقوانين والجريمة الأولي التي تؤدي بهم للقيام بمنظومة متنوعة من الجرائم والسلوكيات التي تهدد أمن المجتمع السعودي .

وعلى الرغم من تطور أساليب وأنظمة التعامل مع هذه المشكلة من الجهات الأمنية المعنية، إلا أنها لا زالت تمثل إحدى المشكلات الرئيسة المتعلقة بالأوضاع الأمنية للمملكة. ومن هذا المنطلق فإن مشكلة البحث تكمن في تشخيص الخطورة الاجتماعية لفئة مخالفي نظام الإقامة وتحديد الطرق العلمية للوقاية من تلك الخطورة.

وقد تم التعبير عن مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي :

ما واقع الخطورة الاجتماعية لفئة مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية؟

وتفرعت عن هذا السؤال التساؤلات التالية :

1. ما مفهوم الخطورة الاجتماعية وما الذي يميزها عن الخطورة الإجرامية ؟
2. ما واقع مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية ؟
3. ما أبرز المخاطر الاجتماعية الصادرة عن فئة مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية؟
4. ما الإجراءات والتدابير الوقائية التي تتخذها الدولة للحد من المخاطر الاجتماعية المتوقع حدوثها من فئة مخالفي نظام الإقامة؟
5. ما الأساليب العلمية والعملية التي تسهم في تحجيم الخطورة الاجتماعية لفئة مخالفي نظام الإقامة ،ومحاولة الحد منها؟

أهداف الدراسة :

1. التعريف بمفهوم الخطورة الاجتماعية والتمييز بينها وبين الخطورة الإجرامية .
2. التعرف على واقع مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية .
3. الوقوف على أهم المخاطر الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية.
4. تقييم البرامج الوقائية المعمول بها من قبل الحكومة حاليّاً من حيث فاعليتها وملاءمتها للوضع القائم.
5. وضع تصور مقترح للحد من المخاطر الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية في ظل إستراتيجيات الواقع وتوقعات المستقبل.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة الحالية نظرياً في كونها تتناول فئة اجتماعية تصدر عنها مخاطر متنوعة للمجتمع السعودي، وتعد دراسة هذه الفئة من الدراسات الحديثة والمحدودة في المجتمع السعودي بشكل خاص والعربي بشكل عام ،فلم يعثر الباحث على دراسات اهتمت بدراسة هذه الفئة عدا دراسات محدودة وقليلة، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تشكل إضافة علمية للتراث المعرفي في مجالي علم الاجتماع والجريمة.

وفي الجانب التطبيقي فإن هذا البحث يمكن أن يسهم في تقديم تصور عملي ورؤية مقترحة لعلاج الخطورة الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة، يمكن أن تستفيد منها الجهات المعنية بالدفاع الاجتماعي، والجهات الأمنية بالمملكة العربية السعودية في وضع خططها لمواجهة هذه المشكلة .

منهج الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي «التحليلي» الذي يقوم الباحث من خلاله باستعراض وتحليل و استقراء كل ما صدر حول الظاهرة موضوع البحث من بحوث ودراسات وإحصائيات، ووثائق، منشورة أو غير منشورة، وبالتالي استخدام المنطق والتحليل والمقارنة والاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لموضوع الدراسة، والخروج بمؤشرات تعبر عن الظاهرة وترسم معالم صحيحة في طريق معالجتها.

مصطلحات الدراسة :

الخطورة الاجتماعية (Dangerization)

تعرف الخطورة الاجتماعية بأنها :« كل حالة لفرد أو لجمع من الأفراد تنذر بضرر اجتماعي عموماً أو بضرر إجرامي على وجه الخصوص »[1] .

ويهدف مصلح الخطورة الاجتماعية للكشف عن مصادر الخطر المستقبلي على الكيان الاجتماعي ، ووضع التدابير والاستراتيجيات لمواجهة هذا الخطر[2] .

وإجرائياً يُقصد بالخطورة الاجتماعية: مجموعه المخاطر المفترضة من فرد أو مجموعة أفراد أومن فئات اجتماعية معينة، والتي ينتج عنها مخاطر ذات آثار ملحوظة على أمن المجتمع .

مخالفو نظام الإقامة Violators of residence system :

يُقصد بهم في هذه الدراسة: كل من يقيم على أرض المملكة العربية السعودية بطريقة غير

رسمية بغض النظر عن الطريقة التي دخل بها إلى البلاد، وسواء أكان متخلفاً عن الحج أوالعمرة أم الزيارة، أو مخالفاً لنظام العمل الذي قدم بموجبه إلى المملكة، أو دخل متسللاً عبر الحدود البرية أو البحرية. وتنضوي تحت هذا المفهوم الفئتان التاليتان:

1. **المتخلفون**: «هم الفئة التي قدمت لأداء مناسك الحج أو العمرة أو الزيارة بموجب تأشيره دخول نظامية واستوطنت بطريقة غير نظامية، وتقوم بممارسة أعمال ومهن مخالفة لأنظمة الإقامة والعمل». والمخالفون: «هم الفئة التي تقيم بصورة نظامية ولكن لا تعمل لدى صاحب العمل أو المؤسسة أو الشركة مخالفة بذلك أنظمة الإقامة والعمل»[3].
2. **المتسللون** :يقصد بالمتسللين في هذه الدراسة : الأفراد الذين استطاعوا الدخول إلى المملكة خفية وتسللاً من حدودها البرية أو البحرية لغرض العمل غالباً، ودون الخضوع لأي إجراءات تثبت وجودهم على أرض المملكة.

الوقاية من الجريمة crime prevention:

وهي مجموعة الوسائل والتدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تهدف إلى القضاء أو تحييد أو حصر العوامل والظروف التي تؤدي إلى الجريمة أو التي يمكن أن تؤدي إليها.

الوقاية الاجتماعية Social prevention:

وهي نوع من البرامج الوقائية التي تركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المفرزة للجريمة وكيفية معالجتها، ويوجه هذا النوع من البرامج الوقائية إلى أفراد المجتمع الأسوياء لكي يستمروا أسوياء[4] .

الوقاية الموقفية Situational prevention:

وهذا النوع من الوقاية تنصب الجهود فيه نحو فئات اجتماعية معرضة للوقوع في براثن الجريمة أو التي تكثر الجريمة في أوساطها (المناطق الساخنة) أو التركيز على الأنماط الإجرامية الشائعة في المجتمع .

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري

مفهوم الخطورة الاجتماعية

يعتبر مفهوم الخطورة في نطاق الدراسات الاجتماعية والقانونية والأمنية من المفاهيم التي

لم يُتفق على معناها بشكل محدد واضح الأبعاد، ومرد ذلك إلى اختلاف رؤية كل مدرسة حول تحديد المسؤولية سواء أكانت اجتماعية أم جنائية أم أمنية، فأصحاب المدرسة التقليدية وفقاً لمبدأ حرية الاختيار بوصفه أساساً للمسؤولية والمساواة بين الأشخاص في العقاب لم يهتموا بمفهوم الخطورة، بينما تعامل أصحاب المدرسة الوضعية مع الخطورة كبديل للمسؤولية، أي بديلاً لمبدأ الإرادة الحرة ، وسايرها في ذلك الاتحاد الدولي لقانون العقوبات ، وأما مذهب الدفاع الاجتماعي برؤيته المعاصرة فيأخذ بفكرة الخطورة مع فكرة المسؤولية الأدبية[5].

وتنطوي كلمة الخطورة على معنى الخطر الذي هو حالة تنذر بوقوع ضرر يصيب شخصاً، أو تنذر بوقوع أمر غير مشروع، وقد يصدر هذا الخطر عن سلوك معين يحدث أثراً أو تغييراً في العالم الخارجي، ومن شأنه أن ينتج ضرراً أو أمراً معيناً غير مشروع، كما قد يصدر هذا الخطر عن شخص يعيش في حالة يصبح معها وقوع جريمة مستقبلية من الشخص ذاته أمراً محتملاً، وهو ما يسمى بالخطورة الإجرامية، وعلى ذلك فإن الخطر المنبعث من سلوك شخص يدخل كعنصر من عناصر الجريمة، أما الخطر المنبعث من شخص، أي الخطورة الاجتماعية، فإنها لا تدخل في تكوين الجريمة، وإنما هي صفة تتميز بها شخصية الفرد وتنذر باحتمال ارتكابه لجريمة مستقبلية [6].

وبناءً على ذلك يمكن التمييز بين مستويين أو نوعين من الخطورة، خطورة إجرامية وهي التي تنذر بتكرار الجريمة ممن سبق له ارتكابها، وخطورة اجتماعية وهي التي تقع قبل الجريمة وتنذر بوقوعها، أي أنها تسبق الجريمة.

ويفسر كل من «دور كايم» و«ميشيل فوكو» مفهوم الخطورة الاجتماعية بالسلوكيات الانحرافية والخروج عن المعايير والقيم والضوابط الاجتماعية[7].

ويرى أنطونيلا (Antonella Bettoni) أن مفهوم الخطورة الاجتماعية نشأ منذ القرن الثالث عشر الميلادي، إلا أنه لم يُحدد كمفهوم اصطلاحي إلا عندما صاغه فقهاء القانون والدراسات الاجتماعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومن استعراضه نرى أن المفهوم في بدايته اختلط بمفهوم الخطورة الإجرامية إلى حد كبير، و اعتبر الفرد خطراً اجتماعياً إذا ارتكب فعلاً إجراميّاً لمرة واحدة ويُرجَّح من سلوكه أن يرتكب هذا الفعل مرة أخرى[8] .

ويذهب فريق من العلماء وفقهاء القانون إلى عدم وجود ضرورة للتفرقة بين الخطورة الاجتماعية والإجرامية، حيث يرى جرسبيني (Gerspina) أن الخطورة الإجرامية يوصف بها مرتكب الجريمة فعلاً، والخطورة الاجتماعية هي خطورة من لم يرتكب الجريمة بعد ، فخطر الجريمة الذي يقع مستقبلاً خطر اجتماعي، والخطورة الإجرامية نوع لأصل عام يتميز في الخطورة الإجرامية؛ ويرى رانيري (Ranieri) أن الخطورة تكون إجرامية في مواجهة مرتكب الفعل واجتماعية إذا ربطت بنفوس المواطنين في المجتمع[9].

فأصحاب هذا الاتجاه يرون أن الخطورة في النهاية واقعة على المجتمع، فلا حاجة للتفرقة بين الخطورة الإجرامية والاجتماعية، لأنها في النهاية تؤثر في تركيب المجتمع ومكونه مع توافر عنصر الخطورة، سواء أكان مرتبطاً بفترة ما قبل وقوع الجريمة أو بكونه وصفاً بعد وقوعها.

ويمكن من خلال استعراض الدراسات وآراء فقهاء القانون والدراسات الاجتماعية والأمنية التي تناولت موضوع الخطورة الاجتماعية والإجرامية أن نميز بينهما من خلال النقاط التالية:

الخطورة الاجتماعية تهدد مصالح الجماعة، و الخطورة الإجرامية تهدد النظم القانونية.

1. الخطورة الاجتماعية تمس الإطار الأخلاقي والاجتماعي والديني والثقافي للمجتمع، والخطورة الإجرامية تمس النظام القانوني المستقر.
2. الخطورة الاجتماعية تقع قبل الجريمة وتنذر بوقوعها، و الخطورة الإجرامية تقع بعد الجريمة وتنذر بتكرارها.
3. الخطورة الإجرامية نوع من جنس الخطورة الاجتماعية، لأن الخطورة الاجتماعية قد لا تتضمن جريمة، في حين أن كل جريمة تتضمن خطورة اجتماعية .

فالخطورة الاجتماعية من خلال هذه الخصائص تتميز عن الخطورة الإجرامية بأنها تمس التركيب الأساسي للمجتمع وتوثر فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومع هذا فلا يمكن فصلها عن الخطورة الإجرامية فصلاً تامًّاً، بمعنى أن كلاً من الخطورة الاجتماعية والإجرامية تمثلان نوعاً من الخطورة الأمنية على المجتمع ، وتهددان نظامه واستقراره الداخلي والخارجي.

خصائص الخطورة:

تتسم الخطورة، اجتماعية كانت أو إجرامية، بجملة من الخصائص، أهمها[10] :

1. الخطورة متعددة الاتجاهات.

2. الخطورة على الرغم من أنها شخصية النمط، نابعة من شخص ما نتيجة ظروف معينة، إلا أنها متصورة كنمط اجتماعي.
3. الخطورة هي المعيار المحدد للتدابير، سواء أكانت هذه التدابير اجتماعية أو قانونية أو احترازية أو أمنية.
4. الخطورة قد تكون عامة تنذر بوقوع أي سلوك اجتماعي شائن أو أية جريمة أو أي إخلال بالأمن، وقد تكون خاصة تنذر بوقوع جرائم معينة.
5. الخطورة حالة لأنها تنشأ نتيجة تفاعل عوامل شخصية موضوعية .
6. الخطورة حالة حاضرة وواقعة، أي لا تستند للافتراضات والتكهنات، بل لحقائق ملموسة.
7. الخطورة تنتج من توافر علامات مادية ومعنوية.
8. الخطورة فكرة نسبية .

إدراك وتقدير الخطورة الاجتماعية

من النقاط المهمة التي ينطوي عليها وضع تصور للخطورة الاجتماعية والوقاية هو كيفية إدراك الخطورة الاجتماعية أو تقديرها، والواضح أن هذا الإدراك مرتبط بإدراك أبعاد بعض الظواهر الاجتماعية، والمظاهر السلوكية، أو خطورة سلوك بعض الفئات الاجتماعية.

ولا يتم إدراك ذلك إلاّ بعد استشعار سلوك اجتماعي مؤذ، أو حصول الوعي بقابلية المجتمع للانحراف والتأذي أو قابلية التأثير في النظام الاجتماعي ككل[11].

ومعنى ذلك أن عملية تقدير الخطورة الاجتماعية تمر بمراحل، وهي :

1. وجود تصور عام في المجتمع حول عوامل الخطورة الاجتماعية التي يمكن أن تنال منه.
2. وجود وعي بآليات تقدير هذه الخطورة من خلال القدرة على تحديد آثارها على عناصر المجتمع ومكوناته المختلفة.
3. القدرة على تمييز السلوكيات أو الظواهر التي تمثل خطورة اجتماعية.
4. إبداء الرغبة في التخلص من هذه السلوكيات أو الظواهر ذات الخطورة الاجتماعية المتوقعة.
5. اتخاذا إجراءات للتخلص من عوامل الخطورة المكتشفة أو الحد منها.

ثانياً: الدراسات السابقة

تشير الدراسات المتخصصة أن الهجرة غير المشروعة تضرب أطناب العالم وجوانبه بمشاكلها، ووفقاً للعديد من الدراسات التي تناولت كثيراً من بلدان العالم ، وخاصة بلدان أوروبا، فإن هذه البلدان تعاني معاناة كبيرة بسبب الجرائم والمشكلات المرتبطة بالهجرة غير المشروعة وصلت إلى حد تشكيل تكتلات للمافيا من هذه الهجرات تمارس الجرائم المنظمة في أنحاء القارة الأوربية [12].

وفي هذا الجانب قدم هورويتز (Carl F. Horowitz) دراسة عن الهجرة إلى أمريكا وارتباطها بالجريمة الخطرة؛ واهتمت الدراسة بحالة الأفراد المهاجرين بطريقة غير مشروعة من الدول المجاورة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً بين الهجرة غير المشروعة والجريمة، سواء الفردية أو المنظمة ، إذ وجد أن 19 % من الجرائم المسجلة في ست ولايات أمريكية (الولايات القريبة من الحدود) ترجع إلى مهاجرين مخالفين للأنظمة والقوانين، كما أكدت الدراسة أن الكثير من الجرائم التي ترتكب من قبلهم تندرج ضمن ما يسمى بجرائم الكراهية الحضرية فهم يعيشون في حالة من الخوف حيال إيقافهم وترحيلهم، وبذات الوقت فإنهم يعيشون في حالة من العزلة الثقافية التي تنعكس على سلوكياتهم [13].

و في المجتمع السعودي أجرى الدعيج (1422هـ) دراسة بهدف التعرف على أثر العمالة الوافدة المخالفة لنظام الإقامة على أمن المملكة الشامل، خلص منها إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك دوراً سلبياً للمواطن السعودي في ازدياد مخالفة نظام الإقامة ، وأن هناك أخطاراً من العمالة المخالفة لنظام الإقامة تنعكس على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للمجتمع السعودي [14].

كما أجرى الرعوجي (1422هـ) دراسة هدفت إلى التعرف على حجم مشكلة مخالفة نظام الإقامة في المملكة وآثارها على المجتمع السعودي وأنواع العقوبات المقررة لها وكيفية تفعيل هذه العقوبات للحد من المخالفة وآثارها السلبية ، وتوصلت الدراسة إلى أن لهذه الظاهرة آثاراً سلبية على جميع الأطر الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية ، فضلاً عن تشويه المظهر الحضاري للمملكة . كما أشارت الدراسة إلى أن العقوبات التي تنفذ على المخالفين تتبع المنهج الشرعي وفقاً للقانون السعودي ، وأن هذه العقوبات غير مغلظة في صورتها العامة[15] .

وقدم كسناوي (1429هـ) دراسة هدفت إلى توضيح العوامل التاريخية والاجتماعية

والاقتصادية المؤدية إلى استمرار ظاهرة متخلفي نظام الإقامة مع توضيح الآثار السلبية لجوانبها المتعددة واقتراح تصور إجرائي قابل للتنفيذ على مستوى مدن وقرى المملكة العربية السعودية. وتوصل فيها إلى أن المناسبات الدينية من أهم أسباب تنامي المشكلة إلى جانب عدم فاعلية إجراءات القبض والترحيل والجزاءات المتخذة ضد المخالفين والمتخلفين، وأشارت النتائج إلى جملة من الآثار الناتجة عن هذه المشكلة والتي تعتبر النزعة الإجرامية أخطرها . وفي النهاية تم وضع تصور مقترح للحد من المشكلة وآثارها يركز على جهود التعاون الداخلي وتغيير الأنظمة لتكون أكثر فاعلية، وتشديد العقوبات على المتخلفين والمخالفين[16].

وتناول العنقري وآخرون (1429هـ) جرائم العمالة الوافدة في المملكة، وذلك في دراسة هدفت إلى استقصاء خصائص العمالة الوافدة وجرائمهم وتحليلها كمًّا ونوعاً، واستخدم الباحثون لذلك الإحصائيات الخاصة من إدارات السجون والجوازات وإصدارات وزارة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى أن عدداً من العمالة الوافدة التي تعمل في المملكة استغلت الثغرة الكبيرة المتمثلة في عدم وجود نظام البصمة سابقاً وأصبحت ترتكب الجرائم وتسيء معاملة مكفوليها وتبتزهم، وأشارت النتائج إلى أن منطقة مكة المكرمة تحتل المرتبة الأولى بين مناطق المملكة من حيث ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم بنسبة 47.4 % ، تليها الرياض بنسبة 28 % ، في حين جاءت منطقة الجوف في المرتبة الأخيرة كأقل المناطق في ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم، وأن نسبة مخالفي نظام الإقامة بين مرتكبي الجرائم هي49.4 % [17].

وبشكل عام حول تداعيات الظاهرة محليًّاً وإقليميًّاً ودوليًّاً،فقد أجرى سلام (2010م) دراسة حول الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، هدفت إلى التعرف على الآثار السلبية والإيجابية والجهود المبذولة محليًّاً وإقليميًّاً ودوليًّاً لمواجهة تلك الظاهرة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في التشريعات ذات الطابع الوطني التي تختص بجرائم مخالفة الأنظمة والهجرة غير المشروعة، كما أن مخالفة النظام تعد سمة رئيسية في حالات كثيرة لمخالفي نظام الإقامة، وهذه المخالفة تغريهم بالتوجه نحو الجريمة باعتبار أنه غير داخل تحت الرقابة الأمنية والمسؤولية الرسمية من خلال الوثائق، ما يغريه بالإفلات من العقوبة عن أي جريمة يرتكبها. وأوصت الدراسة بضرورة توحيد العقوبة الموجهة لتلك الجريمة ومرتكبيها، واستحداث تقنيات واتفاقيات جديدة مع الدول المعنية بالأعداد الكبيرة من المتخلفين والمخالفين لنظام العمل والإقامة[18].

ومن خلال الدراسات التي عرضنا لها يتضح بجلاء كيف أن مخالفي نظام الإقامة والمهاجرين غير الشرعيين يشكلون مخاطر متنوعة تنعكس سلباً على المجتمعات التي يعيش بها هؤلاء المخالفون ،كما أنها تبين أن القوانين والأنظمة لاتزال غير قادرة على خفض تيارات الهجرة غير الشرعية ومخالفة الأنظمة والسيطرة على مخالفي نظام الإقامة والحد من المخاطر الاجتماعية والأمنية الصادرة عن هذه الفئة .

واقع مخالفي نظام الأقامة في المملكة العربية السعودية

مظاهر مخالفة نظام الإقامة في المملكة

موضوعنا في هذه الدراسة لا يتناول الهجرة من المدخل المشروع، وإنما يتناولها من مدخلها غير المشروع، والذي يتضح في مخالفة الأنظمة المعمول بها من قبل الدولة للدخول إليها والعمل فيها و الاستفادة من معطياتها دون وجه حق، إلى جانب الإخلال بنظامها الاجتماعي والأمني والاقتصادي وربما السياسي والنفسي. حيث تعرف الهجرة غير المشروعة بأنها «دخول المهاجرين إلى البلاد دون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة »[19] .

ويصل حجم الهجرة غير المشروعة وفق تقديرات منظمة العمل الدولية على مستوى إجمالي العالم إلى نحو 15 % من إجمالي المهاجرين في العالم، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة يصل حجم الهجرة غير المشروعة إلى نحو 180 مليون شخص، وتقدر منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير القانونية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنحو مليون وخمسمائة ألف مهاجر[20].

ووفقاً لأنظمة الهجرة الأوربية، فإنه يُقصد بالهجرة غير المشروعة أو غير القانونية عدد من الحالات، من بينها[21]:

1. دخول إلى دولة دون تأشيرة دخول قانونية وصالحة .
2. من تجاوزت إقامته المدة المصرح له بها .
3. من مارس عملاً دون تصريح .
4. من أخل بشروط إقامته .

يُضاف إلى ذلك دخول الأشخاص لحدود دولة ما كعملية تسلل فردية أو جماعية، أو دخولها في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين، والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية، وغالباً ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب المنظمة[22].

فكل مخالفة لنظام وقانون الدخول إلى بلد ما يعتبر من أنواع الهجرة غير المشروعة، ويدخل في ذلك من دخلوا بطريقة مشروعة ولكن مع مرور الوقت أصبحت إقامتهم إقامة غير مشروعة، كالهاربين من كفلائهم، والذين يعملون لدى كفلائهم وانتهت مدة إقامتهم ولم تجدد [23].

ولا يفرق مصطلح المخالفة هنا بين ما إذا كان الأفراد المخالفون يمارسون أعمالاً منتجة خلال فترة إقامتهم أو لا يمارسون هذه الأعمال، فالتغير الحاصل بالنسبة للمقيم يتعلق بالوضع القانوني للإقامة[24].

وتطبيقاً على المملكة العربية السعودية، فإن ظاهرة مخالفة أنظمة الإقامة والعمل تعتبر من الظواهر المرتبطة بتطور المملكة ونموها وتقدمها، وهي في الوقت نفسه ترتبط بخصائصها الدينية، إلى جانب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والمكانة العربية والإسلامية، والأمن والاستقرار الداخلي الذي تعيشه المملكة في حاضرها.

ويمكن إجمال مظاهر مخالفة نظام الإقامة في المملكة فيما يلي[25]:

1. التسلل عبر الحدود البرية والبحرية للمملكة والإقامة فيها بصورة غير مشروعة.
2. دخول المملكة من خلال عمليات إجرامية منظمة للترويج لأغراض مخلة بالأمن والأخلاق.
3. تخلف من انتهت صلاحية إقامتهم ولم يجددوها.
4. تخلف من انتهت صلاحية تأشيرة زيارتهم عن مغادرة المملكة.
5. تخلف الحجاج والمعتمرين بعد انتهاء تأشيرة الحج أو العمرة.
6. الهروب من الكفيل والعمل عند آخر.
7. تشغيل بعض المقيمين بصورة غير مشروعة.
8. عدم التزام الكفيل بتشغيل مكفوله.
9. سوء استغلال المكاتب السياحية للتأشيرات السياحية لدخول المملكة.
10. الاتجار في التأشيرات والإقامة بكفالة منشأة وهمية.
11. تستر وتعاون بعض من يساعدون المخالفين على الدخول والإقامة بصورة غير مشروعة بالدولة.
12. تعاطف البعض مع المخالفين.
13. إحساس المخالفين بتوافر فرص للإعفاء من مسؤوليات عدة ملحقة بالوجود غير المشروع.

حجم ظاهرة مخالفة نظام الإقامة في المملكة

لا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية ،كما أننا لم نعثر على دراسة سابقة لتحديد حجم هذه الظاهرة وخصائصها واتجاهاتها، إلا أننا حاولنا قد الإمكان الاستفادة من بعض الدراسات والتقارير حول حجم هذه الظاهرة.

جدول رقم(1) أعداد المقبوض عليهم من الوافدين المخالفين لأنظمة الإقامة خلال الفترة من عام 1416-1419هـ(26)

الأعوام	أعداد المقبوض عليهم من الوافدين
1416	547426
1417	580429
1418	491006
1419	635922

يتضح من خلال الجدول رقم(1) أن هناك عدداً كبيراً من المخالفين لنظام الإقامة يعيشون على أرض المملكة، فإذا كان من تم القبض عليهم يتجاوز متوسط عددهم (500000)مخالف فإن المتوقع أن ما يزيد على نصفهم لم يتم القبض عليهم خلال الأعوام مابين 1416هـ وحتى 1419هـ.

وفي إحصائية صادرة عن مديرية الجوازات بالرياض عن عدد المخالفين لنظام الإقامة خلال العام 1427هـ أشارت الإحصائية إلى أن عدد مخالفي نظام الإقامة وصل إلى (830.071) مخالف ومخالفة[27] .

وإشارات جوازات منطقة مكة المكرمة إلى أنها رحّلت في النصف الأول من عام 1430هـ فقط حوالي 156 ألف مخالف لأنظمة العمل والإقامة[28] .

وتقدر الإدارة العامة للجوازات، بأنه- كمتوسط عام - يتم سنويًّاً ترحيل ما يزيد على 400 ألف مخالف لأنظمة الإقامة بالمملكة .

وعليه فإنه يتضح بجلاء عدم وجود قاعدة بيانات رسمية حول عدد مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية، وأن عدد المخالفين الذين يتم القبض عليهم يعد عدداً كبيراً، يعبر عن كبر حجم هذه الظاهرة وتداعياتها على جميع الصعد، ويري الباحث أن عدد مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية يمكن التعرف علية من خلال عدد المقبوض عليهم من

الجهات الأمنية بعد دخولهم واستقرارهم على أرض المملكة وليسوا من يتم القبض عليهم خلال عمليات التسلل عبر الحدود، ويقدر الباحث عددهم بمليون ونصف المليون مخالف ومخالفة وهذا العدد غير مستقر فقد يزيد في أعوام ويتناقص في أعوام أخرى.

العوامل المحفزة على استمرارية تنامي أعداد مخالفي نظام الإقامة :

هنالك مجموعه من العوامل التي تتفاعل وتتداخل وتسهم في استمرارية تنامي أعداد مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية يمكن لنا تحديد بعض منها في العوامل التالية:

عوامل دينية

شرف الله المملكة العربية السعودية بالحرمين الشريفين، حيث يفد لها سنويًّا ما يزيد على مليوني وخمس مائة ألف حاج، وقد بلغ تعداد الحجاج خلال العام الماضي 1431هـ (2.789.399) حاج وحاجة من مختلف دول العالم[29]، كما يصل إليها ما يزيد على سبعة ملايين معتمر خلال العشرة أشهر التي تسبق شهر الحج ،وهذا يعني أن حوالي عشرة ملايين وافد يدخلون إلى المملكة سنويًّا بغرض الحج والعمرة .

إلا أن بعضاً من هؤلاء القادمين جعلوا من فريضة الحج أو العمرة وسيلة لدخول المملكة بطريقة نظامية لتحقيق غايات وأهداف غير مشروعية، أبرزها مخالفة النظام وارتكاب منظومة متنوعة من الجرائم، وهؤلاء قد شوهوا الصورة العامة للفريضة الدينية بمخالفة النظام والتخلف ونتج عنها تزايد أعداد مخالفي نظام الإقامة.

عوامل ثقافية واجتماعية

وفقاً للإحصاءات الرسمية فإن عدد المقيمين في المملكة العربية السعودية بلغ (8،429،401) ثمانية ملايين وأربعمائة وتسعة وعشرين ألفاً و أربعمائة وواحد خلال عام2010م. [30]

وينتمون إلى مائة جنسية، ومن جانب آخر فقد قدر عدد المقيمين غير الشرعيين بنحو مليوني نسمة اعتماداً على تقديرات منظمة العمل الدولية، وهذا العدد الكبير من المقيمين يرسمون صوراً عن النجاحات الاجتماعية والاقتصادية لهم عند أبناء جنسياتهم ،وهذه الصور تعمل على إيجاد نوع من الدافعية لهم للهجرة إلى المملكة العربية السعودية بجميع الطرق، والكثير منهم يفكر بالهجرة الأقل كلفة والأسهل وهي الهجرة غير الشرعية ومخالفة نظام الإقامة ،هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هؤلاء المقيمين يمثلون مقصداً يقصده المهاجرون الجدد لتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي لهم فور وجودهم على أرض المملكة. هذا فضلا عن وجود جاليات

متنوعة مثل البرماوية وبعض الجاليات الأفريقية منذ عشرات السنين على أراضي المملكة شكلوا لهم ثقافات فرعية جاذبة لمزيد من مواطنيهم لا تعمل على استقطابهم فحسب؛ بل على سرعة تكيفهم واندماجهم.

عوامل طبيعية «جغرافية»

يمكن تقدير الحدود السعودية من جميع الجهات بـ (6760كم) تقريباً، منها نحو (4430كم) حدوداً برية تتاخم الدول العربية الثماني: الكويت، والعراق، والأردن من الشمال، وقطر والبحرين، والإمارات وعمان من الشرق، واليمن من الجنوب. يضاف إليها نحو 2330كم من الحدود البحرية. وهي حدود طويلة جدًّاً.

وتعتبر الحدود الطويلة والواسعة كحدود المملكة عوامل جذب للهجرة غير الشرعية إلى أراضيها، وخصوصاً أن هناك جدلاً واسعاً وكبيراً حول عمليات التسلل التي تجري على الحدود اليمنية السعودية، وهي حدود طويلة تصل إلى حوالي 1300كم، ولا يمكن مراقبتها بالدوريات والنقاط التفتيشية بطريقة مستمرة، الأمر الذي يجعلها عاملاً جاذباً للمتسللين.

عوامل اقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية أبرز العوامل المحفزة على الهجرة غير المشروعة ومخالفة نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية، فوفقاً لعشرات الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة فإن الأغراض الاقتصادية تعتبر الداعي الأول والأهم للهجرة، وذلك على الرغم من وجود العديد من الأسباب الأخرى التي تأتي في مرتبة ثانوية إلى جانب الهدف الاقتصادي الذي ينطلق منه المهاجر وهو تحسين أوضاعه المعيشية ، لذلك ترتبط الهجرات غالباً بالبلدان – المهاجر إليها – ذات المستوى الاقتصادي الجيد والمرتفع .

ومن جانب آخر فإن مخالفي نظام الإقامة يمثلون نموذجاً للعمالة غير الحرفية الرخيصة،التي يجد فيها بعض المواطنين السعوديين من ضعاف النفوس ،مصدراً لتحقيق بعض المهام والأعمال الحرفية بمبالغ زهيدة،كما يجد هؤلاء المخالفون أن هذه المبالغ مناسبة لهم فهم لم يدفعوا أي تكاليف على قدومهم أو إقامتهم بالمملكة ،ومن جانب آخر فإن هؤلاء المخالفين يجدون السكن الرخيص ضمن ثقافاتهم الفرعية ،ويستطيعون تحويل المبالغ لبلدانهم بواسطة المقيمين من بني جلدهم .

عوامل قانونية

تعد القوانين والعقوبات أحد أبرز العوامل التي من شأنها أن تحد من ارتكاب المخالفات القانونية أو التعدي على النظام أو تسمح بانتهاكها ،وجريمة مخالفة نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية تعتبر من الجرائم ذات العقوبات المخفضة جدًّاً، فمخالف نظام الإقامة عندما يتم القبض علية فإنه يسجن مدة لا تزيد على شهر ويرحل بعدها إلى بلده، بل إن الكثير منهم يتم ترحيلة على حساب الحكومة السعودية.

وبالتالي فإن العقوبة لا تتناسب مع حجم الجريمة، وهذا يدفع بالكثير للقيام بارتكاب هذه الجريمة.

عوامل الخطورة الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة في المملكة

بصورة عامة، فإن وجود فرد على أرض دولة أخرى بطريقة غير قانونية يعتبر انتهاكاً لخصوصية هذه الدولة ونظامها وقانونها، وهذا في حد ذاته عامل خطورة ،وخصوصاً إذا ما تحول إلى ظاهرة، حيث يصبح تأثيرها أكبر، ويضعف السيطرة عليها، وتؤدي محاولات السيطرة إلى جهد كبير واستهلاك مقدرات ومعطيات التنمية للحد من آثارها، بما يؤثر على مسيرة التنمية بالبلد المعني بالظاهرة.

وحيث إن المملكة العربية السعودية دولة جذب للهجرة نظراً لخصائصها الدينية ومستواها الاقتصادي، ولكون أنظمة الدخول إليها تسمح بالدخول بتأشيرات دينية (الحج والعمرة) بأعداد كبيرة سنويًّاً، وباعتبار حدودها الجغرافية البرية والبحرية الممتدة، فإنها معرضة للهجرة غير الشرعية بصورة كبيرة من خلال التسلل الذي يتم ضبط ما يزيد على نصف مليون فرد منه سنويًّاً فضلاً عمن ينجحون في التسلل؛ ومن خلال التخلف عن الحج والعمرة ومن خلال مخالفة أنظمة الإقامة للمقيمين وتحولهم إلى الإقامة غير الشرعية. من خلال ذلك كله، تزداد نسبة المخالفين لأنظمة العمل والإقامة، وتزداد توقعات الخطورة الناتجة عنهم، وهو ما ينذر بمشكلة تنعكس على المجتمع بصور مختلفة.

وتزداد المشكلة حدة عندما نعلم أن في المملكة ما يزيد على ثمانية ملايين وافد يمثلون 30 % من السكان، ونظراً لعدم توافر تقديرات رسمية عن حجم مخالفي نظام العمل والإقامة في المملكة، فإنه يمكن تقدير النسبة وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية لحجم الهجرة غير الشرعية بالنسبة للهجرة الشرعية (15 %)، ومعنى ذلك أنه يوجد في المملكة ما يزيد على مليون فرد مخالفين لنظام الإقامة.

كما أن الثقافات التي يحملها المتخلفون ومخالفو النظام، تتناقض في جزء كبير منها مع قيم وعادات المجتمع السعودي، فإن من البديهي أن يؤدي إلى حالة من الصراع تقود للتفكك والانحلال الاجتماعي، كما يبرز العديد من الجوانب الاجتماعية السلبية الأخرى الناشئة عن استمرار وجود ظاهرة المتخلفين والمخالفين في المملكة، ومن أهمها لجوء بعضهم - نتيجة عدم تمكنهم من الحصول على عمل معين - إلى المساعدة على ارتكاب بعض الجرائم غير الأخلاقية، هذا فضلاً عن إمكانية القيام بأعمال السطو والسرقة وغيرها من الجرائم الخطيرة[31]، والمؤثرة على المجتمع وتكوينه وثقافته وأمنه واستقراره.

ويؤثر وجود مخالفي نظام الإقامة على النسيج الاجتماعي للمجتمع، ومن ثم تكوينه، حيث ينتج عن ذلك تفشي ثقافة اللاشرعية والخروج على القانون[32]، ويشعر المخالف أنه مقبول في المجتمع، ويتعاطف بعض الأفراد معه؛ فينتشر لدى الكثير من أفراد المجتمع المحيط بأن المخالفة للنظام والقانون أمر مقبول اجتماعيًّاً ولو في حالات استثنائية، والاستثنائية تقود تدريجيًّاً إلى التعميم، وهو ما يمثل استمرار ظاهرة المخالفة في الوجود، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة استطرادها، بل إلى وجود مناطق جذب معينة للمخالفين داخل النسيج العمراني والسكاني داخل المجتمع.

ونظراً لأنة يصعب الضبط والربط والمساءلة والتعقب للمخالفين والمتخلفين، فإنهم يعتبرون أنفسهم محظوظين لقدرتهم على الإفلات من العقاب والمساءلة على الأعمال المخالفة التي يرتكبونها، وبالتالي تضعف لديهم تدريجيًّاً الرقابة الذاتية والضمير الحي، وهو ما يقود بعضهم إلى الوصول لهدفه – الدخل المادي – بأي طريقة، سواء أكان ذلك عن طريق السرقة والسطو، أو عن طريق التسول، أو الغش والخداع، وغيرها من الأساليب والجرائم.

كما أن عدم توافر عنصر الضبط والمساءلة والتتبع، يقود بعضهم إلى التفكير في جرائم متنوعة ومختلفة، على المستويات كافة.

إن عوامل الخطورة الاجتماعية لهذه الفئة متعددة ومتنوعة، وتؤثر في كيان المجتمع بصور عدة، وتنال من التركيبة الاجتماعية، والثقافة المجتمعية، والعادات والأصول، والمفاهيم والقناعات، والاستقرار والشعور بالأمن النفسي والعام، كما تؤثر على المتاح من فرص لأفراد المجتمع والمقيمين النظاميين في مجال الخدمات والمرافق وفرص النمو وتحسين الأوضاع، هذا إلى جانب تأثيرها على التنمية في المجتمع، وضياع فرص توجيه الإمكانات في التطوير بدلاً من مكافحة آثار هذه الفئة وأضرارها على المجتمع ومقاومة وجودها تجنباً لما ينتج عنها من آثار على المجتمع وبنائه.

أبرز المخاطر الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية: المؤشرات الأولية للخطورة الاجتماعية

باستقراء الوضع القائم، ومحاولة الربط بين خطوات التحول نحو الخطورة الاجتماعية وبين فئة مخالفي نظام الإقامة، يمكننا رصد ذلك من خلال مرحلتين أساسيتين، وهما:

أولاً: مرحلة الكمون

هذه المرحلة تمثل الخطوة الممهدة للدخول في الخطورة الاجتماعية، وهي مرحلة مبنية على عدد من الخطوات، والتي يمكن رصدها من واقع ظاهرة مخالفي نظام الإقامة في المملكة كالتالي:

1. ارتكاب مخالفة نظام الإقامة: وهي البداية التأسيسية للظاهرة، وهي جريمة يتعدي فيها المخالف على نظام وقانون الدولة من خلال التسلل أو التخلف عن الحج والعمرة أو مخالفة أنظمة الإقامة والعمل.
2. البحث عن مصادر متنوعة للدخل بكل الطرق المتاحة والتي يغلب عليها الطابع غير المشروع، ويُقصد بمصطلح «غير المشروع» من الناحية القانونية.
3. الانضمام لثقافة فرعية داخل المجتمع السعودي؛ بحيث ينضم مخالف نظام الإقامة لمجموعة من جنسيته أو أسرته أو أقاربه، سواء أكانوا مخالفين للنظام أم مقيمين بطريقة مشروعة، ليضمن عن طريقهم توفير السكن والعمل والحماية النوعية.
4. اندماج المخالفين في الثقافة الفرعية التي ينتمون إليها بحسب جنسياتهم والتفاعل الاجتماعي معهم ، وممارسة الأعمال التي تحدد لهم من خلال تلك الثقافة.

ومن خلال هذه الخطوات يمكن تحليل مكامن الخطورة الاجتماعية لهذه الفئة وما يمكن رصده من توقعات حول تلك الخطورة وإمكانية تحولها من اجتماعية إلى إجرامية.

وعند تحليلنا للخطوات التي أشرنا إليها والتي يمر بها الكثير من مخالفي النظام، يتضح أن المخالف قبل إقدامه على ارتكاب المخالفة يكون قد خطط لارتكاب هذه المخالفة، فمن قدم للحج أو العمرة ثم تخلف قد خطط لذلك مسبقاً، والنية مبيتة لدية لارتكاب جريمة مخالفة النظام، ومن دخل متسللاً – تهريباً – للمملكة فإنه قد خطط مسبقاً، مهما كانت نيته بذلك التسلل؛ وعليه فإنه يمكن القول إن هؤلاء انطلقوا من تخطيط مسبق، وساروا – في الغالب – وفق منهجية محددة الخطوات، يمكن إلى حد ما وصف معظم مخالفي نظام الإقامة باتباعها في مرحلة ما قبل الخطورة، أو مرحلة الكمون التي تسبق وقوع الخطورة الاجتماعية منهم.

ثانياً: مرحلة التحول

وأما التحول من مرحلة الكمون إلى مرحلة الخطورة، فهو مرتبط بعوامل كثيرة، منها هدفهم الأساسي، ومدى التساهل الاجتماعي معهم، ومدى القدرة على التستر، وقوة القوانين والأنظمة، والتتبع الأمني، ونحو ذلك.

وإن الهدف الرئيس من مخالفة النظام هو في الغالب هدف اقتصادي عند الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة؛ وعليه فإن التوجه نحو العمل الهامشي البسيط كالرعي وغسل السيارات والتسول هو أول ما يمارسه المخالفون، والذي يمكن لهم من خلاله الوفاء ببعض الحاجات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يستكشفون المجتمع ويبحثون عن فرص عمل أفضل بحيث تدر عليهم دخلاً أكبر بغض النظر عن مشروعية تلك الأعمال. كما أنهم يبحثون عن أماكن تؤويهم وتجعلهم يبعدون عن أنظار رجال الأمن؛ وبالتالي فإنهم يبحثون عن جماعة اجتماعية ينضمون إليها، والتي تكون في الغالب من الجنسية التي ينتمي إليها المخالفون، وهي غالباً ما تشكل ثقافة فرعية تعيش في أحياء بعض المدن السعودية في بيئة إيكولوجية تتميز بالعشوائية وتسودها ثقافة اجتماعية واحدة لجنسية واحدة. وبانضمامهم لهذه الثقافة فإن خطورتهم الاجتماعية تبدأ في الظهور، حيث تتهيأ لهم فرص أكبر للتحول، يمكن أن تتمثل بالدرجة الأولى في حماية الثقافة الفرعية التي انضموا لها وتعاطفت معهم، وهو ما يهيئها للتحول الخطير وما يمكن أن يؤدي إليه من الانضمام للعصابات أو الاستقواء بعناصر هذه الثقافات الفرعية وجرها إلى ارتكاب جرائم أمنية واجتماعية مختلفة ليضمنوا مساندتهم .

يتضح من ذلك أن أول مؤشرات الخطورة الاجتماعية تتضح في مرحلة الكمون، والتي تظهر فيما بعد من خلال مرحلة التحول، حيث تبرز الجريمة بأشكالها المختلفة كمعبر عن التحول نحو الخطورة الاجتماعية.

المؤشرات الفعلية للخطورة الاجتماعية والإجرامية

لقد أكدت دراسة العنقري (1429هـ) أن مخالفي نظام الإقامة يشكلون نسبة 49 % من إجمالي مرتكبي الجريمة من بين الوافدين المودعين في السجون السعودية (وهي النسبة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة لتحديد عدد مخالفي نظام الإقامة مرتكبي الجريمة).

وقد قام الباحث بدراسة وتحليل جرائم مخالفي نظام الإقامة خلال ست سنوات سابقة خلال الأعوام 1424هـ - 1429هـ، وهي الإحصائيات التي تمكن الباحث من الحصول عليها من خلال الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية السعودية، وقد دلت على المحيطات التالية:

أ-المساهمة في ارتكاب الجرائم المختلفة

جرائم التسلل

تطور أعداد المتسللين الذين حاولوا دخول المملكة خلال الفترة من عام 1424هـ إلى 1429هـ :

جدول رقم (2) تطور أعداد المتسللين عبر حدود المملكة خلال الفترة من عام 1424-1429هـ

م	السنة (هجرياً)	العدد	المؤشر
1	1424هـ	652454	0
2	1425هـ	545384	16.4 -
3	1426هـ	543843	16.7 -

يتضح من الجدول رقم (2) أن هناك انخفاضاً في أعداد المتسللين ما بين عام 1424هـ وعام 1429هـ وصل إلى 42 % ، وهي نسبة تشير إلى الجهد الكبير الذي تبذله قوات حرس الحدود بحراً وبرًّاً في مراقبة الحدود وتتبع المتسللين وسد الثغرات البحرية والبرية عليهم .

كما يتضح كبر عدد الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجريمة .

جرائم القتل

تعد جرائم الاعتداء على النفس وقتلها من أعظم الجرائم التي تشير إلى مستويات عالية من الخطورة في المجتمع ، و الجدول رقم (3) يشير إلى تطور هذا النوع من الجرائم خلال الفترة من 1424هـ – 1429هـ ونسبة مخالفي نظام الإقامة من ارتكاب هذا النوع من الجرائم المهددة لأمن المجتمع بدرجة كبيرة:

جدول رقم (3) عدد جرائم القتل والاعتداء على النفس في الفترة من 1424-1429هـ ونسبة مساهمة مخالفي نظام الإقامة فيها .

م	السنة	مرتكبو الجريمة		
		سعودي	أجنبي (مقيم)	مخالف الإقامة
1	1424هـ	1296	867	424
2	1425هـ	1529	838	410
3	1426هـ	622	183	89
4	1427هـ	577	237	116
5	1428هـ	712	299	146
6	1429هـ	886	450	220

يتضح من الجدول رقم (3) أن متوسط عدد جرائم القتل والاعتداء على النفس التي يرتكبها أو يشارك فيها مخالفو نظام الإقامة يصل إلى 234 جريمة قتل سنويًّا، وبمعدل 19.5 جريمة شهريًّا، وبمتوسط يصل إلى 0.66 جريمة يومياً ، وذلك خلال السنوات (1424-1429هـ) .

جرائم السرقة :

يشير الجدول رقم(4) إلى مساهمة مخالفي نظام الإقامة في جرائم السرقة خلال الفترة من 1424-1429هـ

جدول رقم(4) عدد جرائم السرقة في الفترة من 1424-1429هـ ونسبة مساهمة مخالفي نظام الإقامة فيها .

م	السنة	مرتكبو الجريمة		
		سعودي	أجنبي (مقيم)	مخالف الإقامة
1	1424هـ	1991	1801	882
2	1425هـ	2283	2160	1058
3	1426هـ	1527	957	469
4	1427هـ	1223	1364	668
5	1428هـ	1463	1549	758
6	1429هـ	1936	1820	891

يتضح من الجدول رقم (4) أن متوسط عدد جرائم السرقة التي يرتكبها مخالفو نظام الإقامة هو787.7 جريمة سرقة سنوياً، بمعدل 65.6 جريمة شهرياً، وبمتوسط 2.2جريمة يومياً.

جرائم المخدرات

جدول رقم (5) عدد الجرائم المرتبطة بالمخدرات في الفترة من 1424-1429هـ ونسبة مساهمة مخالفي نظام الإقامة فيها .

م	السنة	مرتكبو الجريمة		
		سعودي	أجنبي (مقيم)	مخالف الإقامة
1	1424هـ	3734	4078	1998
2	1425هـ	5283	4986	2443
3	1426هـ	2984	2336	1144
4	1427هـ	2440	2739	1343
5	1428هـ	3523	2849	1395
6	1429هـ	6462	3575	1751

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (5) أن متوسط عدد الجرائم ذات الصلة بجرائم المخدرات والتي يرتكبها مخالفو نظام الإقامة قد بلغت 1679 جريمة سنويًّاً، بمعدل 139.9 شهرياً، و بمعدل 4.7 جريمة يومياً، أي جريمة واحدة كل ست ساعات، وهذا يشير إلى أن مخالفي نظام الإقامة يحرصون على الربح بأي طريقة، فلا يهتمون لطريقته أو مصدره أو ضرره الاجتماعي، ولذلك فغالباً ما يعملون في تصنيع المخدرات وتهريبها والاتجار فيها.

جرائم المسكرات والخمور

جدول رقم (6) عدد جرائم المسكرات في الفترة من 1424-1429هـ ونسبة مساهمة مخالفي نظام الإقامة فيها .

م	السنة	مرتكبو الجريمة		
		سعودي	أجنبي (مقيم)	مخالف الإقامة
1	1424هـ	563	723	375
2	1425هـ	701	1112	544
3	1426هـ	295	513	251
4	1427هـ	284	695	340
5	1428هـ	362	725	355
6	1429هـ	478	389	190

يتضح من الجدول رقم (6) أن الجرائم المرتبطة بالمسكرات والخمور (شرب وصنع وبيع وحيازة) والتي يرتكبها مخالفو الإقامة قد بلغت متوسطاً سنوياً مقداره 339 جريمة، بمعدل 28.25جريمة شهريًّاً و بمعدل 0.9 جريمة يومياً، وتشير التقارير الأمنية إلى أن معظم العاملين في تصنيع الخمور(في الخفاء) هم من مخالفي نظام الإقامة الذين يتسترون في مخابئ بعيداً عن العيون، ويقومون بتصنيع الخمور والمواد المسكرة.

الجرائم الأخلاقية

تشير بيانات الجدول رقم(7) إلى أن المتوسط السنوي لعدد ما يرتكبه مخالفو نظام الإقامة من جرائم أخلاقية هو 813.8 جريمة، بمعدل 67جريمة شهرياً، و بمعدل 2.12 جريمة يوميًّاً، وتنوعت هذه الجرائم ما بين زنا، اغتصاب، دعارة، اختطاف، لواط، وحيازة مواد خليعة.

جدول رقم(7) عدد الجرائم الأخلاقية في الفترة من 1424-1429هـ ونسبة مساهمة مخالفي نظام الإقامة فيها .

م	السنة	مرتكبو الجريمة		
		سعودي	أجنبي(مقيم)	مخالف الإقامة
1	1424هـ	1111	1600	784
2	1425هـ	1401	2483	1216
3	1426هـ	727	883	432
4	1427هـ	616	1410	690
5	1428هـ	853	1812	887
6	1429هـ	1251	1781	873

جرائم الرشوة والتزوير

جدول رقم(8) عدد جرائم الرشوة والتزوير والجرائم الأخرى في الفترة من 1424-1429هـ ونسبة مساهمة مخالفي نظام الإقامة فيها.

م	السنة	مرتكبو الجريمة		
		سعودي	أجنبي(مقيم)	مخالف الإقامة
1	1424هـ	851	3158	1547
2	1425هـ	1008	3983	1951
3	1426هـ	540	1240	607
4	1427هـ	429	1158	567
5	1428هـ	503	1264	619
6	1429هـ	1130	1951	955

يتضح من الجدول رقم (8) أن الجرائم المتعلقة بالرشوة والتزوير وما ويلحق بها والتي يرتكبها مخالفو نظام الإقامة وصل إلى 1041 جريمة سنوياً، بمعدل 86.75جريمة شهرية وبمعدل 2.9 جريمة يوميًّاً.

جرائم الحقوق المدنية وحوادث السير

يتضح من الجدول رقم (9) إلى أن عدد جرائم حوادث السير والحقوق المدنية والتي يرتكبها مخالفو نظام الإقامة قد بلغ متوسطها 241.5 جريمة سنويًّاً، بمعدل 20.1جريمة شهريًّاً ،ومعدل 0.7 جريمة يومياً، وهي الأقل متوسطاً وسط باقي الجرائم بعد القتل والاعتداء على النفس.

جدول رقم(9) عدد جرائم حوادث السير والحقوق المدنية في الفترة من 1424-1429هـ ونسبة مساهمة مخالفي نظام الإقامة فيها .

م	السنة	مرتكبو الجريمة		
		سعودي	أجنبي (مقيم)	مخالف الإقامة
1	1424هـ	1085	818	401
2	1425هـ	1221	945	463
3	1426هـ	208	101	49
4	1427هـ	236	149	73
5	1428هـ	486	282	138
6	1429هـ	1238	665	325

ب-التهديدات المتنوعة للأمن والمجتمع

التهديدات الأمنية

علاوة على الجرائم التي رصدناها سابقاً، فإن مخالفي نظام الإقامة لهم باع طويل في ارتكاب منظومة من الجرائم المتنوعة، والتي رصدها الباحث من خلال متابعته القريبة للأحداث التي وقعت في منطقة مكة المكرمة[33]، ومن خلال تحليل محتوى لبعض التقارير الصحفية التي تنشرها الصحف السعودية حول جرائم الوافدين في الفترة من 1421هـ- 1431هـ، وقد خلص الباحث لمجموعة من المهددات الأمنية أبرزها ما يلي:

1 - تشكيل عصابات الجريمة المنظمة

تشير العديد من الشواهد إلى قيام مخالفي نظام الإقامة بتشكيل عصابات منظمة للجريمة، وفي هذا الجانب فإننا نعرض لبعض أبرز عصابات الجريمة في منطقة مكة المكرمة والتي تم القبض عليها بتوفيق من الله وهي ما يلي:

عصابة جون الصومالية: وهي تشكيل عصابي يتكون من خمسة رجال وسيدة، وقد تخصصت هذه العصابة في جرائم السرقة والسطو المرتبطة بالقتل.

عصابة عبده: وهي عصابة تتكون من سبعة أفراد من مخالفي نظام الإقامة تخصصوا في جرائم السرقات والسطو والاغتصاب والقتل.

عصابة السطو المسلح على البنوك: وهي عصابة تتكون من ثلاثة أفراد من الجنسية النيجيرية استخدمت السلاح الأبيض وقامت بالسطو على أحد البنوك الشهيرة.

عصابة السطو على عملاء البنوك: وهي عصابة أفريقية تخصصت في الترصد لمرتادي البنوك والسطو عليهم بعد خروجهم من البنك[34]

عصابات الاحتيال النيجيرية: وهي مجموعة عصابات من الجنسية النيجيرية تخصصت في الاحتيال بطرق متنوعة ،مثل بيع سبائك الذهب بسعر زهيد جداً ،وتحويل المبالغ المالية القليلة إلى مبالغ كبيرة.

عصابات التسول المنظم والاتجار بالأطفال: وهي عصابات إجرامية تعمل في مجال التسول المنظم وتتاجر بالأطفال بغرض استغلالهم في ممارسة التسول[35] ، إضافة للكثير من العصابات الإجرامية التي تخصصت في ترويج الخمور والدعارة المنظمة وغيرها والتي لا يتسع مجال البحث للخوض بها.

2 - محاولة الضغط على السلطة

بعد أن عاش مخالفو نظام الإقامة سنوات من الأمن والأمان ورغد العيش في ظل حكومة المملكة العربية السعودية ،وبعد أن جمعوا الأموال وقاموا بتحويلها إلى بلدانهم وضمنوا لهم مشاريع في بلدانهم فإن أول ما يقوم به هؤلاء المخالفون هو النكران والجحود حيث يتجمع أفراد هذه الفئة ذكوراً وإناثاً تحت الجسور والأنفاق مطالبين الحكومة السعودية بترحيلهم. بل إنهم غالباً ما يتكدسون في مناطق معروفة لتقوم الجوازات بترحيلهم على نفقة المملكة، وهذه قضية قد لوحظت خلال العامين الماضيين في جدة تحت الجسور، وقد تجمع عدد كبير منهم وصل إلى 700 متخلف تحت جسر الخير بمحافظة جدة لعدة أيام، حتى قررت إدارة الجوازات ترحيلهم على نفقة المملكة[36].

كما أن بعضهم يتجه بشكل جماعي نحو قنصليات بلدانهم، والهدف من كل هذه السلوكيات هو الضغط على الحكومة السعودية لكي تسرع في ترحيلهم المجاني، ولفت انتباه المنظمات الدولية وهيئات حقوق الإنسان لهم وتشويه صورة المملكة بين دول العالم.

يتضح من خلال هذه المؤشرات أن هناك مخاطر اجتماعية كبيرة مؤكدة وواضحة ناتجة عن وجود فئة مخالفي نظام الإقامة، فإذا ما وضعنا في الحسبان فقط كيف أنهم يمثلون مدخلاً ذا قيمة في الإحصائيات الرسمية، وأن معدلات بعض الجرائم التي يرتكبونها يمكن احتسابها بالساعة، فإن هذا يزيد من الشعور بخطورتهم، ويطرح الكثير من الإشكالات حول ضرورة إيجاد سُبل عاجلة للوقاية.

وإذا ما أضفنا لهذه المؤشرات السابقة جملة من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية على المجتمع السعودي، صارت المشكلة فعلاً ذات خطورة اجتماعية أكبر، خاصة وأن المخالفين لا يشعرون فعليًّاً بالهوية الاجتماعية داخل مجتمع يخالفون أنظمته وقوانين، وتسيطر عليهم مشاعر الاغتراب الاجتماعي، وفقر المهارات الاجتماعية، وعدم الرضا بالأنشطة الاعتيادية، والارتباط بدلاً عنها بأنشطة إجرامية كنوع من التعبير عن الذات، وهو ما يدفعه إلى عدم المبالاة بالمجتمع ومعاييره، وتقديم المصلحة الشخصية والفردية على مصلحة المجتمع، فتتنامى لديه الخطورة، ويصبح جاهزاً لها بمجرد إطلاق شرارتها بأي طريقة، وسواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة.

واقع برامج مكافحة مخاطر مخالفي نظام الإقامة بالمملكة العربية السعودية

تتعدد الجهات التي تتولى مسؤولية مكافحة التخلف ومخالفي أنظمة الإقامة في المملكة، ففضلاً عن مسؤولية الجوازات كأهم جهة أمنية مسؤولة، هناك جهات أمنية ومدنية تساعد في متابعة الأشخاص المخالفين لنظام الإقامة، في مقدمتها: جهاز الشرطة، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والبلديات (من خلال لجان التفتيش على الأسواق والأماكن المخالفة للشروط)، وإمارات المناطق، والبحث الجنائي، ومكافحة المخدرات، وحرس الحدود، وأمن الطرق، والمباحث العامة، ثم مكافحة التسول[37].

ومع هذا التعاضد الكبير من قبل الأجهزة الأمنية والحكومية في المملكة، إلا أن الظاهرة لا زالت مستمرة، وتقل حيناً وتنشط أحياناً، وهو ما حدا بالمملكة إلى سن قوانين يكون من شأنها الحد من الظاهرة، ومن هذه القوانين والأنظمة:

1. نظام البصمة الإلكترونية، والتي يمكن من خلالها ضبط معطيات الأفراد المخالفين وتسجيلها واسترجاعها عند محاولة دخول المملكة ولو باسم آخر أو جواز جديد ، وذلك لاعتمادها على بصمة اليد والعين ، وبناءً على ذلك فإن كل مخالف لأنظمة الإقامة يُحرم من دخول المملكة لمدة خمس سنوات .
2. نظام الحج و العمرة الجديد: فقد تم في عام 1426هـ إقرار نظام جديد للحج لمن هم دون سن40 سنة، واستند النظام في المنع إلى الذين يدخلون البلاد فرديًّاً، ولا يقر النظام الذين يدخلون عن طريق الحملات المنظمة والشركات والتأشيرات التي يتم الحصول عليها للجمعيات والمجموعات المتخصصة في الحج والعمرة، وتم تخصيص عدد من

الدول بهذا القرار، كان منها (باكستان – اليمن – مصر – السودان – بنغلاديش – الهند).

3. الغرامة المالية للمواطنين والمقيمين الذين يثبت تورطهم في إيواء أو تشغيل مخالفي نظام الإقامة والمتخلفين، ووفقاً للنظام، فإنه يتم تغريم كل مقيم أو مواطن بغرامة قدرها عشرة آلاف ريال عن كل فرد يثبت أنهم تورطوا في تسكينه أو تشغيله أو إيوائه بأي طريقة، ويتعرض المقيم إلى الترحيل إضافة للغرامة ويصبح محروماً من دخول المملكة لمدة خمس سنوات.
4. الاتفاقيات التعاونية التي طبقتها المملكة مع عدد من الدول ذات النسب الكبيرة من المقيمين في المملكة ، والتي بناءً عليها وضعت هذه الدول شروطاً للحد من تخلف مواطنيها على أرض المملكة بعد أداء الحج والعمرة، هذا إلى جانب الاتفاقية الأمنية الخليجية الموحدة التي بناءً عليها يمنع أي مخالف أو متسبب في جريمة سبق ضبطه في أي دولة خليجية من الدخول إلى باقي الدول.

وتجري المملكة حالياً تعديلاً على قوانين وأنظمة العمل والعمال لضبط أبعاد المشكلة، وتجنب مشكلة المخالفة قدر الإمكان.

هذا إلى جانب الحملات الأمنية النشطة التي تنظمها إدارات الجوازات في مختلف مناطق المملكة، وخاصة منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة والمدن القريبة والواقعة في نطاقهما.

ومع الاعتراف بأن هذه القوانين والأنظمة والحملات لم تمنع الظاهرة تماماً أو تحد منها بصورة واضحة، إلاّ أن هناك مؤشرات على الانخفاض، بما يشير إلى أهمية تطوير الأنظمة المتبعة ووسائل الوقاية والمكافحة لزيادة التأثير الإيجابي في الحد من الظاهرة.

الأساليب العلمية والعملية للوقاية من الخطورة الاجتماعية

من المتفق عليه لدى الباحثين الموضوعيين أنه لا توجد آلية واحدة يمكن أن تؤدي لحل مشكلة اجتماعية أو ظاهرة ذات تأثير كبير على المجتمع، وذلك أن هذه الظواهر والمشكلات الاجتماعية لا تنشأ من عامل واحد، وإنما تتعدد أسباب ظهورها، كما تتعدد آثارها وتتفرع عنها مشكلات عدة، لذلك تحتاج إلى برامج ذات توجهات تكاملية، وقائية وعلاجية.

وإن الأساليب الوقائية العلمية للوقاية من الخطورة الاجتماعية والإجرامية يجب أن تنطلق من منظورين:

الأول: يعنى بالاستشراف (التوقع) بمعنى أنه لابد للمخططين وصناع القرار أن يتوقعوا قيام هذه الفئة بارتكاب بعض السلوكيات ذات الخطورة الاجتماعية والإجرامية على مستويات متنوعة قريبة المدى، ومتوسطة المدى وبعيدة المدى، وفي الوقت نفسه الاستفادة من المعطيات الإحصائية المرتبطة بمعدلات الجريمة لفئة مخالفي نظام الإقامة في المجتمع السعودي.

والثاني: يعنى بالتدخل من خلال العديد من الإجراءات والبرامج التي تستهدف هذه الفئة كالعقوبات. وعليه فإن تطبيق نموذج نظرية الوقاية الموقفية يمكن أن تكون له فعالية في هذا المجال.

و تنطلق الوقاية الموقفية من فكره نظرية مفادها أن الجريمة والجنوح في المجتمع موزعة بطريقة غير متجانسة في المكان والزمان،وهو يعني أن هناك مناطق معينة أو أحياء في مناطق معينة تكثر فيها معدلات الجريمة والانحراف، وأن هنالك فئات اجتماعية تسودها الجريمة والانحراف أكثر من غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى، وأن هنالك نمطاً اجرامياً معيناً يطغى على بقية الأنماط الإجرامية الأخرى في مجتمع معين.

كما تستهدف الوقاية الموقفية المعرضين للوقوع في الجريمة والانحراف ،والذين يعيشون في بيئات اجتماعية تسودها الجريمة والانحراف[38]، ويجب الاهتمام بها وتركيز الجهود إلى معالجتها وذلك لكونها فئات تحت الخطر، بمعنى أنها فئات في مستوى الخطورة فعليًّاً، وكل ما تحتاجه للانخراط في الجريمة والجنوح هو مؤثر أو متغير خارجي يحول توجههم .

وإن العملية الوقائية الناجحة تتم من خلال العمل الوقائي التطبيقي الذي يعتمد على التدابير الميدانية الإجرائية من خلال ربط المفهوم النظري للوقاية بالواقع العملي الميداني ،والتي يجب أن تكون مقترنة بالتدابير والبرامج والخطط العلمية الاحترافية المدروسة ذات الأهداف الواضحة والمحددة ، والبعد عن أسلوب النصح والوعظ .

وتطبيقاً على فئة مخالفي نظام الإقامة في المجتمع السعودي فإن جهود الوقاية يجب أن تنطلق من محورين رئيسيين:

الأول: يركز على محاولة منع مخالفي نظام الإقامة أصلا (المتسللين –مخالفي نظام الحج والعمرة –مخالفي نظام العمل) من ارتكاب هذه المخالفة ويتم ذلك من خلال تحديد إستراتيجية وطنية متكاملة تتعامل مع كل حالة من الحالات المذكورة بطرق علمية وعملية تتناسب معها .

وفي هذا المحور فإن الخطوات الوقائية تكون مخططاً لها وهادفة وموجهة لكل فئة على حدة

مع الاتفاق على أن هناك استراتيجيات يمكن تطبيقها على كل مخالفو نظام الإقامة، وتتم هذه الاستراتيجية وفقاً للتالي:

التخطيط العلمي الهادف :حيث يجب على كل الجهات المعنية بمكافحة هذه الظاهرة أن تشترك في وضع خطط أمنية علمية تبنى على دراسات وإحصاءات، يتم من خلالها استشراف مستقبل هذه الظاهرة ،وتحديد أهداف واضحة ومحددة لهذه الخطط، مع تحديد دور كل جهة في عمليات التنفيذ والمدة الزمنية لتنفيذها.

سن القوانين والتشريعات الحديثة، بحيث تكون العقوبات مغلظة وتتناسب كمّاً وكيفاً مع نوع المخالفة المرتكبة، والقوانين والتشريعات متوافقة مع طبيعة الوضع الحالي والمستقبلي للظاهرة.

تبصير جميع أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين بموقف الإسلام من الإضرار بأمن المجتمعات واستقرارها، وما يمثله المخالفون لأنظمة الإقامة من خطورة تهدد هذا الأمن، من خلال البرامج الإعلامية الموجهة.

تحديد الأساليب الوقائية المناسبة لكل فئة على النحو التالي :

1 - **فئة المتسللين:** وتتم من خلال التالي:

تدعيم قوات حرس الحدود بالموارد البشرية والتقنية والآلية التي تضمن لهم السيطرة الكلية على جميع الحدود البرية والبحرية بيسر وسهولة .

تفعيل دور المواطنين وشيوخ القبائل السعوديين الذين يقطنون في المناطق الحدودية للمبادرة والتعاون في الإبلاغ عن حالات التسلل ،بوصفهم شركاء في أمن هذا الوطن .

تفعيل دور الجهات الأمنية الأخرى التي تعمل في المناطق الحدودية (مثل رؤساء المراكز الحدودية –والمجاهدين –والجوازات –والشرط)بما يضمن تضافر هذه الجهود للحد قدر الإمكان من حدوث تسلل إلى المملكة.

عقد اتفاقات دولية مع دول الجوار بما يضمن إسهامهم في تحجيم عمليات التسلل التي تتم عبر حدودهم المشتركة.

2 - **فئة مخالفي نظام الحج والعمرة** : وتتم من خلال التالي :

عقد اتفاقيات دولية مع جميع الدول العربية والإسلامية التي تصدر تصاريح للحج والعمرة وخصوصاً الدول التي تزداد نسبة مخالفي النظام بين مواطنيها، مع ضرورة ربط الحجاج والمعتمرين بقنصليات بلدانهم ، بهدف ضمان مساهمة تلك الدول بفاعلية تجاه الحد من هذه

الظاهرة .

استخدام التقنية الحديثة لمحاولة تحجيم الظاهرة ، كاستخدام الأساور المغنطة التي تتيح للجهات الأمنية التعرف على مكان الحاج أو المعتمر،وتتبعه إذا تخلف .

تفعيل دور مؤسسات الحج والعمرة للإسهام بفعالية في الحد من الظاهرة.

3 - **فئة مخالفي نظام العمل** : وتتم من خلال التالي :

ايجا د آلية مشتركة للحد من المتاجرة بتأشيرات العمل، ويتم ذلك من خلال جهود مشتركة بين الجهات ذات العلاقة (وزارة الداخلية –وزارة التجارة –وزارة الصناعة –وزارة البلديات- وزارة العمل) يتم فيها ربط هذه الجهات بشبكة إلكترونية معلوماتية يتم من خلالها متابعة طالبي التأشيرات ،ووضعية التأشيرات بعد صدورها ثم متابعة مصير العامل –المكفول-بعد وصوله وعمله في المملكة ،إضافة لقيام تلك الجهات بحملات أمنية مشتركة للغرض نفسه ،وبما يضمن تقليص عمليات المتاجرة بتأشيرات العمل.

تفعيل دور لجان المنازعات العمالية في مكاتب العمل ،بما يضمن عدم هروب العمال من كفلائهم، مع ضرورة إيجاد فروع لهذه اللجان في الغرف التجارية.

توفير مكاتب وطنية متخصصة لتأجير العمالة الأجنبية،بما يضمن توفير العمالة المتخصصة للمواطنين وتقليص حجم الاستقدام الفردي للعمالة، وتقليص المشكلات المرتبطة بمخالفة نظام العمل.

الثاني: يركز على التدخل بجميع أشكاله: وهذا يتم من خلال التشخيص العلمي للظاهرة المدروسة، والذي سبق أن أشارت إليه هذه الدراسة، والذي يرتبط بالمراحل والخطوات التي يقوم بها مخالفو نظام الإقامة وانتهاء بارتكاب الجرائم المختلفة التي تهدد أمن وسلامة المجتمع، ثم تتبع الطرق العلمية المرتبطة بالتوقع والاستشراف من خلال اعتمادها على المعطيات الإحصائية والمؤشرات الاجتماعية للظاهرة. ومن خلال معطيات هذه الدراسة فإن التدخل يجب أن يفعل بشكل يتوافق مع حجم الظاهرة وتطور خطورتها. ويتم التدخل من الجهات الأمنية المعنية بمكافحة الظاهرة من خلال تطبيق القوانين والعقوبات ،وتنفيذ الخطط الأمنية الموجهة لمكافحة هذه الظاهرة، وتتم هذه الإجراءات من خلال التالي:

تركيز الجهود الأمنية على الأحياء العشوائية: فقد أكدت الكثير من الدراسات والبحوث أن مخالفي نظام الإقامة ومن يتسترون عليهم يقطنون في مناطق عشوائية تتسم بالعديد من

الخصائص الإيكولوجية والديموغرافية، أبرزها أن تلك الأحياء تسود بها ثقافة فرعية منحرفة تمثل عامل جذب لمخالفي نظام الإقامة وغالبية ساكنيها من غير السعوديين، كما تعد بؤراً إجرامية مصدرة للجريمة باتجاه باقي أحياء المدينة، وتتسم تلك الأحياء أيكلوجيًّاً بصعوبة وصول رجال الأمن إليها نظراً لضيق الشوارع ووعورتها. وعليه فإن تركيز الحملات الأمنية المشتركة على تلك الإحياء سوف يسهم في القبض على أعداد كبيرة من مخالفي نظام الإقامة وتطبيق القوانين ضدهم.

التركيز على مواقع تجمعات مخالفي النظام (ما يطلق عليهم العمالة السائبة) من خلال تضافر الجهود الأمنية للقبض عليهم واتخاذ الإجراءات النظامية ضدهم.

ضرورة عدم إغفال القرى والمناطق الحدودية والطرق السريعة، حيث يجب على رؤساء المراكز والمخافر ودوريات الطرق القبض على كل من تثبت مخالفته لنظام الإقامة.

تطبيق العقوبات: حيث يجب أن يتم تطبيق العقوبات المشددة ضد كل مخالف أو متستر مع التشهير بالمتسترين على مخالفي النظام.

وأخيرا فإن الوقاية من هذه الظاهرة تحتاج إلى اتباع آلية العمل الوقائي التطبيقي، وهذا يعني أن:» تأخذ الجهود الوقائية الطابع الجماعي، أو المجتمعي، بمعنى أن تشترك فيها العديد من الجمعيات والهيئات والمؤسسات والأفراد، حكومية وأهلية، ضمن أهداف وقائية محددة ومعروفة مسبقاً[39] .»

وحيث إن الظاهرة المدروسة ذات مخاطر اجتماعية واضحة، وتتخطى في تأثيراتها التوقعات، نظراً لعدم القدرة على التحكم فيها أو السيطرة عليها تماماً، فإن هذا يعني أن آلية الوقاية ينبغي أن تعمل جنباً إلى جنب مع آلية العلاج، وأن يتم فيها تنفيذ برامج حكومية مرحلية تضع في حسبانها توعية المجتمع وأفراده، وإشغال الرأي العام بالقضية وآثارها، وتضمين المناهج والبرامج التربوية هذه الآثار، مع توالي الاهتمام من جهات الضبط بمتابعة المخالفين والمتخلفين واتخاذ الإجراءات القانونية تجاههم، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في علاج المشكلة والحد منها.

هذه المعطيات الوقائية والعلاجية بالجملة، لا يمكن تجزئتها، بل تعمل معاً، ومن خلال جهود مشتركة – كما أشرنا سابقاً – من جميع الجهات والمؤسسات المعنية، ومن خلال الجمعيات الأهلية، بل والأفراد أيضاً، وذلك في سبيل إيجاد مدخل تكاملي للحد من مشكلة مخالفي نظام الإقامة.

نتائج الدراسة وتوصياتها

من خلال هذا الاستعراض يتضح أن فئة مخالفي نظام الإقامة تمثل تحدياً كبيراً على المستوى الوطني للمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال مؤشرات الخطورة الاجتماعية والأمنية التي تحملها، والتي أعطت المؤشرات الإحصائية في الدراسة دلالات واضحة عليها، وهو ما يجعلها مهددة لأمن واستقرار المجتمع؛ وتفرض بالتالي على المملكة، حكومة ومؤسسات، وأفراداً، بناء آلية واضحة ومتكاملة، ومحددة الأبعاد للحد منها تدريجيًّاً. إذ إنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها والقوانين والأنظمة التي تفرضها، إلا أن الظاهرة ما زالت قائمة، ومستوى الانخفاض في مؤشراتها لا يتناسب مع تلك الجهود المبذولة في سبيلها.

وقد خلص الباحث لمجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

- أن مفهوم الخطورة الاجتماعية من المفاهيم التي لم يتم الاتفاق على اصطلاح واضح ومحدد الأبعاد لها، إلا أن مفهوم الخطورة الاجتماعية سابقه لمفهوم الخطورة الإجرامية فالخطورة الاجتماعية وهي التي تقع قبل الجريمة وتنذر بوقوعها، أما الخطورة الإجرامية فهي التي تنذر بتكرار الجريمة ممن سبق له ارتكابها.
- أن واقع مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودي،يعبر عن الكثير من المخاطر الاجتماعية والإجرامية والأمنية والاقتصادية والثقافية التي تنعكس سلباً على المجتمع السعودي وأمنه.
- هنالك العديد من المخاطر الاجتماعية والإجرامية التي تصدر عن مخالفي نظام الإقامة أبرزها تشكيل العصابات الإجرامية المنظمة، وارتكاب أنماط متنوعة من الجرائم، ومحاولة ممارسة الضغط على الحكومة السعودية بهدف ترحيلهم ،وتشويه الصورة الحضارية للمملكة.
- تبذل حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة في الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة ظاهرة مخالفة نظام الإقامة والتسلل جهوداً متنوعة لمكافحة هذه الظاهرة والحد من المخاطر المتنوعة المرتبطة بها، و هناك مؤشرات تؤكد على نجاح تلك الجهود بشكل جزئي، إلا أن هذه الجهود مازالت غير قادرة على القضاء على الظاهرة بسبب مجموعة من العوامل القانونية والدينية والجغرافية والثقافية والاجتماعية.
- أن الأساليب العلمية والعملية للوقاية من المخاطر الاجتماعية الصادرة عن فئة مخالفي

نظام الإقامة يجب أن تنطلق من خلال اتباع آلية العمل الوقائي التطبيقي الذي يعتمد على أن تأخذ الجهود الوقائية الطابع الجماعي، أو المجتمعي، بمعنى أن تشترك فيها العديد من الجمعيات والهيئات والمؤسسات والأفراد، حكومية وأهلية، ضمن أهداف وقائية محددة ومعروفة مسبقاً ،ثم من خلال التدخل الرسمي الذي يتم من خلال تطبيق العقوبات.

من نتائج الدراسة فإن الباحث يقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في الحد من هذه الظاهرة والتدرج في القضاء عليها :

- تفعيل أجهزة الاستشعار وأنظمة المراقبة الحدودية المتقدمة، التي تعتمد على الأشعة والتعرف على المتسللين عبر درجات حرارة الجسم، وهذه ستمكن حتماً نقاط مراقبة حرس الحدود من الحد بصورة كبيرة من المتسللين.
- استخدام التطبيقات الإلكترونية في تتبع المتخلفين عن الحج والعمرة، كالأساور الإلكترونية التي تسمح بالتعرف على مكان الحاج أو المعتمر وبالتالي تتبعه إذا تخلف.
- تعديل أوضاع المخالفين لأنظمة الإقامة، كمنح حكومية، أو تحديد فترات سماح لتعديل الأوضاع، والجدية في تطبيقها لضمان دخول أكبر عدد من المخالفين تحت مظلة القانون والوجود الرسمي.
- إعداد آلية فاعلة ونشطة لحل مشكلات المقيمين النظاميين مع كفلائهم لتجنب الهروب أو العمل عند غير الكفيل وما يترتب عليه من إشكالات، والسماح بإعارة العمالة، وإعادة النظر في الأنظمة التي تحد من نقل الكفالة وتتعامل بجمود مع المهن، بحيث يعمل المقيم في المهنة التي يجيدها فعليًّاً، بما يخفف من مشكلات عمله مخالفاً.
- يعتبر عدم توافر البيانات الرسمية حول مخالفي نظام الإقامة، من أكثر العوامل التي تحد من إجراء الدراسات وتطويرها اعتماداً على معلومات حديثة واضحة ومنظمة، ولذلك من الضروري توفير قاعدة بيانات تحوي المعلومات المناسبة للباحثين حول الظاهرة والجهود المبذولة لحلها أو الحد منها، والثغرات التي تنفذ منها للوجود مرة أخرى، والدراسات والبحوث والإحصائيات الرسمية حولها.
- إجراء دراسات تخصصية موسعة، تهتم بالخطورة الاجتماعية لفئة مخالفي نظام الإقامة، وتبلور الظاهرة في نقاط واضحة محددة من جميع الجوانب، بما يمكن الباحثين

والمتخصصين من وضع الخطط العلاجية والوقائية المناسبة وفقاً لنتائج هذه الدراسات.

- إشراك الاجتماعيين الممارسين والأكاديميين المتخصصين في وضع تصور اجتماعي وقائي للمجتمع وأفراده يتناسب مع حجم الظاهرة وآثارها.
- تكوين لجان علمية متخصصة لدراسة القوانين والأنظمة والآليات المتبعة وتقييمها والتعرف على نقاط الضعف والقوة فيها، وتقديم المقترحات اللازمة لسد ثغراتها أو تفعيلها بطريقة أكثر شمولية.
- اهتمام وسائل الإعلام المختلفة (المرئية والمسموعة والمقروءة) ببرامج التوعية المناسبة للتعريف بالظاهرة وأبعادها الأمنية والاجتماعية.
- زيادة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بهذه الظاهرة والعمل على التحذير من آثارها.

الهوامش:

1. نظير فرج مينا : مفهوم الخطورة الاجتماعية – دراسة قانونية مقارنة ،الرياض ،مجلة الأمن، العدد 16، 1419هـ، ص229.
2. أحسن مبارك طالب : الفئات الاجتماعية الواقعة تحت الخطورة الاجتماعية ، منشور بالكتاب العلمي لندوة الأمن في مجتمع الخطورة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1426هـ، ص10.
3. محمود محمد كسناوي : تصور مقترح للحد من ظاهرة المتخلفين ومخالفي أنظمة الإقامة والعمل في المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، 1429هـ ، ص11.
4. أحسن مبارك طالب :الوقاية من الجريمة ،بيروت ،دار الطليعة ،1421هـ،ص 47.
5. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب : تدابير مواجهة الخطورة الأمنية لدى الأشخاص والجماعات ، منشور بالكتاب العلمي لندوة الأمن في مجتمع الخطورة ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1426هـ ، ص230.
6. رمسيس بهنام: نظرية التجريم في القانون الجنائي، الإسكندرية، منشأة المعارف، (د-ت)، ص108.
7. أحسن مبارك طالب : الفئات الاجتماعية الواقعة تحت الخطوة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 13
8. Antonella Bettoni; The Perception of 'Social Danger' among IUS Commune Jurists: a Reconstruction of the Concept of Malus in Sixteenth and Seventeenth Century Italian and

German Juridical Doctrine، Liverpool Law Review،2005. Volume 26، Number 1، 45- 73

9. نظير فرج مينا : مفهوم الخطورة الاجتماعية – دراسة قانونية مقارنة ، مرجع سابق ، ص241

10. أنظر:

- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب : تدابير مواجهة الخطورة الأمنية لدى الأشخاص والجماعات، مرجع سابق، ص ص 237 – 238

- مفهوم الخطورة الاجتماعية ،دراسة قانونية مقارنة مرجع سابق ، ص 241

- M.Collin Etudes de Cirminilgie Clinique، Collection de Medecine Legale، Ed. Masson et Cie، Lyon، P. 15

11. أحسن مبارك طالب : الفئات الاجتماعية الواقعة تحت الخطورة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص15-16.

12. انظر:

- عثمان الحسن نور وياسر عوض الكريم : الهجرة غير المشروعة والجريمة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1429هـ، ص72.

- عبد الله سعود السراني : العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، منشور ضمن الكتاب العلمي لأعمال ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010م، ص 107-113.

13. Carl F. Horowitz; An Examination of U.S. Immigration Policy and Serious Crime ، center for Immigration Studies. http://www.cis.org/articles/2001/crime/toc.html

14. نليف بن مطلق الدعيج : العمالة الوافدة المخالفة لنظام الإقامة وعلاقتها بالأمن ، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض ،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1422هـ.

15. عبدالله بن عبد الرحمن الرعوجي : عقوبات المخالفين لنظام الإقامة وأساسها في التجريم والعقاب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1422هـ.

16. محمود محمد كسناوي : تصور مقترح للحد من ظاهرة المتخلفين ومخالفي أنظمة الإقامة والعمل في المملكة العربية السعودية، ، مكة المكرمة ،جامعة أم القرى ، 1429هـ .

17. محمد الغنيم : دراسة "أمنية": 91 % من جرائم العمالة الوافدة في الرياض ومكة والمدينة وجازان وغالبية الجناة "أميّون " ومهنهم لا يحتاجها المجتمع، جريدة الرياض، الأحد 27 ربيع الآخر 1429هـ – 4 مايو 2008م – العدد14559.

18. أحمد رشاد سلام : الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة ،الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010م ، ص 245
19. عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك : "مرجع سابق". ص17.
20. أحمد عبد العزيز الأصفر : الهجرة غير المشروعة – الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة ، ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010م، ص12
21. مصطفى عبد العزيز مرسي : تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوربا على صورة المغترب العربي ، ورقة عمل لندوة المغتربين العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوربي ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، إبريل 2007م، ص1
22. أحمد عبد العزيز الأصفر : مرجع سابق ، ص10
23. عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك : مرجع سابق ، ص34
24. أحمد عبد العزيز الأصفر : مرجع سابق ، ص12
25. بتصرف من : عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك : مرجع سابق ، ص35
26. نليف بن مطلق الدعيج : العمالة الوافدة المخالفة لنظام الإقامة وعلاقتها بالأمن ، رسالة ماجستير ، الرياض ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 1422هـ ، ص6.
27. فداء البديوي : آخر إحصائية للجوازات ، جريدة الوطن ، الثلاثاء ، 9صفر 1428هـ ، العدد 2342.
28. جريدة الرياض: أمير مكة يشكل لجنة لمعالجة ظاهرة مخالفي الإقامة ، الثلاثاء 27 شعبان 1430هـ – 18 أغسطس 2009م – العدد 15030
29. http://www.cdsi.gov.sa/news/2010
30. http://www.cdsi.gov.sa/index.php?option=com
31. محمد بن عازب الوادعي : آثار المتخلفين من الوافدين للحج والعمرة والزيارة على الأمن ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 1422هـ، ،ص 75.
32. أحمد رشاد سلام : الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غيرا لمشروعة ، مرجع سابق ، ص247.
33. الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الداخلية عن السنوات المحددة .
34. عمل الباحث لمدة تجاوزت العشرين عاما في الاعمال الأمنية ومراكز الدراسات الاحصائية والجنائية بمنطقة مكة المكرمة.

35. إبراهيم علوي ، مطاردة مواطن تسقط عصابة سرقة عملاء البنوك ، جريدة عكاظ العدد 3034، 7أكتوبر 2009.

36. خالد الحربي :ضحايا التهريب البشري من الأطفال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،1430هـ.

37. ياسر الجاروشة: بعضهم نصب خياماً للفوز برحلة مجانية إلى بلده ، جريدة الرياض، الخميس، 6 محرم 1428هـ ، العدد 14094 .

38. محمد بن عازب الوادعي : آثار المتخلفين من الوافدين للحج والعمرة والزيارة على الأمن ، مرجع سابق ، 163.

39. انظر: أحسن مبارك طالب : الوقاية من الجريمة ، دار الطليعة ، بيروت ، 1421هـ، ص48-49.

Irvin Waller ، Crime prevention Between theory and practice(free press Mac – Millan Co ،1996) P.12

40. أحسن مبارك طالب : الوقاية من الجريمة ، مرجع سابق ، ص82.

The social Risk of the Violators of the System of Residence (its Reality, and Ways of Prevention)

Dr. Khalid bin Salim Al Harbi

Introduction

Violation of the residence system in the Kingdom of Saudi Arabia is a problem of multiple dimensions, beyond the impact of the legal thought, to impose its threat on the social dimension with its components, together with the economic, psychological, political dimensions and security, and the appearance of civilization, Accordingly, the Aim of the study is to stand on the reality of the social risk to a class of violators of the system of residence in the Kingdom of Saudi Arabia. The study followed the descriptive analytical method by extrapolation of the statistical and social indicators about the phenomenon and its social gravity. The study found that the offenders of the residency system represent a social danger to the kingdom and its organization in the political, social, economic aspects as well as security. It also showed that the most prominent risks appear in many of the crimes committed of various types and the criminal gangs they form. The study also explained that the Government of the Kingdom of Saudi Arabia is making great efforts to reduce these risks, but those efforts, although achieved tangible successes, but they did not succeed in reducing the risk entirely. The study found that the best scientific and practical methods for the prevention of these risks is to follow a precautionary applied integrative approach. The research also provided a set of recommendations and proposals to reduce the risk of this class.

العمل التطوعي و الرعاية الاجتماعية في اليمن

(دراسة مطبقة على الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت)

د . عادل أحمد الكسادى ●
د . أحمد عبد الحميد سليم ● ●

ملخص الدراسة :

يشهد عالم اليوم تطوراً واضحاً في دور القطاع الأهلي كأحد القطاعات المكونة لبنية المجتمع، حيث أصبحت الجمعيات التطوعية تقوم بدور الشريك الأساسي في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بفعل التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق وتراجع دور الحكومات وتخليها عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية.

وبالنظر إلى التطور الذي شهده العمل التطوعي في اليمن منذ قيام دولة الوحدة في 1990 حيث تزايدت أعداد الجمعيات التطوعية واتسع نطاق عملها، إلا أن أغلب هذه الجمعيات تعاني من قصور واضح في خدماتها وعدم كفايتها لمقابلة احتياجات الفئات المستفيدة التي تتسع يوماً بعد يوم في ظل زيادة التضخم وانكماش معدلات الدخل الفردي، ناهيك عن عدم كفاية نظم الرعاية الاجتماعية في التخفيف من ظاهرة الفقر وانتشار البطالة وتقديم برامج اجتماعية لتحسين نوعية حياة المواطنين.

● كلية الآداب قسم الفلسفة وعلم الاجتماع - جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا - اليمن
● ● قسم الخدمة الاجتماعية كلية البنات - جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا - اليمن

والدراسة الراهنة تحاول الوقوف على واقع الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت ودورها في الرعاية الاجتماعية، وتحديد أوجه القصور في عمل تلك الجمعيات وأهم الصعوبات التي تواجه عملها. وقد استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها منهج المسح الاجتماعي بالعينة للعاملين بالجمعيات التطوعية مستخدمة الاستبيان كأداة لجمع البيانات بالإضافة إلى دليل المقابلة مع الإداريين في مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة نذكر منها:

- عدم ملاءمة القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الجمعيات مع المستجدات الراهنة.
- معظم الجمعيات تعاني نقصاً واضحاً في التمويل مما أضعف البرامج والمشروعات.
- لا توجد آلية للرقابة والمتابعة وتحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الجمعيات.
- تعاني الجمعيات من التدخل المستمر من جانب المؤسسات الحكومية.
- لا يتوفر للعاملين بالجمعيات برامج للتدريب على المهارات الضرورية للعمل الاجتماعي.

مقدمة :

يشهد العالم اليوم تطوراً واضحاً في دور القطاع الأهلي كأحد القطاعات المكونة لبنية المجتمع حيث أصبحت الجمعيات التطوعية تقوم بدور الشريك الأساسي في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية ؛وذلك بفعل التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق وتراجع دور الحكومات وتخليها عن العديد من وظائفها الاجتماعية و الاقتصادية و هذا ما أكدت علية مؤتمرات الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة بداية من قمة الأرض في البرازيل ومروراً بمؤتمر السكان والتنمية في القاهرة ومؤتمر المرأة في بكين وانتهاء بمؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن وغيرها من المؤتمرات التي أعطت حيزاً كبيراً لدور المجتمع الأهلي في إحداث التنمية في بلدان العالم النامي.

و بالنظر إلى أن العمل التطوعي في اليمن قد شهد تطوراً ملحوظاً منذ قيام دولة الوحدة اليمنية في 22مايو1996م حيث تزايدت أعداد الجمعيات التطوعية واتسع نطاق عملها إلا أن اغلب هذه الجمعيات تعانى من قصور واضح في خدماتها وعدم كفايتها لمقابلة احتياجات الفئات المستفيدة التي تتسع يوما بعد يوم في ظل زيادة التضخم وانكماش معدلات الدخل الفردي، ناهيك عن عدم كفاية نظم الرعاية الاجتماعية في التخفيف من ظاهرة الفقر وانتشار البطالة وتقديم برامج اجتماعية لتحسين نوعية حياة المواطنين.

المبحث الأول

الإطار المنهجي

أولا: مشكلة الدراسة:

شهدت العقود الماضية نهوضاً واسعاً بدور منظمات المجتمع المدني والقطاع التطوعي في مجال الرعاية الاجتماعية، فلم يعد اليمن استثناء من موجة التحولات العالمية باتجاه تحقيق الشراكة الكاملة بين الحكومة والقطاع الخاص والتطوعي في تحقيق التنمية الإنسانية والمستدامة.

وقد أدت التوجهات الجديدة للدولة وتبنيها لآليات السوق الحر وإعادة تحديد وظيفة الدولة وتخليها عن دورها الرعائي إلى اتساع دائرة الفقر وتضرر العديد من الشرائح الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تشجيع الدولة ظهور القطاع الأهلي التطوعي لتساهم في تخفيف العبء الاجتماعي على تلك الشرائح والمشاركة في عملية التنمية.

وبالنظر إلى التطور الذي شهده القطاع التطوعي في اليمن حيث تزايدت إعداد الجمعيات التطوعية واتسع نطاق عملها إلا أن اغلب هذه الجمعيات تعانى من قصور واضح في خدماتها وعدم كفايتها لمقابلة احتياجات الفئات المستفيدة.

والدراسة الراهنة تحاول الوقوف على دور العمل التطوعي في الرعاية الاجتماعية والصعوبات التي تواجهها الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت وأثر ذلك على الدور المنوط بها في مجال الرعاية الاجتماعية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

شهد المجمع اليمنى تحول اجتماعي هام في بداية التسعينات تمثل في تحقيق الوحدة اليمنية وكفل الدستور الجديد التعددية السياسية مما أتاح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني و خاصة الجمعيات التطوعية أن تنمو ويزداد عددها،وقد كان اليمن أكثر بلدان المنطقة تأثراً بالتطورات والتحولات التاريخية التي أدت إلى تغيير المسارات وإعادة النظر في التوجهات على الصعيدين الدولي والإقليمي مكنته من الدخول في تجربة وحدوية تعثر مسارها فيما بعد نظراً لشكلية الممارسة الديمقراطية واستمرار آليات الاستبداد السياسي والفساد المالي لدى الفاعلين السياسيين. إن الحفاظ على الدور الجديد للقطاع التطوعي هي في أولوية التوجهات الجديدة للحكومات الوطنية القادمة على اعتبار أن هذا القطاع هو أحد الروافد الهامة للتنمية في الوقت الحاضر. وهنا تأتي أهمية هذه الدراسة لأنها ستساهم في عرض أهم الصعوبات التي واجهتها

الجمعيات التطوعية في مجال الرعاية الاجتماعية سابقاً وعدها شريكاً حقيقياً في مجمل التحولات المطلوب تحقيقها في المرحلة القادمة وخاصة في تنفيذ سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي :

1. الوقوف على تطور العمل التطوعي والسياسات الحكومية في مجال الرعاية الاجتماعية في اليمن.
2. التعرف على دور العمل التطوعي في الرعاية الاجتماعية في حضرموت.
3. تحديد الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات التطوعية بمحافظة حضرموت منها:

ا-الصعوبات المرتبطة بالقوانين والتشريعات التي تنظم عمل الجمعيات التطوعية.

ب-الصعوبات المرتبطة بالتمويل الجمعيات التطوعية .

ج-الصعوبات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات.

د- الصعوبات المرتبطة بالتنسيق والاتصال بين الجمعيات

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من التساؤلات التالية

1. ما هي طبيعة الخبرة التاريخية والمعاصرة للعمل التطوعي ودوافع ظهوره وتطوره؟
2. ما هو الدور المتوقع من القطاع التطوعي لسد القصور في برامج الرعاية الاجتماعية والدور الحكومي لدعمها؟
3. ما هي أهم الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات التطوعية في مجال الرعاية الاجتماعية بمحافظة حضرموت ؟

خامساً: مفاهيم الدراسة :

1 -مفهوم الرعاية الاجتماعية :

ارتبط مفهوم الرعاية الاجتماعية بفكرة الإحسان و المعونة التي يتلقاها الناس الذين عجزت قدراتهم الشخصية عن مواجهة احتياجات المعيشة وتوفير شروط استمرار حياتهم.

وقد شكلت التعاليم الدينية والفلسفات الاجتماعية قاعدة التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية بين الجماعات والأفراد، وأدت الصور التقليدية لهذه الرعاية دوراً هاماً في الحد من

مشكلات الفقر والمرض والعجز والحرمان.

فالرعاية الاجتماعية وفق المفهوم التقليدي هي رعاية وقائية وضمان لفئات معينة في المجتمع، عاجزة وضعيفة وهشة، وتعيش تحت وطأة الحاجة مما ييسر لها حياة كريمة.[1]

وتعرف الأمم المتحدة الرعاية الاجتماعية بأنها النشاط المنظم الذي يهدف إلى إحداث التكيف الناضج بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية ويحقق هذا الغرض عن طريق استخدام الأساليب والبرامج التي تصمم من أجل تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم عن طريق العمل المتعاون لتطوير وتنمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ويعرف هارولد ولنسكي الرعاية الاجتماعية بأنها البرامج والهيئات والمؤسسات الاجتماعية ذات التنظيم الرسمي والتي تعمل على توفير أو تنمية أو تطوير الظروف الاقتصادية والصحية والكفاءات الخاصة لكل السكان أو جزء منهم في المجتمع.[3]

ويعرف ماهر أبو المعاطي الرعاية الاجتماعية بأنها نسق منظم من الأجهزة الحكومية والأهلية التي تضم عديداً من المتخصصين الذين يسعون لتوظيف طاقات المجتمع وأفراده واستثمارها لتوظيف الخدمات والبرامج التي تساعد الإنسان على إشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته أو الوقاية منها وتنمية قدراته بهدف تحسين أحواله الحالية والمستقبلية في إطار قانوني وتشريعي على أساس العدالة والتكافل الاجتماعي.[4]

ويمكن القول إن الرعاية الاجتماعية نمط متميز من الأنشطة تقوم بوظيفة أساسية في المجتمع ويتضمن من الوسائل والأساليب التي تختص بمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات على إشباع الاحتياجات الإنسانية وتحقيق مستوى أفضل من الحياة وتأمين مستويات مناسبة من الأداء الاجتماعي من أجل الوصول إلى الاستقرار الاجتماعي.

2 - مفهوم العمل التطوعي:

تعرف دائرة معارف الخدمة الاجتماعية العمل التطوعي بأنه « ذلك الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه، بدافع منه ودون انتظار مقابل له، قاصداً بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي المنظم، الذي يستهدف تحقيق الرفاهية الإنسانية، وعلى أساس أن الفرص التي تتاح لمشاركة المواطنين في الجهود المجتمعية المنظمة، ميزة يتمتع بها الجميع، وأن المشاركة تعهد يلتزمون به»[5].

ويعرف التطوع بأنه الجهد الإرادي الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية واختيارا لتقديم خدماتهم للمجتمع أو لفئات منه دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم سواء أكان هذا الجهد مبذولاً بالنفس أم المال.[6]

كما يعرف التطوع بأنه جهود إرادية تعكس مبادرة شخصية تنطلق من مسؤولية أخلاقية ومسؤولية اجتماعية لمساعدة ودعم الآخرين سواء ببذل الجهد أم الوقت دون توخي أهداف ربحية أم تجارية.[7]

لقد أصبح موضوع التطوع يفرض نفسه بإلحاح نتيجة الفوائد العظيمة التي يجنيها الأفراد من خلال وجود برامج للتطوع، وعلى الرغم من اختلاف الظروف الثقافية لكل مجتمع الأمر الذي يعكس نفسه بالضرورة على مفهوم التطوع وظهور تعريفات مختلفة بحسب المنطلقات النظرية والفكرية والثقافية للباحثين والمفكرين:[8] ويمكن تعريف العمل التطوعى إجرائيا كما تراه الدراسة الراهنة كما يلى:

1 – لا يستهدف الحصول على الربح المادي.

2 – تتعدد صور التطوع فقد يكون بالمال او بالجهد او بالوقت او بالفكر والرأي والخبرة.

3 – يفيد الفرد في اكتساب خبرات جديدة وتنمية الثقة بالنفس و القدرة على التفاعل مع الآخرين.

3 - الجمعيات التطوعيــة :

يعبر اتساع نطاق الجمعيات التطوعية وانتشارها وخاصة في الدول النامية عن تفكير جديد مؤداه أن دور الحكومة ينبغي أن يكون دور واضع السياسة، بدلاً من أن يكون غالباً عليه دور مقدم الخدمات، وهكذا نرى بأن الحكومات قد اتجهت في الآونة الأخيرة إلى الجمعيات التطوعية لكي تقوم بدور مقدم الخدمات.[9]

وتتبنى هيئة الكومونولث تعريفاً مستمداً من السمات الأساسية للجمعيات التطوعية، وتذهب إلى أن المنظمات غير الحكومية هي تلك التي تتسم بأربع سمات وهي: التطوعية، والاستقلال، وعدم البحث عن تحقيق الربح، والتي لا تسعى إلى الخدمة الشخصية لأعضائها.[10]

وتعرف الجمعيات الأهلية بأنها المؤسسات التطوعية الديمقراطية غير الهادفة للربح والتي تسعى لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو مشروعات تنموية ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة عن هذه السياسات.[11]

كما ينظر للجمعيات الأهلية بأنها وحدات أنشئت من أبناء المجتمع لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه .

ويعرف القانون اليمنى الخاص بالجمعيات الأهلية رقم (1) لسنة 2001م في مادته الثانية الجمعيات الأهلية بأنها أي جمعية أهلية تم تأسيسها طبقا للقانون من قبل أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن (21) شخصا عند طلب التأسيس و(41)شخصاً على الأقل عند الاجتماع التأسيسي غرضها الأساسي تحقيق منفعة مشتركة لفئة اجتماعية معينة أو مزاولة أنشطة ذات نفع عام ولا تستهدف جني الربح المادي لأعضائها ويكون نظام العضوية مفتوحا وفق الشروط المحددة في نظامها الأساسي.

وفي ضوء ذلك تساهم الجمعيات الأهلية بشكل مميز في مجال الخدمات الاجتماعية حيث تؤدي وظائف متعددة من أهمها :

1. العمل على تنمية معدلات المشاركة المجتمعية بين إفراد المجتمع.
2. اكتشاف قيادات جديدة في العمل الاجتماعي واكتسابها المهارات الاجتماعية .
3. تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل مبسط وسريع وفعال.
4. تنفيذ الخدمات الاجتماعية فيما بينها أو مع المؤسسات الحكومية.
5. إجراء الدراسات والمسوح الاجتماعية لتحديد احتياجات المجتمع.
6. حماية المجتمع من المشكلات التي تهدد أمنه واستقراره.

سادساً: الدراسات السابقة :

1 - دراسة «المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل (2006م)» [12] والتي استهدفت التعرف على أوضاع الخدمات الاجتماعية بعد تطبيق اللامركزية وإصدار قانون السلطة المحلية ، من حيث التعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين الـوزارات والمؤسسات الاجتماعية التابعة لها وتحديد نوعية الخدمات القائمة وإجراء مقارنة بين أوضاعها قبل تطبيق تجربة إسناد تنفيذ الخدمات الاجتماعية للمجالس المحلية وبعدها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اغلب مؤسسات الخدمات والأنشطة الاجتماعية ذات طابع خيري موسمي، كما إن التمويل الحالي لا يكفى مما يتطلب دعم جميع المؤسسات والخدمات الاجتماعية،كما أن المؤسسات الحكومية تعاني من ضعف البنى التحتية من الأجهزة والمعدات المطلوبة لتنفيذ البرامج وعلاقات التعاون بين هذه المؤسسات ضعيفة ومحدودة .

2 – دراسة « شهيدة الباز وآخرون (1997م) » [13]والتي استهدفت المقارنة بين المنظمات الأهلية العربية والتي أجريت على عشرة أقطار عربية اختيرت بحيث تمثل المناطق المختلفة للوطن العربي حيث كشفت نتائج هذه الدراسة وجود ارتباط بين حجم وأنشطة المنظمات الأهلية والفئات المستفيدة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع كما توصلت هذه الدراسة إلى أن المجال الخدمي الرعائي هو المجال الرئيسي لغالبية المؤسسات الأهلية في الوطن العربي ،كما إنها تعاني من ضعف وتدني المشاركة المجتمعية فيها.

3 – دراسة « فؤاد عبد الجليل الصلاحي (1999م) » [14]والتي استهدفت تحيد طبيعة الجمعيات النسائية وأدوارها وعلاقاتها وكان من أهم نتائجها أن مجالات مشاركة المرأة تقتصر على الأنشطة التقليدية مثل تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة ومحو الأمية وأن هذه الجمعيات تعاني ضعف التمويل بسبب حداثة إنشائها كما أكدت الدراسة على غياب المؤسسات الدفاعية والتي تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة .

وفي ضوء ما سبق فقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تحديد وصياغة مشكلة الدراسة الراهنة وتحديد أهدافها وتحديد الاستراتيجية المنهجية لهذه الدراسة، حيث تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تحاول تشخيص الأوضاع الراهنة للجمعيات التطوعية ومصادر تمويلها واهم الصعوبات التي تواجه عملها بمحافظة حضرموت كمجال مكاني لها .

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

مقدمة :

أدت التوجهات الجديدة للدولة وتبنيها لآليات السوق الحر ومباديء حقوق الإنسان، إلى إعادة تحديد وظيفة الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تخلي الدولة عن التزاماتها السابقة وإلغاء الدعم تدريجياً عن السلع الاستهلاكية الأساسية، وتخلي الدولة عن التزاماتها بتوظيف خريجي الجامعات والمعاهد، وخصخصة غالبية المؤسسات العامة، وتأثر الدولة بعودة المغتربين، كل ذلك ألقى بظلاله على الوضع المعيشي للمواطنين، وأدى إلى اتساع دائرة الفقر وتضرر العديد من الشرائح الاجتماعية.

وإذا كانت العوامل الداخلية قد أسهمت في ترسيخ دعائم المجتمع المدني، فإن التغيرات الدولية قد أدت دوراً هاماً ومحورياً في هذا التطور، حيث تم طرح دور المنظمات الأهلية في

المؤتمرات الدولية والتي من أهمها مؤتمر السكان والتنمية (القاهرة عام 1994)، ومؤتمر المرأة (بكين 1995) مؤتمر التنمية (كوبنهاجن 1995) وغيرها من المؤتمرات التي سارعت وتيرة التطور الاجتماعي في دول العالم النامي. ولم يعد المجتمع اليمني بمعزل عن مجريات الأحداث والتطورات الدولية، حيث زاد اهتمام المانحين والمنظمات الدولية واتسعت مساهماتهم لدعم برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية البشرية في مجالات الطفولة والمرأة والمعاقين والمسنين وحقوق الإنسان ومحاربة الفقر والحفاظ على البيئة.

لقد صاحبت تلك الموجة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتبني اقتصاديات السوق الحر، والتأثير الدولي لاستنهاض طاقات المجتمع المدني والقطاع التطوعي موجة أخرى من التغيرات في مجال السياسات الاجتماعية، ووضع حزمة من الاستراتيجيات والتشريعات وتنفيذ عدد من البرامج في مجال الرعاية الصحية والتعليمية ومحاربة الفقر ورعاية الفئات الخاصة والمرأة والطفولة والتدريب. وسنستعرض الآن السياسات الاجتماعية التي تبنتها الدولة لتحقيق رؤيتها في ذلك المجال.

أولاً: السياسات الحكومية في مجال الرعاية الاجتماعية

لمواجهة معاناة الجزء الأكثر فقراً من السكان بسبب النتائج التي أسفرت عنها الإصلاحات المالية والاقتصادية عملت الحكومة على النظر في استراتيجيتها لمساعدة الفئات الأكثر ضرراً بين السكان وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج التي تستهدف تقليص الفقر وهي بمجملها تتشكل مكونات شبكة الأمان الاجتماعي.

وتتكون شبكة الأمان الاجتماعي من آليتين الأولى وتشمل البرامج والآليات التي أنشئت كجزء من متطلبات البنية الاجتماعية وتشمل هيئات التأمين الاجتماعي والمدني، والثانية تشمل الصناديق والبرامج والمشاريع التي تعمل على توفير الخدمات الأساسية وتوفير فرص عمل مؤقتة والتي تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الإشراف عليها[15]. ويمكن تناول أهم هذه البرامج والمشروعات كما يلي:

1 - البرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع (1992):

يمارس نشاطه منذ عام 1990 تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ويهدف البرنامج إلى إتاحة الفرصة أما الفئات الفقيرة لاكتساب المهارات الفنية والمعرفية وتنمية مصادر الدخل ومواجهة الفقر. ويتضمن البرنامج ثلاثة محاور أساسية هي:المحور الاقتصادي والذي يتضمن

مساعدة الأسر الفقيرة على اكتساب مورد رزق ثابت وقابل للتطوير، والمحور الاجتماعي والذي يتضمن مساعدة تلك الأسر على مواجهة متطلباتها ومشكلاتها الاجتماعية، والمحور التثقيفي ويستهدف تمكين تلك الأسر من تحسين ظروفها الثقافية والتربوية بهدف إعادة إنتاج القيم الاجتماعية والثقافية.

2 - الصندوق الاجتماعي للتنمية :

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقاً للقانون رقم (10) لسنة 1997 كأحد مكونات شبكة الأمان الاجتماعي الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وبمساهمة مالية من المانحين الدوليين مثل البنك الدولي والاتحاد الأوربي والحكومة الهولندية والصندوق العربي. وتتضمن الأهداف الرئيسية للصندوق الإسهام في مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة من خلال ثلاثة برامج رئيسية هي:[16]

- تنمية المجتمع لتسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية كالتعليم والصحة.
- بناء قدرات الشركاء المحليين من هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية وتجمعات محلية.
- برامج التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل من خلال وحدة تنمية المنشآت الصغيرة ووحدة الزراعة والتنمية الريفية.

ومع منتصف 2008 بلغت التزامات الصندوق 730 مليون دولار تم رصدها لتنفيذ 7784 مشروع موزعة على ثلاثة عشر قطاعاً هي: البيئة والتدخل المتكامل والتدريب والتعليم والدعم المؤسسي والزراعة والصحة والطرق والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والمنشآت الصغيرة والموروث الثقافي والمياه وخدمات الأعمال. وتستهدف هذه المشروعات 15 مليون نسمة منهم 8 ملايين من الإناث.[17]

3 - استراتيجية التخفيف من الفقر 2002 :

سعت الحكومة اليمنية وبالشراكة مع البرنامج الإغاثي للأمم المتحدة والبنك الدولي منذ بداية 1998 إلى وضع استراتيجية وخطة وطنية للتخفيف من الفقر في اليمن بحيث تصبح هذه الاستراتيجية جزءاً من الرؤية الاستراتيجية لليمن (2002-2025) وتنعكس في برامج ومشروعات ذات أولوية في الخطط الخمسية للحكومة بداية من الخطة الخمسية (2002-2005).[18] وقد تركز الهدف العام للخطة على توليد النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وتوفير فرص العمل من خلال تقدير قدرات الفقراء وضمان الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد تضمنت الاستراتيجية خمسة محاور أساسية هي تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية وتحسين البنية التحتية، وضمان توافر المقومات الأساسية لبرامج الحماية الاجتماعية والإدارة والحكم الرشيد والمشاركة والتعاون.[19]

4 - الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة: (2006-2015):

تهدف هذه الاستراتيجية إلى الارتقاء بمكانة المرأة ومعالجة الصعوبات التي تعيق مشاركتها في المجالات التنموية، واتخاذ خطوات متقدمة لإدماج النوع الاجتماعي، وبالتالي جاءت أهداف الاستراتيجية كما يلي:

- توسيع فرص المرأة في الحصول على الرعاية والخدمات الصحية بتكاليف ميسرة.
- خفض نسبة النساء الفقيرات وتقرير استقلالية المرأة بتمكينها اقتصادياً وإشراكها الفاعل في صنع القرار الاقتصادي.
- دفع مستوى مشاركة المرأة كماً ونوعاً في مختلف مواقع السلطة وصنع القرار ودعم القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية.
- توفير التعليم الأساسي للجميع عام 2015 وتخفيض نسبة الأمية بين النساء والفتيات.
- تسهيل سبل ممارسة المرأة فعلياً لحقوقها الإنسانية التي كفلها الشرع الإسلامي ونصت عليها التشريعات الوطنية والعهود والاتفاقات الدولية خاصة اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ومكافحة أشكال العنف التي لا تزال تمارس ضد المرأة.

توسيع مشاركة المرأة وتعزيز دورها في الإعلام ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم قضايا النهوض بالمرأة.[20]

5 - صندوق الرعاية الاجتماعية:

يندرج صندوق الرعاية الاجتماعية في إطار شبكة الأمان الاجتماعي التي أنشئت لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على الفقراء والمعدمين في المجتمع، كما أنه أحد المكونات المهمة لسياسة الدولة الاجتماعية الهادفة إلى تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الاجتماعية متدنية/ معدومة الدخل ويتولى وظيفة تقديم المساعدات النقدية بصور دائمة/ مؤقتة لفئات اجتماعية معينة حددها القانون.[21] وسيولي البحث أهمية خاصة للحديث في هذا الموضوع نظراً للدور الحيوي الذي يطلع به هذا البرنامج لتنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة.

ا-أهداف صندوق الرعاية الاجتماعية:

وتتمثل الأهداف العامة لقانون الرعاية الاجتماعية والتي حددتها المادة (3) في القانون رقم (31) لسنة 1996 والذي بموجبه أنشئ صندوق الرعاية الاجتماعية في الآتي:[22]

1. الإسهام في تقديم المساعدة العينية والنقدية للمحتاجين من الأسر والأفراد لرفع المستوى المعيشي والاجتماعي لذوي الحاجة ومحاربة العادات والسلوكيات السيئة التي يمكن أن تنشأ كالتواكل والاعتماد على مساعدة الدولة والتسول والتشرد.
2. تأمين الرعاية والحماية للأفراد والأسر المشمولة بالمساعدات الاجتماعية من ذوي الحاجة والعوز ومخاطر الانحراف الاجتماعي.
3. الاستقرار النفسي والاجتماعي لأولئك المحتاجين بكل أشكال المساعدة العينية والنقدية والتأهيلية وتوفير الوسائل الكفيلة بتهيئتهم بالعمل النافع في المجتمع.
4. توجيه الإمكانيات المتاحة نحو تنمية الطاقات البشرية المعطلة وتأهيلها أو إعادة تأهيلها وتأمين التحاقها بالأعمال ومشاركتها في بناء المجتمع.
5. تعزيز قيم التعاون بين الدولة والمجتمع وتعزيز التكافل بين أفراد المجتمع بدعم علاقات المحتاجين بذويهم وحماية أواصر القربى والتماسك الاجتماعي.
6. الإسهام في مساعدة الأفراد والأسر في حالة تعرضهم للكوارث والنكبات الفردية أو العامة وتمكينهم من التغلب على المصاعب والمشكلات المترتبة عن هذه الكوارث.

ب - الفئات المشمولة بمساعدة الصندوق:

ويقدم الصندوق ثلاثة أنواع من المساعدات تشمل الفئات الآتية:[23]

أولاً: مساعدات نقدية شهرية للمشمولين بقانون الرعاية الاجتماعية وتنقسم إلى:

1 - **مساعدات دائمة تقدم للفئات الآتية:**

- المرأة التي لا عائل لهم، الأيتام ،المصابون بالعجز الكلي أو الجزئي أو الدائم، الفقراء والمساكين.

2 - **مساعدات مؤقتة تقدم للفئات الآتية:**

- المصابون بالعجز الكلي أو الجزئي المؤقت ، أسرة الغائب أو المفقود ،أسرة المسجون أو الخارج من السجن.

ثانياً: المساعدات الفورية الطارئة نقدية كانت أم عينية وتصرف مرة واحدة للحالات والأسر التي تعرضت لظروف طارئة أدت إلى انقطاع دخلها أو لم تتمكن مواردها وإمكانياتها من مواجهة هذه الظروف.

ثالثاً: المساعدات النقدية أو العينية في حالات الكوارث والأزمات الجماعية أو الفردية للمستفيدين من المساعدات الاجتماعية أو المؤقتة وغيرهم دون تفرقة في الأزمات والكوارث.

ولقد حدد صندوق الرعاية الاجتماعية في بداية تأسيسه في عام 1996 مقدار المساعدة النقدية التي تقدم للمستفيد ما بين (250) ريال كحد أدنى و (600) ريال شهرياً كحد أقصى. وفي عام 1997 رفع الصندوق مقدار المساعدة لتتراوح بين (500) ريال كحد أدنى و (1000) ريال شهرياً كحد أقصى.

4 -تطور حالات ومبالغ صندوق الرعاية الاجتماعية:

لقد تمكن الصندوق منذ تأسيسه من زيادة عدد المستفيدين من الدعم المادي الذي يقدمه وتضاعفت عدد الحالات والمبالغ الممنوحة لهم عشرات المرات في غضون عشر سنوات من تأسيسه.

جدول يبين عدد الحالات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية والمبالغ المستحقة من الفترة 1997-2009

السنوات	عدد الحالات	المبالغ المستحقة
1997	102134	821,216,845
1998	200705	221,693,7245
1999	350000	4,944,200,000
2000	450000	72,000,000
2001	451555	
2009	650000	10,000,000,000

المصدر: صندوق الرعاية الاجتماعية (تجميع الباحث).

ويبين الجدول أعلاه ذلك التطور السريع الذي شهده الدعم الحكومي للفئات المستهدفة من خلال المساعدات الاجتماعية الشهرية التي يقدمها صندوق الرعاية الاجتماعية.

وتشير تقديرات التعداد العام للسكان للعام 2004 بأن المعاقين يشكلون 1،9 % من السكان أي بواقع 380,000 نسمة.ومنذ تأسيس الصندوق ارتفع عدد المستفيدين من خدمات الصندوق في المركز الرئيسي وفروعه 156،364 معاقاً ومعاقة، وبزيادة بلغت 27،940 معاق عن عام 2007م. وبلغت النفقات الإجمالية لخدمات الرعاية والتأهيل والأنشطة خلال العام 2008م إلى 2،278،161،600 ريال.[24]

المساعدات النقدية للمعاقين: يقدم الصندوق مساعدات نقدية للأشخاص ذوي

الإعاقة، ويسهم الصندوق في تقديم معونات مالية للعلاج في الخارج وتوفير تذاكر سفر، وإعانات مالية للزواج، وبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمة 4،600 معاق بكلفة مالية بلغت 101،698،254 ريال.ويوفر الصندوق الأجهزة الطبية والتعويضية والوسائل المساعدة كالكراسي المتحركة بمختلف أنواعها، والسماعات والفرش والمخدات الطبية وأجهزة شفط السوائل من الدماغ، والأطراف الصناعية والعكاكيز، والنظارات والعصي البيضاء، وبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات 3،660 معاق بتكلفة مالية بلغت 264،195،440 ريال.[25]

التأهيل والتدريب:يقوم الصندوق ضمن أولوياته بتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة تعليمياً ومهنياً وثقافياً واجتماعياً. ولم يكن عدد المستفيدين في سنة تأسيس الصندوق عام 2002م يتجاوز (23) ألف معاق ومعاقة ليرتفع هذا العدد عام 2008م ليصل إلى (126) معاقاً ومعاقة، وقد أنفق الصندوق مبلغ مليار وخمسمائة ألف مليون ريال منذ تأسيسه وحتى عام 2008م. وقدم الصندوق أكثر من (838) مليون ريال خلال العام 2008م كدعم للمراكز الحكومية والجمعيات غير الحكومية العاملة بمجال تأهيل المعاقين والتي تقدم خدمات التأهيل والتدريب المهني والتعليمي والبالغة (116) مركز وجمعية تقدم خدماتها لـ 126 ألف معاق في مختلف محافظات الجمهورية.[26]

جدول يبين عدد المستفيدين من المراكز والجمعيات ومجالات الدعم والتكلفة

م	الأنشطة	عدد المستفيدين			تكلفة الدعم
		ذكور	إناث	الإجمالي	
1	التأهيل المهني	11,270	5,634	16,904	433,329,965
2	التأهيل التعليمي	4,853	4,316	9,169	
3	التأهيل الاجتماعي	29,569	14,631	44,200	49,703,952
4	الدعم المؤسسي	35,917	20,356	56,273	81,272,668
5	دعم الكادر	-	-	-	269,433,700
الإجمالي		81,609	44,937	126,546	833,740,285
إجمالي عدد الجهات المستفيدة					**116**

المصدر: صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجمهورية اليمنية، التقرير السنوي 2008م

ثانياً: واقع العمل التطوعي في اليمن:

1 - التطور التاريخي للعمل التطوعي في اليمن :

شهد التاريخ الاجتماعي لليمن أشكالاً مختلفة للعمل التطوعي من منطلق القيم والأعراف الاجتماعية التي تؤمن بالتكافل والتعاون لمواجهة كل الظروف القاسية والكوارث وفي مختلف المناسبات والمواقف التي تتطلب النصرة والمؤازرة والتضامن والتكافل.كما أن القيم والتعاليم الإسلامية قد رسخت تلك المفاهيم وأسبغت عليها الروح الإنسانية فأصبح المجتمع المسلم كالجسد الواحد يساند بعضه بعضا، فالإنسان اليمني شأنه شأن المجتمعات العربية يهب لنجدة الملهوف ويقف إلى جانب من تداهمه الملمات والكوارث، ويقدم العون إلى الضعيف والفقير والمريض.

إن العمل التطوعي العفوي هي سمة من سمات المجتمع في اليمن منذ القدم وهي لا زالت مستمرة إلى الوقت الحاضر وستستمر إلى آجال قادمة بفعل العامل الفطري الذي جبل عليه هذا الإنسان. وقد مر العمل التطوعي في اليمن بثلاث مراحل يمكن تلخصها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الحصول على الاستقلال

يعتبر القرن العشرين وهو القرن الذي يؤرخ لبداية التحديث وبدايات بروز العمل الاجتماعي المنظم في اليمن،حيث ظهرت ملامح ذلك العمل من خلال تأسيس النوادي الرياضية الاجتماعية وهيئات الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة. ومنذ الثلاثينات شهد الجنوب اليمني حركة واسعة باتجاه تأسيس الجمعيات والأندية الأهلية والنقابات العمالية وذلك بسبب ما شهدته عدن وحضرموت من تطور في مجال التعليم والخدمات، علاوة على النشاط الاقتصادي والثقافي الذي تميزت به مدن الجنوب في هذه الفترة.

المرحلة الثانية: مرحلة الدولة الحديثة

وقد انتقل العمل الاجتماعي مرحلة جديدة بقيام الجمهورية العربية اليمنية في عام 1962واستقلال الجنوب عام 1967 وقيام الجمهورية في الجنوب.وشهد اليمن في شماله وجنوبه تجارب فريدة وبرز العمل الجماهيري (الطوعي) بروزاً ملحوظاً وتفاعل المجتمع مع الزخم التحرري الذي شهدته البلاد في أعقاب هذين الحدثين لتجاوز سنوات الحرمان والتخلف وبناء مجتمع العدل والمساواة.

وقد أصدرت الحكومة اليمنية القانون رقم (11) 1963 لتنظيم العمل الاجتماعي الأهلي وتكوين الجمعيات، وهو القانون الذي ظل يعمل به لسنوات طويلة حتى قيام الجمهورية اليمنية. وفي الجنوب نظم القانون رقم (8) لسنة 1988 العمل الأهلي.

وقد شهد اليمن في بعض أجزائه تجربة جديرة بالإشارة في مجال العمل الاجتماعي الجماهيري وتحت رعاية وتوجيه حكومي تمثل في تأسيس هيئات التعاون الأهلي للتطوير، وظلت هذه الهيئات التعاونية تعمل في مجال التنمية والتطوير من عام 1973 حتى عام 1985 بعد صدور قانون المجالس المحلية وإدماج هذه الهيئات فيه.

وبعد استقلال جنوب اليمن أصدرت الدولة عدد من التشريعات التي نظمت العمل الجماهيري بما فيها نظام الرعاية الاجتماعية التي انتقل إلى مرحلة جديدة أكثر تنظيماً وشمولاً لمختلف ميادين القطاع الاجتماعي. وقد ظهر اهتمام الدولة جلياً بالرعاية الاجتماعية من خلال الدستور الجديد عام 1978 الذي أشار إلى حرص الدولة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة والطفولة، وتقضي المادة (26) على أن تعمل الدولة على دعم الأسرة وتحمي الأم والطفل.وأصدر القانون رقم (13) لعام 1974 بشأن إنشاء مجلس أعلى لرعاية الطفولة، كما صدر القانون رقم (11) لعام 1980 بشأن الضمان الاجتماعي للعاملين الذي نص على تنظيم معاشات ومستحقات العاملين في الدولة.

واتسمت هذه المرحلة بأن الدولة في شمال اليمن وجنوبه هي التي قادت عملية التحديث والتنمية وكان لها دور في إنشاء الجمعيات ودعمها وتعيين مجالس إداراتها، وكان لهما أساليب متعددة في التعامل مع المجتمع المدني، إلا إن كلا النظامين اتفقا معاً على ربط المجتمع المدني بمؤسسات الدولة الرسمية

المرحلة الثالثة: مرحلة دولة الوحدة

ويعد قيام الجمهورية اليمنية نقطة تحول كبرى في تاريخ العمل الاجتماعي الحكومي والتطوعي، فقد أدت العوامل الداخلية التي نشأت في ظلها الوحدة على توفر الظروف الملائمة لحركة جماهيرية واسعة بهدف تأسيس المجتمع المدني كمعادل موضوعي باتجاه التخفيف من الطابع الاستبدادي والتسلطي للنظم السياسية السابقة باعتبارهما امتداداً طبيعياً للدول التسلطية التي حكمت اليمن طوال ثلاثة عقود منصرمة، ووجدت الحركات الاجتماعية المؤمنة بالعمل التطوعي في هذه الدولة الجديدة والشعارات التي رفعتها ضالتها

في بناء مؤسساتها والتعبير عن تصوراتها ورؤيتها حول طبيعة المجتمع المؤمل تأسيسه وبناء قواعده وأركانه.

ومن أهم التشريعات والقوانين التي صدرت في هذه الفترة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) لسنة 1991 ، والقانون المدني رقم (9) لسنة 1992 وهو من القوانين التي أبرزت أهمية ودور منظمات المجتمع المدني، كما صدر قانون العمل رقم (5) لسنة 1995 والذي اهتم بالتنظيم الاجتماعي والنقابي. وصدر بعد ذلك قانون الجمعيات التعاونية رقم (39) لسنة 1998 تحت مسمى الجمعيات والاتحاديات التعاونية.

ولتنظيم العمل الاجتماعي والتطوعي أصدرت الحكومة قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001 وجاء هذا القانون لينظم تأسيس وعمل الجمعيات التطوعية التي سبقت القانون في الظهور بموجب القانون السابق. ويعد القانون الجديد من أهم القوانين التي جاءت لتنظيم العمل التطوعي في اليمن وبمشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع الأهلي.

ولقدشهدت الجمعيات التطوعية نمواً ملحوظاً في عددها ونطاق مشاركتها في مختلف المجالات، كما تمت الإشارة إلى ذلك في فقرة سابقة.

2 -الدعم الحكومي للمنظمات الأهلية :

أشارت الدراسة سابقاً إلى ذلك الدور المبكر الذي قام به العمل الأهلي في بدايات القرن العشرين والمحاولات المختلفة التي قامت بها الدولة الحديثة في اليمن لتنظيم العمل التطوعي، إلا إن البدايات الحقيقية له قد تمت بعد قيام الجمهورية اليمنية التي اقترن قيامها بتوسيع مجال الحريات العامة من خلال منح المواطنين حق التنظيم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وقد تضمن دستور الدولة في مادته الخامسة على قيام النظام السياسي في الجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية، ونصت المادة (29) على الحق في تكوين النقابات العمالية والمهنية، كما نصت المادة (58) على حق كل الأفراد على حرية تأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني بكافة أنواعها وأشكالها.

ووجهت الدولة اليمنية اهتماماً كبيراً للقطاع الأهلي باعتباره الشريك الأساس للجهود الرسمية في عملية التنمية والبناء وتلبية الحاجات المعيشية للناس.

و تصنف المنظمات الأهلية في اليمن إلى ثلاثة أنواع هي الجمعيات الأهلية:وتضم

الجمعيات التنموية والخيرية والاجتماعية والثقافية والمهنية والعلمية وجمعيات الإخاء والصداقة، والمؤسسات والمنتديات والمراكز الأهلية: وتضم المؤسسات الخيرية والثقافية والمهنية والعلمية، والاتحاديات الأهلية: وتضم الاتحاد العام واتحادات المحافظات والاتحادات النوعية.

ونستطيع التعرف على اهتمام الدولة بالقطاع الأهلي من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لفتح المجال للمجتمع المدني أن يأخذ دوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمشاركة بفعالية في خدمة وبناء المجتمع. ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الاتجاه صياغة قوانين جديدة للعمل الأهلي منها قانون عام 2001م للعمل الأهلي برقم (1) لسنة 2001 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وتقدم الحكومة اليمنية الدعم المادي للمنظمات الأهلية بهدف تشجيعها والدفع بها لتحقيق أهدافها.وقد ارتفع حجم الدعم السنوي المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من (74،600،000) ريال عام 2002 م إلى (153،970،000) ريال عام 2005م بنسبة زيادة قدرها 48،5 %.

كما منحت الحكومة (81) منظمة أهلية وتعاونية الإعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب على ما استوردته من الخارج وما تتلقاه من الهدايا والمعونات من الخارج وتتمثل في مختلف المعدات والآلات الطبية والصحية التعويضية للمعاقين والمكتبية، وكذلك وسائل النقل وملابس ومواد غذائية، وتقدر نسبة الإعفاءات من إجمالي قيمة المشتريات بواقع 15 % كحد أدنى ولا تزيد عن 25 % لبعض أنواع المستوردات.

وقد شهدت منظمات المنظمات الأهلية نمواً ملحوظاً في عددها ونطاق مشاركتها في مختلف المجالات، ويبين الجدول حجم التطور السريع الذي شهده قطاع المنظمات الأهلية منذ عام 1990 إلى عام 2005 . ففي حين لم يتجاوز عدد منظمات المجتمع المدني (286) منظمة في عام 1990 فقد وصل العدد الإجمالي للمنظمات الأهلية عام 2005 إلى (3413) منظمة، وخلال عام 2004 بلغ عدد المنظمات الأهلية التي تم تأسيسها (332) منظمة بزيادة نسبتها 12 % عن عام 2003. وفي عام 2005 بلغ عدد المنظمات الأهلية التي تم تأسيسها (250) منظمة بزيادة نسبتها 8 % عن عام 2004.

جدول يبين عدد المنظمات الأهلية من الفترة 2003-2005 ونسبة كل نوع من الجمعيات

م	المنظمات والاتحادات الأهلية	1990	2000	2003	2004	2005	%
1	اتحادات عامة نوعية			42	43	45	1.3
2	جمعيات خيرية			1910	2086	2193	64.3
3	مؤسسات خيرية			52	89	125	3.7
4	جمعيات اجتماعية			409	504	596	17.5
5	جمعيات ثقافية			42	50	60	1.8
6	جمعيات مهنية			42	46	46	1.3
7	جمعيات علمية			52	59	60	1.8
8	جمعيات صداقة			19	20	20	0.6
9	جمعيات إخاء			5	5	5	0.14
10	نقابات مهنية			30	31	31	0.9
11	أندية اجتماعية			221	221	222	6.50
12	منتديات اجتماعية			7	9	10	0.3
الإجمالي		***286**	***2786**	**2831**	**3163**	**3413**	**100**

المصدر: إنجازات قطاع التنمية الاجتماعية خلال الأعوام (2000-2005) الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قطاع التنمية الاجتماعية، ص 30.

*يشمل هذا العدد جميع منظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والجمعيات التعاونية

يشير الجدول السابق إلى التطور الكمي الذي شهده المجتمع المدني والقطاع الأهلي على وجه الخصوص، فقد تضاعفت منظمات المجتمع المدني عشرة أضعاف ليبلغ عددها 2986 منظمة في عام 2000 مقابل 286 في عام 1990 .[27] في حين ارتفع عدد المنظمات الأهلية من 2831 منظمة في عام 2003 إلى 3413 منظمة عام 2005.وفي المقابل بلغ عدد الجمعيات والاتحادات التعاونية 1351 جمعية واتحاد ليبلغ إجمالي المنظمات الأهلية والجمعيات والاتحادات التعاونية من دون الأحزاب السياسية إلى 4764 منظمة وجمعية واتحاد في نهاية 2005.

غير أن هذا التنامي الكمي لمؤسسات المجتمع المدني لا يكفي للحكم على فعاليته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع اليمني.ففعالية المجتمع المدني وتأثيره وقدراته على ممارسة أنشطته بنجاح تتوقف على مدى انتشار ثقافة مدنية.وتشهد خبرة

المنظمات الأهلية في السنوات الماضية إلى وجود بعض أشكال القصور في ممارسة العمل التطوعي في تلك المنظمات ومنها:[28]

- عدم التزام الأعضاء بالنظام الأساسي الذي ينظم عمل الجمعيات والذي يتضمن نظام عمل الجمعية ونشاطها ويتضمن تقسيم العمل بين الأعضاء والأفراد والقيادات ويحدد أسلوباً إدارياً حديثاً ومحاسبة مالية، والذي بدوره يمنح أي جمعية قدراً من التحديث الإداري والتنظيمي.
- إن غالبية المؤسسات المدنية لا تستخدم أسلوباً إدارياً حديثاً في نشاطاتها، الأمر الذي يخضع ذلك العمل لمزاج الشخص – المدير أو المسؤول التنفيذي الأول.
- لا تملك غالبية المؤسسات الأهلية أرشيفاً واضحاً لمجمل نشاطها، بما في ذلك حجم النشاط، وتحديد الفئات المستهدفة، ومدى إجادة العاملين في هذه المؤسسات لنشاطاتهم ومهامهم، ولا تضع لنفسها تقييماً سنوياً يساعدها في تطوير وتحديث هيكلها ونظمها.
- يجب أن يقوم تقسيم العمل في المؤسسات المدنية على التخصص، ووضوح المجالات المحددة لكل فرد في الهيئة الإدارية، إلا أن واقع الحال يكشف عن تكوين شلة أو جماعة ترتبط بالمسؤول التنفيذي الأول، وتدار الجمعية أو المنظمة بشكل شخصي بعيد عن أسلوب الإدارة والأرشفة الحديثة، وذلك أن تقسيم يتطلب دورات تدريبية ومهارات ومعارف لابد من إكسابه للعاملين ولابد من تطويرها بين حين وآخر وهذا ما يغيب عن غالبية المؤسسات المدنية الأهلية.
- لا تمارس المنظمات الأهلية قواعد ديمقراطية في تدوير السلطة وانتخاب قيادات جديدة وفقاً لنصوص القانون والنظام الأساسي في كل جمعية، لذلك يغيب أحد مجالات التحديث في ممارساتها، بل ويغيب معه أحد أبعاد الإدارة الحديثة في المؤسسات المدنية من حيث كونها مدارس أولية للممارسة الديمقراطية والتنشئة السياسية والثقافية الحديثة.
- تبرز بين قيادات بعض المؤسسات المدنية خلافات وصراعات تؤدي إلى تجميدها وإغلاق مكاتبها، ثم تدار بشكل شخصي، الأمر الذي يغيب معه كل مؤشرات البناء المؤسسي والإداري وتصبح الجمعية ممثلة في رئيسها ومساعديه.

المبحث الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

أولا: العمل التطوعي و الرعاية الاجتماعية في حضرموت – مدخل نظري.

1.3 الرعاية الاجتماعية الحكومية في حضرموت:

كان للعمل الأهلي التطوعي في حضرموت الريادة والسبق في تقديم الرعاية والخدمة الاجتماعية في جميع مجالات الحياة ولعب دوراً أساسياً في التخفيف من مظاهر العوز والحرمان لدى الفئات الفقيرة والمحتاجة في كل المراحل التاريخية.

وقد برزت الجمعيات الأهلية في العقدين الماضيين في سياق التحولات التي يمر العالم وكذا تلك التحولات التي شهدها النظام السياسي في اليمن فالخصخصة وتراجع دور الدولة في إطار سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي قد ارتبطت بدور محدود للدولة في دعم السياسات الاجتماعية، وارتبطت بتراجع نسبي في الإنفاق العام على تلك السياسات. وقد ترتب على هذا الوضع ظهور الجمعيات الأهلية لسد مساحات الفراغ أو ثغرات السياسة العامة، وارتبط بذلك دور أكبر للجمعيات الأهلية وبروزها كطرف حيوي في عملية التنمية.

ويشهد المجتمع في حضرموت منذ عقدين حركة واسعة باتجاه تأسيس الجمعيات الأهلية وذلك بموجب القوانين النافذة في ذلك الوقت، كما شكل إصدار قانون الجمعيات الأهلية رقم (1) لعام 2001 حافزاً آخر أمام المواطنين لتشكيل جمعياتهم.وتتنوع الجمعيات الأهلية في حضرموت حسب مجال تخصصها ونطاق أنشطتها والمستفيدين من وراء خدماتها والتي بلغ عددها (174) جمعية في ساحل حضرموت يمكن توزيعها على النحو الآتي:[29]

الجمعيات الأهلية: ويبلغ عددها (66) جمعية منها: 22 جمعية خيرية بنسبة 12.6 % من إجمالي المنظمات الأهلية، و16 جمعية نسائية بنسبة 6.2 %، و12 جمعية تنموية 6.9 %، و8 جمعيات في مجال الرعاية والتأهيل بنسبة 4.6 %، و18 جمعية اجتماعية وصحية 27،29%، والجمعيات البيئية: ويبلغ عددها (15) جمعية بنسبة 8.6 %، والجمعيات الثقافية والاجتماعية: ويبلغ عددها (17) جمعية بنسبة 9.8 %، والجمعيات المهنية: ويبلغ عددها (7) جمعيات بنسبة 4 %، وجمعيات التراث والتاريخ: ويبلغ عددها (4) جمعيات بنسبة 2.3 %، والجمعيات السمكية: ويبلغ عددها (31) جمعية بنسبة 17.8%، والجمعيات الزراعية: ويبلغ عددها (24) جمعية بنسبة 13.8 %، وجمعيات أخرى: (سكنية، حرفية، شبابية) ويبلغ عددها (4) جمعيات.

وعلى مستوى السياسات الاجتماعية قامت الحكومة اليمنية ابتداءً من عام 1997 باعتماد آليات شبكة الأمان الاجتماعي لمواجهة الآثار الجانبية التي أحدثها برنامج الإصلاحات الاقتصادية والتي لم يتمكن في حينها وقف الارتفاع المستمر في مؤشرات الفقر واتساع نطاقه، الأمر الذي أوجب معه إتباع آليات جديدة تساهم في كبح حدة الفقر في المجتمع اليمني، وقد تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي في مرحلته الثانية تنفيذ شبكة الأمان الاجتماعي الذي تحددت غاياتها التنموية في الإسهام عبر الصناديق الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء، وذلك عبر تنفيذ العديد من المشاريع عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة فضلاً عن خدمات الصندوق الرعاية الاجتماعية.وسنعرض هنا بعض مساهمات برامج الرعاية الاجتماعية في محافظة حضرموت على النحو الآتي: (30)

1.1.3 المساعدات الاجتماعية: يقدم صندوق الرعاية الاجتماعية بحضرموت الإعانات النقدية للفقراء والمساكين والأيتام والأرامل، ويحصل 60319 مستفيد مساعدات من الصندوق للعام 2008، وقد زاد حجم الإعانات النقدية من (262،473،000) ريال عام 2005 إلى (1،807،429،800) ريال عام 2008 بزيادة مطردة قدرها 588 %.

جدول يبين عدد الحالات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية والمبالغ المصروفة للعام 2007-2008

البيان	2007		2008		نسبة الزيادة %	
	عدد الحالات	المبلغ (ريال)	عدد الحالات	المبلغ (ريال)	في عدد الحالات	في المبالغ
مديريات الساحل	37223	158،739،000	3661	1،086،558،800	13	584
مديريات الداخل	24329	103،734،000	23698	720،871،000	6و2	595
إجمالي المحافظة	61552	262،473،000	60319	1،807،429،800	2	588

المصدر: التقرير العام المقدم من قيادة السلطة المحلية للمؤتمر الأول للسلطة المحلية – محافظة حضرموت **2009**.

2.1.3 الصندوق الاجتماعي للتنمية:

بلغ عدد المشروعات المنفذة بالمحافظة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة (2005-2008م) 140 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت (1،940،980،8) مليار وتسعمائة وأربعون مليون

وتسعمائة وثمانون ألف وثمانمائة ريال، استحوذ قطاع التربية والتعليم على وزن نوعي (62 %) يليه قطاع المياه والبيئة بوزن نوعي (22 %) إلى الإجمالي العام لكلفة المشروعات، و توزعت بقية المشروعات على قطاعات: الفئات الخاصة (6،52 %)، الصحة والسكان (6،1 %)، الدعم المؤسسي (1،9 %)، التدريب (1،4 %)، وأخيراً الزراعة والري (0،08 %) كما يوضحه الجدول التالي:

جدول يبين المشروعات التي نفذها صندوق التنمية الاجتماعية في محافظة حضرموت للعام 2005-2008م

القطاع	عدد المشروعات	الكلفة (ألف ريال)	الوزن النوعي%
التربية والتعليم	39	1204826	62
الصحة والسكان	10	118736,8	6,1
الزراعة والري	2	1567	0,08
المياه والبيئة	28	429683,2	22
التدريب	22	27947.6	1,4
الفئات ذات الاحتياجات الخاصة	13	120599,8	6,25
الدعم المؤسسي	26	37620,4	1,9
الإجمالي العام	**140**	**1940980,8**	**100**

المصدر: التقرير العام المقدم من قيادة السلطة المحلية للمؤتمر الأول للسلطة المحلية – محافظة حضرموت **2009**.

ثانياً: الجمعيات التطوعية في حضرموت- دراسة ميدانية:

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 -**نوع الدراسة:** تنتمي الدراسة الراهنة إلى الدراسات الوصفية والتي تهتم بدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة فيها، أي أنها تقوم برصد ومتابعة الظاهرة بطريقة كمية أو كيفية من أجل الوصول إلى نتائج وتعليمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.[31] وبالتالي تحاول الدراسة الراهنة الوقوف على واقع عمل الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت وأوجه القصور الذي يعانيه وأهم الصعوبات التي تواجه عمل هذه الجمعيات ومقترحات التغلب عليها.

2 -**المنهج المستخدم:** استخدمت الدراسة الراهنة منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات التطوعية العاملة في محافظة حضرموت.

3 - أدوات البحث المستخدمة.

أ- أدوات جمع البيانات :

وتشمل استمارة استبيان لأعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات التطوعية العاملة بمحافظة حضرموت وتتضمن الدراسة ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول: والذي يتضمن البيانات الأولية من حيث النوع والسن والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة.

أما المحور الثاني: فقد تضمن إشكالية القوانين والتشريعات ومصادر تمويل الجمعيات الأهلية وإشكالية التنسيق بين الجمعيات وبناء القدرات والاتصال.

و جاء المحور الثالث: ليتناول الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات ومقترحات التغلب عليها من وجهة نظر العاملين بالجمعيات التطوعية.

ب-أدوات تحليل البيانات :

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تناسب مع الاستراتيجية المنهجية للدراسة وهى النسب المئوية والمتغيرات التكرارية ومعامل الارتباط.

4 - مجالات الدراسة :

ا- المجال المكاني : الجمعيات التطوعية العاملة في محافظة حضرموت وتم اختيار محافظة حضرموت كمجال مكاني للاعتبارات التالية:

- تعد محافظة حضرموت اكبر محافظات الجمهورية اليمنية من حيث المساحة بحيث تتضمن الحضر والريف بحيث تتضمن أنماط مختلفة من أنشطة الجمعيات مما يتيح الفرصة للتعرف على الصعوبات التي تعوق عمل هذه الجمعيات .

-محافظة حضرموت من أوائل المحافظات التي عرفت العمل التطوعي الرسمي حيث تأسست أول جمعية أهلية بها عام 1917 م باسم جمعية الحق في تريم حضرموت.

- محافظة حضرموت هي مقر الجامعة التي يعمل بها الباحثات مما يتيح الفرصة للاتصال الدائم بالجمعيات التطوعية مما يسهل استيفاء البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء هذه الدراسة.

ب- المجال البشري:

عينة من أعضاء مجالس الإدارة في الجمعيات التطوعية بمحافظة حضرموت وقد بلغ حجم العينة (115)مفردة وتم تحديدهم من خلال الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية بمحافظة حضرموت.

ح-المجال الزمني:

ويقصد به الوقت الذي تم فيه جمع البيانات من الميدان والتي بدأت من 2009/3/14م حتى 2009/4/15م والتي تتضمن جمع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج العامة للدراسة.

5 - إجراءات الصدق والثبات للاستبيان:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والأدوات التي استخدمها قام الباحثان بتصميم الاستبانة وللتأكد من صدقها قام الباحثان بتوزيعها في صياغاتها الأولية على مجموعه من الأساتذة بقسم الفلسفة وعلم الاجتماع في كلية الآداب جامعة حضرموت وبلغ عدد المحكمين (6) وطلب منهم إبداء الرأي حول مدى مناسبة الفقرات لأهداف الدراسة ومدى دقة صياغتها ،ثم طلب منهم إجراء أي تعديل أو إضافة أو حذف ما يرونه مناسبا" لتحسين أداة الدراسة وبعد تفريغ آراء السادة المحكمين حصلت الاستبانة على اتفاق بنسبة (86 %). وبناء" على ما ورد من آراء المحكمين قام الباحثات بتعديل الاستبانة وإقرارها في صورتها النهائية .

أما بالنسبة لثبات أداة الدراسة اتبع الباحثان طريقة إعادة الاختبار حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة من أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات بلغ عددهم 15 عضوا" وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل الارتباط (بيرسون) حيث بلغت النسبة(8و0) وهي نسبة مقبولة في البحوث الاجتماعية .

2.2.3 وصف مجتمع البحث :

تقع محافظة حضرموت في الجنوب الشرقي تحدها من الشمال المملكة العربية السعودية وصحراء الربع الخالي ومن الجنوب بحر العرب والمحيط الهندي ومن الشرق محافظة المهرة ومن الغرب محافظات الجوف ومأرب وشبوة ومن أقصى الشمال الشرقي تقترب حدودها من أرض سلطنة عمان. وتعتبر محافظة حضرموت أكبر محافظات الجمهورية اليمنية من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها (155،489) كم2 وهى بذلك تشكل نحو 29 % من اجمالى مساحة اليمن والبالغة (536،869) كم2 .[32] وتتوزع المحافظة بين 30 مديرية يتفرع منها (4204) قرية وقد بلغ سكان المحافظة (1،028،556) نسمة في عام 2004م .[33] في حين قدر عدد سكان المحافظة بحوالي (1،172،341) نسمة وفقا «لإسقاطات السكان لعام 2008م، و يبلغ معدل النمو السكاني (3،15) ومتوسط حجم الأسرة (8،24) فردا» ،ويبلغ متوسط دخل الفرد الشهري (9،400) ريال يمنى .[34] ويشكل صيد الأسماك ركنا «مهماً» من اقتصاد المحافظة،

ومن ابرز منتجات المحافظة العسل الحضرمي، وتميز التركيبة السكانية بسيادة العلاقات الأسرية والأسرة الممتدة ووجود القبائل والعشائر ذات التقاليد البدوية في الغالب .

4.2.3 - مناقشة النتائج العامة للدراسة الميدانية :

جدول رقم (1) يوضح النوع بالنسبة لعينة البحث ن= 115

م	النوع	ن	%
1	ذكر	68	59,2
2	أنثى	47	40,8
	المجموع	**115**	**% 100**

يتضح من الجدول السابق أن أكثرية عينة البحث من الذكور بنسبة (59،2 %)، والإناث بنسبة (40،8 %) وقد يرجع إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

جدول رقم (2) يوضح الحالة العمرية بالنسبة لعينة البحث ن= 115

م	الفئة العمرية	ك	%
1	أقل من 20 سنة	17	15,1
2	30-20 سنة	33	28,7
3	40-31 سنة	25	21,7
4	50-41 سنة	21	18,2
5	من 50 فأكثر	19	16,2
	المجموع	**115**	**% 100**

يتضح من الجدول السابق أن معظم عينة البحث تقع في الفئة العمرية (31-40 سنة) وذلك بنسبة (28،7 %)، في حين جاءت من تقع أعمارهم في الفئة العمرية (20-30 سنة) في الترتيب الثاني وذلك بنسبة (21،7 %)، وجاءت من تقع أعمارهم في الفئة العمرية (41-50 سنة) في الترتيب الثالث وذلك بنسبة (18،2 %) في حين جاءت من تقع أعمارهم في الفئة العمرية (من أكثرمن 50 سنة) في الترتيب الرابع وذلك بنسبة (16،2 %)، وجاءت من تقع أعمارهم في الفئة العمرية (أقل من 20 سنة) في الترتيب الأخير وذلك بنسبة (15،1 %) والملاحظ أن أغلب من يتولى المناصب الإدارية في الجمعيات التطوعية هم من العناصر الشابة وذلك لحداثة تأسيس الجمعيات التطوعية في حضرموت.

جدول رقم (3) يوضح الحالة التعليمية بالنسبة لعينة البحث ن= 115

م	الحالة التعليمية	ك	%
1	أمي	15	13,1
2	يقرأ ويكتب	16	13,9
3	ابتدائي-اعدادي	21	18,3
4	ثانوي	36	31,3
5	جامعي فما فوق	27	23,4
	المجموع	**115**	**% 100**

يوضح الجدول السابق المستوى التعليمي لأعضاء مجالس الإدارة للجمعيات التطوعية والتي يعد من أهم المؤشرات التي توضح مدى كفاءة الجمعيات، حيث جاءت أعلى نسبة للأعضاء الذين يحملون الشهادة الثانوية بنسبة (31،3 %)، وفي الترتيب الثاني الحاصلون على الشهادة الجامعية فما فوق بنسبة (23،4 %)، وفي الترتيب الثالث من يحملون الشهادة الإعدادية بنسبة (18،3 %)، ثم من يقرأ ويكتب بنسبة (13،9 %)، وأخيراً من هم أميون بنسبة (13،1 %)، وهي نسبة ليست بهينة في قطاع حديث ومتنام وهم غالباً من أعضاء مجالس إدارة جمعيات الصيادين الذين تضم مجالس إداراتهم عدداً من الأميين، وهنا تبرز أهمية الاهتمام بتعليم وتأهيل العنصر البشري، حيث شكل حملة الشهادة الثانوية أغلبية أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التطوعية.

جدول رقم (4) يوضح مصادر تمويل الجمعيات التطوعية

م	مصادر التمويل	ك	%
1	دعم حكومي	32	27,8
2	اشتراكات الأعضاء	27	23,5
3	منح من منظمات دولية	33	28,7
4	هبات ووصايا ووقف	41	35,7
5	تبرعات من دول الخليج	38	33,1
	المجموع		

يتضح من الجدول السابق تعدد مصادر تمويل الجمعيات التطوعية حيث جاءت في مقدمة هذه المصادر الهبات والوصايا والوقف بنسبة (35،7 %)، ثم مصادر التمويل التي تأتي عن طريق التبرعات من دول الخليج بنسبة (33،1 %)، ثم مصادر التمويل التي تأتي عن طريق المنح

من منظمات دولية بنسبة (28،7 %)، ثم الدعم الحكومي بنسبة (27،8 %)، وأخيراً اشتراكات الأعضاء بنسبة (23،5 %).

جدول رقم (5) يوضح أهم الأنشطة الرئيسية التي تقدمها الجمعيات التطوعية

م	المجال	ك	%
1	نفع عام	41	35.7
2	الفئات الخاصة	39	33.9
3	رعاية الحقوق الإنسانية	29	25.2
4	ثقافة وسياحة وتراث شعبي	27	23.5
5	تعاون وإخاء عربي-أجنبي	23	20
6	رعاية بيئية وسكانية	27	23.5
7	مهن علمية وفنية	25	21.7
8	تكافل اجتماعي	41	35.7
9	تنمية منتجات	37	32.7
10	تدريب وتأهيل مهني	31	26.9
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم المجالات التي تعمل فيها الجمعيات التطوعية والتي تعد من أهم المؤشرات التي توضح مدى قدرة الجمعيات على القيام بدورها في المجتمع، حيث جاء مجال التكافل الاجتماعي والنفع العام بنسبة (35،7 %)، لكل منهما، ثم مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة (33،9 %)، ثم تنمية منتجات بنسبة (32،7 %)، ثم رعاية الحقوق الإنسانية بنسبة (25،2 %)، ثم رعاية بيئية وسكانية بنسبة (23،5 %)، ثم ثقافة وسياحة وتراث شعبي بنسبة (23،5 %)، ثم مهن علمية وفنية بنسبة (21،7 %)، وهذا يدل على أن معظم الجمعيات تركز في أنشطتها على المجال الخيري والنفع العام كمجال له الأولوية في مجتمع تقليدي ويعاني من شح في موارده.

تعد الفئات المستفيدة إحدى المؤشرات الرئيسة التي تبنى عليها الجمعيات التطوعية أهدافها وبرامجها، والجدول رقم (6) يوضح أهم الفئات المستفيدة من الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت حيث تأتي المرأة والأسرة بنسبة (40،1 %)، ثم الأطفال بنسبة (36،6 %) ثم الأيتام بنسبة (36،5 %)، ثم الشباب والطلبة بنسبة (32،2 %)، ثم ذوو الاحتياجات الخاصة بنسبة

(31،3 %)، ثم الأحداث بنسبة (26،9 %)، ثم العجزة والمسنون بنسبة (25،2 %)، ثم الأمومة والطفولة بنسبة (24،4 %)، ثم حفظة القرآن الكريم بنسبة (23،5 %)، ثم المرضى بنسبة (22،6 %)، وأخيراً المثقفون والمبدعون بنسبة (21،7 %)، إن ذلك التعدد في الفئات المستفيدة من خدمات الجمعيات التطوعية يتطلب بذل مزيد من الجهد التطوعي لتوفير الدعم المستمر لمختلف البرامج التي تقدمها تلك الجمعيات.

جدول رقم (6) يوضح أهم الفئات المستفيدة من خدمات الجمعيات التطوعية

م	الفئة	ك	%
1	الأطفال	41	35.6
2	العجزة والمسنون	29	25.2
3	الأيتام	42	36.5
4	ذوو الاحتياجات الخاصة	36	31.3
5	الأحداث	31	26.9
6	الأمومة والطفولة	28	24.4
7	الشباب والطلبة	37	32.2
8	المرأة والأسرة	46	40.1
9	المثقفون والمبدعون	25	21.7
10	حفظة القرآن الكريم	27	23.5
11	المرضى	26	22.6
12	–	-	-
	المجموع		

جدول رقم (7) يوضح أهم الصعوبات المرتبطة بالتشريعات والقوانين

م	أهم الصعوبات المرتبطة بالتشريعات والقوانين	ك	%
1	عدم توافق القانون الحالي للجمعيات مع المستجدات العالمية الراهنة	31	26.9
2	التدخل المستمر للمجالس المحلية في عمل الجمعيات التطوعية	24	20.8
3	فرض قيود قانونية على الجهات الأجنبية المانحة	33	28.7
4	القانون يعطي الفرصة للأحزاب السياسية للسيطرة على الجمعيات التطوعية	25	21.7
5	انتهاء الشرعية القانونية لبعض الجمعيات	23	20.1
6	عدم معرفة العاملين بالجمعيات بالقانون يعوق تنفيذ برامج الجمعية	42	36.5
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم الصعوبات المرتبطة بالتشريعات والقوانين، حيث جاء في الترتيب الأول عدم معرفة العاملين بالجمعيات بالقوانين يعوق تنفيذ برامج الجمعية بنسبة (36،5 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني فرض قيود قانونية على الجهات الأجنبية المانحة بنسبة (28،7 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث عدم توافق القانون الحالي للجمعيات مع المستجدات العالمية الراهنة بنسبة (26،9 %)، وجاء في الترتيب الرابع أن القانون الحالي يعطي الفرصة للأحزاب السياسية للسيطرة على الجمعيات التطوعية بنسبة (21،7 %)، ثم جاء في الترتيب الخامس التدخل المستمر للمجالس المحلية في عمل الجمعيات التطوعية بنسبة (20،8 %)، وأخيراً جاء انتهاء الشرعية القانونية لبعض الجمعيات.

جدول رقم (8) يوضح أهم المقترحات المرتبطة بالتشريعات والقوانين

م	أهم المقترحات المرتبطة بالتشريعات والقوانين	ك	%
1	ضرورة وجود آلية قانونية للمتابعة والرقابة على الجمعيات التطوعية	33	28.7
2	مساعدة الجمعيات على تطوير اللائحة الداخلية بما يتوافق مع القانون	22	19.1
3	دراسة الاحتياجات الفعلية قبل التصريح للجمعية	42	36.5
4	توفير تشريعات واضحة تحدد مصادر تمويل الجمعيات	32	27.7
5	تعديل بعض مواد القانون حتى يتوافق مع المتغيرات الحالية	25	21.7
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم المقترحات المرتبطة بالتشريعات والقوانين حيث جاء في الترتيب الأول أهمية دراسة الاحتياجات الفعلية قبل التصريح للجمعية بنسبة (36،5 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني ضرورة وجود آلية قانونية للمتابعة والرقابة على الجمعيات الأهلية بنسبة (28،7 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث أهمية توفير تشريعات واضحة تحدد مصادر تمويل الجمعيات بنسبة (27،7 %)، وجاء في الترتيب الرابع أهمية تعديل بعض مواد القانون حتى يتوافق مع المتغيرات الحالية بنسبة (21،7 %)، وجاء في الترتيب الخامس بنسبة (19،1 %) أهمية مساعدة الجمعيات على تطوير اللائحة الداخلية بما يتوافق مع القانون.

جدول رقم (9) يوضح أهم الصعوبات المرتبطة بتمويل الجمعيات التطوعية

م	أهم الصعوبات المرتبطة بالتمويل	ك	%
1	قلة الدعم الحكومي المقدم للجمعيات الأهلية	48	41.7
2	عدم وجود مؤشرات واضحة للحصول على الدعم الحكومي	33	28.7
3	عدم استمرار الأعضاء في دفع الاشتراكات للعضوية	29	25.2
4	ارتباط الدعم الأجنبي بأهداف بشروط الجهات الدولية المانحة	28	24.3
5	عدم إعطاء أولوية لدعم الجمعيات التي تعمل في الريف	25	30.4
6	استحواذ بعض الجمعيات على المنح والمساعدات الدولية	35	30.4
7	غياب الرقابة الداخلية على أموال الجمعيات	23	20.1
	المجوع		

يوضح الجدول السابق أهم الصعوبات المرتبطة بتمويل الجمعيات التطوعية حيث جاء في الترتيب الأول قلة الدعم الحكومي المقدم للجمعيات بنسبة (41،7 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني استحواذ بعض الجمعيات على المنح والمساعدات الدولية بنسبة (30،4 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث عدم وجود مؤشرات واضحة للحصول على الدعم الحكومي بنسبة (28،7 %)، ثم جاء في الترتيب الرابع عدم استمرار الأعضاء في دفع اشتراكات العضوية بنسبة (25،2 %)، ثم جاء في الترتيب الخامس ارتباط الدعم الأجنبي بأهداف بشروط الجهات الدولية المانحة بنسبة (24،3 %)، ثم جاء في الترتيب الخامس غياب الرقابة الداخلية على أموال الجمعيات بنسبة (21،3 %)، وأخيراً عدم إعطاء أولوية لدعم الجمعيات التي تعمل في الريف بنسبة (20،1 %).

جدول رقم (10) يوضح أهم المقترحات المرتبطة بتمويل الجمعيات التطوعية

م	أهم المقترحات للتغلب على الصعوبات المرتبطة بالتمويل	ك	%
1	ضرورة وجود شروط موضوعية للحصول على الدعم الحكومي	33	28.7
2	تشجيع الجمعيات الناشئة بتوفير حسابات بنكية	25	21.9
3	وضع شروط واضحة لضمان الرقابة والتقييم المالي	27	23.5
4	إعطاء أولوية لدعم الجمعيات النشطة في الريف	49	42.6
5	توفير الدعم الحكومي الضروري للجمعيات المتعثرة	34	29.6
6	إقامة برامج إنتاجية وتخصيص عوائدها لتحسين الخدمات	35	30.4
	غير مبين		
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم المقترحات المرتبطة بالتمويل حيث جاء في الترتيب الأول أهمية إعطاء أولوية لدعم الجمعيات النشطة في الريف بنسبة (42،6 %)، وفي الترتيب الثاني أهمية إقامة برامج إنتاجية وتخصيص عوائدها لتحسين الخدمات بنسبة (30،4 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث أهمية توفير الدعم الحكومي الضروري للجمعيات المتعثرة بنسبة (29 %)، ثم جاء في الترتيب الرابع ضرورة وجود شروط موضوعية للحصول على الدعم الحكومي بنسبة (28،7 %)، وجاء في الترتيب الخامس وضع شروط واضحة لضمان الرقابة والتقييم المالي بنسبة (23،5 %)، وأخيراً جاء تشجيع الجمعيات الناشئة بتوفير حسابات بنكية بنسبة (21،9 %).

جدول رقم (11) يوضح أهم الصعوبات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات

م	الصعوبات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات	ك	%
1	سيطرة أصحاب النفوذ على بعض الجمعيات التطوعية	35	30.4
2	تدني المستوى العلمي والثقافي لبعض قيادات الجمعيات	38	33.1
3	ضعف البرامج التدريبية الموجه للعاملين في الجمعيات التطوعية	39	33.9
4	العمل في بعض الجمعيات لا يسير وفق اللائحة الداخلية	26	22.6
5	عدم وضوح الرؤية والرسالة لأعضاء الجمعية والمستفيدين من خدماتها	32	27.7
6	عدم قدرة الجمعيات على مناصرة القضايا التي تتبناها	23	20.1
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم الصعوبات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات حيث جاء في الترتيب الأول ضعف البرامج التدريبية الموجه للعاملين في الجمعيات بنسبة (33،9 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني تدني المستوى العلمي والثقافي لبعض قيادات الجمعيات التطوعية بنسبة (33،1 %)، وجاء في الترتيب الثالث سيطرة أصحاب النفوذ على بعض الجمعيات التطوعية من الشخصيات الاجتماعية التي تستمد نفوذها من الوضع الطبقي في المجتمع بنسبة (30،4 %)، ثم جاء في الترتيب الرابع عدم وضوح الرؤية والرسالة لأعضاء الجمعية والمستفيدين بنسبة (27،7 %)، ثم جاء في الترتيب الخامس العمل في بعض الجمعيات لا يسير وفق اللائحة الداخلية بنسبة (22،6 %)، وفي الأخير تأتي عدم قدرة الجمعيات على مناصرة القضايا التي تتبناها بنسبة (20،1 %).

جدول رقم (12) يوضح أهم المقترحات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات

م	المقترحات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات	ك	%
1	إنشاء مركز وطني للتدريب في مجال البناء المؤسسي وبناء القدرات	43	37.4
2	الإهتمام بعمليات الرقابة والمتابعة المستمرة لأنشطة الجمعيات	27	23.5
3	بناء قدرات الجمعيات في إطار الأهداف التي رسمتها لنفسها	42	36.5
4	ضرورة أن تتبنى الجمعيات العمل بروح الفريق	41	35.6
5	توفير ثقافة مؤسسية ترتبط بالسلوك الإداري الناجح	26	22.6
	المجموع		

يعد البناء المؤسسي وبناء القدرات من أهم العوامل الرئيسة لاستقرار العمل بالجمعيات التطوعية وتحقيق أهدافها، ويوضح الجدول السابق أهم المقترحات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات حيث جاءت أهمية إنشاء مركز وطني للتدريب في مجال البناء المؤسسي وبناء القدرات في الترتيب الأول بنسبة (37،4 %)، وفي الترتيب الثاني جاءت أهمية بناء قدرات الجمعيات في إطار الأهداف التي رسمتها لنفسها بنسبة (36،7 %)، وجاءت في الترتيب الثالث ضرورة أن تتبنى الجمعيات العمل بروح الفريق بنسبة (35،6 %)، وفي الترتيب الرابع جاء أهمية الاهتمام بعمليات الرقابة والمتابعة المستمرة لأنشطة الجمعيات، وفي الترتيب الأخير جاءت أهمية توفير ثقافة مؤسسية ترتبط بالسلوك الإداري الناجح بنسبة (22،6 %)، مما يوفر المناخ المناسب لعمل الجمعيات التطوعية.

جدول رقم (13) يوضح أهم الصعوبات المرتبطة بالتنسيق والاتصال بين الجمعيات التطوعية

م	الصعوبات المرتبطة بالتنسيق والاتصال	ك	%
1	غياب التنسيق بين الجمعيات والجهات الحكومية عند تقديم الخدمات	44	38.3
2	عدم قدرة الجمعيات على بناء علاقات الشراكة والتحالف	29	25.9
3	عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات بين العاملين في الجمعية	31	26.9
4	غياب الدعم والمساندة من الجمعيات التي تعمل في نفسه المجال	34	29.6
5	وجود خلافات بين الجمعيات نتيجة سوء الاتصال	25	21.7
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم الصعوبات المرتبطة بالاتصال والتنسيق بين الجمعيات التطوعية؛ حيث جاء في الترتيب الأول غياب التنسيق بين الجمعيات والجهات الحكومية عند تقديم الخدمات

بنسبة (38،39 %)، وفي الترتيب الثاني جاء غياب الدعم والمساندة من الجمعيات التي تعمل في المجال نفسه بنسبة (29 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات بين العاملين في الجمعية بنسبة (26،9 %)، وفي الترتيب الرابع جاء عدم قدرة الجمعيات على بناء علاقات الشراكة والتحالف بنسبة (25،9 %)، وجاء في الترتيب الأخير وجود خلافات بين بعض الجمعيات نتيجة سوء الاتصال بنسبة (21،7 %).

جدول رقم (14) يوضح أهم المقترحات المرتبطة بالاتصال بين الجمعيات

م	أهم المقترحات المرتبطة بالاتصال بين الجمعيات	ك	%
1	التوسع في تجربة الإسناد والتشبيك بين الجمعيات	31	26.9
2	تنظيم ورش عمل مستمرة بهدف تبادل الخبرات بالجمعيات	47	40.8
3	توفير زيارات ميدانية متبادلة بين الجمعيات	44	38.3
4	توفير قاعدة بيانات بالأنشطة التي تقدمها الجمعيات	37	32.2
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم المقترحات للتغلب على الصعوبات المرتبطة بالاتصال من وجهة نظر عينة البحث حيث جاء في مقدمة هذه المقترحات أهمية تنظيم ورش عمل مستمرة بهدف تبادل الخبرات بالجمعيات بنسبة (40،8 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني توفير زيارات ميدانية متبادلة بين الجمعيات بنسبة (38،3 %)، وجاء في الترتيب الثالث توفير قاعدة بيانات بالأنشطة التي تقدمها الجمعيات بنسبة (32،2 %)، ثم جاء في الترتيب الرابع أهمية التوسع في تجربة الإسناد والتشبيك وبناء التحالفات بين الجمعيات بنسبة (26،9 %).

5.2.3 مناقشة النتائج العامة للدراسة وتوصياتها:

أولا: الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات التطوعية:

الصعوبات المرتبطة بالقوانين والتشريعات:

1. بعض مواد القوانين والتشريعات الحالية لم تعد تتلاءم مع المتغيرات العالمية والمحلية الراهنة والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في السنوات الأخيرة، حيث لم يحدث أى تعديل أو مراجعة لهذه التشريعات بما يتوافق مع النظرة إلى الجمعيات الأهلية باعتبارها شريكاً اساساً في عملية التنمية.
2. قصور واضح في التشريعات الحالية التي ينبغي أن تستوعب معطيات تجربة الشراكة

والإسناد بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الحكومية .

3. عجز التشريعات الحالية عن تحديد المسؤوليات والاختصاصات على النحو الذي يكفل الحفاظ على الحقوق والأمـوال وتوفير آليـات صارمة للرقابة الداخلية على موارد الجمعيات التطوعية .
4. لا توجد دراسات اجتماعية تحدد الاحتياجات الفعلية في الجمعيات المحلية مثل إعطاء التصاريح للجمعيات التطوعية مما تظهر ازدواجية وتكراراً في الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات .

الصعوبات المرتبطة بالتمويل :

1. تعانى الجمعيات التطوعية بصفة عامة من ضآلة الدعم الحكومي المقدم لها كما أن هذا الدعم لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة تحدد أحقية هذه الجمعيات في الدعم .
2. الدعم المقدم من الجهات الدولية المانحة مرتبط بشروط وأهداف تلك المؤسسات كما أنه محدد بفترات زمنية محددة ولا يرتبط باحتياجات الجمعيات وفئاتها المستفيدة مما يؤثر على مستوى فاعلية الخدمات الاجتماعية.
3. بعض الجمعيات التطوعية تتأثر بالدعم والتمويل بين المؤسسات الوطنية الداعمة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية أو المجالس المحلية و المؤسسات الدولية عن طريق تدخل الاعتبارات الشخصية .
4. لا يتوفر لبعض الجمعيات التطوعية وخاصة التي تعمل في الريف الموارد والإمكانات الكافية لتقديم خدماتها للفئات المستفيدة ولا تمتلك الخبرة السابقة في إدارة وتشغيل الموارد حيث أن نسبة كبيرة منها حديثة النشأة .

الصعوبات المرتبطة بالاتصال والتنسيق بين الجمعيات التطوعية :

1. أشكال الاتصال والتنسيق بين الجمعيات التطوعية والجهات الحكومية مثل مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل في حدها الأدنى تتمثل في صرف التمويل الحكومي وتلقى التقارير السنوية أو تقديم الحسابات الختامية أو تجديد التصاريح السنوية أو عند حدوث مشاكل إدارية وتنظيمية ومالية .
2. عدم وجود قنوات اتصال دائمة بين الجمعيات التطوعية أو تبادل للزيارات الميدانية وقد يكون الاتصال بينها «موسميا» في مناسبات معينة فقط .

3. غياب التنسيق بين الجمعيات التطوعية التي تقع في النطاق الجغرافي نفسه مما يؤدى إلى تكرار الخدمات وتداخلها مما يقلل من فاعلية الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات.
4. وجود صراعات داخلية نتيجة عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات للعاملين في الجمعيات التطوعية.
5. عدم قدرة الجمعيات على التشبيك وبناء علاقات الشراكة والتحالف عن تقديم الخدمات الاجتماعية .
6. علاقات التعاون والتنسيق وشبكات تبادل المعلومات بين الجمعيات والجهات الحكومية ضعيفة مما انعكس سلبا" على أداء الجمعيات لخدماتها الاجتماعية .

الصعوبات المرتبطة ببناء القدرات :

1. ضعف عمليات التأهيل والتدريب للعاملين بالجمعيات التطوعية بأساليب وطرق تقديم الخدمات الاجتماعية كما" وكيفا" .
2. نقص الكادر البشرى المتخصص بالجمعيات حيث غالبية الجمعيات لا يوجد بها اختصاصيون اجتماعيون مدربون أو مشرفون مما يؤثر على تطوير العمل في مجالات الرعاية الاجتماعية .
3. تدنى المستوى الثقافي والعملي لبعض قيادات الجمعيات التطوعية أدى إلى وجود خلافات شخصية و حزبية وغياب الممارسة الديمقراطية داخل هذه الجمعيات.
4. معظم الجمعيات ارتبط النظام المؤسسي لها بالطابع الخيري كما أنها تتمركز في المدن الحضرية والرئيسية ولا تنتشر في المناطق الأكثر احتياجا" لخدمات وأنشطة هذه الجمعيات .
5. ضعف إدارة الجمعيات في مجال إعداد التقارير والمشروعات وضعف الرقابة الداخلية لها.
6. عدم وضوح الرؤية والرسالة لأعضاء الجمعية أو المستفيدين.

ثانيا : أهم التوصيات للتغلب على الصعوبات التي تواجه الجمعيات التطوعية.

أهم التوصيات و المقترحات المرتبطة بالقوانين والتشريعات :

1. إعادة النظر في بعض مواد التشريعات والسياسات لتطوير العمل الاجتماعي التطوعي بما يتلاءم مع التوجهات الحكومية الحالية والمتغيرات الدولية والمحلية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية.

2. إجراء الدراسات اللازمة لتقييم التشريعات والقوانين الاجتماعية القائمة لمعرفة مدى ملاءمتها لميادين ومجالات الخدمات الاجتماعية .
3. وضع مجموعة من الأطر القانونية اللازمة لتطوير مجالات الخدمات الاجتماعية حتى تستجيب لاحتياجات الفئات المستفيدة وعدم تمركزها في المدن والمراكز الحضرية لضمان استيعابها لفئات وشرائح اجتماعية على مستوى الدولة ككل.
4. تخفيف القيود القانونية والتشريعات التي تسبق منح الشخصية القانونية للجمعيات مثل تقليص فترة التسجيل وإقرار رسوم مناسبة ومشجعة للتأسيس وإقرار حق الجمعيات في التظلم في حالة رفض الجهات الإدارية .
5. وضوح التشريعات فيما يخص الإعفاءات الجمركية والضريبة للجمعيات التطوعية والحق في جمع الأموال وتنمية مواردها الذاتية في إطار ضمانات أكيدة لحماية هذه الأموال من خلال التسجيل لدى الجهات الإدارية بالإضافة إلى ضمان حقها في الحصول على المساعدات عبر القنوات والأساليب الإدارية المناسبة .

أهم التوصيات و المقترحات المرتبطة بالتمويل :

1. تنظيم مصادر التمويل الحكومي المقدم للجمعيات التطوعية وفق معايير وشروط موضوعية بهدف وضع مؤشرات كمية وكيفية للجمعيات الأهلية التي تحتاج إلى الدعم .
2. توظيف الدعم الحكومي لدعم الجمعيات المتعثرة والمجمدة حتى تتمكن من إعادة نشاطها مع مراقبة أوجه الصرف لمعرفة مدى الاستفادة منها بهدف ترشيد واستغلال الموارد الذاتية لديها وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات وتوليد مصادر الدخل الذاتي وتدريب الفئات المستفيدة حتى تتحول إلى متلقي ايجابي للمساعدات ويمكنها من تحقيق مقومات التنمية الذاتية المستدامة .
3. إقامة برامج ومشروعات إنتاجية وتخصيص عائداتها لصالح تحسين الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الموجهة للشرائح السكانية الفقيرة والمناطق الأشد احتياجا".
4. توفير اتصال ايجابي بين الجمعيات التطوعية والمؤسسات الدولية المانحة وإعادة ترتيب أولويات الدعم الدولي ليصب في الاتجاهات الرامية لتحسين نوعية الحياة للمناطق الريفية بما يخدم متطلبات التنمية الشاملة .
5. تحديد إشكال وأنماط الدعم المقدم للجمعيات التطوعية ومصادره وإعادة توظيفه بما

يخدم متطلبات التنمية الشاملة في البلاد ومتطلبات النهوض بالعمل الاجتماعي .

6. استثمار الدعم الدولي ليصب في تطوير البناء المؤسسي وبناء قدرات الجمعيات التطوعية وخاصة الجمعيات التي تهتم بالتصدي لظاهرة الفقر وتنفيذ مشروعات وأنشطة وبرامج تلبي الاحتياجات الفعلية لسكان هذه المناطق .
7. إنشاء هيئة وطنية تسهم في التنسيق بين مصادر الدعم الدولي والجمعيات التطوعية بعيدا" عن العشوائية واستئثار بعض الجمعيات عليه دون غيرها .

أهم التوصيات والمقترحات المرتبطة بالاتصال والتنسيق بين الجمعيات الأهلية :

1. تنشيط قنوات الاتصال والتعاون بين الجمعيات التطوعية والمؤسسات الحكومية المعنية بهذه المشاركة في رسم السياسات الاجتماعية ومراقبة مستويات التنفيذ وتقويم هذه الخدمات .
2. إنشاء شبكات لتبادل المعلومات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسات التالية وربط جميع البرامج والمشروعات الاجتماعية الحكومية والأهلية بهذه القاعدة والمعلومات لأهمية ذلك في تطوير الخدمات الاجتماعية .
3. إجراء مسوحات اجتماعية بهدف إنشاء قاعدة بيانات أساسية حول أوضاع الجمعيات التطوعية للحصول على بيانات ومعلومات حول احتياجات جميع الفئات والشرائح الاجتماعية المستهدفة وإدراجها في الخطط السنوية مع تحديد حجم الموارد المتاحة والمطلوبة لها .

أهم التوصيات والمقترحات المرتبطة ببناء القدرات :

1. إنشاء مركز تدريب وطني وتزويده بمختلف الوسائل والكوادر المؤهلة وتوفير البرامج التدريبية المختلفة والمطلوبة لإعداد وتأهيل العاملين بالجمعيات التطوعية .
2. حصر شامل لمختلف مكونات البنى التحتية للجمعيات الأهلية وتحديد احتياجاتها المستقبلة والبحث عن موارد غير الجهات المعنية .
3. معالجة الاختلالات القائمة في توزيع الموارد بين الجمعيات التطوعية بما يتلاءم مع نوع الخدمات الاجتماعية وتزايد الطلب عليها لضمان الوفاء باحتياجات الفئات المستفيدة .
4. بناء نظام لمؤشرات الأداء المؤسسي للجمعيات التطوعية من الناحية الكمية والكيفية من خلال وضع نظام لاستخدام الحاسوب الآلي وتطوير نظام التوثيق المكتبي والآلي للمعلومات والبيانات وتطوير القواعد الداخلية ووضع توصيف للوظائف والمسؤوليات ووضع آلية للرقابة الداخلية .

5. تأهيل وتدريب العاملين بالجمعيات التطوعية على استخدام أساليب القيادة واستخدام منهج التخطيط بالمشاركة ومجالات البحث الاجتماعي وكيفية إدارة وتسير الاجتماعات وإدارة الوقت باعتبارها من عوامل الدعم المؤسسي .
6. توفير الدعم المالي لبرامج بناء القدرات للجمعيات.

الهوامش:

1. يوسف الحسن، دولة الرعاية في الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية، 1997، الشارقة، ص 12.
2. سلوى عثمان الصديقي، مدخل في الرعاية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1991، ص 12-13.
3. محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية 2006، ص 114.
4. ماهر أبو المعاطي علي، مقدمة في الرعاية الاجتماعية، أسس نظرية ونماذج عربية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2004، ص 18.
5. عبد الستار الدمنهوري، التطوع في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة 1977، ص 5.
6. سامي عصر، قضايا التطوع ونظام العمل بالجمعيات، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 1995.
7. سامي عصر، مفاهيم جديدة ___ التطوع والمتطوعون وتنمية الموارد، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل عن تنمية الموارد الخيرية وإعداد المشاريع، يونيو 2001 بيروت، لبنان، ص 3-4.
8. أنظر تقرير حول المؤتمر العالمي للتطوع الخامس عشر ، ص 16-22.
9. السيد ياسين، نحو ميثاق شرف أخلاقي للعمل الأهلي العربي، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة 1997، ص 17-18.
10. لمزيد من الإيضاح أنظر المصدر السابق ص 21-24.
11. أبو المعاطي، مصدر سابق، ص 18.
12. المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، دراسة تقييم أوضاع الخدمات الاجتماعية في تطبيق نظام السلطة المحلية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، بحث منشور في مجلة قضايا اجتماعية، العدد (12) ديسمبر 2006م.

13. شهيدة الباز وآخرون : دراسة مسحية مقارنة للمنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين "محددات الواقع وآفاق المستقبل " لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة، 1997م

14. فؤاد الصلاحي، المرأة في المنظمات الأهلية باليمن، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 1999م.

15. الصندوق الاجتماعي للتنمية، التقرير السنوي 2007، صنعاء، الجمهورية اليمنية، منشورات الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2008 ، ص 7.

16. المصدر السابق، ص 7.

17. الصندوق الاجتماعي للتنمية، صنعاء-الجمهورية اليمنية، النشرة الربعية، العدد الثاني والأربعون، أبريل-يونيو 2008، ص10-11.

18. البرنامج الوطني لمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في اليمن، صنعاء، الجمهورية اليمنية، سبتمبر، 2001، ص 2.

19. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دراسة تقييميه للبرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع

20. المجلس الأعلى للمرأة، الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، صنعاء، 2006 الجمهورية اليمنية، ، ص 5-9.

21. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صندوق الرعاية الاجتماعية خلال ست سنوات 1997-2002،صنعاء، الجمهورية اليمنية، صندوق الرعاية الاجتماعية، بلا تاريخ، ص 3-4.

22. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية وشئون مجلس النواب، قانون رقم (31) لسنة 1996 بشأن الرعاية الاجتماعية وتعديلاته بالقانون رقم (17) لسنة 1999، ص 3-4.

23. الجمهورية اليمنية، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، صندوق الرعاية الاجتماعية، نهضة سريعة وجهود متميزة في مكافحة الفقر، يناير، 2001، ص 21.

24. صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجمهورية اليمنية، التقرير السنوي 2008م، ص 5.

25. المصدر السابق ص 15.

26. المصدر السابق ص 21.

27. اليمن، تقرير التنمية البشرية، 2000-2001، ص 25-26.

28. معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، 24-3-2009 www.almethaq.info /news/ article 1313.htm

29. مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة حضرموت، إحصائيات إدارة الجمعيات الأهلية، 2009م.

30. التقرير العام المقدم من قيادة السلطة المحلية للمؤتمر الأول للسلطة المحلية- محافظة حضرموت، 2009م.

31. ربحي مصطفى عليان ؛عثمان محمد غنيم:أساليب البحث العلمي ،الأسس النظرية والتطبيق العملي،عمان،دار صفاء للنشر والتوزيع،2008،ص52

32. الجمهورية اليمنية، محافظة حضرموت، الدليل التعريفي لمحافظة حضرموت ، المكلا ، مايو 1995م. ص16

33. الجمهورية اليمنية،وزارة التخطيط والتعاون ، الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ،ديسمبر 2004م.ص154

34. محافظة حضرموت ،دار ابن خلدون للتعاون الانمائى ، ديسمبر 2008م،ص14

Volunteer work and social care in Yemen

(Applied to the study of voluntary associations in the province of Hadramout)

Dr. Adel Ahmed Alexady
Dr. Ahmed Abdel Hamid Salim

Introduction

The voluntary associations are now considered key partners in establishing and implementing the social welfare policies due to the global shifts toward the market economy as well as due to the declining of the role of the governments and the abandonment of their social and economic functions.

Given the evolution in the volunteer work in Yemen since the establishment of the Unity State in 1990- where the number of the voluntary associations has increased and its scope of work has expanded-, most of these associations is still suffering from a clear shortage in its services and an apparent inadequacy of meeting the needs of people which increase day after day due to the inflation and the shrinkage rates of per capita income. Moreover, the social welfare systems are still inadequate in alleviating poverty and unemployment and in providing social programs to improve the quality of the citizens` life.

The current study is trying to explore the state of the voluntary associations in the Hadramaut province and to identify the shortcomings of their work as well as the main obstacles these associations face. This study has used the Social Survey Approach to fulfill its objectives depending on questionnaire as a major tool to collect data. Administrators in the Offices of Social and Labor Services were interviewed as well. This study has concluded the following important results:

The inadequacy of the laws and regulations of these associations with the current developments.

A clear shortage in the funding of these associations which causes weakness in the programs and projects.

An absence of a mechanism for monitoring and following up as well as for defining the roles and responsibilities within the associations.

A constant intervention by the government institutions in the affairs of these associations.

An absence of training programs on the skills needed for the social work.

تقدير الذات وعلاقته بمستوى التحصيل الأكاديمي:

«دراسة مسحية على الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة»

د . محمد أحمد الحراحشه ●

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين مستوى تقدير الذات والتحصيل الأكاديمي للطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة. كما هدفت إلى الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى تقدير الذات ومتغيري الجنسية والمستوى الدراسي للطلبة. وقد قام الباحث باستخدام استمارة، أعدت لهذه الغاية بعد تحكيمها، لتوزيعها على مجتمع الدراسة البالغ (140) فرداً. وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتقدير الذات على مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة الضباط.
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تقدير الذات بين الطلبة تعزى لمتغيري الجنسية والمستوى الدراسي.

كما جاءت الدراسة بتوصيات من شأنها تسليط الأضواء على أهمية تقدير الذات وأثره على التحصيل الأكاديمي للطلبة.

● أكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة

1-1 مقدمه :

يولي الفكر الإداري المعاصر اهتماما غير مسبوق بالموارد البشرية، ويعتبر إعداد وتأهيل الموارد البشرية الأمنية مطلباً أساسياً وغاية استراتيجية جوهرية لإرساء الأمن والرخاء في المجتمعات المعاصرة في ظل العولمة، وتطور الظواهر الإجرامية، وتنظيمها، وتعقيدها، وعدم القدرة على تطويقها ضمن حدود معينة. وقد ترتب على هذا الواقع ضرورة المبادرة والإسراع في تأهيل الكادر البشري بشكل شمولي ومخطط لمواجهة كافة هذه المستحقات.

وفي ضوء الوقع المشاهد في أكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة فقد أضحت مسألة اهتمام أصحاب القرار بالتحصيل الأكاديمي للطلبة مسألة جوهرية، تعد لها البرامج، وتجري بشأنها الدراسات العلمية، وتعقد لأجلها المؤتمرات والملتقيات التي كان آخرها عقد الملتقى العربي الأول تحت عنوان «جودة التعليم في المؤسسات التعليمية الأمنية العربية» في الفترة من 19-2010/12/20.

ويتصف التعليم في أكاديمية العلوم الشرطية بخصوصية تميزه عن غيره من المؤسسات التعليمية المناظرة، فالطلبة يخضعون لبرامج تدريبية عملية ونظرية أكاديمية. أي أن هناك تنوعاً وتداخلاً في العملية التعليمية. ومع وجود العديد من المؤسسات التعليمية المشابهة داخل الدولة وخارجها إلا أن لكل مؤسسة طبيعتها وبرامجها الخاصة.

ويفترض الباحث أن هناك متغيرات تؤثر على مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة في الأكاديمية. فمن المفاهيم الشائعة في الأوساط الاجتماعية أن مستوى التحصيل الأكاديمي لدى الطالب يعتمد على مستوى ذكائه فقط. إلا أن الدراسات العلمية المتعددة أثبتت أن هناك متغيرات أخرى عدا مستوى الذكاء توثر في هذه المشكلة، ومن أبرزها ثقة الطالب بنفسه، أو تقديره لذاته، وسيحاول الباحث تحليل هذه العلاقة من خلال هذه الدراسة.

2-1 مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في عدم معرفة أهمية مضمون تقدير الذات وأثره على أداء الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة وهذا ما يحاول الباحث كشفه في هذه الدراسة.

1-3 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مستوى تقدير الذات لدى الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة كمتغير مستقل، وعلاقته بمستوى أداء الطلبة وتحصيلهم الأكاديمي (المتغير التابع). ولتحقيق هذا الهدف يسعى الباحث لتحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1. تحديد العلاقة بين مستوى تقدير الذات ومستوى التحصيل الأكاديمي لدى الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية.
2. تحديد العلاقة بين مستوى تقدير الذات وجنسية الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية.
3. تحديد العلاقة بين مستوى تقدير الذات والمستوى الدراسي للطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية.

1-4 أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية هذه الدراسة من البحث عن المتغيرات التي تؤثر على مستوى تحصيل الطلبة، حيث تتناول هذه الدراسة واحدا من أهم المتغيرات المؤثرة على التحصيل الأكاديمي للطلبة وهو متغير تقدير الذات الذي يرتبط مباشرة بمعنويات الطلبة كمتغير مستقل يؤثر على الأداء بجميع أشكاله وعلى منتسبي الشرطة بمختلف مواقعهم ورتبهم. كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الأولى في هذا الموضوع التي يتم إجراؤها على الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية في إمارة الشارقة، الأمر الذي يمكن معه الوقوف على معوقات تطوير التحصيل الأكاديمي للطلبة والتصدي لتلك المعوقات وإزالتها لتخريج نخب من الضباط المؤهلين للخدمة في جهاز الشرطة بكفاءة واقتدار.

1-5 حدود الدراسة :

تم إجراء هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2010/ 2011، واقتصرت على الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة للسنوات الأولى والثانية والثالثة ، ولم يخضع للدراسة الطلبة الضباط من السنة الرابعة، كونهم قد تخرجوا من الأكاديمية وقت إجراء هذه الدراسة، ولان نتائج استطلاع آراء طلبة السنوات المذكورة تكفي لإغراض هذه الدراسة – من وجهة نظر الباحث وتجربته–.

6-1 فرضيات الدراسة :

لغايات تحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث بتطوير الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين مستوى تقدير الذات ومستوى التحصيل الأكاديمي لدى الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى تقدير الذات تعزى لمتغير جنسية الطالب.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى تقدير الذات تعزى لمتغير المستوى الدراسي (السنة الدراسية) للطالب.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

حظيت نظريات الذات Self Theories بالكثير من الاهتمام لارتباطها بسلوك الأفراد. وتحاول هذه النظريات توحيد الآراء المختلفة عن الشخصية في نظرية متكاملة ومنطقية. وكان من أبرز روادها كارل روجرز Carl Rogers، الذي ركز على مفهوم الذات Self concept لأثره المباشر على سلوك الأفراد ودافعيتهم. ويفسر روجرز مفهوم الذات على أنه بنية مفاهيمية متناسقة ومنظمة تشكل مدركات الشخصية الإنسانية بحيث ينظر إلى الذات من جانبين يكمل بعضهما البعض وهما:الذات الشخصية Personal self، وتعني الذات كما يراها الفرد نفسه أي (كيف يرى نفسه)، ويؤمن بهذه الذات ويدافع عنها، ويسميها روجرز ال (I). فالصورة التي يحملها الفرد عن نفسه تؤثر في جوانب عديدة للفرد منها: الإدراك، والدافعية، والسلوك. ومع أن الصورة التي يحملها الفرد عن نفسه قد لا تكون ممثلة تماما للواقع، إلا أن سلوك الفرد عادة يتوافق مع تصوره لذاته حسب ما يعتقد. والذات الاجتماعية Social self:، ويعبر عنها روجرز أيضا ب (ME)، وتعني كيفية تصور الآخرين للفرد، وما يعتقده الفرد نفسه حول نظرة الغير له، وهو في العادة يتطلع لمعرفة تصور الآخرين له. وبذلك فهي تعني الطريقة التي يظهر بها الفرد أمام الآخرين. ويمكن تفسير الذات الاجتماعية كما يلي:

عندما يعرف الفرد ماذا يتوقع الآخرون منه يحاول التوفيق بين ذاته الشخصية والموقف الاجتماعي بأن يظهر بصورة عادية أي مرآة تعكس تصرف الفرد حسب توقعات المجتمع منه. (Luthans، 1985:123)

وفيما يتعلق بأثر مفهوم الذات بشقيه الذات الشخصية والذات الاجتماعية فإن الدراسات تشير إلى أن الشخص في المتوسط ليس ملما تماما بمكنونات ذاته، ولكنه يبقى غالبا واثقا من تصوره لذاته. كما أن لمفهوم الأفراد لذاتهم أثراً مباشراً على سلوكهم، وبذلك فإنه من المفيد لغايات تحليل السلوك أن يعرف المديرون أهمية مفهوم الذات لدى مرؤوسيهم، وبالنظر إلى أن مفهوم الذات يتصف بالتفرد (يختلف من فرد لآخر)، فإن ذلك يتطلب التعامل مع الأفراد بشكل متفرد ومختلف أيضا سواء من حيث تحفيزهم وأنماط قيادتهم وتوزيع المهام عليهم. (Luthans، 1985:124)

وترى نظريات الذات أن أهم دافع لدى الإنسان هو تحقيق الذات أو إثبات الذات، وأكدت هذه النظريات كذلك على أهمية قبول الذات، فتقبل الفرد لذاته وثقته بنفسه وبقدراته تدفعه لتحقيق المستوى المناسب من الإنجاز، في حين إذا نظر الفرد لنفسه وقدراته بصورة مختلفة فسيدفعه ذلك إلى التراجع والتراخي في الأداء. ولكن ينبغي أن يكون تصور الفرد عن ذاته واقعياً بعيداً عن التمييز والمبالغة أو التواضع في تقدير الإنسان لذاته وقدراته ومهاراته، لذا أهتم أتباع هذه النظريات بالذات السليمة ذهنيا والناضجة عاطفيا. (العميان،2005، ص:135).

ويعرف مفهوم الذات بأنه عبارة عن تكوين معرفي منظم موحد ومتعلم للمدركات الشعورية والتصورات والتعميمات الخاصة بالذات، يبلوره الفرد ويعتبره تعريفا نفسيا لذاته. (زهران،1977) كما يمكن تعريف مفهوم الذات بأنه تقييم الشخص لنفسه ككل من حيث مظهره وخلفيته وأصوله بالإضافة إلى قدراته ووسائله واتجاهاته وشعوره. (اليعقوب، 1988)

ويتطرق مارش وكرافن إلى مفهوم الذات الأكاديمي Academic self-concept حيث يعرفونه بأنه تقييم الفرد لمدركاته المعرفية الذاتية التي تشكلت من خلال تجاربه في البيئة الدراسية. كما يفترضان أن مفهوم الذات الأكاديمي له أثر على دافعية ومستوى التحصيل التعليمي للفرد. (Marsh & Craven، 1997)

وينبثق من نظريات الذات مفهوم تقدير الذات Self-esteem. ويعتبر تقدير الذات من أهم حاجات الفرد النفسية، وقد صنفه ماسلو في نظريته «سلم الحاجات» ضمن الحاجات الفردية المعنوية العليا بعد الحاجات الأساسية وحاجة الانتماء، كما بين أثر حاجة التقدير على سيطرة الفرد على عملة وإظهاره للمقدرة والإنجاز في العمل، وبناء السمعة الحسنة كفرد متميز من خلال أداء العمل، وأن درجة تقدير الفرد لذاته تؤثر على مختلف جوانب ومجالات حياته.

(Gordon، 1993، pp: 125- 126)، وإن إشباع الحاجة إلى تقدير الذات يؤدي إلى ثقة الفرد بذاته، وشعوره بقيمة نفسه، وعلى العكس من ذلك فإن عجزه عن إشباع تلك الحاجة قد يؤدي به إلى الإحساس بالدونية والضعف مما ينعكس بدوره في شعوره بالإحباط ويؤثر على مستوى أدائه ونشاطاته. (Mooney، 1991،)

ويبدأ تطور مفهوم الذات لدى الفرد منذ مراحل طفولته الأولى، كما يؤدي سلوك الوالدين واتجاهاتهما دورا في تشكيل مشاعر الأطفال حول قيمهم وقدراتهم من داخلهم، وبمرور الوقت يصبح لتطور تقدير الذات صلة بالجماعات الأخرى التي يتعامل معها الفرد، ويتأثر تقدير الذات عند الأطفال في المرحلة الدراسية بشكل مباشر بالأشخاص المهمين في حياتهم، مثل الوالدين والمعلمين والأقران. (Atkinson and Homby، 2002)

كما يؤدي تقدير الذات دوراً مهماً في زيادة دافعية الفرد للانجاز والتعلم وفي تطوير شخصيته. فيرتبط تقدير الذات المرتفع بالسعادة وحب الإنجاز، في حين يرتبط تقدير الذات المنخفض بعدم الاستقرار النفسي وتدني الإنجاز وعدم الرغبة بتعزيز العلاقات الاجتماعية. (Mruk،1995)

وهذا ينطبق كذلك على أداء الطالب وتحصيله الأكاديمي. ويعرف تقدير الذات بأنه مستوى إحساس الفرد نحو ذاته، ومدى احترامه وقبوله لها. (Corsini،1987)

ويرى روبنز Robbins أن تقدير الذات يعني مستوى حب الفرد أو عدم حبه لذاته. فالأفراد يتفاوتون في درجات تقديرهم لذاتهم. كما يذكر روبنز أن الدراسات العلمية المتعلقة بتقدير الذات تشير إلى ظهور نتائج مفيدة في المجالات السلوكية والإدارية. فتقدير الذات له علاقة مباشرة في توقعات النجاح، حيث إن الأفراد الذين لديهم تقدير عال لذاتهم High-Self-Esteems يعتقدون أنهم يمتلكون قدرات أكثر من غيرهم ليستخدموها لتحقيق النجاحات في أعمالهم. وهم يتحملون المخاطرة في اختيار العمل، وغالبا ما يختارون المهام غير التقليدية، عكس الأفراد الذين لديهم تقدير متدن لذاتهم Low-Self-Estees. كما تبين نتائج الدراسات أن الأفراد الذين لديهم تقدير متدن لذاتهم أكثر عرضة للمؤثرات الخارجية من ذوي التقدير العالي لذاتهم، وهم اتكاليون، ويتطلعون إلى الآخرين للحصول على نتائج تقييم إيجابية لسلوكهم، ونتيجة لذلك فهم يسعون دائما للحصول على موافقات الآخرين، وهم كذلك أكثر عرضة للموافقة على معتقدات وسلوك الآخرين مقارنة مع الأفراد ذوي التقدير العالي لذاتهم.

وفي المجال الإداري فإن الأفراد ذوي التقدير المتدني لذاتهم يميلون للاهتمام بإرضاء الآخرين، ولذا فمن النادر أن يتخذوا مواقف غير عادية أو مبادرات. ويرتبط تقدير الذات أيضا بالرضا الوظيفي، حيث دلت العديد من الدراسات على أن الأفراد ذوي التقدير العالي لذاتهم أكثر رضا عن أعمالهم. (Robbins، 1993:107)

ويعتقد الكثير من الباحثين في العلوم الإدارية والسلوكية بضرورة تكوين الفرد لاتجاه وتصور إيجابي لذاته، فأصحاب تقدير الذات المرتفع يميلون إلى التمتع بسعادة نفسية بعيدة عن القلق، في حين يميل أصحاب تقدير الذات المنخفض إلى الشعور بالنقص والصراع النفسي والقلق. (Weiten، et al.، 1994) ويرى بيرن أن أصحاب تقدير الذات المنخفض يعزون فشلهم إلى عوامل خارجية، ويسقطون اللوم على الآخرين، في حين يتمتع أصحاب تقدير الذات المرتفع بقدرة على تغيير تصورهم لذاتهم في ضوء خبراتهم، ولديهم ثقة بأنفسهم لمواجهة المشكلات والتحديات. (Burns، 1981)

ولقياس التحصيل الأكاديمي للطلبة فقد استخدمت هذه الدراسة المعدلات التراكمية للطلبة (Grade Point Average GPA) لمجموع المساقات الدراسية التي تلقاها الطلبة منذ دخولهم الأكاديمية وحتى نهاية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2011/2010، وقد تم الحصول عليها من دائرة القبول والتسجيل في الأكاديمية. ومستوى التحصيل الأكاديمي للطالب هو غاية يسعى إليها جميع الأطراف ذات العلاقة في المؤسسة التعليمية المتمثلة هنا في أكاديمية العلوم الشرطية، المدرسون، وأولياء الأمور، والطلبة أنفسهم.

ويمكن تعريف التحصيل الأكاديمي بأنه مستوى محدد من الإنجاز في المهام الدراسية يقاس من قبل المدرسين أو بالاختبارات المقررة. (العيسوي وآخرون، 2006)

وتتم معرفة مستوى التحصيل الأكاديمي لطالب الجامعة عادة من خلال مقياس المعدل التراكمي الذي يحصل عليه الطالب في نهاية الفصل الدراسي أو العام الجامعي.

وهناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على مستوى التحصيل الأكاديمي للطالب بدءا من المدرسة والجامعة، والمدرس، وطرق التعليم وحداثتها وفاعليتها، والمنهاج وجودته، وإمكانيات الطالب واستعداداته، وقبل ذلك وبعده دور الأسرة في تحفيزه ودفعه لإنجاز أفضل أو إعاقته أحياناً، حيث إن دور الأسرة يتأثر بمستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وعلى الرغم من تأثير هذه المتغيرات، إلا أن هذه الدراسة تركز على أثر تقدير الذات على مستوى التحصيل الأكاديمي للطالب.

لقد حظيت نظريات الذات وتطبيقاتها باهتمام بالغ من قبل الباحثين في مجالات السلوك والإدارة والتربية، فقد أجرت (الحموي، 2010)، دراسة بعنوان «التحصيل الدراسي وعلاقته بمفهوم الذات: دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ الصف الخامس –الحلقة الثانية- من التعليم الأساسي في مدارس محافظة دمشق»، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مفهوم الذات والتحصيل الدراسي لدى التلاميذ في المرحلة المذكورة، من خلال اختيار عينة من (180) تلميذاً. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة بين مفهوم الذات والتحصيل الدراسي لدى الطلبة، أي أن من لديهم مستوى عال وايجابي من مفهوم الذات هم الأكثر تحصيلاً، حيث يرتبط ذلك بنظرتهم الإيجابية لذواتهم والثقة بما لديهم من إمكانيات واستعدادات وقدرات، وشعورهم بالقدرة على النجاح وتخطي العقبات. كما أن التحصيل العالي بما يحققه من شعور بالنجاح والتفوق والمكانة الاجتماعية يعزز أيضا المفهوم الايجابي للذات (تقدير الذات).

كما أجرى (عبدات، 2009)، دراسة بعنوان»مستوى تقدير الذات عند الأشخاص المعاقين العاملين وغير العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة»، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تقدير الذات لدى هؤلاء الأشخاص بعد تطبيقها على عينة مكونة من (113) شخصا في إمارة الشارقة، تبعا لمتغيرات (نوع المستجيب، نوع الإعاقة، والعمل). وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الأشخاص المعاقين على مقياس تقدير الذات تبعا لمتغيرات الإعاقة والعمل لصالح الإعاقة الحركية والأشخاص العاملين. ولم تبين الدراسة وجود فروق تبعا لمتغير الجنس.

وأجرى (جرادات، 2006)، دراسة بعنوان "العلاقة بين تقدير الذات والاتجاهات اللاعقلانية لدى الطلبة الجامعيين"، التي هدفت إلى التعرف على أثر كل من الجنس والمستوى الدراسي على تقدير الذات والاتجاهات اللاعقلانية، وكذلك العلاقة بين تقدير الذات والاتجاهات اللاعقلانية لدى عينة من 397 طالبا وطالبة في مستوى البكالوريوس. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في تقدير الذات تعزى للجنس أو المستوى الدراسي.

وأجرى (عيسى، 2006)، دراسة بعنوان"قياس أبعاد مفهوم الذات وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ الصفوف التاسع والعاشر والحادي عشر في الأردن"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مفهوم الذات والتحصيل الدراسي، لدى التلاميذ في المراحل الدراسية المذكورة، وتكونت عينة الدراسة من (720) تلميذاً. وبينت نتائج الدراسة أن هناك

علاقة ذات دلالة إحصائية بين مفهوم الذات والتحصيل الدراسي.

وفيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فقد نفذ هارس (Harris، 2009)، دراسة بعنوان" العلاقة بين تقدير الذات والتحصيل الأكاديمي للطلبة الأمريكان من أصول أفريقية المسجلين في تخصص الهندسة في المناطق الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية". وقد هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين تقدير الذات والتحصيل الأكاديمي للطلبة. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تقدير الذات والتحصيل الأكاديمي المتمثل بالمعدل التراكمي، حيث إن الطلبة الحاصلين على معدلات تراكمية عالية لديهم تقدير عال لذواتهم.

وفي دراسة أجراها العنزي (El-Anzi، 2005)، بعنوان "الإنجاز الأكاديمي وعلاقته بالقلق وتقدير الذات والتفاؤل والتشاؤم لدى الطلبة الكويتيين"، استهدف اختبار العلاقة بين الإنجاز الأكاديمي للطلبة والمتغيرات المذكورة، من خلال استخدام عينة من 400 طالب وطالبة. وكشفت النتائج عن وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية بين الإنجاز الأكاديمي وتقدير الذات، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإنجاز الأكاديمي وتقدير الذات تعزى لمتغيري الجنس والعمر.

وهدفت دراسة أوكن و فورنت (Okun & Fourent،1993)، التي كانت بعنوان «تقدير الذات الأكاديمي ومصداقية الدرجات»، إلى بيان العلاقة بين تقدير الذات والتحصيل الأكاديمي للطلبة الجامعيين، و تكونت عينة الدراسة من 281 طالبا جامعيا، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة دالة إحصائيا بين تقدير الذات والمعدل التراكمي للطلبة.

أما دراسة بوكرجاك زيفيكك (Pokrajac & Zivicic،2005)، وعنوانها «تقدير الذات وعدم الرضا الجسمي»، فقد هدفت إلى اختبار الفروق في مستوى تقدير الذات بين الطلبة الذكور والإناث لدى عينة من 717 طالبا وطالبة من الطلبة الجامعيين الكرواتيين. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، وكان تقدير الذات لدى الذكور أعلى مما هو عليه لدى الإناث.

وهدف ديمو (Demo،1987)، في دراسته "التحصيل الأكاديمي وتقدير الذات لدى الطلبة البيض والسود"، إلى اختبار العلاقة بين تحصيل الطلبة (المعدل التراكمي Grade Point Average GPA)، وتقدير الذات لدى عينة من الطلبة البيض والسود مكونة من (298) مفردة، وبينت نتائج الدراسة أن مستويات تقدير الذات بين الطلبة البيض والسود ليست مختلفة بشكل

كبير على الرغم من أن معدلات الطلبة السود أكثر انخفاضا من الطلبة البيض. وكشفت الدراسة كذلك عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الأكاديمي وتقدير الذات.

ما يميز هذه الدراسة :

تتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة المذكورة بأنها أجريت على طلبة جامعيين في منظمة شرطية نظامية، لديها خططها التعليمية في المجالين العملي والنظري مما يميزها عن باقي المؤسسات التعليمية الأخرى، كما لا يوجد بها عنصر نسائي مما يعكس خصوصيتها التعليمية والتدريبية والثقافية والاجتماعية. و تعتبر الدراسة العلمية الأولى التي يتم إجراؤها على طلبة أكاديمية العلوم الشرطية في إمارة الشارقة والتي تتناول تحليل العلاقة بين تقدير الذات والتحصيل الأكاديمي للطلبة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج معظم الدراسات السابقة التي كشفت عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تقدير الطالب لذاته ومستوى تحصيله الأكاديمي.

منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على مستوى تقدير الذات لدى الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة وعلاقته بمستوى أداء الطلبة وتحصيلهم الأكاديمي.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة للسنوات الأولى والثانية والثالثة، والبالغ عددهم (140) طالباً، ولم يخضع للدراسة الطلبة الضباط من السنة الرابعة، كونهم قد تخرجوا من الأكاديمية وقت إجراء هذه الدراسة، ولكون نتائج استطلاع آراء طلبة السنوات المذكورة يكفي لإغراض هذه الدراسة.

أداة الدراسة :

تم تطوير استبانة للدراسة باستخدام مقياس روزنبيرغ لتقدير الذات، وهو مقياس شائع الاستخدام من قبل الباحثين في هذا المجال، حيث تم إعداد هذا المقياس من قبل البروفيسور موريس روزنبيرغ (Rosemberg،1965)، واستخدم من قبل العديد من الباحثين العرب والأجانب.

يتكون المقياس من عشر فقرات، تتدرج حسب طريقة ليكرت (موافق بشدة، موافق، غير

موافق، غير موافق بشدة). كما وتنقسم فقرات المقياس العشر إلى مجموعتين، حيث تعتبر خمس فقرات منها إيجابية وهي الفقرات(7،6،4،2،1)، وتعتبر خمس فقرات سلبية وهي (10،9،8،5،3). وفيما يتعلق بقيم درجات كل فقرة، فإنها تعطى بطريقة تنازلية رباعية بالنسبة للفقرات الإيجابية (موافق بشدة 4، موافق 3، لا أوافق 2، ولا أوافق بشدة 1). وتعطى بطريقة تصاعدية بالنسبة للفقرات السلبية (4،3،2،1). وبهذه الحالة تبلغ النهاية العظمى للمقياس (40) درجة والنهاية الصغرى (10).

وفيما يأتي توضيح تفصيلي لأجزاء الاستبانة وفقراتها:

أ- **الجزء الأول**: ويتضمن معلومات حول خصائص مجتمع الدراسة ، في ضوء المتغيرات الشخصية، المستوى الدراسي/السنة الدراسية، المعدل التراكمي (GPA)، والجنسية (مواطن/وافد).

ب- **الجزء الثاني** : ويحتوي على فقرات لقياس تقدير الذات لدى الطلبة، خمس فقرات منها تصور إيجابي لتقدير الطالب لذاته، والخمس فقرات الأخرى تصور سلبي لتقدير الطالب لذاته، وكما سبق ذكره.

صدق الأداة :

قام الباحث بعرض الاستبانة على ستة محكمين من أعضاء هيئة التدريس المختصين في الجامعات بقصد تحكيمها، والتحقق من صدق فقراتها، وقد وافق المحكمون عليها بعد إجراء التعديلات الضرورية، علماً بأن المقياس موصوف أصلاً بالصدق من قبل معده الأصلي، وتم استخدامه من قبل مجموعة من الباحثين، وتمت ترجمته واستخدامه من قبل (جرادات،2006).

ثبات أداة الدراسة :

ولحساب ثبات أداة الدراسة قام الباحث باستخدام طريقة معادلة الاتساق الداخلي باستخدام اختبار كرونباخ ألفا ويبين الجدول (1) نتائج الاختبار حيث كانت قيم كرونباخ ألفا لجميع متغيرات الدراسة وللاستبانة بشكل عام أعلى من (60 %) وهي نسبة مقبولة في البحوث والدراسات، حيث حازت الاستبانة ككل على معامل ثبات بلغ (78 %).

التعريفات الإجرائية :

- **تقدير الذات:** ويعني مجموعة المشاعر والقيم التي يحملها الطالب الضابط في أكاديمية العلوم الشرطية حول نفسه، سلباً أو إيجاباً، (كيف ينظر لنفسه؟).
- **التحصيل الأكاديمي:** ويعني هنا المعدل التراكمي الناتج من تقسيم مجموع الدرجات

التي حصل عليها الطالب في المساقات الأكاديمية مقسوما على عدد الساعات التي نجح بها، حتى نهاية الفصل الأول من العام الجامعي 2010/2011.

الطريقة والإجراءات

يتناول الباحث في هذا الجانب وصفاً للطريقة والإجراءات التي تم تطبيقها من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ويتضمن وصفاً لمنهجية البحث، وتحديد مجتمع الدراسة والعينة، وكيفية إعداد وتطوير أداة الدراسة وأساليب التأكد من صدق الأداة وثباتها وإجراءات تنفيذها، وكما سبق ذكره مفصلاً، كما يتضمن تحديد متغيرات الدراسة وطرق معالجة البيانات إحصائياً لاستخلاص نتائج الدراسة .

4 - خصائص مجتمع الدراسة :

الجداول (4،3،2) توضح نتائج تحليل البيانات للتوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حيث تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لخصائص أفراد الدراسة حسب السنة الدراسية، والمعدل التراكمي والجنسية الأصلية.

جدول (1) توزيع أفراد الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية

المتغير / السنة الدراسية	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	49	35.0
الثانية	49	35.0
الثالثة	42	30.0
المجموع	**140**	**100.0**

يبين الجدول رقم (1) توزيع مجتمع الدراسة للطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية، حيث شكل طلبة السنة الأولى ما نسبته (35 %)، والسنة الثانية (35 %)، كما شكل طلبة السنة الثالثة ما نسبته (30 %) من مجتمع الدراسة.

جدول رقم (2)

المتغير / المعدل التراكمي	التكرار	النسبة المئوية
A	11	7.9
B	51	36.4
C	58	41.4
D	20	14.3
المجموع	**140**	**100.0**

يتضح من الجدول رقم (2) بأن المعدلات التراكمية لمجتمع الدراسة من فئة المعدل التراكمي A كانت بنسبة 7.9 %، وكانت المعدلات التراكمية من فئة B بنسبة 36.4 %، كما كانت المعدلات التراكمية من فئة C بنسبة 41.4 %، ومن فئة D بنسبة 14.3 %. وهي تتبع منحنى التوزيع السوي Normal Distribution.

جدول رقم (3)

المتغير / الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
إماراتي	124	88.6
وافد (غير ذلك)	16	11.4
المجموع	**140**	**% 100**

و يتضح من الجدول رقم (3) بأن توزيع مجتمع الدراسة بالنسبة للجنسية الإماراتية كان بنسبة (88.6 %)، وكان للجنسيات الوافدة بنسبة (11.4 %)

المعالجة الإحصائية :

بعد تطبيق أداة الدراسة، جمعت استجابات أفراد عينة الدراسة، وحولت استجاباتهم إلى درجات خام، ثم وجدت التكرارات والنسب المئوية ، كما تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار التباين الأحادي One Way Anova لإيجاد الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لقياس مستوى تقدير الذات عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

وعليه فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، تعطى التقديرات التالية:

يتكون المقياس من عشر فقرات- كما سبق ذكره في توصيف أداة الدراسة- ، تتدرج حسب طريقة ليكرت (موافق بشدة، موافق، غير موافق، غير موافق بشدة). كما وتنقسم فقرات المقياس العشر إلى مجموعتين، حيث تعتبر خمس فقرات منها إيجابية وهي الفقرات(1،2،4،6،7)، وتعتبر خمس فقرات سلبية وهي (3،5،8،9،10). وفيما يتعلق بقيم درجات كل فقرة، فإنها تعطى بطريقة تنازلية رباعية بالنسبة للفقرات الإيجابية (موافق بشدة 4، موافق 3، لا أوافق 2، ولا أوافق بشدة 1). وتعطى بطريقة تصاعدية بالنسبة للفقرات السلبية (1 ، 2، 3، 4). وبهذه الحالة تبلغ النهاية العظمى للمقياس (40) درجة والنهاية الصغرى (10).

نتائج الدراسة

يتضمن هذا القسم من الدراسة وصفاً لنتائج الدراسة، وذلك من خلال اختبار الفرضيات وإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محاور «أداة الدراسة»:

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات أداة الدراسة والمتعلقة بفقرات تقدير الذات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أشعر بأنني شخص ذو قيمة مثلي مثل بقية الناس	2.49	0.58
2	لدي الكثير من الصفات التي تجعلني أفخر بنفسي	2.44	0.60
4	لدي القدرة على انجاز الأعمال التي ينجزها معظم الناس الآخرين.	2.36	0.62
6	فكرتي عن نفسي إيجابية بشكل عام.	2.36	0.63
7	بشكل عام أنا راض تماماً عن نفسي.	2.34	0.65
9	أشعر في بعض الأحيان بأنني شخص غير مفيد أبداً.	1.16	0.96
8	أتمنى أن يكون لدي احترام أكبر لذاتي.	1.15	0.91
5	ليس لدي ما يستحق أن أفخر به.	1.11	0.95
3	كثيرا ما يراودني الشعور بأنني إنسان فاشل	1.05	0.96
10	أشعر أنني شخص غير نافع على الإطلاق.	0.92	0.95

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور تراوحت بين (2.49 – 0.92)، حيث حازت الفقرة رقم (1) والتي تنص على (أشعر بأنني شخص ذو قيمة مثلي مثل بقية الناس)، على أعلى متوسط حسابي، حيث بلغ (2.49) وجاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على (لدي الكثير من الصفات التي تجعلني أفخر بنفسي) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.44).

هذا وقد حازت الفقرة رقم (10) التي نصت على (أشعر أنني شخص غير نافع)على متوسط حسابي من المستوى المنخفض حيث بلغ (0.92)، كما جاءت الفقرة رقم (3) التي تنص على (كثيراً ما يراودني الشعور بأنني إنسان فاشل)، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي من الدرجة المنخفضة حيث بلغ (1.05).

اختبار فرضيات الدراسة :

للإجابة عن فرضيات الدراسة استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي للتعرف على الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تقديرهم الذاتي لأنفسهم حسب مستوى التحصيل الأكاديمي، وحسب جنسية الطالب وحسب المستوى الدراسي (السنة الدراسية)، وكما يلي:

الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين مستوى تقدير الذات ومستوى التحصيل الأكاديمي لدى الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية.

جدول (5)

اختبار التباين الأحادي One way Anova **لمتغير التحصيل الأكاديمي**

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
التحصيل الأكاديمي	بين المجموعات	1.090	3	0.363	*5.774	0.001
	داخل المجموعات	8.561	136	6.29		
	المجموع	9.652	139			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول رقم (5) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الطلبة الضباط بالنسبة لتقديرهم لأنفسهم وعلاقة ذلك بمتغير التحصيل الأكاديمي عند مستوى دلالة إحصائية (0.001)، حيث بلغت قيمة (5.774) (F) وهذا يدل على أن هناك اختلافاً في وجهات نظر جميع فئات التحصيل الأكاديمي والمتمثلة بـ A، B، C، D لتقديرهم لأنفسهم. وأن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تقدير الطلبة لأنفسهم ومستويات تقاديرهم المتمثلة بمعدلاتهم التراكمية، ويعزى هذا إلى أن الطالب الذي لديه تقدير عال لنفسه ينعكس ذلك على مستوى تحصيله الأكاديمي، أي أن هناك علاقة إيجابية (طردية) بين مستوى تقدير الذات والمعدل التراكمي للطالب. بمعنى أن الطالب الحاصل على معدل تراكمي A لديه تقدير لنفسه أكثر من الحاصل على معدل B ، والحاصل على معدل B لديه تقدير لنفسه أكثر من الحاصل على معدل C ، والحاصل على معدل C لديه تقدير لنفسه أكثر من الحاصل على معدل D كون التحصيل أعلى.

بناءً على نتائج الجدول رقم (6) التي أثبتت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى

تقدير الذات ومستوى التحصيل الأكاديمي لدى الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية فإنه يتم رفض الفرضية الأولى (فرضية العدم)، التي تقول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تقدير الذات ومستوى التحصيل الأكاديمي لدى الطلبة الضباط في أكاديمية العلوم الشرطية، وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود مثل هذه العلاقة. وقد تطابقت نتيجة اختبار هذه الفرضية مع نتائج الدراسات السابقة، وعلى الأخص دراسة (الحموي، 2010)، التي أظهرت وجود علاقة بين مفهوم الذات والتحصيل الدراسي لدى الطلبة، أي أن من لديهم مستوى عال وايجابي من مفهوم الذات هم الأكثر تحصيلاً، كما أن التحصيل العالي بما يحققه من شعور بالنجاح والتفوق والمكانة الاجتماعية يعزز أيضا المفهوم الايجابي للذات (تقدير الذات).

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى تقدير الذات تعزى لمتغير جنسية الطالب

جدول (6)

اختبار التباين الأحادي One way Anova لمتغير جنسية الطالب

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
جنسية الطالب	بين المجموعات	5.64	1	5.646	0.081	0.77
	داخل المجموعات	9.646	138	6.990		
	المجموع	9.652	139			

يتضح من الجدول رقم (6) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الطلبة بالنسبة لتقديرهم لأنفسهم حسب متغير جنسية الطالب حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.78)، و بلغت قيمة (0.081) (F) وهذا يدل على أن جميع الطلبة الضباط بجنسياتهم كافة لديهم وجهة نظر متفق عليها فيما يتعلق بتقديرهم لذواتهم وإن كان مستوى تقدير الذات يختلف من فرد لآخر. وبذلك يتم قبول الفرضية الثانية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى تقدير الذات تعزى لمتغير جنسية الطالب، حيث بينت نتائج اختبار هذه الفرضية عدم تأثر متغير جنسية الطالب في مستوى تقديره لذاته.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى تقدير الذات تعزى لمتغير المستوى الدراسي (السنة الدراسية) للطالب

جدول (7)

اختبار التباين الأحادي One way Anova لمتغير السنة الدراسية

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
السنة الدراسية	بين المجموعات	5.43	2	2.715	0.388	0.679
	داخل المجموعات	9.597	137	7.005		
	المجموع	9.652	139			

يتضح من الجدول (7) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الطلبة الضباط بالنسبة لتقديرهم لأنفسهم حسب متغير السنة الدراسية عند مستوى دلالة إحصائية (0.679)، حيث بلغت قيمة (0.388) (F) وهذا يدل على أن جميع الطلبة لسنواتهم الدراسية كافة لديهم وجهة نظر متفق عليها فيما يتعلق بتقديرهم لذواتهم وإن كان مستوى تقدير الذات يختلف من فرد لآخر. وبذلك يتم قبول الفرضية الثالثة التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى تقدير الذات تعزى لمتغير المستوى الدراسي (السنة الدراسية) للطالب.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

1. أن لا يقتصر دور الأكاديمية على تزويد الطلبة الضباط بالمعارف والمعلومات الأكاديمية والتدريبية، وإنما يجب أن يمتد الدور إلى الاهتمام بالجوانب الشخصية والنفسية والاجتماعية لتكون مكملة لباقي المعارف التي يتلقاها الطلبة.
2. العمل على توفير البيئة الداعمة للطلبة من خلال إظهار الاحترام والتقدير لأفكارهم وتساؤلاتهم، والاستماع إلى مقترحاتهم، بتركيز، وبعاطفة، وبقبول وقناعة، ورغبة في حل أي مشكلة يواجهونها، داخل أو خارج الأكاديمية.
3. التأكيد على أهمية رفع الروح المعنوية للطلبة الضباط، واحترام الحاجات والجوانب النفسية للطلبة.

4. إقامة ورش عمل لتوعية وتوجيه المشرفين المباشرين على الطلبة حول ترسيخ العلاقات الودية، وأساليب التعامل الإنساني، وتعزيز مفهوم الذات الإيجابي لدى الطلبة.
5. إجراء مزيد من الدراسات التي تعكس تصورات الطلبة حول العقبات والمشكلات التي يواجهونها خلال فترة دراستهم بالأكاديمية.
6. بالنظر إلى أن هناك متغيرات أخرى عدا تقدير الذات تؤثر على التحصيل الأكاديمي للطلبة، مثل دور الأسرة، والمدرسين، وطرق التعليم وحداثتها وفاعليتها، والمنهاج وجودته، وغيرها من المتغيرات، يوصي الباحث كذلك بقيام زملاء آخرين بمزيد من الدراسات حول تأثير هذه المتغيرات على التحصيل الأكاديمي للطلبة، وذلك للوقوف تماماً على كيفية التغلب على تأثيراتها السلبية تمهيداً لوضع خطة استراتيجية شاملة للوصول إلى الهدف المنشود المتمثل بزيادة التحصيل الأكاديمي للطلبة.

مصادر الدراسة :

أ - المصادر العربية :

- إبراهيم محمد عيسى، (2006)، "قياس أبعاد مفهوم الذات وعلاقته بالتحصيل الدراسي"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد الرابع، العدد الثاني.
- حامد زهران، (1977)، علم نفس النمو،القاهرة: عالم الكتب.
- روحي مروح عبدات، (2009)، "مستوى تقدير الذات عند الأشخاص المعاقين العاملين وغير العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة" المؤتمر الدولي الثالث للإعاقة والتأهيل، المملكة العربية السعودية.
- عبد الرحمن العيسوي، محمد السيد محمد الزعبلاوي، عبد العلي الجسماني، (2006)، القدرات العقلية وعلاقتها الجدلية بالتحصيل العلمي، مجلة مدرسة الوطية الخاصة، منشورات وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان.
- عبد الكريم جرادات، (2006)،"العلاقة بين تقدير الذات والاتجاهات اللاعقلانية لدى الطلبة الجامعيين"، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد1، العدد3، أيلول2006، ص ص:143-154.
- علي اليعقوب، (1988)، أثر التحصيل الأكاديمي والجنس في مركز الضبط ومفهوم الذات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- محمود سلمان العميان، (2005)، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط3، عمان: دار وائل للنشر.
- منى الحموي، (2010)،"التحصيل الدراسي وعلاقته بمفهوم الذات: دراسة ميدانية على عينة من

تلاميذ الصف الخامس الحلقة الثانية- من التعليم الأساسي في مدارس محافظة دمشق"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، ملحق، ص:173.

ب-المصادر الانجليزية:

- Atkinson, M., and Homby, G., (2002), Mental Health Handbook for Schools, London, Routldge Falmer.
- Burns, R., (1981), The Self concept: Theory, Measurement, Development and Behavior, Longman, London.
- Corsini, R., (1987), Encyclopedia of Psychology, N.Y., John Wiley and Sons.
- Demo, David, (1987), Academic Achievement and Self-esteem Among Black and White College Student, Journal of Social Psychology, Vol. 127, pp: 345-355.
- El- Anzi, F. O., (2005), Academic Achievement and its Relationship with Anxiety, Self-esteem, Optimism, and Pessimism in Kuwaiti Students, School Behavior and Personality, Vol. 33,pp:95-104.
- Gordon, Judith R., A Diagnostic Approach to Organizational Behavior, 4th Edition,Allyn and Bacon,Boston, (1993).
- Harris, Sandra Latrice, (2009), "The Relationship Between Self-esteem and Academic Success Among African American Students in the Minority Engineering Program at Research Extensive Uneversity in the Southern Portion of the United States, Ph.D Dissertation (Unpublished), Louisiana State Unversity.
- Luthans,Fred,(1985) Organizational Behavior ,4th Edition, Mcgraw-Hill Inc., N.Y.
- Marsh, H. W., & Craven, R. (1997). Academic self-concept: Beyond the dustbowl. In G. Phye(Ed.), Handbook of classroom assessment: Learning, achievement, and adjustment (pp. 131 ± 198). Orlando, FL: Academic Press.
- Mooney, S., (1991), "Academic Locus of control: Self-esteem and Perceived Distance From Home as Predicators of College Adjustment", Journal of Counseling and Development, Vol.5, No.69, PP:445-448.

- .Mruk, C., (1995), Self-esteem: Research, Theory, and Practice, N.Y., Springer
- Okun, M., and Fournet, L. (1993), Academic Self-esteem and Perceived Validity of Grades: -A test of Self-verification Theory, Contemporary-Educational_Psychology, Vol. 18, PP: 414 .426
- Pokrajac, Bulan A., and Zivicic, Becirevic I., (2005), Locus of Control and Self-esteem as Correlates of Body Dissatisfaction in Croatian University Students, European Eating .60-Disorders Review, Vol.13, PP: 54
- Robbis, Stephen P., (1993), Organizational Behavior: Concepts, Controversies, and .Applications, Prentice-Hall Inc.,N.J
- .Rosenberg, M., (1965), Society and the Adolescent Self-Image, Princeton University Press
- Weiten, W., Lioyd, M., and Lashley, R., (1994), Psycology Applied to modern Life, Brooks/ .Cole, Calif

The Relationship between Self-esteem and Academic Achievement of Police Science Academy Students in Sharjah Emirate, UAE.

Dr.Mohammed Ahmed Harahsheh

Introduction

This study aims at analyzing the relationship between self-esteem and students' academic achievement at the Police Sciences Academey in Sharja Emirate, UAE.

The study aims, also, at disclosing the deferences of self-esteem levels acording to nationality, and students' educational level variables. The survey questionnaire was distributed to (140) students that consist the population of the study.

The overall main findings of the study were:

1- The relationship between self-esteem (independent variable) and academic achievemet (dependent variable), were found to be significant.

2- There were no significant differences of the students' self-esteem levels and nationality and students' educational levels varaibles.

Furthermore, the study came up with recommendations that concentrate on the importance of identifying students' self-esteem for its effects on students' academic achievement.

Keywords: Self-esteem, Academic Achievement.

الآن

يمكن الحصول
على نسخة إلكترونية
من بحوث ودراسات وموضوعات

مجلة شؤون اجتماعية

عبر الرابط الإلكتروني

http://site.ebrary.com/lib/almanhal/home.action?force=1

ALMANHAL

P.O. Box: 505160, Dubai, UAE
M +971561701045/ +971 50 516 5806
T +971 4 4390646 ext. 13
F +971 4 449 4035
E : ratef@almanhal.com
W: www.almanhal.com

الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر
دراسة سوسيولوجية- ميدانية

د . نجلاء محمود رؤوف السيد المصيلحي ●

ملخص الدراسة :

شكل الانضمام إلى موقع الفيس بوك إحدى الظواهر المستجدة في المجتمع المصري في السنوات القليلة الماضية. فقد بدا أن الموقع يستقطب فئات اجتماعية متنوعة من حيث السن والمستوى التعليمي والنوع.

أسفرت الدراسة الميدانية، التي طبقت على 313 مبحوثا يمثلون مستويات اجتماعية وعمرية وتعليمية مختلفة، عن نتيجة مهمة تتمثل في أن الفيس بوك لا يعد فقط مجالاً لخلق رأس مال اجتماعي افتراضي جديد بديلاً عن رأس المال الاجتماعي الواقعي وإنما يمارس الموقع الاجتماعي الشهير دوره في تدعيم بعض صور العلاقات الاجتماعية التقليدية، في الوقت الذي يطرح سبلاً وآليات جديدة لخلق وتدعيم أشكال جديدة من العلاقات الافتراضية. ومن ثم، يتجاور شكلا رأس المال الاجتماعي على الفيس بوك وقد يشهدان بعض المراوحات والتفاعلات.

بدا من الدراسة أن الفيس بوك لا يتوقف عند حدود خلق أو تدعيم رأس المال الاجتماعي وإنما يتيح الفرص والإمكانات لجعل الأفراد منخرطين في عالم أكبر محلياً كان أو عالمياً، ويدعم قدراتهم على المشاركة في الشؤون العامة بما يمثل قاعدة محتملة يمكن استغلالها في حفز جهود وقوى التنمية.

● مدرس بقسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة عين شمس

مقدمة :

تشهد الحياة المعاصرة تغيرات جذرية وشاملة ومتلاحقة في جميع الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية. كما تشهد تطورات متسارعة في تكنولوجيا الاتصال ونظم المعلومات العالمية وفي مقدمتها الشبكة الدولية للمعلومات «الانترنت» التي فتحت عصراً جديداً من عصور الاتصال والتفاعل بين البشر، ووفرة المعلومات والمعارف التي تقدمها لمستخدميها. لقد تجاوزت شبكة الانترنت حدود ما هو تكنولوجي إلى ما هو إنساني واجتماعي واقتصادي وسياسي، وأصبحت الفضاءات الثقافية والاقتصادية والسياسية مفتوحة لتدفق تأثيرات العولمة. ومن ثم، أصبح العالم الافتراضي الإلكتروني يؤثر على ما هو واقعي، فقد تغلغلت استخداماته في شتى مجالات الحياة؛ كما أنه صار يشكل حيزاً افتراضيا عاماً (فضاء عام) يتجاوز المكان والحدود، الأمر الذي ساعد على حدوث قدر كبير من التواصل والتفاعل بين أفراد وجماعات جميع البلدان واللغات والثقافات والهويات حول مجموعة من القضايا والاهتمامات المشتركة التي يتبادلون فيها المعارف والآراء وذلك عبر شاشات الكمبيوتر ومن خلال الرسائل الإلكترونية دون أن يقابل بعضهم الآخر أو يعرفه بصورة شخصية.

ومع هذا التطور الحادث في استخدامات الانترنت ظهر مصطلح رأس المال الاجتماعي الرقمي بما ينطوي عليه من أطر مستحدثة للعلاقات الاجتماعية تتجاوز الإطار الفيزيقي المكاني والاتصال المباشر Face to face communication. وقد تطورت هذه الأطر واكتسبت زخماً كبيراً بظهور عدد من مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر Twitter وفيس بوك facebook وغيرها، حيث قدمت سبلاً جديدة للتواصل الاجتماعي وتكوين الشبكات الاجتماعية مختلفة المشارب ومتباينة الأهداف. ومن هنا تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة حدود تأثير الفيس بوك، بوصفه أحد أهم مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، على العلاقات الاجتماعية، ومن ثم على رأس المال الاجتماعي.

ويمكن القول بأن السنوات القليلة الماضية قد شهدت ظهور وتطور العديد من أنماط العلاقات الاجتماعية في إطار مواقع التواصل الاجتماعي. وتعتبر تلك العلاقات نتاجاً لتلك المصاهرة العميقة التي تصل إلى حد التلاحم بين أدوات وممارسة رواد الفيس بوك لحقوقهم من ناحية، وبين منجزات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى. وقد لا نتجاوز إلى القول بأن تلك العلاقات هى اختراع لأنواعٍ جديدة من العلاقات الاجتماعية؛ ولكن يمكننا أن نقرر أن

تلك المواقع، التي يأتي الفيس بوك في مقدمتها، قد يسرت سبلاً وأشكالاً جديدة لتكوين وممارسة تلك العلاقات الاجتماعية بأدوات وآليات جديدة.

لجأ رواد موقع الفيس بوك، الذى يعد أعضاؤه الآن بمئات الملايين فى جميع أنحاء العالم، فى دول العالم الثالث، إلى ذلك العالم الافتراضي لأنهم أدركوا أن الواقع المعاش لا يشبع غالب احتياجاتهم، ابتداءً من الحاجة إلى حرية التعبير وحتى الحاجة إلى الجنس. ومن ثم فقد تدفقوا إلى المجتمع الإفتراضى، واتخذوا من صفحات «الفيس بوك» سياقاً اجتماعياً شاملاً لجميع العلاقات الإنسانية تعبيرا عن جميع النظم الاجتماعية القائمة بالفعل داخل المجتمعات التى لم تفلح في استيعاب الاحتياجات الإنسانية لأفراد المجتمع الذين وجدوا في صفحات الفيس بوك ملاذهم. وهكذا، يوفر الفيس بوك منبراً للعلاقات السياسية ومنبراً آخر للممارسات الثقافية، وأخر للعلاقات الاجتماعية بين الناس، كما يوفر بدايات لعلاقات جديدة قد تمثل منفذاً نفسياً ترويحياً للكثير من الناس. وبالتالي، فقد تشكلت من خلال موقع الفيس بوك كيانات اجتماعية رقمية عابرة لحدود المكان، واللغة، والثقافة ، والدين...الخ.

وهكذا، فقد ساعد موقع الفيس بوك على تأسيس بنية لفرص اجتماعية تم توظيفها من قبل المستخدمين للتغلب على جميع الإشكاليات والعقبات التي تصادفهم في الواقع الاجتماعي التقليدي.

وبينما يرى الكثيرون تلك الميزات لموقع الفيس بوك يتخوف البعض من بعض تأثيراته السلبية المحتملة على رأس المال الاجتماعي. إذ يرون أنه سيؤدى إلى عزل الفرد اجتماعيا وتفكيك العلاقات بين الافراد داخل المجتمع؛ وبالتالي إيجاد نوع من التفكك الاجتماعي في الواقع المعاش. كما يؤدي إلى مخاطر غير ظاهرة تؤثر بالسلب على مرتادي الفيس بوك غير الواعين المهمشين المقهورين المغتربين عن واقعهم المعاش.

مشكلة الدراسة :

أصبحت شبكة الانترنت إحدى مظاهر الحياة العصرية التي تأثر بها المجتمع العربي عامة والمصري خاصة. وفي الآونة الأخيرة، وضحت آثار الإنترنت ومنها تشكيل كيانات اجتماعية رقمية، حيث إن الذين يستخدمون الشبكة يخلقون في الواقع مجتمعاً كونياً افتراضياً يقوم على العلاقات الاجتماعية الافتراضية التي تنطوي على نزعة فردية واضحة. لذلك يرى بعض الباحثين بأن الانترنت يقلل من الروابط الاجتماعية ويزيد من العزلة الاجتماعية. ولكن في

المقابل يشير آخرون إلى أن استخدام الانترنت، وخاصة الفيس بوك، يمكن أن ييسر بناء وصيانة علاقات اجتماعية دائمة.

ومن ثم تتبلور مشكلة الدراسة في سؤالٍ رئيس هو:

هل يؤدي استخدام المواقع الالكترونية الاجتماعية إلى خلق رأس مال اجتماعي بديل أو مواز، أو داعم لرأس المال الاجتماعي التقليدي السائد في الواقع المعاش؟.

وانطلاقاً من هذا السؤال، تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في محاولة التعرف على موقف المجتمع المصري من الفيس بوك، والصور التي تنعكس بها هذه المواقف، ومدى قدرتها على تشكيل رأس مال اجتماعي إلكتروني يقوم على الثقة والتعاون والتكامل، ومدى تأثيرها على الفضاء التقليدي للعلاقات الاجتماعية الحقيقية الملموسة من جانب أخر.

أهمية الدراسة :

تتأتى أهمية الدراسة من عددٍ من الاعتبارات لعل من أهمها:

1. الأهمية المتزايدة للإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي في الحياة الاجتماعية على مستوى العالم.
2. أن المجتمع المصري هو أحد أكثر المجتمعات استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي، ولاسيما الفيس بوك، على مستوى العالم.
3. اقتران استخدام الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، بالعديد من الأشكال المستحدثة للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية إيجابيةً كانت أو سلبية. ومن ثم فقد أحدثت الانترنت، والفيس بوك، تغيرات ملموسة في المجتمعات العربية وفي مقدمتها المجتمع المصري.
4. أن رأس المال الاجتماعي هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والشاملة للمجتمع المصري الأمر الذي يستوجب أن نولي مزيداً من الاهتمام بتلك الوسائل الإعلامية والاتصالية التي تؤثر عليه بدرجةٍ أو بأخرى.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير الفيس بوك على رأس المال الاجتماعي(العلاقات الاجتماعية) في المجتمع المصري والوقوف على الجوانب السلبية والايجابية لاستخدامه من خلال:

- التعرف على موقف المجتمع المصري من الفيس بوك.

- التعرف على أثر استخدام الفيس بوك على العلاقات الاجتماعية في الفضاء التقليدي الواقعي للمجتمع المصري.
- التعرف على مدى ثقة رواد الفيس بوك من الشعب المصري في العلاقات الاجتماعية الناجمة عن التواصل عبر الفيس بوك، والكيانات الاجتماعية المستندة إليها.
- التعرف على مدى قدرة الفيس بوك على خلق رأس مال اجتماعي يستخدم من أجل النفع العام.

الفيس بوك وعلاقته برأس المال الاجتماعي:

لقد ساهمت شبكة الانترنت – بوصفها إحدى منجزات الثورة الاتصالية – في تشكيل فضاء جديد يتجاوز المكان والثقافة وقواعد الضبط الاجتماعي ووسائل الردع المقترنة بها. فقد ساعدت على تكوين شكل جديد من أشكال التفاعل الإنساني من خلال البريد الإلكتروني، وانتشار المدونات، وظهور مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيس بوك. لقد اقترنت تلك المواقع باستحداث أشكال جديدة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية كونها تتضمن آليات جديدة للتواصل وتكوين الشبكات الاجتماعية بين أفراد وجماعات لا تتيسر لها سبل الاتصال المباشر، وتتباعد بينها المسافات الجغرافية وربما الاقتصادية – الاجتماعية.

1 - الفيس بوك ونشأته:

تم إطلاق موقع الفيس بوك في فبراير من عام 2004، لتلبية رغبة مارك زوكربيرج – الطالب في جامعة هارفارد – Harvard في أن يجد وسيلة اجتماعية مناسبة – «Mark Zuckerberg» للاتصال بزملائه في الجامعات والمدارس الثانوية، بما يوفر له وقتاً وجهداً، ويخلق عالماً اجتماعياً موازياً على شبكة الانترنت، وقد استمر استخدام هذا الموقع قاصراً على طلبة الجامعات والمدارس الثانوية لمدة عامين، ثم قرر زوكربيرج فتح أبوابه أمام كل من يرغب في استخدامه من جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن يخطر ببال أحد أن هذا العالم الافتراضي سوف يتسع بوتيرة متزايدة ليبلغ عدد مرتاديه إلى أكثر من 150 مليون مشترك في فبراير 2009م. لقد كان هذا الموقع بداية انطلاق لمرحلة «ما بعد التفاعلية» في تطبيقات الانترنت، فهو لم يعد مجرد وسيلة للترفيه والتسلية، بل أصبح واحدًا من أهم الهياكل الافتراضية الاجتماعية الموجودة في العالم، حيث وجد الكثير من المستخدمين في هذا الموقع الغاية والوسيلة في الوقت نفسه، وإن تنوعت أهداف المشتركين بين لم شمل الأصدقاء والتسويق والترفيه والتعليم والسياسة

وغيرها، بمعني أنه أصبح قادرًا علي سد احتياجات مهمة ومختلفة لدى غالبية فئات وشرائح مستخدمي الانترنت خاصة صغار السن منهم.

فقد نشرت شركة كوم سكور – ComScore – المتخصصة فى شؤون الانترنت دراسة حديثة أشارت فيها إلى تفوق موقع الفيس بوك على نظيره المعروف باسم «ماي سبيس myspace»، ليصبح أكثر المواقع الاجتماعية شعبية في العالم، بدخول 132 مليون زائر في شهر يونيه عام 2008، كما أكدت الدراسة أن مستخدمي الفيس بوك يزدادون بواقع 153 % سنويًا مقارنة بـ 3 % فقط لماي سبيس، ومن بين شبكات المواقع الاجتماعية الأخرى التي تشهد إقبالا كبيرًا هاي فايف – hi5– بواقع 100 %، وفريندستر friendster بواقع 50 %، وأوركوت – orkut– بواقع 41 %، وبيبو–bebo – بواقع 32 %، وكشفت الدراسة أن زوار موقع الفيس بوك قد زادوا بنسبة 38 % في الولايات المتحدة، حيث زاره 49 مليون شخص في يونيو. وكان أكبر عدد للزيارة من أمريكا اللاتينية، حيث زاد عدد زوار الموقع بنسبة 1055 %، في حين زاد العدد من منطقة الباسفيك الآسيوية بواقع 458 %، ومن الشرق الأوسط بواقع 405 % حيث يبلغ عدد المشتركين فى الموقع نحو 200 مليون على الصعيد العالمي. ويجتذب الموقع الأمريكيين بالدرجة الأولى وتصل نسبة الأمريكيين الملتحقين بالموقع نحو 38 % من زوار الموقع. وتأتي كندا في المرتبة الثانية، وتليها المملكة المتحدة في المرتبة الثالثة، حيث يصل عدد الذين ينتمون إليها نحو 3.5 مليون بريطاني، وتأتى مصر في المرتبة الرابعة. حيث يصل عدد زوار الموقع من المصريين نحو 2.5 % مليون زائر وبذلك يشكل المصريون 1.25 % من زوار الموقع.[1]

ويدخل إلى موقع «الفيس بوك» يوميا نحو 150 ألف زائر، وقد بدأ الموقع فى مصر بداية متواضعه، كما ذكرت الدراسة أن مستخدمي موقع الفيس بوك يقضون في المتوسط حوالي 186 دقيقة على الموقع في كل جلسة.[2]

ومما سبق يتضح تزايد الدور الذي لعبته الشبكات الاجتماعية الافتراضية في تشكيل الثقافات الخاصة ببعض فئات وشرائح المجتمعات، وأن هناك تصاعداً ملحوظاً في إستخدام هذه الشبكات داخل المناطق التي تحتوي على نسبة كبيرة من الأنظمة السياسية التي تتسم بدرجة ما من الخصائص السلطوية مثل أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، ومنطقة الباسفيك الآسيوية. وقد يكون السبب الرئيسي وراء ذلك هو تزايد حجم القيود المفروضة على الحقوق والحريات العامة في هذه البلدان، بالإضافة إلى استمرار عملية تزايد تآكل دور الأحزاب السياسية ومؤسسات

الدولة الرسمية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي داخل الدول السلطوية أو شبه السلطوية. فقد خلقت تلك الشبكات الاجتماعية الجديدة آلية جديدة لاستيعاب الهموم والمطالب الشعبية في مواجهة الهياكل التقليدية الرسمية، ومن هنا تزداد أهمية الوقوف على دراسة تأثيرالشبكات الاجتماعية الافتراضية التي لاقت إقبالاً كبيراً بين جميع أطياف المجتمع المصري عامة والشباب خاصة خلال الفترة الماضية عند الخوض في تحليل ثقافتهم ومستويات مشاركتهم في الحياة العامة، باعتبارها أحد الهياكل البنيوية التي ينضم إليها الأفراد والمجموعات بشكل طوعي واختياري، بهدف تبادل الخبرات والمعلومات والبيانات، وتفعيل عمليات التواصل الاجتماعي فيما بينهم، كما أنها تطرح إطاراً تضامنياً يهدف إلى تعبئة الطاقات والإمكانات الكامنة في أعماق تلك الجماعات، وتهدف إلي السير في اتجاه التأثير على السياسات العامة للدولة، وتمكن عدداً كبيراً من المواطنين في جميع انحاء العالم، وغالبيتهم من طلبة الجامعات والمدارس والشباب، من التعبير عن آرائهم، والحصول على حقوقهم المنتهكة أو المسلوبة من خلالها.

ومن ثم يوفر «الفيس بوك» لأعضائه ومرتاديه صفحة شخصية تمثل مدونة – Blog –على شبكة المعلومات؛ يناقش فيها صاحب الصفحة أصدقاءه ويتكلم معهم ويتبادل معهم الصور والفيديو والصوتيات. ولكن الإمكانات التي يوفرها الموقع لا تقتصر على ذلك، وإنما تتجاوزه إلى خدمة التشبيك بمعنى خلق الشبكات الاجتماعية من خلال البحث عن الأصدقاء على الموقع، واقتراح أصدقاء جدد لضمهم لقائمة أصدقاء العضو صاحب الصفحة، ومن خلال تكوين المجموعات Groups ذات الأهداف والاهتمامات المتباينة. وهكذا لا يساعد الفيس بوك الأفراد فقط على تكوين شبكة اجتماعية توفر لهم إمكانية الاتصال بأصدقائهم وعائلاتهم، وأصدقاء العمل بفاعلية عبر شبكة المعلومات، وإنما يحفزهم على توسيع الشبكات الاجتماعية التي يدورون في فلكها لتشمل أصدقاءهم، وأصدقاء أصدقائهم، ومن يقاربونهم الرؤى والأفكار والاهتمامات الثقافية والاجتماعية والسياسية.. الخ.

وهكذا يمكن القول إن الفيس بوك «يساعد على تحقيق التفاعل الاجتماعي المستند إلى قاعدة التباين – التكامل. إذ يساعد التفاعل من ناحية في تأسيس مجموعات متجانسة من حيث اهتماماتها، لأن البيانات المتاحة على الصفحة تساعد على تحقيق التواصل بين الأفراد الأعضاء معاً. ومن ثم تقوم الصداقة بين الأعضاء المتشابهين في الصفات والهويات والأفكار. وعلى هذا النحو يساعد مثل هذا الوضع في تشكيل مجموعات متجانسة من الداخل حول اهتمام مشترك،

وإن تباينت مع الجماعات الأخرى. وفي هذا الإطار تتبلور جماعات حول قضايا محددة كقضايا السياسة أو الجنس أوالدين، أو الموقف من بعض الظواهر الاجتماعية

ولعل الميزة المهمة التي دعمت قدرة الفيس بوك في مجال التواصل الاجتماعي والتشبيك هي ما يتسم به من إتاحة وتوفير الفرصة للتحرر من القيود الاجتماعية من خلال آليات المجتمع الافتراضي.[3] ذلك أننا « نطل من خلال الفيس بوك على مجتمع افتراضي يتسم بالتحرر من قيود الواقع المعاش، مخترقا المحرمات كالدين والجنس والسياسة. وهي القطاعات التى تعتبر مجالات اهتمام مفضلة نظراً لانتشار ظاهرة الاغتراب والانكفاء على الذات في وقتنا الراهن، واتساع نطاق النّقد للواقع المعاش وتشكيل ثقافات خاصة تتخطى كل ما هو في الواقع، وتقوم على مبدأ حرية الاتصال وتدفق المعلومات،[4] الأمر الذي يفسر لنا سرعة انتشار ظاهرة الفيس بوك والجماعات الاجتماعية الالكترونية على الانترنت[5]

رأس المال الاجتماعي:

يعبر رأس المال عن الثروات الحقيقية في أى مجتمع، ويتم استثماره لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاه الاجتماعي. وليتأتى تحقيق التنمية الحقيقية فإنها يجب أن تكون تنمية شاملة وعادلة. وقد فرضت التنمية الشاملة والمستدامة على الإنسان، أن يعدل من فهمه لرأس المال، فهناك رأس المال المادي، وهناك رأس المال الذي يعتمد على البشر ولذا فهناك رأس المال البشرى• ، ورأس المال الفكري•• ، ففي عقل الإنسان رأسمال، وفي روحه رأسمال، وفي نفسه رأسمال، وفي علاقاته مع الآخرين رأسمال، أطلق عليه مجموعة من علماء الاجتماع "رأس المال الاجتماعي [6] Social Capital». على أساس أن التقدم يكون بالبشر وللبشر .

يعد مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم الجديدة التى ظهرت بفعل التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية التى شهدتها فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. فيشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية، التى تتضمن مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية ويتم تكوينها في إطار بنائي اجتماعي معين، ويمتد هذا البناء من الأسرة وجماعات الجيرة، والاصدقاء، ومؤسسات المجتمع المدنى إلى بقية مؤسسات المجتمع.»[7] ومن ثم ينطوي مفهوم رأس المال الاجتماعي كذلك على أداء المجتمع الأهلي، وطبيعة الروابط الأسرية، ومدى التمسّك بالقيم الاجتماعية، ودرجة متانة النسيج الاجتماعي، وتنوّع البنى الاجتماعية وما يشبهها من العوامل.

وقد عرف الفيلسوف الفرنسي «بيير بوردو.» Pierre Bourdieu مفهوم رأس المال الاجتماعي بأنه «الموارد والطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المختلفة، والتي تؤدي إلى تحقيق منافع جماعية بأثر من القِيَم التي تتحكّم في البنى الاجتماعية. تلك القيم التي تتجسد في هياكل وتنظيمات اجتماعية متماسكة تسهل عمليات التفاعل الاقتصادي والسياسي وتشكل البنية الأساسية للعلاقات الاقتصادية وتعزز الثقة المتبادلة ، وتحل المشكلات الاجتماعية.[8] ويترتب على ذلك بأن النجاح أو الفشل يرجع إلى المجتمع، ولا تقع مسؤوليته بحال على الدول الاستعمارية أو على قوى النظام الرأسمالي العالمي، وأن الفشل يرجع إلى شبكات العلاقات غير المنظمة وغير المشحونة بالثقة والشفافية والتسامح السائدة في المجتمع.[9]

وفي تقرير التنمية البشرية 2003 تم تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه يشير إلى النظام المؤسسى والعلاقات والعادات والتقاليد التي تؤثر على جميع الجوانب في مجتمع بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها.[10] ومدى إمكانية تدعيم رأس المال الاجتماعي للتنمية والديمقراطية .

وفى إطار عرض للرؤى النظرية التي اقتربت من مفهوم رأس المال الاجتماعي، هناك رؤيتان: **الأولى:** ويمثلها «بيير بورديو» الذي دأب في تحليله لرأس المال الاجتماعي والثقافي على ربطه بالتحليل الطبقي. حيث فهم رأس المال الاجتماعي على أنه رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتقابل ويتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الأفراد من رأس المال المادي. فرأس المال الاجتماعي والثقافي هو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام مثله مثل رأس المال المادي. أما الرؤية **الثانية:** هي التي ظهرت عندما تم تبني مفهوم رأس المال الاجتماعي في أوساط المنظمات المشتغلة بقضايا التنمية، وتم نزع الرؤية السوسيولوجية الطبقية لمفهوم رأس المال الاجتماعي، وعوضاً عن ذلك فقد تمت صياغة المفهوم في إطار سلوكي اقتصادي، وارتبطت هذه الرؤية بأعمال كل من «جيمس كولمان» ومن بعده «روبرت بوتنام»، فقد نظر الأول إلى رأس المال الاجتماعي بمثابة الرصيد الذي يتملكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من أن يؤسس لعلاقات داخل البناء الاجتماعي، وأن يبني توقعاته وأهدافه، وفي المقابل فقد نظر «بوتنام» إلى رأس المال الاجتماعي من خلال تحديد الخصائص والسمات التي تكون رصيداً داخل التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة، والمعايير، والشبكات الاجتماعية؛ مع التأكيد على أن امتلاك الجوانب الإيجابية من هذه الخصائص يمكن المجتمع من أن يؤدي وظائفه على نحو أكفأ وأفضل، كما أنها تسهل

التنسيق بين الأفعال الاجتماعية المختلفة.[11]

وذهب أحمد زايد في هذا الصدد إلى أن رأس المال الاجتماعي يعرف بأنه «موارد كامنة في البناء الاجتماعي يمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال مقصودة». ويكشف هذا التعريف عن أن أرصدة رأس المال الاجتماعي توجد لصيقةً بالفعل الاجتماعي، وتتلخص هذه المصادر في نوعين من المصادر.

أولاً: علاقات وشبكات يقيمها الأفراد اختياريا لتحقيق أهداف معينة، مثل: النقابات والأحزاب والجمعيات، وغير ذلك من العلاقات والشبكات التي تؤسس لحياة مدنية.

ثانيا: منظومة قيمية تأتي على رأسها قيم الثقة، والشفافية، واحترام الآخر، والرغبة في التعاون معه، والعقلانية، وغير ذلك من قيم الحداثة.

ومن ثم التاكيد على أهمية دراسة رأس المال الاجتماعي في ضوء الأرصدة أو الموارد التي يملكها الأفراد منه، وفي ضوء ما يفرض على سلوك هؤلاء الأفراد من قيود وكوابح تمنعهم من تكوين هذا الرصيد أصلاً، أومن سوء استخدامه إذا وجد.[12] لذلك يعد رأس المال الاجتماعي مجموعة من القواعد المشتركة أو القيم التي تعزز التعاون الاجتماعي التي تعد شرطاً مسبقاً ضرورياً لنجاح التنمية.

يساهم رأس المال الاجتماعي – كذلك - في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمشروعات، وتنمية رأس المال البشري وخفض تكلفة المعاملات، وردم الفجوة الطبقية، وتكمن عبقريته في كونه نقطة التقاء بين أطر فكرية متنوّعة مثل الاتجاهات الرأسمالية والاتجاهات الاشتراكية. وكذلك دعم فاعلية كل من الدولة والسوق والمجتمع المدني من خلال العمل المشترك فيما بينهم لتحقيق الرفاهة والتنمية الاقتصادية، ويعتمد نجاح هذه المنظومة على الجهود التي يكمل بعضها بعضاً ولا يستوي أن يحل أحدها محل الآخر، وتتمثل في الثقة وحرية الاختيار ورغبة الأطراف في التعاون، وهكذا يعتبر رأس المال الاجتماعي عاملاً مهماً في الاقتصاديات الحديثة، وفي انتشار الديمقراطية والحرية والعدالة.

وهكذا، يمكن القول إن الدراسات الحديثة اعتبرت رأس المال الاجتماعي أحد مواد التنظيم الاجتماعي ومصدراً كامناً للقيمة يمكن العمل على تقويته وتدعيمه وتحويله إلى أهداف استراتيجية مثمرة، فحتى وقت قريب كانت النظريات الاقتصادية التي تضع معايير تقدم وتخلف المجتمعات البشرية تتجاهل السياق الاجتماعي الذي تجري فيه عملية التنمية الاقتصادية، وكانت

التنمية لها معايير مادية بحتة مثل متوسط الدخل الفردي، واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني.

غير أنه مع إضفاء البعد الإنساني على عملية التنمية، بدأ يظهر تنامي الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الاقتصادية، خاصة أن هذه الأبعاد خلقت مؤسسات من رحم المجتمع المدني ساعدت شرائح مجتمعية عديدة لم تستطع الدولة مساعدتها، لاسيما مع تنفيذ برامج التكيف الهيكلي.

وفي هذا الإطار ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي كأسلوب لتسهيل تبادل العلاقات والسلع، وتقوية الثقة في عمليات ومؤسسات التبادل الاقتصادي والاجتماعي ليزيد من كفاءتها وسرعتها، كما أنه يخلق علاقة قوية بين الدولة والمجتمع تسمح بخلق قنوات مؤسسية لمناقشة الأهداف والسياسات التنموية، وخلق هياكل وبنى اجتماعية تدعم أعضاءها وتحقق مصالحهم وتعضد تماسكهم. ومن ثم، لا يمكن إغفال دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية والتوصّل إلى دولة الرعاية والعدالة الاجتماعية.

وبفضل تكنولوجيا المعلومات برزت نافذة أخرى لاستغلال الطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المرتبطة بالإنترنت، وظهر نوع جديد من العطاء الاجتماعي يسمى «العطاء الاجتماعي الرقمي»، المتمثل في حض الأفراد على التبرع بالمعرفة والخبرات المتراكمة لديهم، وذلك يتطلّب توظيف المعلوماتية لتعميق التشابك بين الأفراد وتفعيل القيم وزيادة العطاء الاجتماعي الرقمي واستغلال الطاقات المعرفية لدى العموم، إن رأس المال الاجتماعي ليس فقط مجموع المؤسسات التي تعزز المجتمع بل يمتد ليمثل الروابط التي تربط بين كل منهم.[13]

وفي ضوء ماسبق يمكن تصور ثلاثة أنماط مثالية لشبكات رأس المال الاجتماعي هي:

- نمط ذو طابع اقتصادي وتكون فيه تعاملات الأفراد مرتبطة بعوامل اقتصادية
- نمط قائم على المكانة ويكون فيه الافراد مدفوعين لمتغيرات السمعة والمكانة الاجتماعية.
- نمط قائم على الاختلاط والارتباط بالآخرين.

ويعرف رأس المال الاجتماعي في إطار الدراسة الراهنة بأنه شبكة العلاقات الاجتماعية ذات النمط القائم على الاختلاط والارتباط بالآخرين بهدف اجتماعي أو يأخذ شكلاً اقتصادياً أو سياسياً.. يقوم في الأساس على الثقة –الصدق – التعاون تلك أهم معايير

تكوين رأس المال الاجتماعي الذى يعكس رؤية الفرد لذاته وللعالم المحيط به وتتجلى في سلوكه وممارساته.

الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر:

على الرغم من كون ظاهرة الفيس بوك حديثة بالأساس، إلا أنها سرعان ما انتقلت إلى عدد كبير من البلدان النامية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي تعاني من قصور في ممارسة حرية الرأي والتعبير، لذلك وجد عدد كبير من رواده ضالتهم في هذا الموقع الافتراضي- التفاعلي كوسلية للتخلص من واقعهم الاجتماعي المعاش عند مقارنته بالمؤسسات والأبنية التقليدية، لأنهم يستطيعون من خلاله التعبير عن ما يريدون دون أية قيود مجتمعية أو مضايقات أمنية. فهذا الموقع الافتراضي الوليد قد شكل مخرجًا تقنيًا لعدد كبير من الإشكاليات السياسية والاجتماعية والثقافية. وبالنسبة للفيس بوك في مصر، فقد نشرت مدونة تك كرانش الشؤون التكنولوجية [14] – Tech Crunch- دراسة مسحية عن مستخدمي موقع الفيس بوك في 31 دولة من مناطق مختلفة في العالم في نوفمبر عام 2007 ، أكدت نتائجها على احتلال مصر للمركز الثاني عشر عالميًا، والثاني علي جميع دول منطقة الشرق الأوسط التي شملتها عينة الدراسة بعد تركيا، ثم جاءت كل من إسرائيل والإمارات وماليزيا ولبنان والسعودية وباكستان في المراكز 18 و19 و20 و21 و27 و28 علي التوالي.[15]

هذا وقد كشف تقرير نشرته وزارة الاتصالات المصرية في مايو 2008 عن ارتفاع عدد المصريين المستخدمين للإنترنت من 650 ألف مستخدم فقط عام 2000 ليصل إلى 9,17 مليون مستخدم عام 2008، ومع أننا لا نمتلك إحصائيات دقيقة عن عدد مستخدمي موقع الفيس بوك من المصريين في الوقت الراهن، إلا أن بعض التقديرات المبدئية الموجودة على سجل الشبكات الخاص بالموقع تشير إلى أن عدد المسلجين على شبكة مصر في هذا الموقع تجاوز الـ 531 ألف مستخدم في أول يناير 2009، بينما كان مسجلاً بها في أواخر نوفمبر 2007 ما يقرب من حوالي 397 ألف مستخدم، أي بمعدل زيادة سنوية بلغت حوالي 34 %. وعلى الرغم من ضخامة هذا العدد إلا أنه مازال غير معبر عن الرقم الحقيقي لعدد مستخدمي هذا الموقع التفاعلي، خاصة وأن هناك عدداً كبيراً من المستخدمين المصريين الذين يسجلون أنفسهم على شبكات أخرى مثل محافظتهم أو جامعاتهم أو مدارسهم...الخ، ناهيك عن وجود فئات أخرى من المستخدمين الذين لا يسجلون أنفسهم في أي من هذه الشبكات على الإطلاق، أو هؤلاء الذين يسجلون أنفسهم في

الشبكات الخاصة بالدول والمدن والجامعات الأخرى سواء العربية أو الأجنبية منها. ومن ثم، فإذا ما تم دمج هذه الفئات إلى عدد المسجلين على شبكة مصر في موقع الفيس بوك، فإن إجمالي عدد مستخدمي موقع الفيس بوك من المصريين قد يزيد عن تلك التقديرات ويتجاوزها بكثير.[16]

وستتم مناقشة أبعاد العلاقة بين الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر من خلال الدراسةالاجتماعية الميدانية الراهنة التى سيتم عرضها في النقاط التالية:

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتحدد الاجراءات المنهجية للدراسةالراهنة فيما يلى:

لما كان هدف البحث هو التعرف على مدى تأثير الفيس بوك على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المصري، لذلك تتمثل وحدة الدراسة الأساسية في مستخدم الفيس بوك في القاهرة باعتبارها عاصمة مصر وتتضمن أكبر عدد من السكان متباينين في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فقد قامت الباحثة بتوزيع(313) استمارة استبيان على مفردات العينة ،حيث بلغ عدد الأفراد الذين تم التطبيق معهم في الأحياء الراقية (مصر الجديدة – المعادي – المهندسين) 96 شخصاً، و كان العدد في المستوى المتوسط (العباسية) 107 أفراد. أما من تم التطبيق معهم في الأحياء الشعبية (شبرا الخيمة –السيدة زينب- المطرية- عين شمس- الشرابية) فقد بلغ عددهم 110 أفراد. وقد حاولت الباحثة ان تكون النسبة متساوية تقريبا.

ولم تتقيد الباحثة بمرحلة سنية معينة أو تعليمية، أو مهنية، أو نوع دون الآخر حيث يحاول البحث الوقوف على الفئات التي تتعامل مع المجتمع الافتراضي بشكل عام، والفيس بوك بوجه خاص، بهدف التعرف على أبعاد الظاهرة في المستويات العمرية والتعليمية والمهنية والاجتماعية المختلفة.

وقد تم التطبيق الميداني وجمع البيانات في الفترة من 1 – 3 – 2010- إلى 1-7-2010م.

وفيما يلى بيان تفاصيل عينة الدراسة، تبعا للخصائص المميزة لها في كل فئة موضحة بالعدد والنسبة المئوية،، وتعرض الجداول التالية لفئات السن والنوع والتعليم والمهنة والسكن لعينة الدراسة.

جدول (1) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير النوع

البيان النوع	التكرارات	النسبة %
ذكر	169	54.0
أنثى	144	46.0
المجموع	**313**	**100.0**

ويوضح الجدول السابق التقارب ما بين الذكور والإناث من أفراد العينة فقد بلغت نسبة الذكور 54.0 % أما الإناث 46.% بما يناهز النسب الموجودة في المجتمع الأصلي للدراسة.

جدول (2) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير السن

البيان فئة السن	التكرارات	النسبة %
أقل من 18	35	11.2
24 - 18	130	41.5
34 - 25	94	30.0
49 - 35	34	10.9
50 -	20	6.4
المجموع	**313**	**100.0**

وعلى نحو ما يبين الجدول الثاني، فقد بلغت نسبة الشباب في العينة 71.5 % وهي أعلى بالضرورة من النسبة المناظرة لها في المجتمع الأصلي. بيد أن المبرر لذلك يتمثل في كون الشباب هي الفئة الأعلى استخداماً للإنترنت، والأكثر استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بغيرها من الفئات العمرية الأخرى.

جدول (3) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير التعليم

البيان التعليم	التكرارات	النسبة %
مؤهل متوسط	115	36.5
مؤهل فوق متوسط	38	12.1
مؤهل جامعى	151	48.2
دراسات عليا	19	6.1
المجموع	**313**	**100.0**

ويشير الجدول السابق على أن النسبة الأكبر من رواد الفيس بوك 54.3 % من ذوى المؤهلات الجامعية والدراسات العليا، وهي تفوق نسبة مشاركة كل من المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة معاً، حيث بلغت نسبتهم 46.6 %.

جدول (4) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة / البيان	التكرارات	النسبة %
أعزب	187	59.7
متزوج	112	35.8
مطلق	8	2.6
أرمل	6	1.9
المجموع	**313**	**100.0**

نظراً لارتفاع المكوِّن الشبابي في العينة، فقد كان طبيعياً ان تكون النسبة الأكبر لفئة غير المتزوجين (أعزب) حيث مثلت نحو60 % من إجمالي العينة. وربما تكشف هذه النسبة عن ارتفاع سن الزواج بين الشباب المصري واقتران ذلك بمشكلات اجتماعية كالعنوسة في مصر.

جدول (5) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير المهنة

المهنة / البيان	التكرارات	النسبة %
طالب	75	24.0
يعمل	219	70.0
لا يعمل	8	2.6
ربة منزل	7	2.2
غير مبين	4	1.3
المجموع	**313**	**100.0**

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من ثلثي العينة، 70.0 %من العينة يعملون، ونحو الربع ما زالوا في مراحل التعليم. وربما تبدو نسبة من لا يعملون أقل من نظيرتها في المجتمع الأصلي لكون البطالة في عرف الكثيرين من المجتمع المصري تتحقق ما لم يتم الارتباط بوظيفة ثابتة ويعتبرها الشخص دائمة، حتى إن كان مرتبطاً بعمل يعده غير دائم أو أقل مما يتمنى. ولما كانت الدراسة

الميدانية قد صادفت حالات عديدة من هذا النوع فقد آثرت وضعهم في التصنيف الحقيقي لهم كونهم يعملون وإن لم يكونوا راضين عن عملهم.

جدول (6) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير محل الاقامة

البيان / الإقامة	التكرارات	النسبة %
شعبي	110	35.1
متوسط	107	34.2
راقي	96	30.7
المجموع	**313**	**100.0**

بلغ عدد الأفراد الذين تم التطبيق معهم في الأحياء الراقية (مصر الجديدة – المعادي– المهندسين) 96 شخصاً، و كان العدد في المستوى المتوسط (العباسية) 107 أفراد. أما من تم التطبيق معهم في الأحياء الشعبية (شبرا الخيمة –السيدة زينب– المطرية– عين شمس– الشرابية) فقد بلغ عددهم 110 أفراد. وقد حاولت الباحثة ان تكون النسبة متساوية تقريبا .

نتائج الدراسة :

تحقيقا للهدف الرئيسي للدراسة، سيتم تناول النتائج وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: موقف المجتمع المصري من الانترنت - الفيس بوك

ترجع بداية الانترنت في مصر إلى عام 1992 م. عندما تم تمديد بنية تحتية بين شبكة الجامعات المصرية وشبكة بت نت Bit Net الفرنسية. ومع بداية عام 1994م بدأ مركز المعلومات في إدخال خدمة الانترنت للوزارات والهيئات الحكومية والمحافظات. وفي عام 1997م، بدأ المركز في خصخصة خدمات الانترنت ووصل عدد الشركات العاملة في هذا المجال 68 شركة بحلول عام 2000م، وفي عام 2002م بدأت الحكومة المصرية في مبادرة شبكة الانترنت المجانية. وفي عام 2004م، أطلقت الحكومة مبادرة شبكة الانترنت فائقة السرعة. وقد كان كل ذلك يمثل تشجيعا للمصريين في استخدام الانترنت حيث بلغ عدد مستخدمى الانترنت في مصر حوالى 14.5 مليون مستخدم فى نوفمبر 2009م مما يجعلها أول الدول العربية استخداما للإنترنت.[17]

جدول 7 مدى استخدام أفراد العينة للإنترنت

البيان	ك	%
نعم	308	98.4
لا	5	1.6
المجموع	**313**	**100**

ويبدو من الجدول السابق اتساع نطاق مستخدمي الانترنت في المجتمع المصري بدليل أن 98.4 % من إجمالي العينة يستخدمون الانترنت.

جدول 8 أسباب استخدام أفراد العينة للإنترنت

البيان	التكرارات	%
ترفيهى	137	39.4
معرفى	84	24.1
اعلانية	5	1.4
زيادة كفاءة العمل	33	9.5
مصدر سريع للمعلومات	84	24.1
أخرى تذكر	5	1.4
لا ينطبق	5	1.4
المجموع	***348**	**100**

* المجموع أكبر من 313 لأن المبحوث يختار أكثر من بديل

وكانت المبررات التي ساقها هؤلاء لاستخدامه عديدة من بينها: أسباب ترفيهية، والتي بلغت 39.4 %من العينة، وأسباب معرفية تقدر بـ 24.1 %، ولزيادة كفاءة العمل 9.5 % وللحصول على المعلومات 24.1 %. وتشير النتائج إلى أن أسباب استخدام الانترنت قد تركزت على الأسباب المعرفية والمتعلقة بالحصول على المعلومات وزيادة كفاءة العمل بما يقدر بنحو ثلثي عينة الدراسة، متجاوزاً الأسباب الترفيهية بدرجة كبيرة.

وقد بدت التغيرات العالمية واضحة بصورة جلية على المجتمع المصري حيث إنه على رغم من حداثة موقع الفيس بوك الذى بدأ عالميا عام 2004 إلا أن نسبة من سمعوا عنه في مصر من إجمالي مستخدمي الانترنت في عينة الدراسة بلغت حوالي 97.7 % في فترة إعداد الدراسة الراهنة 2010م.

جدول 9المشاركة في الفيس بوك بإعداد صفحة شخصية

البيان	ك	%
نعم	254	81.2
لا	54	17.2
لا ينطبق	5	1.6
المجموع	**313**	**100.0**

وكما يكشف الجدول رقم 9، لم تتوقف العينة عند حدود السماع عن الفيس بوك فقط بل تعدى إلى المشاركة من خلال إعداد صفحة وهذا ما كشفته نتائج دراستنا الراهنة، فقد أشار 81.2 %من إجمالي مستخدمي الإنترنت في عينة الدراسة أن لديهم صفحة على الفيس بوك، مقابل 17.2 % ليس لديهم صفحة. وهذه النتيجة تؤكد ما صدر عن مركز معلومات مجلس الوزراء عن احتلال مصر المرتبة الأولى عربيا في الدخول على موقع الفيس بوك على شبكة الانترنت.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بما تتيحه الصفحة الشخصية على الموقع الاجتماعي من حرية طرح الآراء والتعبير عنها بكل حرية، فضلاً عن كشف الأفراد عما قد يمتلكون من هوايات وإبداعات. لا شك أن هذا يجعل من الصفحة الشخصية على الفيس بوك بديلاً للصحف ووسائل الإعلام التي لا يجد الناس القدرة على اللجوء إليها ولا يرونها معبرةً عنهم، وإن تأتى لبعض هذه الوسائل أن تحاول فإنها بالضرورة لن تكون معبرةً عن الناس بنفس صدق وحميمية صفحاتهم الشخصية.

جدول 10 الرأي فيما إذا كان الفيس بوك يشكل جزءاً من نشاط الحياة اليومية

البيان	ك	%
نعم	142	45.3
لا	112	35.9
لا ينطبق	59	18.8
المجموع	**313**	**100.0**

وكما أوضحت نتائج الدراسة – طبقاً للجدول 10 - أن الفيس بوك صار يشكل جزءاً من نشاط الحياة اليومية لـ 45.3 % من عينة الدراسة الراهنة، وعلى الرغم من أن ثلث العينة (35.9 %) لايرون الموقع مهماً في حياتهم بهذا القدر، إلا أن النسبة الأولى تبدو دالةً في اتساع نطاق الاهتمام بالفيس بوك في ضوء حداثة نشأة الموقع والتعرف عليه.

ويبدو من النتيجة السابقة أن الدخول إلى موقع الفيس بوك والتواصل من خلاله قد صار يشكل عادةً يومية شأن قراءة الصحف، أو متابعة برامج التليفزيون، بيد أنه يتسم بقدر أعلى من التفاعلية والإيجابية مقارنة بهما، لأن الفرد يعبر عن آرائه ويتواصل مع الآخرين من خلال الفيس بوك ويفتقد ذلك في وسائل الإعلام.

جدول 11 الشعور بالحزن إذا ما أغلق الفيس بوك

البيان	ك	%
نعم	113	36.2
لا	141	45.0
لا ينطبق	59	18.8
المجموع	**313**	**100.0**

وكما يوضح الجدول 11، فقد تعدى الأمر إلى حد أن 113 شخصاً بنسبة تقدر بحوالي 36.2 % من عينة الدراسة تشعر بالحزن إذا ما أُغلق الفيس بوك.وقد يرجع ذلك بأن اشتراكهم في الفيس بوك مرجعه التسلية ومشاهدة المواد الترفيهية المختلفة، ومتابعة الأحداث الرياضية؛ بيد أن الأهم هو ما يتيحه الفيس بوك من حرية لمرتاديه لا تتوافر لهم عبر وسائل الإعلام الأخرى. بل إنه قد يعوض أحياناً غياب الحرية داخل الأسرة من خلال الحرية التي تتوافر للفرد عبر عالمه الافتراضي، حيث يعبر عن ذاته كما يريد.

المحور الثاني: الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي:

التفاعل الاجتماعي عبر الفيس بوك

كشفت الدراسة الراهنة عن مدى أهمية العلاقات الاجتماعية المباشرة في التعرف على الفيس بوك.

جدول 12 سبل التعرف على الفيس بوك

البيان	التكرارات	%
صديق	146	46.6
أحد أفراد الأسرة	46	14.7
زملاء العمل	39	12.5
التليفزيون	16	5.1
الصحف	7	2.3
لا ينطبق	59	18.8
المجموع	**313**	**100.0**

وكما يوضح الجدول السابق، فقد كانت النسبة الأعلى لأولئك الذين سعوا للتعرف عليه من خلال الأصدقاء، فقد وصلت نسبتهم إلى 46.6 %من إجمالي عينة الدراسة التي تستخدم الانترنت. بينما وصلت نسبة الذين تعرفوا عليه من خلال الأسرة إلى 14.7 %. أما أولئك الذين تعرفوا على الفيس بوك من خلال زملاء العمل فقد بلغت نسبتهم 12.5 %.

ومن ثم فقد أوضحت نتائج الدراسة أن حوالي 90 % من العينة كان السبب الرئيسي في دخولها العالم الافتراضي والثقة فيه، وإقامة رأس مال اجتماعي الكتروني رقمي، كان من خلال رأس المال الحقيقي لدى الأفراد، أي رأس المال الملموس – المباشر القائم على العلاقات المباشرة face to face. وتتجلى أهمية هذه النتيجة عند مقارنتها بدور وسائل الإعلام (التليفزيون – الصحف) في مساعدة أفراد العينة للتعرف على الفيس بوك والتي لم تتجاوز نسبتها لدى أفراد العينة نسبة 9 % فقط، الأمر الذي يعكس الوجود الملموس لرأس المال الملموس الحقيقي على الرغم من الادعاء بفتوره وعدم ظهوره بشكل واضح في الوقت الراهن.

جدول 13 دوافع التعرف على الفيس بوك

البيان	ك	%
وسيلة جديدة	80	25.6
لمعرفة أصدقاء جدد	69	22.0
التسلية	63	20.2
للمظهر الاجتماعي	15	4.8
متطلبات العمل	9	2.9
التعرف على أصدقائي القدامى	14	4.5
لمشاهدة الأحداث الرياضية	2	0.6
للاستماع للموسيقى	2	0.6
لا ينطبق	59	18.8
المجموع	**313**	**100**

وأوضحت الدراسة الراهنة أن 25.6 % من إجمالي العينة قد اشتركوا في الفيس بوك لكونه وسيلة جديدة للتواصل الاجتماعي بصوره المختلفة بما يدعم العلاقات الاجتماعية، ومن ثم رأس المال الاجتماعي. كما بدا أن سبب اشتراك 22.0 % من إجمالي عينة الدراسة في الفيس بوك يرجع إلى رغبتهم في التعرف على أصدقاء جدد، الأمر الذي يمهد السبيل أيضاً لإقامة رأس مال

اجتماعي من خلال الفيس بوك، أي علاقات اجتماعية رقمية تتيح اكتساب الكثير من الأصدقاء متعددي الثقافات والمشارب الاجتماعية ممن قد يصعب التعرف عليهم من خلال السبل التقليدية للتواصل. وقد ذهب 4.8 % من العينة إلى أن اشتراكهم كان بغرض البحث عن أصدقائهم القدامى على الموقع. وعلى ذلك يتجلى أن أكثر من نصف العينة قد برروا مشاركتهم في الفيس بوك لأسباب تتصل بدعم رأس المال الاجتماعي بشكل أو بآخر.

وفي المقابل ذهب 20.2 % من العينة إلى أن اشتراكهم في الفيس بوك مرجعه التسلية ومشاهدة المواد الترفيهية المختلفة، ويقترب من هذا السبب ما قرره آخرون من الاهتمام بالموسيقى، ومتابعة الأحداث الرياضية. وأخيراً فقد قرر 4.8 % من العينة أنهم اشتركوا سعياً خلف المظهر الاجتماعي في المجتمع بما يرونه دعماً لرأس المال الحقيقي المعاش.

ومن هنا نرى أن عينة الدراسة تسعى وراء العلاقات الاجتماعية الالكترونية من جانب، وتدعم العلاقات المعاشة رأس المال الحقيقى من خلال الفيس بوك من جانب أخر. وهذا يوضح مدى تعلق الشخصية المصرية بالتفاعل الإنساني والسعى وراءه بما يحقق وجوده وحريته وإنسانيته سواء كان واقعياً أم الكترونياً.

جدول 14 أعداد أصدقاء المبحوثين على الفيس بوك

البيان	التكرارات	%
أقل من 50	61	19.5
99 - 50	67	21.4
149 - 100	41	13.1
199 - 150	22	7.0
249 - 200	22	7.0
- 250	41	13.1
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100**

وتوضح نتائج الدراسة أن أكثر من نصف العينة لديها (نحو 60 %) أكثر من 100 صديق على موقع الفيس بوك وهذا يوضح لنا مدى قدرة الفيس بوك عن غيره من مواقع الشبكات الاجتماعية الافتراضية من جانب، ومقارنةً بغيره من المواقع الاجتماعية الحقيقية للفرد داخل مجتمعه الحقيقى الملموس، على خلق رأس مال اجتماعي افتراضى يجمع عدداً كبيراً من

الأصدقاء لن تتوفر الفرصة للفرد في الحياة المعاشة أن يتصل بهم ويتفاعل معهم وفقا لطبيعة الحياة اليومية.

ولذلك سعت دراستنا الراهنة للتعرف على طبيعة تلك العلاقات وهل تثمر رأس مال اجتماعي افتراضي، ومن ثم كيانات اجتماعية رقمية، ينطوي على الثقة والتعاون ومن ثم النفع العام على الفرد وعلى المجتمع.

ب - مدى الثقة فى رأس المال الاجتماعي الافتراضى عبرالفيس بوك

تعد الثقة والتعاون من أساسيات تشكيل رأس المال الاجتماعي، حيث تتشابك وتتفاعل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات، وحيث تكشف تلك العلاقات والمجموعات عن سمات واهتمامات عناصرها. ويبدو أن أنماط التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي ليست بعيدةً عن هذا السياق. ومن ثم تتنوع العلاقات والمجموعات على الفيس بوك والتي تتشكل تبعا لسمات أفرادها واهتماماتهم المشتركة واحتياجاتهم الإنسانية وأهدافهم المجتمعية المحلية والعالمية. فالواقع يؤكد بشكلٍ أو بآخر أن العلاقات بين مستخدمي الفيس بوك لا تستطيع تشكيل رأس مال اجتماعي إلا من خلال قدر ما من الثقة والتعاون.

جدول 15 رأي المبحوثين في التفاعل بحرية على الفيس بوك

البيان	ك	%
نعم	107	34.2
لا	41	13.1
إلى حد ما	106	33.9
لا ينطبق	59	18.8
المجموع	**313**	**100**

لقد أكد ما يربو على ثلث العينة أنهم يستشعرون الحرية في التفاعل عبر الفيس بوك وهي نسبة مرتفعة نسبياً في ضوء حداثة نشأة الموقع، وكذلك في ضوء الطبيعة المحافظة للمصريين. وإذا أضفنا أولئك الذين يستشعرون هذه الحرية إلى حدٍ ما فإن النسبة ترتفع إلى أكثر من ثلثي العينة (68.6 %). أما أولئك الذين افتقدوا الإحساس بهذه الحرية في تجاوز الحدود المكانية والثقافية والسياسية والأمنية مع الآخر المتفق معهم في الاهتمامات والاحتياجات، ولم يتفاعلوا بعمق عبر الفيس بوك، فلم تتجاوز نسبتهم 13.1 % من إجمالي العينة. وتوضح تلك النتيجة أهمية إحساس الأفراد بالحرية أثناء التواصل

بما قد يتيح لهم تجاوز بعض صعوبات التواصل التقليدية في الواقع المعاش. وأول مظاهر هذه الحرية يتمثل في التواصل مع أصدقاء من أقاليم ودول أخرى، وبما يتصدى للفجوات الثقافية بين الشعوب. كما تؤكد هذه الحرية في التواصل على تخطي العائق الأمني الذي قد يحول دون التواصل مع أصدقاء أجانب في بعض الحالات. وتساعد الحرية على الفيس بوك كذلك على تجاوز الموانع التي قد تغلب على الثقافات التقليدية بشأن التواصل بين الرجل والمرأة في أقاليم عديدة. فكأن الحرية تمثل المخزون الاستراتيجي لدعم رأس المال الاجتماعي الناشيء على الفيس بوك.

جدول 16 **قيام المبحوثين بتحديث صفحاتهم على الفيس بوك**

البيان	التكرارات	%
نعم	182	58.1
لا	72	23.0
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100.0**

وأوضحت نتائج الدراسة أن 58.1 % من إجمالي العينة يقومون بتحديث الصفحة الشخصية لهم على الفيس بوك، وذلك لعرض كل ما هو جديد ولمشاركة الآخرين في كل ما يستجد في حياتهم العامة والخاصة. وتشير هذه النتيجة إلى درجة ملموسة من الإيجابية في التواصل عبر الفيس بوك وقدر ملموس من الأمان في التواصل يتحقق لهم عبر هذه الوسيلة للتواصل الاجتماعي، لاسيما أن من يطرح شيئاً على صفحته الشخصية يدرك أنها متاحة للرؤية من قبل الآخرين.

جدول 17 **قيام المبحوثين بمشاهدة صفحات أصدقائهم على الفيس بوك**

البيان	التكرارات	%
نعم	191	61.0
لا	63	20.1
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100.0**

وفي هذا الصدد، أكدت نتائج الدراسة كذلك أن 61.0 % من إجمالي العينة يقومون بالفعل بمشاهدة صفحات الآخرين، الأمر الذي يشير إلى قدر من الثقة والشعور بالأمان المتبادل لا يجد المرء فيه حرجاً أن يطرح أفكاره ومساهماته على الصفحة الشخصية ليراها آخرون من خلفيات ثقافية ومكانية مختلفة

تسعى للتعرف على سمات وافكار واهتمامات الآخر التى تسعى لتشكيل رأس مال اجتماعي معه. فهذه النتيجة التي تعبر عن إحدى الخصائص المهمة للموقع الاجتماعي الشهير تؤكد على قدر من الأمان والثقة المتبادلة التي تتيح طرح الأفكار بحرية وتبيح للآخرين الإطلاع على كل ما ورد فيها من إسهامات. والحقيقة أن هذه الثقة وذلك الشعور بالأمان هو احد مقومات تكوين رأس المال الاجتماعي.

جدول 18 **مدى موافقة المبحوثين على إظهار بياناتهم كاملة على الفيس بوك**

البيان	التكرارات	%
نعم	92	29.3
لا	162	51.8
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100**

بينت نتائج الدراسة أن 51.8 % من إجمالي العينة لم توافق على إظهار بياناتها كاملة على الفيس بوك، وقد يعكس هذا ما تتسم به الشخصية المصرية من الكتمان والحيطة والريبة أحيانا من الآخر. وقد يشير إلى قدر من عدم الثقة لدى الأفراد في الآخرين ولا في العلاقات الاجتماعية على الفيس بوك بما يحد من إمكانات خلق ودعم رأس مال اجتماعي من خلاله؛ ولكن في المقابل استطاع الفيس بوك كسر هذه الحيطة عند نسبة ملموسة ويعتد بها. فقد قام 29.3 % من عينة الدراسة الراهنة بإظهار بياناتهم كاملة دون خوف ودون ريبة من الآخر. وتبدو هذه النسبة مرتفعة نسبياً في ضوء حداثة نشأة هذا الموقع، وفي ضوء طبيعة الشخصية المصرية بما ينبيء عن تصاعد احتمالات تزايد قدرة الفيس بوك على تدعيم رأس المال الاجتماعي.

جدول 19 **أكثر أصدقاء المبحوثين على الفيس بوك**

البيان	التكرارات	%
أفراد العائلة	50	16.0
زملاء من العمل	64	20.4
زملاء الماضي	82	26.2
أفراد لم تكن تعرفهم	58	18.5
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100**

أكد 62.6 % من إجمالي عينة الدراسة بأن أكثر أصدقائهم على الفيس بوك من أفراد العائلة أو من العمل أو من زملاء الماضي، فيما يعبر عن العلاقات الاجتماعية الواقعية الملموسة المعروفة. وبذلك قد تكون العلاقات على الفيس بوك تكراراً للعلاقات الاجتماعية التقليدية؛ ومن ثم تساهم العلاقات الافتراضية – الفيس بوك على دعم العلاقات الواقعية المعاشة المعروفة من الأصدقاء أو الزملاء.

ولكن في المقابل، عبر نحو خُمس أفراد العينة عن تكوينهم صداقات افتراضية من أفراد غير معروفين لديهم مسبقاً، ويؤكدون أنها صداقات بدأت افتراضية عبر الفيس بوك وتحولت بعدها لعلاقات مميزة على أرض الواقع، ويتواصل مع هؤلاء الأشخاص بشكل حقيقي وفعال. ويعبر هذا عن اتجاه متصاعد نحو اكتساب نشاط التواصل الاجتماعي على الفيس بوك دوراً مهماً في تكوين أشكال جديدة من رأس المال الاجتماعي ودعم الأشكال التقليدية له.

جدول 20 إيجابيات الفيس بوك من وجهة نظرك

البيان	التكرارات	%
معرفة أخبار الأصدقاء	107	34.2
أخبار العالم	69	22.0
الاتصال السريع بزملاء العمل	21	6.7
إبداء الرأى بدون خوف	28	8.9
العثور على أصدقاء الماضي	29	9.3
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100.0**

وتتجلى أهمية الفيس بوك في تدعيم رأس المال الاجتماعي الحقيقي بالنظر إلى ما قرره أكثر من ثلث العينة (34.2 %) بأن معرفة أخبار الأصدقاء الفعليين – وليس في الفضاء الافتراضي– هو من أهم إيجابيات هذا الموقع. و رأي 9.3 % من العينة أن العثور على أصدقاء الماضي هو أهم هذه الإيجابيات من وجهة نظرهم. وقرر 6.7 % من العينة أن الأثر الإيجابي للفيس بوك يتمثل – في رأيهم – في تيسير الاتصال بزملاء العمل.

تؤكد النتائج السابقة أن نصف العينة تقريباً ترى الآثار الإيجابية للفيس بوك في أبعادٍ تتعلق بدعم رأس المال الاجتماعي الفعلي، أي العلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس.

قرر المبحوثون أموراً أخرى يرونها أهم إيجابيات الفيس بوك حيث قرر أكثر من خمس العينة

(حوالي 23 %) أن معرفة أخبار العالم وبشكل سريع هي أكثر إيجابيات هذا الموقع. و أكد حوالي 10 % من إجمالي العينة أن ما يتيحه الموقع من حرية في طرح الآراء وتداول الأفكار والمعلومات هو أكثر إيجابيات الفيس بوك. وتؤكد هذه النتيجة ما قرره المبحوثون من قبل بشأن الحرية التي تمثل المخزون الاستراتيجي لدعم رأس المال الاجتماعي واقعياً كان أم افتراضياً.

جدول 21 مدى أخذ المبحوثين بنصائح أصدقائهم على الفيس بوك في القرارات المهمة

البيان	التكرارات	%
نعم	73	23.3
لا	89	28.4
إلى حد ما	92	29.4
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100.0**

أوضحت نتائج الدراسة أن 28.4 % فقط من إجمالي العينة لم يعتمدوا على أخذ رأى أصدقائهم عبر الفيس بوك فى القرارت المهمة لأنهم يرون أن الأصدقاء في هذا الموقع يمكن استشارتهم فقط في الأمور العامة على المستوى المحلى أو المستوى العالمي، ولا تمتد الاستشارة إلى الأمور الشخصية أو الخاصة. ومن وجهة النظر هذه يتبين لنا بأن ذلك العالم الافتراضي – من وجهة نظر هؤلاء – لم يستطع تكوين علاقة حقيقية فيها الثقة والحميمية والاعتمادية الكافية لأخذ النصائح من اصدقاء الفيس بوك في القرارات المهمة (كالتعليم، العمل، الزواج.....)؛ وهي القرارات التي تقتضي علاقات ملموسة توجد الشعور بالاطمئنان عند تناول موضوعات مستقبلية تتعلق بالفرد في حياته الخاصة.

لكن في المقابل قرر أكثر من نصف العينة بقليل (52.7 %) أنهم يأخذون بنصائح الأصدقاء على الفيس بوك بعين الاعتبار – وأن تفاوتت الدرجة – وذلك رغم حداثة موقع التواصل الاجتماعي الشهير. ومن ثم، يمكن القول إن هذه النسبة تبدو مرتفعةً ولاسيما في ضوء ما تتميز به الشخصية المصرية من حيطة وكتمان وميل إلى المحافظة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسة التي ترى بأن مستخدمي الشبكات الاجتماعية يلعبون دوراً مؤثراً في آراء أصدقائهم؛[18] الأمر الذي يشير إلى تطور دور هذه الشبكات الاجتماعية الرقمية ويجعلنا نتصور لها تأثيراً أكبر في المستقبلين القريب والمتوسط على صعيد خلق رأس المال الاجتماعي تقليدياً كان أو افتراضياً.

جدول 22 مدى استعداد المبحوثين لطلب خدمة من صديق على الفيس بوك في القرارات المهمة

البيان	التكرارات	%
نعم	160	51.1
لا	94	30.0
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**314**	**100**

وقد تأكدت النتيجة السابقة عند سؤال المبحوثين عما إذا كان بمقدورهم طلب خدمة حيث أعرب أكثر من نصف العينة (51.1 %) استعدادهم لطلب خدمة من صديق عبر الفيس بوك، وهذا وإن دل يدل على أن الفيس بوك يستطيع – في رأيهم – أن يقوم دور العلاقات الاجتماعية المباشرة التقليدية الملموسة في المجتمع المصري بنفسه. ولا يمكن إغفال ارتفاع نسبة هؤلاء، مقارنة بمن لا يمكنهم طلب الاستشارة من أصدقاء الفيس بوك، لأن طلب الخدمة يقتضي درجةً أعمق من الثقة والحميمية، الأمر الذي يشير إلى تصاعد احتمالات تكوين رأسمال اجتماعي من خلال الموقع الاجتماعي الشهير.

وفى المقابل فقد قرر نحو ثلث العينة (30 %) أنهم يطلبون خدمة من أصدقاء الفيس بوك فيما يعبر عن ارتباط هذا السلوك - الذي يقتضي قدراً من الثقة في منظور هؤلاء – بالعلاقات الاجتماعية المباشرة ومن ثم رأس المال الاجتماعي التقليدي.

وعلى ذلك يمكن القول إن رأس المال الاجتماعي الرقمي عند نسبة ملموسة من العينة يمكنه أن يناهض رأس المال الحقيقى عند الشخصية المصرية في تلك النواحي التفاعلية الهامة التي تنم على مدى الثقة والتعاون فى العلاقات الاجتماعية بين الناس بعضهم مع بعض على الرغم من حداثة تلك الشبكة الاجتماعية الالكترونية- الفيس بوك.

جدول 23 رأي المبحوثين في نوع العلاقات التي تربطهم بأصدقائهم على الفيس بوك

البيان	التكرارات	%
علاقات عابرة ومؤقتة	58	18.5
علاقات دائمة ومستمرة	196	62.6
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100.0**

أوضحت نتائج الدراسة كذلك أن 62.6 % من إجمالي العينة يرون أن العلاقات عبر الفيس بوك هي علاقات دائمة ومستمرة، الأمر الذي يعني دعماً لرأس المال الاجتماعي التقليدي أو الافتراضي نتيجة لدور الفيس بوك في خلق ودعم العلاقات الاجتماعية التي تتسم بالاستمرارية والثبات.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Steinfield، Ellison، and Lampe التي انتهت إلى أن العلاقات عبر الفيس بوك في معظمها سطحية وزائلة .[19] ويمكننا تفسير هذا الاختلاف لكون أفراد عينة الدراسة الراهنة قد أكدوا أن معظم صداقاتهم كانت من بين الأهل والأصدقاء القدامى، بما يعني أن هذه العلاقات قد تم تدعيمها عبر الفيس بوك، ولم يتم خلقها من خلاله، وإن لم ينف هذا وجود صداقات حديثة تم تكوينها عبر هذا الموقع وتتسم بقدرٍ من الرسوخ والثبات.

ج- أثر الفيس بوك على رأس المال الاجتماعي الواقعي – التقليدي المصري:

يتناول هذا البعد أهم الآثار التي يحدثها الفيس بوك على عينة الدراسة فيما يلي:

جدول 24 الوقت الذي يقضيه المبحوثون على الفيس بوك

البيان	التكرارات	%
أقل من 10 دقائق	4	1.3
10 دقائق	18	5.7
30 دقيقة	49	15.7
من ساعة إلى اقل من ساعتين	90	28.7
من ساعتين إلى اقل من 3	38	12.1
أكثر من 3 ساعات	55	17.6
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100.0**

أوضحت نتائج الدراسة أن ما يقارب 60 % من العينة تقضى من ساعة إلى أكثر من ثلاث ساعات يوميا على موقع الفيس بوك. ومن ثم، فقد يصبح لدى الكثير من مستخدمى الفيس بوك أشخاص بدلاء لتكوين العلاقات الاجتماعية معهم وهم في الواقع موجودون عبر الموقع ولا توجد حاجة للتفاعل وجها لوجه والذي على أثره يضعف الاتصال والعلاقات الاجتماعية المباشرة مع الأصدقاء والأقارب في ظل الواقع الحياتي المعاش الملموس. وهذا ينم عن التأثير السلبى للفيس بوك على العلاقات الاجتماعية.

ولما سبق... تؤكد 70.0 % من إجمالي عينة الدراسة على عدم دعم الفيس بوك للعلاقة بينها وبين الأسرة ، وقد يرجع ذلك لعدد الساعات الطويلة التي قد تصل إلى 3 ساعات يوميا فأكثر، وبالتالي تقل العلاقات الانسانية والتواصل الاجتماعي المباشرومن ثم العزلة والانفصال عن الأخرين المحيطين بمستخدمى الفيس بوك، وهذا يعكس الأثر السلبى في الاستخدام المفرط لشبكة المعلومات الدولية. (ادمان الفيس بوك) وهذا يؤثر على العلاقات الاسرية ويولد مشاعر الانفصال والتفكك لديهم عمن يحيطون بهم وهذا يمثل تهديداً لرأس المال الاجتماعي المعاش الملموس وبصفة خاصة الأسرة.[20]

المحور الثالث: دور الفيس بوك في خلق رأس المال الاجتماعي من أجل النفع العام

يتناول هذا المحور مدى شعور مستخدم الفيس بوك بأنه ينتمي إلى دائرة أوسع من دائرته الشخصية أو حتى العائلية، بمعنى اهتمامه بالمجتمع الأكبر وانخراطه في نشاطاته الاجتماعية المتنوعة من خلال الحملات المختلفة ومجموعات الرأي والنشاط.

جدول 25 مدى شعور المبحوثين مشتركي الفيس بوك بأنهم جزء من مجتمع أكبر

البيان	التكرارات	%
نعم	117	37.4
لا	53	16.9
إلى حد ما	84	26.8
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100.0**

أكدت نتائج الدراسة بان 64.2 % من إجمالي العينة يشعرون عبر الفيس بوك بأنهم جزء من مجتمع أكبر محلياً كان أو عالمياً تعدى الحدود الجغرافية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتجاوز الحدود الضيقة للفرد. لقد أصبح هذا الفرد عضواً فيه بدءاً من إعداده صفحة خاصة على موقع الفيس بوك يستطيع من خلالها تحقيق المتعة والتسلية والاستفادة والتعبير عن رأيه في أمور كثيرة: (اجتماعية، دينية، سياسية، ثقافية،..)، حيث يتحقق التفاعل الاجتماعي الافتراضي.

وفي المقابل، تبدو نسبة من لا يستشعرون أنهم جزء، من مجتمع أكبر محدودة نسبياً حيث بلغت 16.9 % من إجمالي العينة. وهي نسبة قد تعبر عن قدر من عدم النشاط والتفاعل، وربما

عدم الثقة في الآخرين، عبر الموقع؛ كما أنها قد تشير إلى محدودية دائرة نشاطهم الاجتماعي على الفيس بوك.

جدول 26 مدى تخصيص المبحوثين وقت أنشطة اجتماعية عبر الفيس بوك

البيان	التكرارات	%
نعم	97	31.0
لا	157	50.1
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100.0**

توضح نتائج الدراسة أن نسبة رواد الفيس بوك الذين يمارسون الأنشطة الاجتماعية قد بلغت 50.1 % ، أي ما يربو عن نصف العينة. وهي نسبة مرتفعة نسبياً تؤكد أن الكثيرين من رواد الفيس بوك لا يسهمون في المجال العام من خلال المشاركة في حملات والاهتمام بقضايا عامة.

ومع ذلك يمكن القول إن نسبة أولئك والذين يمارسون الأنشطة الاجتماعية عبر الفيس بوك تكاد تناهز ثلث العينة (31 %)، وهي نسبة يُعتد بها في ضوء انخفاض نسب المشاركة في الشؤون العامة في المجتمع المصري والتي تتجلى في الانتخابات القومية.[21] ومن ثم، تبدو النسبة مواكبةً للسياق العام للمشاركة في الحياة العامة في مصر، وإن كانت تتيح مجالات جديدة للمشاركة؛ حيث إن من ابرز الأنشطة عبر الفيس بوك التدوين الذي يعكس علاقة بين القارىء والمدون تحمل كثيراً من الثقة والتبادل والتعاون والفكر والاهتمام المشترك في الفن والسياسة والثقافة والدين وكل ما يهم الإنسان. ومن ثم، يستطيع الإسهام في تشكيل رأس مال اجتماعي يكون من شأنه النهوض بالمجموع والعمل من أجل النفع العام إذا تم توجيهه بشكل إيجابى.

جدول 27 مدى قيام المبحوثين بإنشاء مجموعات (Groups) على الفيس بوك

البيان	التكرارات	%
نعم	90	28.7
لا	164	52.4
لا ينطبق	59	18.9
المجموع	**313**	**100.0**

بينت الدراسة أن أكثر من نصف العينة (52.4 %) لا تساهم في تشكيل أي مجموعة. وفي

المقابل 28.7 %من العينة ساهمت بإنشاء مجموعات عبر الموقع الاجتماعي الشهير.

ويبدو أن أكثر من ربع العينة يساهمون بإنشاء مجموعات يكون من شأنها خلق علاقات اجتماعية افتراضية قد تضم الكثيرين من هؤلاء الذين لا يبادرون بإنشاء مجموعات. ومن ثم فإن هذه النسبة على صغرها النسبي إلا أنها أعلى من المتوقع إذا ما قورنت بالمجتمع الواقعي الذي قد لا يتسم الكثير من أفراده بالمبادرة، ولا القدرة على خلق الروابط والعلاقات الاجتماعية. ومن ثم فإن الفيس بوك قد أوجد مساحة جديدة للمبادرة وخلق العلاقات لدى الأفراد لم تكن موجودةً من قبل بما يزيد من قدرتهم على الفعل ليس فقط في العالم الافتراضي، ولكن قد يمتد هذا إلى عالمهم الواقعي.

جدول 28 **أنواع المجموعات** (Groups) **التي أنشأها المبحوثون على الفيس بوك**

البيان	التكرارات	%	نسبة إلى منشئي المجموعات
ترفيهي	4	1.3	4.4
ثقافي	46	14.7	51.1
ديني	24	7.7	26.7
سياسي	16	5.1	17.8
لا ينطبق	223	71.2	--
المجموع	**313**	**100.0**	**100.0**

وبالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن المجموعات الثقافية قد حظيت بالاهتمام الأكبر من أفراد العينة حيث زادت نسبتها على أكثر من نصف المجموعات التي قام المبحوثون بإنشائها، وبنسبة 14.7 % من العينة الكلية. وجاءت المجموعات الدينية في المرتبة الثانية بما يربو على ربع المجموعات، وبنسبة 7.7 % من إجمالي العينة. أما المجموعات السياسية فقد ظهرت بنسبة تقارب خُمس المجموعات وبما يربو على 5 % من إجمالي العينة. ومن ثم فقد جاءت هذه المجموعات لتعبر عن اهتمامات بأنشطة اجتماعية متنوعة في الوقت الذي تراجعت فيه أنشطة التسلية والترفيه إلى المرتبة الأخيرة بنسبة محدودة للغاية.

ومن هنا تظهر ميزة الفيس بوك أنه يجمع أصحاب الاهتمام الواحد، والمهن المتشابهة في مجموعات مع بعضهم، مما يسهل عملية التواصل بينهم؛ فالمجموعات الثقافية على الفيس بوك تخلق نوعاً من العلاقة المباشرة مع قارئ يدفعه الفضول إلى قراءة أعمال أو أسماء سمع بها، أو

قرأ لها أو عنها، ربما عن اهتمام، ربما صدفة، وربما بدافع حقيقي، وأتاح له وجوده على الفيس بوك أن يلتقي بأصحاب تلك الأسماء، ويتحاور معهم بشكل مباشر، حتى وإن كان ذلك التواصل في عالم افتراضي، إلا أنه عالم قابل للتحقق على أرض الواقع. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قيمة الفيس بوك وتفاعله ليس بين الكتاب فقط وإنما القراء أيضا. كما أن هناك بعض المثقفين الكبار الذين يقومون ببث أعمالهم ومواعيد ندواتهم وما إلى ذلك، فقد ساهم الفيس بوك في جذب الكثيرين إلى عالم القراءة. ويتجلى مثال ذلك فيما تحظى به صفحات كبار المثقفين والإعلاميين والسياسيين أمثال د.عمرو خالد، ومنى الشاذلي، ود.أحمد زويل، ود. فاروق الباز، وغيرهم، من اهتمام وإعجاب ومشاركة من قبل رواد الفيس بوك.

الخاتمة

كشفت الدراسة الراهنة أن الانضمام إلى موقع الفيس بوك قد شكل إحدى الظواهر المستجدة في المجتمع المصري في السنوات القليلة الماضية. فعلى نحو ما بينت الدراسة، بدا أن الموقع يستقطب فئات اجتماعية متنوعة من حيث السن والمستوى التعليمي والنوع. لقد آثر هؤلاء الانضمام إلى هذا الموقع الاجتماعي الذي يتيح لهم الدخول في إطار مجتمع افتراضي متحرر من إسار جميع المؤسسات المجتمعية وقيودها الثقافية والسياسية والأمنية والإدارية والدينية المألوفة التي تتحكم في حياة المواطن المصري.

وقد بدا أن هؤلاء إذ ينضمون إلى هذا العالم الافتراضي بشبكاته الاجتماعية الواقعية أو الافتراضية لا يلبثون أن ينخرطوا في العديد من النشاطات التي تساهم بشكلٍ أو بآخر في خلق أو تدعيم رأس المال الاجتماعي عبر آلياتٍ للتعارف والتشبيك وتعميق التفاعلات.

على الرغم من حداثة علاقات الفيس بوك التي لم تتجاوز خمسة أعوام ، أوضحت النتائج قدراً من دور ملموس لهذا الموقع الاجتماعي في تطوير الشبكات والتفاعلات الاجتماعية التي تنطوي على قدر من الثقة والتعاون بما يتيح إمكانات خلق وتدعيم رأس مال اجتماعي.

أسفرت الدراسة عن نتيجة مهمة تتمثل في أن الفيس بوك لا يعد فقط مجالاً لخلق رأس مال اجتماعي افتراضي جديد بديلاً عن رأس المال الاجتماعي الواقعي وإنما يمارس الموقع الاجتماعي الشهير دوره في تدعيم بعض صور العلاقات الاجتماعية التقليدية، في الوقت الذي يطرح سبلاً وآليات جديدة لخلق وتدعيم أشكال جديدة من العلاقات الافتراضية. ومن ثم، يتجاور شكلا رأس المال الاجتماعي على الفيس بوك وقد يشهدان بعض المراوحات والتفاعلات.

بدا من الدراسة أن الفيس بوك لا يتوقف عند حدود خلق أو تدعيم رأس المال الاجتماعي وإنما يتيح الفرص والإمكانات لجعل الأفراد منخرطين في عالم أكبر محلياً كان أو عالمياً، ويدعم قدراتهم على المشاركة في الشؤون العامة بما يمثل قاعدة محتملة يمكن استغلالها في حفز جهود وقوى التنمية.

وبفضل تكنولوجيا المعلومات برزت نافذة أخرى لاستغلال الطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المرتبطة بالإنترنت، وظهر نوع جديد من العطاء الاجتماعي يسمى «العطاء الاجتماعي الرقمي»، المتمثل في حض الأفراد على التبرع بالمعرفة والخبرات المتراكمة لديهم، وذلك يتطلّب توظيف المعلوماتية لتعميق التشابك بين الأفراد وتفعيل القيم وزيادة العطاء الاجتماعي الرقمي واستغلال الطاقات المعرفية لدى العموم، إن رأس المال الاجتماعي ليس فقط مجموع المؤسسات التي تعزز المجتمع بل يمتد ليمثل الروابط التي تربط بين كل منهم.

لقد أكدت أحداث الاحتجاجات والثورات العربية في مطلع عام 2011م ما انتهت إليه الدراسة التي أوضحت أن رواد موقع الفيس بوك في بلادنا قد أدركوا أن الواقع المعاش لا يشبع غالب احتياجاتهم، ولاسيما الحاجة إلى حرية التعبير، فاندفعوا إلى المجتمع الافتراضي متخذين من صفحات «الفيس بوك» سياقاً اجتماعياً شاملاً لجميع العلاقات الإنسانية، ومنتقدين لجميع النظم الاجتماعية القائمة التي عجزت عن استيعاب احتياجاتهم الإنسانية. ومن ثم، فقد وجدوا في صفحات الفيس بوك ملاذهم، باعتباره منبراً سياسياً يعوض جمود الحياة الحزبية وفشلها، وسبيلاً للتواصل والحشد لمحاولة إضعاف الأنظمة السياسية التي تشكل عقبة أمام دوران عجلة التحديث والتغيير. لقد مثل الفيس بوك لهؤلاء الناس كذلك منبراً للثقافة، ومجالا للعلاقات الاجتماعية بين الناس سواء المعروفين أم غير المعروفين.

لقد شكلت ظاهرة الفيس بوك ظاهرة سوسيولوجية حية ومستمرة، عكست واقع المجتمع بكل تفاصيله وقضاياه، وكيفية تفاعل المجتمع المصري مع المستجدات الالكترونية في حياته اليومية وتأثيرها على حياته الاجتماعية.

وفي النهاية يمكن القول إن نتائج الدراسة تتفق مع ما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي «بيار بورديو» بأن رأس المال الاجتماعي بوصفه «الموارد والطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المختلفة، ترجع احتمالات نجاحه أو فشله إلى المجتمع، ....، وأن الفشل يرجع إلى شبكات العلاقات غير المنظمة وغير المشحونة بالثقة والشفافية التي تنعكس على التفاعلات الاجتماعية

والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها.

الهوامش

1 إسلام حجازي، الثقافة الافتراضية وتحولات المجال العام السياسي، ظاهرة الفيس بوك في مصر، المركز الدولي للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص11، 12.

2 علي ليلة، تأثير «الفيس بوك»على الثقافة السياسية والاجتماعية للشباب، مؤتمر الفيس بوك والشباب،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يوليو2009، ص7.

3 ثقافة الفيس بوك http://www.asyeh.com/computer.ohp

4 فيكتور س، فيركيس، الإنسان التكنولوجي الأسطورة والحقيقة، ترجمة زكريا إبراهيم ويوسف ميخائيل أسعد، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م، ص41، 42

5 علي ليلة، مرجع سابق. وانظر أيضاً: نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، عدد265، 2001، ص105.

6 انجي عبد الحميد، رأس المال الاجتماعي: نحو نظرية في البناء والعقل، عرض كتاب، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو2004، ص102.

7 المرجع السابق، ص102.

8 أنظر في ذلك: – بيير بورديو ، أسئلة علم الاجتماع ، ترجمة إبراهيم فتحي ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، 1995 .

9 أنظر في ذلك:

Definitions of Social Capital, In:- http://www.socialcapitalresearch.com/definition.html -

capital, poverty net.org/,what is social http//www.worldbank 10

11 لمزيد حول رؤيتي بوردو وبوتنام بشأن رأس المال الاجتماعي راجع:

Martti Siisiäine; Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putna, Paper presented at ISTR Fourth International Conference: "The Third Sector: For What and for Whom ? ", Trinity In: - http://www.istr.org/conferences/dublin/ .2000 ,8-College, Dublin, Ireland, July 5 workingpapers/siisiainen.pdf

12 أحمد زايد وآخرون، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولي، 2006.

13 ارجع إلى فتحي سيد فرج، رأس المال الاجتماعي، مدخل حديث للتنمية، الحوار المتمدن، العدد: 2993، 2/5/2010. في:

http://www.ahewar.org/search/search.asp

انظر أيضا دراسات كل من :

Yujiro hayami, social capital, human capital and the community mechanisms: toward a-conceptual frame work for economists, journal of development studies, vol.45,no.1,2009,pp 96- 123.

- عبد الناصر عبد العال، تكنولوجيا المعلومات تصنع رأس المال الاجتماعي، مجلة الحاسبات، عدد 3، فبراير 2010.
- موريال مبنيو. "رأس المال الاجتماعي أحد المفاهيم الجوهرية لفهم الإنتاج الاجتماعي" دراسة مقدمة للتحالف الدولي للموئل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار برنامج تفعيل الحركات الاجتماعية.
- عمر راشد. "رأس مالنا الاجتماعي" دراسة منشورة على موقع إسلام أون لاين نت بتاريخ 2004/6/24م.

14 /http://techcrunch.com

15 - http://www.techcrunch.com/wp-content/facebookdemographic.png

16 إسلام حجازي، الثقافة الافتراضية وتحولات المجال العام السياسي، ظاهرة الفيس بوك في مصر، المركز الدولي للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص16

17 الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء- محرر مصراوي انظر أيضا:

- www.shorouknews.

- www.akhbarway.com

- www.vipsoft.com

18 شركة يونيفرسال ماكان، مستخدمو الشبكات الاجتماعية يلعبون دوراً مؤثراً في آراء أصدقائهم، 28 Nov 2010. في:

http://www.aitnews.com/news/13712.html

لقد كشفت دراسة حديثة أجرتها "يونيفيرسال ماكان"، الشركة العالمية المتخصصة في مجال تقديم

الاستشارات الإعلامية والتسويقية، أننا نعتمد أكثر فأكثر على التواصل عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية بالمقارنة مع أشكال التواصل الشخصي الأخرى ومنها وجهاً لوجه أو عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف. وأشارت الدراسة إلى أننا نبقى على اتصال بحوالي 38 شخصاً عبر شبكات الإعلام الاجتماعي بشكم منتظم.

وقد لفتت نتائج الدراسة إلى تطور دور هذه الشبكات من مصدر للمعلومات والتسوق لتصبح مرآة لحياة المستخدمين الذين يقومون بتحديث صفحاتهم باستمرار لنقل أحوالهم وتغطية مجريات حياتهم اليومية من خلال تحميل الصور وأفلام الفيديو وكتابة الآراء والتعليقات بشكل منتظم. وبالإضافة إلى مشاهدة وتشاطر كليبات الفيديو عبر الشبكة الالكترونية واستخدام التراسل الفوري وزيارة صفحات أصدقائهم على شبكات الإعلام الاجتماعي وقراءة المدوّنات، فإن عدداً متزايداً من المستخدمين الناشطين للانترنت في المنطقة، بلغ متوسطه 60 % قد فتح صفحة شخصية على أحد مواقع الشبكات الاجتماعية خلال الشهور الستة الماضية.

كما كشفت عن دور مؤثر يلعبه بعض المستخدمين الناشطين والفاعلين للإنترنت والذين هم على اتصال مستمر مع عدد كبير من "الاصدقاء". ويظهر تأثير هؤلاء في كونهم قادرين على تقديم التوصيات التي من الممكن أن تؤدي إلى تغيير آراء المستخدمين الآخرين حول أي من مواضيع الساعة.

19 على الرغم من العدد الكبير من «أصدقاء» ذكرت من قبل المستخدمين بوك لكن نشير العلاقات بأنها سطحية وزائلة.

Charles Steinfield, Nicole Ellison, and Cliff Lampe.; Net Worth: Facebook Use and Changes in Social Capital Over Time, in:

.http://www.allacademic.com/meta/p234417_index.html

20 هبة بهي الدين ربيع، 2003، إدمان شبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الانترنت) في ضوء بعض المتغيرات. دراسات نفسية، مجلد 13، عدد 4.

21 يُذكر أن نسبة المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في أعقاب ثورة 25 يناير 2011م، والتي أجريت بتاريخ 18 مارس 2011، والتي شهدت إقبالاً غير مسبوق لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 41 % على الرغم من الزخم الشعبي الذي أحدثته الثورة.

Facebook and social capital in Egypt A Sociological field study «Abstract»

Dr. Naglaa Mahmoud Moselhi

Introduction

joining to the Facebook was considered a one of the emerging phenomena in the Egyptian society in the past few years. It seemed that the site attracts a diverse social groups in terms of age, educational level and gender. Resulted in the field study, which applied to 313 persons, that Facebook is not only room for the creation of social capital, a new default substitute for social capital unrealistic but exercises social site famous role in the consolidation of some images traditional social relations, at a time that presents new ways and mechanisms to create and support new forms of relations default. It is, therefore, exceeded a form of social capital on Facebook which has many varieties and interactions.

the study resulted that Facebook not only creates or supports social capital, but also provides opportunities and possibilities to make the individuals involved in the larger world nationally or internationally, and supports their ability to participate in public affairs, representing a potential can be exploited to stimulate the efforts of the forces of development.

صدر حديثاً عن جمعية الاجتماعيين

الرؤية المستقبلية للمرأة في الإمارات

بحوث الندوة العلمية التي نظمتها جمعية الاجتماعيين

في ديسمبر 2007

دراسات تبحث في عمل المرأة ودورها في التنمية والسياسة والتحديات التي تواجهها ومستقبل تعليم المرأة وعملها.

أول كتاب يغوص في أعماق الإمارات بشفافية وموضوعية

متوفر في جمعية الاجتماعيين - الشارقة

ص.ب 3745 - الشارقة

هاتف: 5567722 06 // فاكس 5567227 06

mail:social@emirates.net.ae

العولمة وإشكالية الهوية في العالم الإسلامي «مقاربة نقدية»

د . علي سموك ●

مقدمة:

يتزايد الإدراك، مع بدء الألفية الثالثة، بأن الجنس البشري يمر على أعتاب مرحلة جديدة من التحولات المجتمعية، تعتبر العولمة أبرز سماتها الأساسية. فهي العملية الرئيسة التي تشغل حاليا العالم بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي أدت بدورها إلى تأثيرات متعددة، في مجالات مختلفة، من أبرزها مشكلات الهوية والتعددية الثقافية، وذلك في ظل خطاب عالمي مهيمن يطرح صيغة جديدة للمجتمع العالمي بما يطلق عليه «المجتمع الشبكي»، الذي يستمد مسلماته الثقافية من عالم افتراضي Virtuel ضمن نسق إعلامي يتسم بنفاذه إلى كل أرجاء الكون، وتأثيره في قيم وعادات وأساليب الحياة لملايين البشر، الذين ينتمون إلى ثقافات جد متنوعة، ويتصف بأن وحداته المكونة متصلة ببعضها اتصالاً وثيقاً، ورسائله بالغة التنوع في الوقت نفسه.

وهكذا فإنه ضمن هذا المنظور يتضح بأن هناك نزعة لدى الدول الكبرى المسيطرة اقتصاديا تحاول أن تدفع بالعولمة كعملية تاريخية في اتجاه التقنين القسري لأوضاع المجتمعات، بما يخدم مصالحها الخاصة ولو على حساب دول العالم الأخرى التي تواجه تحديات في حركة نموها العام،

● قسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة باجي مختار – عنابة

وهـي في العمق نزعة إلى الهيمنة الثقافية تجعل الهويات المختلفة والتي عـادة ما تعبر عن خصوصيات ثقافية راسخة – نتيجة عمليات التراكم التاريخي – في مواجهة مباشرة مع العولمة. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على تأثير العولمة في هوية مجتمعات العالم الإسلامي، التي تعيش بدورها حركة نمو غير متوازنة وانكماشاً في دورها الحضاري الريادي المعهود عنها تاريخيا في العالم كله، بفضل قواها الإنشائية الإبداعية في مختلف مجالات الحياة، وكذا عدم تمكن ما تبقى من «القوى الفاعلة» فيها من تأسيس هوية تدفع بالعالم الإسلامي نحو المستقبل بسبب تضارب الواقع و اهتزازه.

وفي زمن التناقضات هذه والتحديات التي يواجهها العالم الإسلامي، والتي تهدد بإفقاده ما تبقى من مقومات حضارية، يبقى سؤال ما العمل ؟ السؤال الحضاري المنسي والمغيّب بصفتة سؤال الذات الواعية المتحفزة للعمل لا الغارقة في البحث عن تسويغات للوضع المتوعك، في زمن العولمة «المخيف»، تلك العولمة التي يقال عنها إنها تريد مزيدا من الخنوع للإنسان المسلم، وهذا الأخير غائب أم مغيّب: فما العمل ؟ و الوطن يتآكل: فما العمل؟ و الجمود الحضاري مخيم: فما العمل ؟. و هنا تتجلى إشكالية العالم الإسلامي مع هويته والتي ولدت تداعيات عليه من جميع التكتلات الحضارية الأخرى: فما العمل ؟.

أولا- في أسئلة التأسيس:

إن ثقل الماضي وهيمنته على الوعي بالهوية في العالم الإسلامي الحديث والمعاصر معطى واقعي لابد من الاعتراف به قصد السيطرة عليه ولا أظن أن هناك من يستطيع أن يجادل في أن الماضي يشكل في الوعي الإسلامي الراهن عنصرا محوريا في إشكالية الهوية، ومن السذاجة إغفاله أو الطموح إلى تحقيق الاندماج في عالم متغير بالقفز عليه، و هل نحتاج هنا إلى التذكير بأن كثيرا من المسلمين يتقاتلون، بل يقتتلون بدوافع ترجع إلى ذكريات من الماضي.

إن هذا الواقع يخبر عن تواجد خلل بنيوي مستحكم بالرؤى الفكرية و بترجمتها العملية، وإعادة إنتاج التخلف يلزم في البدء التنبيه لتحرير أدوات الإجابة على سؤال التاريخ و الحضارة من ضيقها العاجز عن تفسير ظواهر العالم الإسلامي في إطارها الواقعي الكلي و المتداخل. فداخل هذا التركيب ينبغي تتبع سلسلة الوقائع و الأحداث التي أوصلت الاجتماع الإسلامي إلى حالة الغثاء الحضاري. فأدوات النظر الكلاسيكية تبدو قاصرة عن استيعاب الاجتماع الحديث وبالمثل عاجزة عن بناء انفتاح أصيل يستوعب المحلي و الكوني لذلك تبقى عملية الانبعاث داخل

هذا الفضاء مشروطة إلزاما بتصحيح يشتغل عليه العقل، يتناول كيفيات مقاربة العوائق والتحديات، إذ لا يمكن التخلص مما هو سلبي إلى وضعية أرقى، والذات الجماعية المسلمة مغتربة و تستهلك ماضيا ميتا و تطبق أدوات للتفكير مهترئة [1].

فما يميز العقل الإسلامي في تجليه العلمي عبر تاريخه الحديث تدني أثره، إن لم نقل غياب فعله، وحالة لافاعليته تبدو نتاجا لنمطية الأشغال التي تحكم سيره. فالعقل ينتج فعله في حدود تلك الأنشطة ومن خلال إمكانياتها، و لن يتهيأ له أن يتجاوزها إلا بإرادة وعي تستوعب الثبات وتؤسس للانطلاق [2].

و لكون العقل الإسلامي لم يضع بعد تأسيسا بينا لهويته المنفتحة و لمشروعه الحضاري الحداثي يظل متراوحا في إطار بحثه المتردد عن اعتداله الوجودي بين جدل الاسترجاع التاريخي وإكراهات الواقعي.

إن العلاقة الجدلية بين العولمة وإشكالية الهوية علاقة تبادل التأثير واقع لا ينكره أحد، ويبقى اتجاه هذه العلاقة الجدلية في فترة من الفترات وبالتالي الشكل الذي تتخذه و المظلة التي تستظل بها، و مهما يختلفان ليس فقط باختلاف العصور والمراحل التاريخية بالنسبة إلى العالم ككل بل يتباينان أيضا بتباين الوضعيات و اختلاف العوالم.

وإذا كان لنا أن نأخذ بمعطيات عالمنا الراهن فإن المعطى الذي يفرض نفسه اليوم هو أن مسألة الهوية لم تعد في الظل ولم تعد تابعا، بل إنها تطغى على سطح الأحداث أو على الأقل تزاحم وتضايق على هذا السطح غيره من المعطيات [3].

وبعد، فكيف نعالج إشكالية الهوية في العالم الإسلامي في ظل إكراهات العولمة ؟.

لا سبيل إلى ذلك إلا بالنظر إلى هذه الإشكالية من خلال ما به تتحدد و تتخصص، أعني مفهوم العالم الإسلامي كماض و حاضر و مستقبل، وإن ربط هذه الإشكالية بمفهوم العالم الإسلامي معناه إبعاد جميع التحديدات الأخرى التي تجد مرجعيتها، إما في العالم الإسلامي ذاته، أو في أماكن أخرى من العالم هذا من جهة، و من جهة أخرى لابد من تجنب المتاهات التي قد يوقف فيها مفهوم الهوية إذا نحن أخذناه هكذا بإطلاق و من دون تحديد، أو إذا نحن نسقنا مع تحديدات الأبحاث الأنثربولوجيا الغربية التي لا تستبني مفاهيمها و لا تصوراتها من دراسة مجتمعات العالم الإسلامي بل من دراسة مجتمعات لا يمكن و لا يجوز و ضعها في مستوى واحد مع مستوى مجتمعات العالم الإسلامي سواء في الماضي أم في الحاضر.

لابد إذن من تحديد مفهوم الهوية من داخل العالم الإسلامي ذاته، و إذن فنحن نفكر في «هوية هنا»، و بالتالي نتحدث عنها لا بالمعنى الغربي بل سنفكر فيها و نتحدث عنها بالمعنى الإسلامي للمفهوم.

وإذا، فمسألة الهوية في العالم الإسلامي هي في مظهرها الأول و المباشر مسألة المادة المعرفية المستهلكة و طريقة استهلاكها و إعادة إنتاجها. إنها إذا إشكالية الفكر، الفكر كمحتوى، و الفكر كأداة، على أن هذا النوع من التحديد لإشكالية الهوية في العالم الإسلامي سيبقى أشبه بالمصادرة على المطلوب إذا هو لم يبرر تبريرا كافيا، ونحن نعتقد أنه يجد تبريره الكافي في الوظيفة التاريخية للهوية في العالم الإسلام. كما أننا عندما نتحدث عن إشكالية الهوية فإننا في الغالب نطرح مشكلا أو مشاكل تخص شعبا معينا و تتعلق بالدرجة الأولى بالهوية الوطنية أو القومية لهذا الشعب أو ذاك، ذلك لأن مقولة « إشكالية الهوية » تبقى مقولة فارغة إذا لم تضف إلى جماعة بشرية معينة « فالإشكالية » هي سؤال يطرح نفسه في صورة مشكلة، والمشكلة لا تكن مشكلة إلا إذا كان هناك موضوع به ذات تشعر بها وتعانيها [4].

و بما أن الهوية ظاهرة بشرية أي خاصة بالبشر، فإن موضوع «إشكالية الهوية » الموضوع الذي تتعلق به لابد أن يكون جماعة بشرية ولا يمكن أن تكون هذه الجماعة البشرية ذاتا تشعر بهذه المشكلة و تعانيها إلا إذا كانت جماعة محددة يسمونها وعي جماعي منسجم يجعل منها كلا واحدا، أو على الأقل يجعلها تشعر أنها تشكل هذا الكل الواحد، وذلك مثل الأمة أو المجموعة الإقليمية. مقابل هذا، فالعالم الإسلامي ليس موطنا لجماعة أثنية واحدة بل لجماعات ومجموعات ذات أصول أثنية مختلفة، و العالم الإسلامي ليس أرضا لدولة واحدة بل تتقاسم رقعته الجغرافية دول و دويلات بعضها يمتد بجذوره إلى الماضي وبعضها لا جذور له، وبعبارة أخرى، إذا كانت كل المعطيات الموضوعية الإثنية والسياسية و الثقافية... إلخ تكرس التعدد، فالاختلاف القائم بين الدول الإسلامية بعضها مع بعض لا يقل عن الاختلاف القائم بين أي قطر منها و بين أية دولة أجنبية، بل إن الارتباط بين الدول الإسلامية، كلاً على حدة و بين بعض الدول الأجنبية في مجالات الاقتصاد و السياسة و التعليم أقوى و أمتن في الوقت الحاضر من الارتباط القائم بين أية دولة إسلامية و أخرى في هذه المجالات [5].

وإذن، فلا الاقتصاد و لا السياسة و لا برامج التعليم توحد حاليا بين الدول الإسلامية و إنما يوحد بينها، بل يفرض الوحدة عليها عنصر واحد هو «الهوية الإسلامية »، فلهذه الأخيرة هي في

آن واحد جغرافيا و دين و ماض مشترك ومستقبل مأمول، و من هنا كانت وظيفتها التاريخية ووظيفتها التوحيدية هي هويتها نفسها، لا بل ماهيتها نفسها، ذلك لأن الإسلام كان و لا يزال المقوم الأساسي بل الوحيد للأوطان الإسلامية، و بالتالي للهوية الإسلامية و يكفي أن يتساءل المرء ماذا سيبقى للمسلمين من دون الإسلام ؟.

تلك إذن، هي الوظيفة التاريخية للهوية الإسلامية في العالم الإسلامي، «وظيفة التوحيد المعنوي، الروحي و العقلي»، وظيفة الارتفاع بالعالم الإسلامي من مجرد رقعة جغرافية تحضن شعوب و دول تدين بالإسلام إلى وعاء لأمة لا تكون إلا بالهوية الإسلامية [6].

والمسألة المطروحة على الوعي الإسلامي المعاصر، هي كيف العمل على تقوية و تنمية هذه الوظيفة التاريخية للهوية الإسلامية حتى تستطيع الدفع بالنزوع الوحدوي في العالم الإسلامي خطوات حاسمة إلى الأمام في عالم يناصبها العداء و يقوم على الهيمنة و إلغاء الآخر ؟.

ذلك أن مسألة الهيمنة الحضارية المبطنة في مشروع العولمة ما كانت لتطرح نفسها كموضوع للبحث والمناقشة لولا أن هناك إحساسا عاما بأن ثمة شيئا ما يهدد ما تبقى من الهوية الإسلامية من خارجها.

والآن و قد تبينا بما فيه الكفاية أن هناك فعلا في استراتيجية العولمة ما يهدد الهوية الإسلامية بالاختراق والاستتباع، فإنه سيكون من المفيد جدا أن نعمد إلى تحديد ما تعنيه «العولمة» ولا نحتاج هنا إلى إثارة مشكل تعريف العولمة، فالمشكل في نظرنا ليس في العولمة ذاتها بل في قيم العولمة و استراتيجيات صانعيها و مصالحهم.

وواضح أن تعريفا للعولمة يفكر فيه في إطار الوضع الدولي الراهن، والذي يطرح مسألة إلغاء الحدود المادية و الرمزية،

لابد أن يشدد على إشكالية الهوية، لأن إزالة الحدود « هو اختراق الهوية أساسا ». لنقل إذن، إننا نقصد –الهوية- هنا ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات التي تميز جماعة بشرية حضارية، و تمنحها بالتالي صفة الأمة في إطار ما تعرفه هذه الأمة من تطورات بفعل حركتها الداخلية و قابليتها للتواصل و الأخذ و العطاء مع الآخر. وبعبارة أخرى، إن الهوية هي المعبر الأصلي عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم عن نظرة هذه الأمة إلى الكون و الحياة و الموت و الإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يفعل وما لا ينبغي أن يفعل..وهكذا ففي الهوية وبالهوية يدخل الفرد البشري حقا في البعد الإنساني للحياة

ويسمو عما فيه من مقومات بيولوجية وبالهوية تتخذ حياته شكلا خاصا فهي التي تعطيه الجذور وهي التي تموضعه في المكان والزمان وتجعله حاملا للتراث وهي التي تفتح أمامه إمكانات وأفاقا خاصة يستطيع بها التعرف إلى العالم [7].

ثانيا : العولمة تقوم على الاختزال والإقصاء

كثيرا ما يلجأ البعض عن نية مبيتة، أومن قبيل الجهالة بالموضوع إلى اختزال العولمة في ظواهر الانفتاح الاقتصادي وتراجع حدود الزمان والمكان بفرض صيغ اقتصادية وثقافية واجتماعية جديدة بيد أن ظاهرة العولمة هي أوسع وأعقد من أن تختزل إلى هذا الطرح الفج. ومن ثم. فالعولمة ليست مجموعة ظواهر فرضت قيمها المادية والرمزية على المجتمعات المتخلفة، بل هي حالة في التاريخ وحالة من التطور المعرفي وبالتالي الحضاري تستمد جذورها من العقل الغربي، ليتجسد ويتمظهر في ممارسات الرأسمالية المسيحية الحديثة وتجلياتها العالمية، حيث نصبت نفسها بديلا حضاريا وحيدا لا شريك له. ومن ثم، نظاما أو تشكيلا اقتصاديا اجتماعيا.

من الكتب الأخيرة التي أصدرها مروج نظرية «نهاية التاريخ » فرانسيس فوكوياما «مستقبلنا بعد البشري» – عواقب ثورة التقنية الحيوية – وهو في الأصل مقال كتبه سنة 1999 في الذكرى العاشرة لمقاله الأصلي المعنون «نهاية التاريخ»، والذي يتبنى فيه رؤية الفيلسوف «هيجل» الذي قال إن التاريخ انتهى عام 1806 بانتصار «نابليون »، وهو ما قاله «فوكوياما»في سقوط الشيوعية عام 1989.

لقد توصل إلى أن الحجة الوحيدة التي لم يكن من الممكن إبطالها هو أنه لا يمكن أن تكون هناك نهاية للتاريخ ما لم تكن هناك نهاية للعلم، حيث يحاول أن يربط بين العلم والمستقبل السياسي للبلدان الغربية الليبرالية.وقبل أن يمضي في التحليل في كتابه الأخير يشير إلى أن هجمات 11 سبتمبر لا تشير إلى صدام الحضارات، بل إن فعل السلفية الجهادية بائس قام به حرس المؤخرة وسيسحق في المستقبل بفعل التحديث.

يحاول «فوكوياما» أن يوجه الرأي العام نحو خطر الإرهاب البيولوجي كتهديد، حيث يشير إلى الحاجة لتحكم سياسي أكبر في استخدامات «العلم والتقنية»، ومن خلال توظيفه لروايتين الأولى رواية «لجورج أورويل» صدرت سنة 1984 والثانية « عالم شجاع جديد» لـ:«أدوس هكلي»، حيث يصل إلى أن خطر تهديد تمثله التقنية الحيوية «البيولوجيا» هو احتمالية أن تقوم بتغيير الطبيعة البشرية، وبالتالي تنقلنا إلى مرحلة «ما بعد البشري من التاريخ »، وهذا التطور له

تأثيره على الديمقراطية الليبرالية وعلى طبيعة السياسة في حد ذاتها. وحيث يتساءل: ما الذي يجب علينا فعله إزاء التقنية الحيوية التي ستخلط في المستقبل بين الفوائد العظيمة المحتملة وبين تهديدات قد تكون مادية واضحة أو روحية وخفية ؟.

ومن ثم، يستطرد « فوكوياما «، يجب علينا استخدام سلطة الدولة لتنظيم ذلك، وبناء مؤسسات تفرق بين الاستخدامات الجيدة والسيئة للتقنية الحيوية، ويرى أن التدخل العلمي في «الجينوم» يمكن أن يدفع نحو تغيير الطبيعة الإنسانية لتكون أكثر ديمقراطية وحرية. ومن هذا المنطلق يضعنا هذا المفكر أمام الاحتمالات التالية:

- يفترض كثيرون أن العالم ما بعد البشري سيشبه كثيرا عالمنا هذا، أي أنه يمتلىء بالحرية والمساواة والرخاء، مع رعاية صحية أفضل وأعمار أطول وربما ذكاء أعلى من معدلات الذكاء الحالية.
- وقد يصير العالم القادم أكثر هرمية وتنافسية ويتميز بالصراعات الاجتماعية ويصبح عالما تضيع فيه «فكرة الإنسانية المشتركة» وربما يكون ما تتصوره رواية «عالم شجاع جديد»، فالجميع يتمتع بالصحة والعافية لكنهم جميعا ينسون ما يعنيه الأمل أو الخوف أو الصراع [8].

إن هذا الخطاب القديم –الجديد، نجد جذوره في الخطاب الأثنولوجي الذي تكوّن مع «بيار كلاستر» يتضمن في جانب منه محاولة الكشف عن « الاستبعاد » الذي مارسه الغرب على الآخر، فإقصائه للآخر من الاجتماع، يدل على ما ينتاب الذات الأوروبية من شك و اضطراب، كما يقول «هشام جعيط » حيث تكشف بجلاء عن عمليات النفي الذي مارسته الذات الغربية على نفسها، من خلال نفيها للمجنون و الشاذ و المريض و الطفل... و هكذا يبدو أ ن جميع المحاولات تتم في الوقت نفسه على جذور النظرة إلى الغير في ميدان التحليل النفسي أو في ميدان الأثنولوجيا أو في ميدان الاستشراق، وذلك لأن نظرة الغرب إلى الشرق تتضمن مقدارا من النفي له – و حقيقة النفي – نفي الذات للآخر، تعني أن ننفي على الآخر ما تملتكه « نحن » و عليه فإن كل معرفة بالآخر هي وجه من أوجه المعرفة بالذات.

وهكذا، إذ تنفي الذات الغربية المجنون و المنحرف في داخلها فلكي تؤكد على معقوليتها وسويتها.. و إذن تنفي الشرقي أو أيا كان خارجها فلكي تؤكد على تقدمها و حداثتها[9].

ومن ثم، فالكتابات و التحليلات التي تهاجم الإسلام في الغرب ترى فيه عدو الغد الذي يجب

شن حرب حضارية عليه، ما جعل « برهان غليون » يتحدث عن عنف من النوع الثالث، حيث يقول: إنه لم يتطور بعد، لكنه يصر أنه سيتطور و سيصبح السمة الرئيسة للصراع العالمي في المستقبل. و يعني « غليون » بعنف الحضارات عندما يتحول الصراع إلى أعماق التكوينات السياسية و الثقافية و الدينية و ستكون هناك ليس مجتمعات عنف كما هو حاصل الآن إنما حضارات عنف، ثم تحويل العنف من عنف ظرفي إلى عنف تاريخي. بحيث سنعرف في المستقبل كما يرى « غليون » حضارات مسالمة و أخرى تتسم بالعنف. و هكذا ، فالإشارة واضحة هنا إلى الحضارة الإسلامية على أنها هي المعنية بالعنف ، أكثر من ذلك فهي بالتالي تشكل خطرا على الحضارة المعاصرة ، و هو الكلام الخفي و هي الرؤى التي تجد من يتبناها في صفوف اليمين الجديد في أوروبا ، و لكن يبقى التساؤل عن مضمون العولمة التي لا تقوم على العلم و لا على تصورات ثقافية محددة ولكنها تقوم على النفوذ التقليدي باسم العشيرة أو التاريخ أو باسم قيم أخرى في كل الأحوال لا علاقة لها بالعلم والطبيعة البشرية وهنا يلح علينا التساؤل أمام عولمة جديدة نحتاج فيها في المستقبل إلى علاجات بيولوجية ليس للأمراض التقليدية ، ولكن لأمراض سياسية هي جينات تحتاج للتعديل والتغير وفي كل الأحوال ستزداد تبعية العالم الإسلامي في أشكال جديدة [10] .

ثالثا : العقل الإسلامي لا يفكر عقلا :

ترفض الباحثة اليابانية «كاروكوثورمي» الرأي الذي يعتبر العلوم والتكنولوجيا قضايا مستقلة عن ثقافة أي مجتمع معين. فلكل ثقافة طرقها التقليدية الخاصة للوصول إلى المعرفة وللعمل، كما أن النقلة النوعية في تطبيقات المعرفة تعتبر عاملا من عوامل التقدم الديناميكي في المجتمع، وفي ظروف مواتية يمكن لهذا العامل أن يكون حافزا ممتازا لعملية الإبداع الداخلي [11]. ومع هذا المنحى يلتقي «روني ماهو» حيث يعتقد، أنه لا علمية للمعرفة إلا بالروح التي هي (أي المعرفة) من نتائجها، والتي تعطيها معنى لدى الإنسان ومغزى حيث تطبيقها على الأشياء.فالعلم ليس شكلا من الصيغ والوصفات التي من تلقاء ذاتها تمنح الإنسان سلطات مجانية على المخلوقات... ومشكلة التقدم التكنولوجي في البلدان التي مازالت تشكو من نقص في التنمية لا يمكن حلها جذريا باستيراد التقنية الأجنبية، أو التوطين العاجل للعلوم التطبيقية الجاهز بشكل من الأشكال. فلا يمكن للتقدم أن يتحقق بصورة جذرية إلاّ بالخلق والدعم حسب سياق ينمو داخليا في قلب الحقيقة الإنسانية للمجتمعات المعنية من الوجهتين الثقافية والاجتماعية للعلم (...) إن

العلم في حد ذاته مجتمع... مجتمع يحتوي على شيء رائع، هو امتلاكه وبذلك فهو يعد و يشكل إنسانية الغد، لكن يستطيع هذا المجتمع البزوغ والازدهار في أي سياق كان. ومن ثم، فكل فعل للثقافة والعلم، أيًا كانت مادته أو وسائله أو دوافعه أو حجمه أو ظروفه هو أساسًا فكرة من الإنسان حول الإنسان[12]. فالثقافة العلمية البحثية المنحصرة في المعاني والعلوم الدقيقة التجريدية منها والمادية التجريبية التي بلغت ذروتها في الثورات العلمية التكنولوجية المتدافعة والتي تصنع العالم المعاصر بما أحدثه من توازنات وتغيير في موازين القوى، وتأثير حاسم في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية عالميا.

فمنذ أزيد من ثلاثة قرون وهذه الطفرة العلمية التكنولوجية الهادئة تغير حياة المجتمعات في معاشها وعمرانها، وتفعل فعلها في أنظمة الحكم والحياة السياسية، وفي وضع الجيوش، قوة وتنظيما، وجعلت الوفرة المعرفية التطبيقية والنظرية في العلوم التجريبية الدقيقة وفي العلوم الاجتماعية المختلفة. كل هذا يتسارع بتلك الطفرة عند الحروب والصراعات حول مناطق النفوذ واحتكار الثروات المادية[13].

لقد تشعب النقاش في العالم الإسلامي حول ضرورة وكيفية اللحاق بقطار العولمة، وضمن أي مشروع؟، فهناك من تحدث عن الهوية وضرورة صيانتها، غير أن معظمهم قال: لا وقت للمقاومة والمساومة ولابد من الجري للحاق به وإلاَّ سيجلس الجميع على رصيف التاريخ، وتساءل آخرون إن كان لدينا مقعد في هذا القطار؟ فرد المتحمّسون إن الصعود إلى القطار ضروري من دون مقعد، وقد قيل هذا الكلام التنظيري وكأن هذه هي طريق الخلاص الوحيدة أمامنا خاصة بعد أن وقعنا اقتصاديا في الفخ الثلاثي :

- بورصة ول ستريت
- وزارة الخزانة الأمريكية
- صندوق النقد الدولي

وهذا ماسيرهن ما تبقى من قوة العالم الإسلامي وتجبرها لمصلحة الأقوى دائما. ومنه، فهل مازال في الوقت متسع لكي نعيد التوازن إلى العالم الإسلامي ؟ وهل هذا العالم يسير حقا وفقا لمصلحته ؟ أم يحقق مصالح الآخرين ؟.

ومن هذا تأتي أهمية الدراسات المستقبلية لنعرف ماذا يخبئ المستقبل للعالم الإسلامي ؟ في هذا الصدد يقول «وليد عبد الحي» : إن الثورة الحقيقية تكمن في تحول الزمن من كم فيزيائي

دهري استياتيكي إلى وعاء حاضن للمتغيرات والمتناقضات، ومعنى قوله-تحول الزمن - من منظور دهريي استاتيكي إلى منظور ديناميكي. أعطى للحرية معنى أعمق من ذي قبل فأمدها بدلالات مستقبلية، جعلها أكثر قابلية للتطويع.

ولأن ميزة العصر هي سرعة التغير والتغيير وجب علينا رصد هذه المتغيرات لنعرف ما ينتظر العالم الإسلامي غدًا وما هي آليات التكيف مع هذّا العصر لئلا يسبقنا الزمن فنجد أنفسنا من المتخلفين[14].

إن الولايات المتحدة الدولة الأقوى حاليًا تعمل جاهدة على منع ظهور قوة منافسة بتأكيدها على العولمة بأبعادها كافة، والسيطرة على مناطق الطاقة، إضافة إلى دعم القوى الإقليمية المتناغمة معها. والإشكالية الرئيسة التي يطرحها «وليد عبد الحي» تتمثل في طرحه لمفهوم القطب من زوايا ثلاث، الأول : القطب الدولي ويعني به أمريكا ، والثاني : الإقليم القطب الذي يُعد الأكثر أهمية كل دولة في إقليمها . وعلى المستوى الثاني في الرؤية الأمريكية للعالم الإسلامي وبالضبط رؤيتها للشرق الأوسط والذي سوف يقسم إلى شرقين الأول: شرق شرقي والثاني شرق غربي، وذلك لخدمة مصالحها أولا وإسرائيل ثانيا.

ويطرح الباحثون في المستقبليات مسألة غاية في الأهمية عن عالم الغد الذي غيب فيه العالم الإسلامي كأمة وكهوية وكقوة حضارية لها مكانها في البنية الجيوستراتيجية للمجتمع الدولي المعاصر الذي أعلن موت الكاريزما السياسية لتتحول من كاريزما الشخص إلى كاريزما الآلة، أي أن الإنسان لم يعد له أية أهمية على صعيد الفعل، فهو يجتر ويكرر ذاته، فتم من الناحية الواقعية التحول من شخصانية القلب إلى شخصانية العقل. ومن هنا بنت العولمة ونشأت فكرة الهيمنة الأحادية بشكل مطلق ولهذا السبب أعلن «فوكوياما» نهاية التاريخ، فقد انتصر نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على الليبرالية والتحرر والخصخصة والعولمة.

وفي ظل هذا الزخم يمر العالم الإسلامي بمخاض اسمه «الفوضى الخلاقة» تسعى من خلاله القوى العظمى إلى التحكم في الموارد الطبيعية على نذرتها والإبقاء عليها سوقاً مزدهرة للأسلحة من كل الأنواع، وأيضا الإبقاء على ورقة وحش اسمه الإرهاب الدولي وطاقية القاعدة كعنوان لهذه الهستيريا الدولية الساعية إلى تبرير استراتيجية تسويق الخوف دوليا، فالعديد من الدراسات لخبراء أمريكان، وعلى رأسهم (نعوم شومكي) يقرؤون في هذه الهستيريا المقصودة والتي تخفي مصالح آنية مالية واقتصادية هدفها احتكار القوة، وأخرى بعيدة المدى هدفها بسط هيمنة

الإيديولوجيا الليبرالية المسيحية على العالم الإسلامي[15].

لقد أشرنا سلفا إلى الكتابات التي تهاجم الإسلام في الغرب وترى فيه عدو الغد الذي يجب شن حرب باردة حضارية عليه وهي كتابات لابد أن يكون لها تأثير سلبي على نهضة العالم الإسلامي الحضارية حتى ولو كان الأمر يتعلق بمجرد كلام لا يجد طريقه إلى التطبيق، ويتمثل ذلك التأثير السلبي أو ما يتمثل في ردود الفعل السلبية التي يستثيرها في صفوف المسلمين ولا بد أن تكتسي عند بعضهم إيحاء للنكوص إلى الوراء للتشبث في مواقع حصينة قصد الدفاع، فنكون هكذا أمام نزعة ما ضوية ترى المستقبل في الماضي.

إن هذا الانقلاب الذي حدث في مجال العلاقات بين العولمة والهوية والذي يجسده تراجع الشعارات المعبرة عن مسألة العولمة لحساب شعارات مسألة الهوية، لم يعد ينظر إليه اليوم على أنه حدث عارض يمر سريعا كما تمر الموضة بل غدا موضوعا اجتماعيا ثقافيا وسياسيا وجيوستراتيجيا يتحدث عنه، بل ويحلل ويدرس تحت عناوين من نوع (عودة المكبوت) وعودة المقدس (في العام الغربي) والصحوة الإسلامية والمراجع الروحية في العالم الإسلامي[16].

هويتنا لا توجد بل هويتنا تصنع:

وإذا، يجب النظر إلى العولمة وإكراهاتها على العالم الإسلامي ليس فقط بوصفها فعلا خارجيا تحركه الرغبة الغربية في الهيمنة، بل يجب النظر إليها كذلك من خلال ردود الفعل السلبية التي يستثيرها ذلك الفعل في واقعنا الإسلامي الراهن، هذا الواقع الذي لابد من استحضار معطياته التي من شأنها أن تتأثر أكثر من غيرها.فإلى هذا الواقع نتجه الآن بتحليلنا.

في البدء، إذا أردنا أن نفهم تاريخنا لابد أن نفهم تاريخ الغرب وحتى تكتمل لدينا عناصر الهوية الغربية لابد أن نفهم تاريخ أوروبا لا لشيء لأن الأمة لا تجدد من أصل من الماضي بل تتجدد بأهداف مستقبلية. ومن ثم فالهوية فعل مستقبلي وهي تشكل مستمر للعالم في حالات متغيرة.

واضح أننا لا ندعي أن الوحدة الإسلامية ستتحقق عمليا من خلال الوظيفة التي يمكن أن يؤديها الدين الإسلامي أو الثقافة الإسلامية إنما ندعي فقط أن الدين الإسلامي هو الذي رفع من شأنها من مجرد رفعة جغرافية إلى حضارة وهوية تعترف بالآخر المختلف وتتعايش معه وتقدس خصوصيته وتصون هويته.

إن القضية التي تشغل اهتمامنا ليست التحقيق الفعلي للوحدة الفعلية للعالم الإسلامي

بل فقط قضية إعادة تأسيس الوعي بالهوية الإسلامية، علما بأن هذه الأخيرة إذا ما حركت في اتجاه يخدم حاضرها ومستقبلها، ذلك لأن حاضر العالم الإسلامي لم يجد بعد سبيله إلى إعادة ترتيب علاقته بالماضي ومن ثم شق طريقه لبناء علاقته بالمستقبل، بل هو يتراوح بين ماض لا يستطيع التحرر منه لأنه يمتلكه ويأسره وبين مستقبل لا يستطيع الارتماء في أحضانه لأنه غير مؤهل له بعد لأنه خطط له من دونه.

وبالتالي يجب إعادة ترتيب العلاقة مع الماضي كي تتضح أمامنا معطيات الحاضر ومعالم المستقبل بوعي صحيح غير زائف[17]. والتخطيط لهوية الماضي معناه إعادة تأسيسها في وعي الإنسان المسلم، بل إعادة بنائها كتراث يحويه بدل أن يحتويه، إن ذلك وحده ما يجعل العالم الإسلامي قادراً بالفعل على تأسيس هوية المستقبل، ومن هنا تبدو لنا واضحة وجليّة إحدى المهام الرئيسة التي يجب أن ينجزها التخطيط لهوية الماضي، إنها إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، لأن التاريخ الإسلامي السائد هو مجرد اجترار وتكرار وإعادة إنتاج بشكل رديء للتاريخ الإسلامي نفسه الذي كتبه الأسلاف تحت ضغوط وإكراهات العصور التي نشأوا فيها وفي حدود الإمكانات العلمية والمنهجية التي كانت متوفرة.

وإذن، فنحن مازلنا سجناء للبنى والمعرفية والمناهج القديمة التي وجهتهم وتحكمت في إنتاجهم مما يجرنا دون أن نشعر إلى الانخراط في صراعات الماضي ومشاكله، و إلى جعل حاضرنا مشغولا بماضينا، وبالتالي النظر إلى المستقبل بتوجيه من مشاكل الماضي وصراعاته [18].

فنحن إذا، في حاجة إلى إعادة كتابة التاريخ الإسلامي بروح نقدية وبتوجيه من طموحاتنا في التقدم، ومن ثم لنفسح المجال للعقل ليمارس دوره النقدي الخلاق استعدادا للنقلة النوعية كما أن التعدد في مكونات الهوية الإسلامية واقعة أساسية لا يجوز القفز عليها، بل بالعكس لابد من توظيفها بوعي في اغناء وإخصاب الهوية الإسلامية وتطويرها وتوسيع مجالها الحيوي.

نستطيع أن نستمر طويلا في سرد المظاهر التي نبرز من خلالها أهمية الهوية في عالم اليوم ولكننا سنكتفي بما ذكرنا لأن ما يهمنا هنا ليس استقصاء تلك المظاهر، بل يهمنا فقط إثارة الانتباه إلى الأهمية التي تكتسبها إشكالية الهوية كما تطرح، بل كما ينبغي أن تطرح بالنسبة إلى العالم الإسلامي خدمة لحاضره ومستقبله والذي تشكل الهوية أهم

مقومات وجوده إن لم نقل مقومه الأساسي على الإطلاق.

وإذا، فإشكالية الهوية في العالم الإسلامي هي في مظهرها الأول والمباشر مسألة المادة المعرفية المستهلكة وطريقة استهلاكها وإعادة إنتاجها... إنها إذا، مسألة الفكر الإسلامي كمحتوى، والفكر الإسلامي كأداة، على أن هذا النوع من التحديد لإشكالية الهوية في العالم الإسلامي سيبقى أشبه بالمصادرة على المطلوب إذ هو لم يبرر تبريرًا كافيًا، ونحن نعتقد أنه يجد تبريره، الكافي في الوظيفة التاريخية للهوية في العالم الإسلامي.

رابعا: سؤال ما العمل؟

إن الدوغمائيين هم الذين أساؤوا فهم العولمة والهوية على حد سواء، وإن ما يجري اليوم في العالم الإسلامي هو إصرار على إخضاع العالم الإسلامي لقراءة أحادية للتاريخ، كما أن نقد العولمة لم يأت من المسلمين.. و أن الحضارات لا يمكنها أبدا أن تتصادم، وهي لا تلتقي إلا للثراء الحضاري، و إذا كان هناك صراع، فإن سمية الحضارة ستسقط لفتح المجال للإيديولوجيا، وهذه النظرية هي في الحقيقة إيعاز مفضوح من قبل « الصقور الأمريكان » لتحرير المفاهيم التي تمت بأي صلة للواقع الذي يكشف يوميا بأن هناك التقاء إيجابيا بين الحضارات، بالتالي، فإن الغرب لم يعد يشكل نموذجا يحتذى به، وحريّ بالعالم الإسلامي أن ينفتح على مرجعيات أخرى تغلبت على التخلف مثل الصين، واليابان و الهند.. لابد إذا، من التخلص من العلاقة المرضية مع الغرب، لا بد أن نقطع مع الغرب، فنحن إما منغلقون على الذات أو منفتحون على الغرب فقط كون نظم الإدراك المتحكم فيها هو الغرب، و بالتالي أصبحنا ننظر إلى ذواتنا المملاة من الغرب عن طريق توظيف الإشكاليات الغربية في الفكر الإسلامي، فانحرف الفكر الإسلامي نحو توظيف الذاكرة لتسويغ المقولات فأقام العالم الإسلامي علاقة جامدة مع التراث وأنشأ في الخيال أشياء جامدة وأصبح لا يعرف كيف يعمل بالتنوع فأصابه الارتباك والخلط بين الهوية والدّين، ومن ثم، صار الإنسان المسلم تائها بين الإسلام كدين والإسلام كثقافة، و الإسلام كهوية، والإسلام كإيديولوجيا سياسية.

ومن ذاك، فالعمل في البدء لا بد أن يطال النخب المهيمنة لأنها منفتحة على الغرب فقط، والمطلوب في الوقت الراهن الانفتاح على نماذج جديدة في التقدم .

وفي هذا الخصم المشوب بالقلق تبدو أولى المهام المنوطة بالنخبة المسلمة افتكاك دور

المهندس لمقولات الفعل الإسلامي الجديد، و هذا بإعادة بنائه من الداخل وممارسة العولمة وما تحمله من قيم الحداثة في «معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها ما يسمح بربط حاضر العالم الإسلامي بماضيه في اتجاه المستقبل».

ولأننا أمة للدين فيها الأثر الأكبر، يجب العمل على إحداث تغيير شامل في هذا الفكر لزيادة البيان وتوسيع مساحة الاجتهاد وإفساح النظر في النصوص، وبالنتيجة إماطة اللثام عن الجهل بالعلم منهجا و تطبيقا والجهل بالدين فقها وإنتاجًا.

ومنه، على المسلمين أن يعوا جيدًا أن الهوية متصل إبداع وفعل مستقبلي، وهي تشكيل مستمر للعالم، والكف عن الحديث المرضي عن الهوية بصيغة الماضي الميّت.

المراجع:

(1) . محمد عابد الجابري: العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الإديولوجي، مجلة فكر ونقد – العدد 21، 1991، الدار البيضاء، المغرب، ص – ص. 5-14.

(2)- MOHAMED ARKOUN : Islam, religion et société, ED. cerf, PARIS, 1992, P-P.98- 215.

(3) - MOHAMED ARKOUN : islam hier et demain, ED. bruchet castel, PARIS, 1993, P-P.105- 201

(4)- MOHAMED ARKOUN : pour une critique de la raison islamique, ED. Maisonneuve, PARIS, 1948, P-P .25 - 45

(5) - IBID : P- P. 60 - 173

(6)– MOHAMED ARKOUN : ouvertures sur l'islam, ED. Maisonneuve la rose ،1984, P-P .140 -151

(7)– PIERRE CALAUT : la crise identitaire dans le monde musulman, ED. Gallimard, PARIS, 66-2006, P – P. 30

(8) – DANEIL PERIAUX : L'esprit dela Mondialisation, ED, Plon, Paris, 2007, P.25

(9) – BOURHAN GHALIOUN : identité Culture et politique Culturelles dans les pays Dépendants, IN – Peuples MEDITERRANÉE, № 19, juillet – septembre, 1981, Paris, P-P. 66 - 70

برهان غليون: حديث حول العنف والحرب ضد الإرهاب، جريدة الخبر الجزائرية، عدد يوم (10) الخميس 23 ماي 2004

(11)- MASAMIRO SAKAMOTO : le JAPON VERS le 21= siècle, in – La Revue Futuribles № MAI 1997, P-P. 3- 23

(12) – 45-MAHAEU RENE : La civilisation De L'Universel, ED, LAFFONT, Paris, 1991, P-P. 25

(13) – IBID : P – P. 46 – 48

(14) وليد عبد الحي وآخرون: آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق، الأردن، 2003، ص-ص. 10-45

(15) - المرجع السابق: ص-ص.50-115

(16) – VINCENT BOUDER : La Mondialisation En question, ED, La Découverte, Paris, 2007, P – P. 201 – 223

(17) حسن الإمام : أي دور للعالم الإسلامي في القرن 21؟، الدار المغربية للكتاب ، الدار البيضاء،المغرب 2008، ص- ص. -14 43.

(18) المرجع نفسه: ص- ص. -103 119.

EMIRATES FOUNDATION FOR YOUTH DEVELOPMENT
مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب

غايتنا

« دمج الشباب في الإمارات العربية المتحدة
في الجهود والعمليات الرامية إلى بناء مجتمع مدني قوي وبشكل
يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال دعم
المبادرات والمشاريع التي تتميز بريادتها الاجتماعية وتفاعلها مع
المجتمع يساعدها في ذلك فهم عميق للقضايا والموضوعات ذات الصلة بالشباب،
وبصورة تتفق مع قيمنا الوطنية ».

تعتبر مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب من المؤسسات الرائدة في ميادين العمل
والنفع الاجتماعي أسستها حكومة أبو ظبي في شهر أبريل 2005 بموجب
مرسوم أميري من صاحب السمو رئيس الدولة، حاكم إمارة أبو ظبي
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

من خلال الدعم الكامل من جانب صاحب السمو رئيس الدولة وبالإضافة إلى
المساندة الكبيرة من راعي مؤسستنا ولي عهد أبو ظبي ، الفريق أول سمو الشيخ
محمد بن زايد آل نهيان، فإن المؤسسة ساهمت ولا تزال في مسيرة تقدم وتطور
دولة الإمارات كمجتمع متكامل يحتضن الجميع، وهي تعتمد في ذلك على سلسلة
من البرامج والنشاطات الثقافية والاجتماعية والتعليمية والبيئية ، علاوة على
برامج المنح، وما تحققه من نتائج ايجابية للشباب الإماراتي.
دعم وتمكين الشباب الإماراتي

العولمة الثقافية وصراع الهويات في المجتمعات العربية

(دراسة جيو إعلامية)

د . مثنى مشعان المزروعي ●
د . رعد حميد توفيق البياتي ● ●

مقدمة:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين الكثير من التغيرات العالمية والإقليمية، وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية معلنة عن بزوغ العديد من الظواهر التي من أبرزها العولمة والتي بدأت تفرض نفسها نسقاً عاما للتفاعلات الدولية، ومن أبرز ملامحها أن الدولة لم تعد فاعلاً رئيساً في إدارة العلاقات الدولية نتيجة تزايد فاعلية أدوات العولمة (الشركات متعددة الجنسية، منظمة التجارة الدولية، الإنترنت والقنوات الفضائية وغيرها). فنتج لذلك صنفان من الجمهور ما بين مناهض أو مؤيد لها، وفيصل الاختلاف هو مدى الاستفادة من هذه الظاهرة فضلا عن المحاباة التي يبديها المؤيد للسياسات الرأسمالية، وعليه يمر على الأمة العربية الإسلامية حينٌ من الدهر تضحي فيها نهبًا للغير بأي شكلٍ من أشكال النهب السياسي والاقتصادي والعسكري والديني والثقافي، وتكون في هذا مسلوبة الإرادة مغلوبة على أمرها لا تستطيع دفاعًا عن نفسها فيتقلص نفوذُها، ويضمحل تأثيرُها، ويهرب منها أبناؤها باحثين عن فكر الغير وثقافته على اعتبار أن المغلوب يتبع الغالب، والأمة

● مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية –الجامعة المستنصرية – بغداد
● ● كلية اصول الدين – الجامعة العراقية – بغداد

حينها مغلوبةٌ على أمرها[1].

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث على شكل تساؤل رئيسي هو: ما هي العولمة الثقافية؟ وكيف أصبحت فاعلاً رئيساً في كونها محددا بارزاً في التفاعلات الدولية فكرياً واجتماعياً وثقافياً؟.

وللوقوف على إجابة دقيقة عن هذه التساؤلات لابد من إثارة الاسئلة الفرعية الاتية :

1. ماهي الجيو إعلامية؟ وماهي علاقتها بالعولمة الثقافية؟
2. انعكاسات العولمة الثقافية من خلال وسائل الإعلام العابرة للحدود على المجتمع العربي الإسلامي؟
3. ماهي سبل معالجة الآثار الثقافية السلبية التي تتركها العولمة الثقافية من خلال وسائل الإعلام الرقمية لا سيما الأنترنت والقنوات الفضائية؟

فرضية البحث.

ارتباطاً مع ما تقدم ولغرض الإجابة على التساؤلات التي تطرحها مشكلة البحث والتوصل إلى نتائج تخدم البحث، يمكن أن يضع الباحثان الافتراض المسبق التالي:

1 - في ظل المتغيرات الدولية الجديدة برزت العولمة فاعلاً عالمياً تعمل أدواتها في منافسة الدولة حول مصادر القوة والنفوذ والثروة. ومن هذه الفرضية الرئيسة برزت فروضاً ثانوية تتلخص في الآتي:.

أ ـ أن العولمة تقوم بتحديد التفاعلات السياسية والاقتصادية العالمية والاجتماعية والثقافية.

ب ـ أصبحت العولمة أداة للاستعمار الجديد الذي حل محل الإمبريالية العالمية التي تمثل الاستعمار القديم.

2. - أن المجتمع العربي والإسلامي ونتيجة كونه من مجتمعات العالم النامي فإنه سيتأثر سلباً بهذه الظاهرة حاله حال بقية المجتمعات في الدول النامية.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

1. تحديد مواطن الضعف في المجتمع العربي والإسلامي التي نتجت عن ظاهرة العولمة وأدواتها.
2. تحديد الظواهر السلبية التي نقلتها العولمة الثقافية إلى المجتمع العربي والإسلامي من

خلال أدواتها في مجالي الاتصال والمعلوماتية.

3. وضع الأساليب المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة.

حدود البحث:

تحدد الدراسة مكانيا بمنطقة كبرى تشمل العالم كله على أساس أن العولمة تعد العالم في مجموعه قرية كونية صغيرة تمارس فيه أدواتها ونشاطاتها الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية. ومنطقة صغرى تتحدد بالوطن العربي بكامل أقطاره لأنه منطقة متجانسة في جوانب عديدة أهمها الاثنية وطبيعة الأنظمة الحاكمة والعلاقات الخارجية في مجالات الاقتصاد والسياسة.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهج التحليل الوصفي لاستقراء التغيرات المجتمعية التي حدثت نتيجة لظاهرة العولمة. واستعان الباحثان بالمنهج الوظيفي الذي يساعد في تحليل الوظائف التي تؤديها أدوات العولمة في هيكل المجتمع العربي والإسلامي.

هيكلية البحث:

في ضوء ما تقدم تناول البحث، أذرع العولمة (متغيراتها) العالمية التي تشمل الأنترنت والقنوات الفضائية، ثم تطرق البحث إلى أهمية هذه الأذرع مركزا على متغيري الأنترنت والقنوات الفضائية وتحكمهما بصياغة الأفكار ثم تناول طرح البحث مجموعة من الحلول التي تهدف إلى إمكانية تذويب إيدلوجية حضارة العولمة من خلال وسائل الإعلام، أما خاتمة البحث فقد ركزت على الصراع بين الغرب من جهة، وبين الاسلام من الجهة الاخرى .وانتهى البحث بخاتمة.

المصطلحات والمفاهيم

اولا: الجيو إعلامية:

يؤسس الباحثان هنا لفرع جديد من فروع الجغرافية السياسية، يمكن أن يكون نواة لمنهج جديد يضاف إلى مناهج أقسام الإعلام في الكليات ، ويمكن ان يكون بديلا عن مادة الجغرافية السياسية التي تعد إحدى مناهج أقسام الإعلام في بعض كليات الآداب.

تعد الجغرافيا همزة الوصل بين الأرض والإنسان والعلاقة القائمة بينهما سلباً وإيجاباً، والجغرافيا إحدى العلوم الاجتماعية التي تربط بين الإنسان وبيئته منذ أقدم العصور وحتى وقتنا الحاضر، فضلا عن ذلك فإن الجغرافيا من العلوم التكاملية التي تربط بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية .

لقد خضعت الجغرافيا كغيرها من العلوم لكثير من التغيير والتطوير ولعل تعريف الجغرافيا بأنها علم وصف الأرض هو تعريفٌ مستمد من المعنى الحرفي لكلمة «جغرافية Geography» المشتقة من الجذور الإغريقية Geo بمعنى الأرض و Graphy وتعنى وصف ، والمعنى الإجمالي هو وصف الأرض.

أما الآن يتداول المختصون في الجغرافية بشكل عام والجغرافية السياسية بشكل خاص مجموعة من المصطلحات اللاتينية غير المعربة الملحقة بالجذرGEO الذي يعني كما ذكرنا الارض، وعلى سبيل المثال هناك اليوم أربعة مفاهيم متداخلة هي الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية والجيوسياسية والجيو ايكونوميك تدرس في المعاهد السياسية والعسكرية تحت عنوان الجغرافيا السياسية، وهذه المصطلحات تشير إلى علاقة الأرض بكل من التخطيط السياسي والعسكري أولا، وعلاقة الأرض بالاقتصاد ثانيا، وهي الآن تعد فروعاً مهمة للجغرافية السياسية.

أما الإعلام فإنه في اللغة : أعلمته وعلمته في الأصل واحد إلا أن الإعلام اختص بما كان بإخبار سريع، والتعليم اختص بما كان بتكرير وتكثير حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم[2]. في حين أن مفهوم الإعلام اصطلاحا لم يتفق معظم الباحثين والمختصين عليه، الا أن هناك الكثير من المفاهيم التي تبلورت في عقول الباحثين والمختصين عبّرت عن حقيقة الإعلام، وكما هو معلوم أن تعريفات العلوم لا تستقر ولا تتبلور إلا بعد استيعاب أغلب جوانبها المختلفة واستكمال الاتفاق على أسسها ومبادئها، لذلك يصعب تحديد تعريف لفظة الإعلام تحديداً أكاديميا جامعا لاختلاف ميادين تداولاته التقنية والثقافية والعلمية والشعبية دون التوصل إلى تحديد تعريف دقيق لها[3] .

لقد عرفه إبراهيم إمام بأنه:(نشر الأخبار والمعلومات والآراء على الجماهير) ، وقال أيضاً: (بأنه بث رسائل واقعية أو خيالية موحدة على أعداد كبيرة من الناس يختلفون فيما بينهم من النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية)[4].

وعليه يعد الإعلام صياغة لمعطيات أو معلومات في ميادين شتى سياسية، أو اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وعلمية وتبليغها للفرد، والجمهور بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة كالصحافة، والإذاعة، والسينما، والمعارض، والأنترنت إلى غيرها من وسائل الإعلام، كما أن الإعلام يتنوع بحسب المجالات التي يوظف فيها فمن ذلك: الإعلام التعليمي، والثقافي، والصحي، والرياضي، والسياسي، والأمني.

الجيو إعلامية (Geomedia) حالها حال الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية والجيوسياسية والجيوايكونوميك تتكون اصطلاحا من مقطعين الأول GEO الذي يعني الأرض في اللغة الاغريقية، أما الإعلامية فهي تعريب لكلمة media التي تعني مفاهيم عدة ومنها: الإعلان، والابلاغ، والتشهير، ومنها أخذ الباحثون بعلم الاتصالات هذا المعنى في العصر الحديث والإعلام يعني :تشارك المعارف والعلوم من خلال رموز يتفاهم من خلالها الجمهور المستهدف وبوساطة وسائل وقوالب تنقل الرسالة الإعلامية من المرسل إلى المستقبل. وابرز هذه الوسائل الاتصال الشفهي، الصحف، المذياع، التلفاز وأحدثها ما يتناوله موضوع البحث الأنترنت والقنوات الفضائية.

الجيو اعلامية كمفهوم وأداة، أداة للتسويق القيمي الجديد، فالإعلام ليس له حدود يتوقف عندها، بل هو أداة عابرة للحدود ، للثقافات ، للهويات ، تتلاشى أمامه الحدود القديمة والأسس القديمة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، لكن على الرغم من ذلك يبقى المكان الأصل في كل الأشياء؛ لأن الإعلام لا بد له أن ينطلق من مكان وينتهي بمكان ويؤثر في ثقافات وهويات وقوميات وحضارات قائمة في مكان.

الجيو إعلامية كما يراها الباحثان هي العلاقة التبادلية من حيث التاثير بين المكان والإعلام، فالمكان(ثقافات، حضارات، هويات) يؤثر ويتأثر بالإعلام من حيث نوعية الإعلام وكميته وما يتناقله من رسائل إعلامية(سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) تختلف اهدافها باختلاف مُعدّي هذه الرسائل والجمهور المستهدف.

ثانيا: العولمة الثقافية

يُرجع بعض الباحثين نشأة العولمة إلى جذور تعود إلى القرن الخامس عشر وهي حقبة ظهور الدولة القومية الموحدة ومن هؤلاء سمير أمين حيث قال: (إن العولمة نشأت مع نشوء الدولة القومية ونشوء الرأسمالية)[5].

يرى بعض المفكرين بأنها ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والسياسية والتقانية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بعد انهيار مجموعة الدول الاشتراكية وظهور نظرية القطب الواحد. فيقول دومينيل فيدال من هيئة تحرير اللوموند دبلومتيك الأمريكية (ليس من باب المفارقة التأكيد أن العولمة قد بدأت في 9 تشرين الثاني 1989، مع سقوط جدار برلين أو في آب 1991، تاريخ زوال الاتحاد السوفيتي)[6].

إن العولمة ليست فكرا إيديولوجيا أو مذهبا سياسيا جديداً بقدر ما هي ظاهرة نشأت عبر

عقود عديدة من رحم النظام الرأسمالي[7] وهذا يجعلها قابلة للتوسع باستمرار وتنتج مناهج وأساليب جديدة تدعمها الثورتان التقنية والمعلوماتية لإنتاج نظام جديد مهيمن في قيمه وأهدافه وأساليبه.

أما مفهوم العولمة الثقافية ينطبق مع ما جاء به بريجنسكي الذي يشير إلى (بروز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز وسائل ثقافية عالية الطابع)[8]، وهناك العديد من التعاريف للعولمة في المجال الثقافي فقد عرفها بلقزيز بأنها (ما هي إلا فعل اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات لأنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح والثقافة فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة)[9]، وهذا المفهوم يوضح الوجه غير المرغوب فيه للعولمة في مجال الثقافة.

وإن كان العالم العربي الإسلامي قد سار على هذا التقسيم لكن تبقى حقيقة انه سيعاني ما تعانيه بقية المجتمعات في البلدان النامية على الرغم مما يمتلكه من إمكانيات اقتصادية. فإذا ما سار في تيار العولمة فإنه سيسير في الاتجاه المعاكس الذي يزيد من القيود المفروضة عليه وتبعية دوله للدول الرأسمالية المتقدمة وبالتالي سيزداد تفتيته وتهميشه، وتظهر مظاهر هذه العولمة الثقافية بأنها نظرت إلى العالم كقرية كونية وهو ما أتي مطابقاً لترجمتها الإنكليزية lGlobalization، والغت من خلالها الحدود السياسية والثقافية ، واصبحت الصورة المرئية هي المفتاح السحري المحرك لعقول الشعوب بغض النظر عن مصداقية هذه الصورة، كما صبغت المعايير السائدة والقيم بصبغات تجارية بجعلها كإعلانات تجارية يجري عليها ما يجري على الإعلانات من خضوعها لتوجهات الشركات المنتجة لها وهذا ما يعود على تكوين شخصية نمطية سلبية على الشعوب العربية الإسلامية.

إن ماورد من مفاهيم للعولمة جاءت كما ورد في مفهومها الغربي وهذا يعني أنها تحمل العمق الثقافي الغربي وهي تعبر تعبيراً بليغاً عن محتوى العولمة وتحمل معاني تتناقض تناقضاً كبيرا مع منطوق ومعنى الآية الكريمة ﴿ يَأَيهَا النَّاسِ إِنَّا خَلَقْنَكم مِّن ذَكَر وَ أُنثى وَ جَعَلْنَكمْ شعُوباً وَ قَبَائلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكرَمَكمْ عِندَ اللَّه أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّه عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[10]. لكن المنظور الإسلامي للعولمة لكي يحدد يجب أن ينتقل إلى طاولة بحث أخرى غير التي يدور عليها البحث في المفهوم الغربي (رابح و خاسر، شمال وجنوب)، لأن المنظور الإسلامي أكثر اتساعا وشمولا من الإطار المادي الضيق الذي تدور العولمة في فلكه، فالغايات الإسلامية تتجاوز الغايات المادية لأنها تنتقل بالإنسان إلى

ربطه للاشياء المادية بالروحية، فهي تربط الغاية والهدف من حيث الوصول إلى الآخرة، فاولويات المصالح الاقتصادية في الإسلام تتحدد تبعاً للغايات العقائدية المستهدفة من السعي الإنساني في التصور الإسلامي.

إن الرؤية الإسلامية لا تقف عند حدود هذا الموقف الاقتصادي من العولمة لأنه حسب تلك الرؤية فإن المسألة تنطوي على صراع أيديولوجي كامن وراء الصراع الاقتصادي.

اذرع العولمة العالمية

(الأنترنت، القنوات الفضائية)

من البديهي أن من يملك وسائل الإعلام في هذا الزمن فهو يملك زمام تفكير الشعوب، وتوجيههم ؛ لأن القوة الإعلامية هي من تملك زمام الشعوب الآن، فبعد أن تحول العالم إلى قرية صغيرة بفضل تطور وسائل الإعلام والاتصال، وبعد أن غزت عالمنا الإسلامي عبر هذه الوسائل أفكار وقيم مختلفة من كل أرجاء العالم، وصار هم هذه الوسائل: هو حسم المواقف والصراعات كلٌ حسب توجهه، ففي هذه الحالة وغيرها تبين خطر هذه الوسائل، ومن هذا المنطلق ظهرت أهمية وسائل الإعلام التي ضاعفت إيصال المعلومات إلى الشعوب بصورة مكثفة، كما ضاعفت آلات الثورة الصناعية الإنتاج في الصعد كافة، فكان نصيب العالم العربي والإسلامي اقل ما يمكن أن يعتمد عليه الإعلاميون لتثبيت ثقافة وايدلوجية الاسلام بين أتباعه أو بين العالم الخارجي.

إذن فالمُستقَبَل: هو لمن يسيطر على أذرع العولمة الثقافية المتجددة، ويستخدمها استخدام الحريص على أفكاره، والذي لا يهمل إدارتها للترفيه والتسلية فقط، وهنا يؤكد مؤلف كتاب (سياسة القوة: مُستقَبل النظام الدولي والقوة العظمى): أن المرحلة القائمة ليست نظاما دوليا جديدا، ولكنها مرحلة انتقالية لم تسم بعد، ولم تستقر على حالة نهائية، والخريطة العالمية ترشح العودة إلى ثنائية قطبية أو متعددة الأقطاب [11].

وجميع ما تقدم(استقطاب العولمة) يكون بالاعتماد على وسائل الإعلام الجماهيرية والتي ظهرت نتيجة لظهور أيدلوجية العولمة على أصوب الأقوال.

واستخدام الوسائل الإعلامية المعاصرة: هو من أهم عناصر قوة الدولة في عصرنا، إذ يقول الباحث الأمريكي (جوزيف ناي) القوة: هي القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة، بالقوة الصلبة العسكرية، أو الناعمة الثقافية، أو الاقتصادية [12].

وهذا جدول يوضح مراحل استخدام وسائل الإعلام في تاريخ الإنسانية،وهو على وفق ما يراه (ماكلوهان)على أربع مراحل[13]:

المرحلة الشفوية	أي مرحلة ما قبل التعلم إلى المرحلة القبلية
مرحلة كتابة النسخ	ظهرت في اليونان القديمة واستمرت ألفي عام
عصر الطباعة	من سنة 1500م إلى سنة 1900م تقريبا
عصر وسائل الإعلام الجماهيرية	من سنة 1900م تقريبا إلى الوقت الحاضر

اهمية ادوات العولمة الرقمية الانترنيت القنوات الفضائية

إن المجتمعات تمر في هذا العصر في طور تغيرات تقنية واجتماعية كبيرة مردها التقدم الملحوظ في مجال تقنيات المعلومات وحفظها، والمتأمل لما آل إليه السباق التكنولوجي والتقني في العالم، وما توصل إليه حتى الآن من اكتشافات تقنية في مجالات الحاسب الآلي، والبرمجيات ليستدرك قول الله تعالى ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلا قَلِيلاً﴾[14]، ونتيجة لذلك فقد تغير نمط معيشة الإنسان، وتغيرت طبيعة الأعمال التي يقوم بها وكيفية القيام بها، بل تغير نمط وأسلوب تفكير الإنسان في المجتمع وتحولت المجتمعات في هذا العصر إلى مجتمعات معلوماتية يعتمد اقتصادها وبناء ثقافتها ورفاهية شعوبها اعتماداً كبيراً على تقنيات المعلومات.

لذلك تعد هذه الادوات ذات امتداد واسع لمجالات نقل المعارف والأفكار وهي متنفس العولمة الناجح والذي عن طريقها حدثت الكثير من أهم التحولات والتطورات العلمية والتقانية والاجتماعية والتي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين وبدأت في الظهور حاليا من خلال ما نشاهده من تسقيط لدومنو الحكومات الحالية ، وهي بذلك أعطت دفعاً جديداً وواضحاً لعصر الاستقطاب المعرفي (عصر العولمة).

الأنترنت والقنوات الفضائية وتحكمهما بصياغة الافكار

إن المجتمع العربي والإسلامي مستهدف في أمنه السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والايدلوجي، وخطورة هذا الوضع تنبع بلا شك من كون وسائل الإعلام والاتصال إحدى الأسلحة التي استخدمتها القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ مطلع القرن العشرين في سبيل فرض سيطرتها وهيمنتها على الوطن العربي[15].

وياتي تحكم ماكنة الإعلام الغربية التي اصبحت من أبرز عناصر قوة الغرب من خلال مراحل تراكمت عليها الاحتياجات لتصل بالنتيجة إلى استحالة الاستغناء عن هذه الوسيلة

المغذية للافكار وغيرها من مستلزمات إدامة الحياة العصرية، ومن خلالها كسر لكل الحدود الاقليمية وسلب لهويات الشعوب وجعلها هوية واحدة تتضح ملامحها بمدى اتضاح صورة الأنترنت ومن خلفه العولمة الثقافية، يضاف إلى ذلك يمكن إنشاء جيوش من الاتباع لهذه العولمة الثقافية عن طريق ما بات يعرف حاليا بمواقع التواصل الاجتماعي(فيسبوك ،تويتر) وانشاء هذه الجيوش وتحريكها وتهيئتها التهيئة التي يجمعها العقد العولمي، وجميع ذلك يخضع لمديري هذه الجيوش والتي أغلب ما تكون حقيقية بأسماء وهمية بحجج أمنية أو سياسية ،فضلا عن استغلال منظمات المجتمع المدني التي في ظاهرها مؤسسات للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان أما في حقيقة الأمر تعد غالبيتها واجهات لأجهزة مخابراتية ومؤسسات رأسمالية لها أهدافها السياسية والاقتصادية الخاصة.

كما لا يستثى الجانب الانحلالي والتي تهدف مما تهدف اليه الأنظمة الرأسمالية هو المواقع الإباحية على شبكة الانترنيت أو القنوات الفضائية، وهذه المواقع تشكل تهديداً للقيم الدينية والاجتماعية في المجتمع العربي ذي التقاليد الإسلامية الأصيلة التي ترفض الإباحية والعنف. وبذلك أصبحت القيم التي يتمتع بها العرب أو المسلمون مهددة للاختفاء أذا ما أستمر الضخ المنهج لهذه المواقع الإباحية وأصبحت الحكومات عاجزة عن هذا الكم الهائل من الرسائل الرقمية المتسارعة الإيقاع؛ لإيقاع أكبر عدد ممكن من الشعوب في الانسلاخ من هويتها العقائدية والاثنية واستقطابها لهوية عابرة للحدود شعارها العولمة[16].

ظهرت العولمة ، ليس بوصفها مقولة علمية مجردة حيادية ، بل بوصفها ظاهرة إيديولوجية استغلت نتائج العلم المعاصر من أجل الهيمنة على العالم وتوحيده خارج حدود الثقافات والهويات الخاصة ، ومن أجل أن يتم ذلك كان لا بد أن تتبنى إيديولوجية لم تكشف عنها بشكل مباشر ولكن يمكن تبين معالمها من خلال الواقع .

فقد أسهمت على هجرة العقول عن بعد واستغلال الأدمغة في العالم، لكي تعمل عن بعد لصالح الدول المتقدمة، وتتسبب في إثارة روح العداء والترويج للمواقف المعارضة، أو تقود إلى الإخلال بالأمن والنظام والقانون وتشجع الإرهاب والعمل على تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية بشكل متعمد والذي يقود إلى إحراج الحكومات، ولذلك تكون مصدر قلق وإزعاج لكل الدول التي أصبح مواطنوها على تماس معها.

وعلى ما تقدم تبين لنا أن العولمة تسير ضد منهج التاريخ فتهمش الهويات أو تلغيها وهي التي

تشكلت عبر الاف السنين وتحولت إلى مكونات أمم منها الثقافية أو الدينية أو الاخلاقية أو الأيدلوجية العقلية بيد أنها وعلى سبيل المجاز تعد ككروموزوم بشري به يتحدد الجنس البشري فبها على ما هو المشاهد وما يتوقع حصوله في المستقبل القريب أن تختفي هويات وأيدلوجيات متجذرة في القدم ونشوء اخرى على أنقاضها، وإن كان هذا الطرح يناقض التاريخ لكن هو في الحقيقة ما يتشكل على الساحة العالمية عموما والساحة العربية على وجه الخصوص ، ف «ليست هناك ثقافة عالمية واحدة ، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام ، وإنما وجدت ، وتوجد وستوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية ، أو بتدخل إرادي من أهلها ، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة . من هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش ، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع »[17].

فهذه الثقافات إما ستذوب في خضم الأحداث ولا تجد لها متنفساً تعيد بها أمجادها فتلفظ أنفاسها على ملك موتها المسمى العولمة الثقافية، وأخرى ستنشطر إلى هويات أخرى تتواءم مع غيرها مشكلة هوية جديدة تدعي المسايرة المعاصرة وتسير في ركب الاقوياء، أعني دول رأسمالية أخرى، ومن خلال ما تقدم لا بد من تحديد إجابة واضحة ومحددة للسؤال التالي: هل إن العولمة بكل اشكالها حقيقة حتمية لا بد من السير على خطاها ؟ أم هي حقيقة إمكانية تستطيع الشعوب الرافضة لها مواجهتها والقضاء على متغيراتها؟.

إمكانية تذويب أيدلوجية حضارة العولمة من خلال وسائل الإعلام

يذهب بعض العلماء إلى أن ايدلوجية العولمة ظاهرة متجذرة في التاريخ وسارت أغلب الأيدلوجيات التاريخية على هذا المنوال وأبرز من تحدث بهذا الأمر هو صموئيل هنتغنتون في كتابه صدام الحضارات، إذ يرى أنه في كل مرحلة تاريخية كانت أم مستقبلية تريد أي حضارة ما إن تهيمن على بقية الحضارات، وهذا هو قمة ما بحث عنه صموئيل في كتابه ويعتقد فيما يعتقد أن الحضارة الإسلامية حضارة عالمية وسارت على النمط نفسه . الا أن هذا الطرح من الناحية الوصفية صحيح لكنه من حيث الأهداف الكبرى أمر متحفظ عليه ، فثمة فرق كبير بين عالمية الحضارة الإسلامية والعولمة المعاصرة.

تعتمد العولمة على نوع من الوثنية المعاصرة ، فهي تدعو إلى نوع من التعامل على أساس المصلحة (الاقتصادية والسياسية والعلمية) ، وعدم إيلاء القيم الخلقية والدينية أي اهتمام، لأن هذه القيم في اعتقادها تعيق التواصل الكوني كما تراه، كما تعيق تسويق مشروعها

«الحضاري» ذلك أنها تسعى إلى هيمنة حضارية، أو إلى بناء حضارة واحدة يتبعها الجميع، مع العلم أن هذه القيم يمكن أن تكون القشة التي تقصم ظهر بعير العولمة والتي تعد من عناصر القوة المهمة في العالم العربي والإسلامي كالهوية القومية والهوية الإسلامية وإن كانت حرب القيم والهويات قد استخدمها فقهاء العولمة فهم يستعملونه كسلاح للتغلب على قيم الأطراف وهو إستراتيجية الاتهام بالإرهاب أولا ، والمروق الدولي ثانيا ، فكل منظومة سياسية أو ثقافية أو دينية تعد في مشروع العولمة إرهابا إلا إذا تمت إزالتها والتخلي عنها في المؤسسات السياسية، وبذلك وحسب راي فقهاء العولمة الثقافية تعد الهويات عناصر قلق للعولمة بصورتها العامة ويجب الغاؤها للوصول إلى حالة من الاستقرار الاثني حسب ما تبتغيه العولمة.

إن أكثر المحللين الذين يبحثون في معالجة تحجيم دور العولمة وتاثيراتها الثقافية على المجتمع العربي الإسلامي(محمد جابر العابدي، سيد ياسين، يحيى اليحياوي، معن بشور،وغيرهم) يتحدثون بان ما تمر به الأمتان العربية والإسلامية من تسلط لمفاهيم عولمة كل شي لصالح الغرب أو القوة المتنفذة على الساحة الرأسمالية الثقافية أو الاقتصادية يتأرجح بين ثلاث نظريات:

- الأولى: يعزي الخلل في الامة الإسلامية إذ أصبحت هذه الامة وبصورة غير مباشرة وبعد مخاضات مر بها العالم الغربي لا العالم الإسلامي إلى أن أوصل المسلمين إلى أن يستعدوا الأعداء على دينهم وهذا هو قمة ما بحث عنه الغرب ومن خلفه الدول الراسمالية ، ولا نستثني التاثير الغربي والدفع بهذا التوجه ولعل أبلغ تعبير عن وضعية الإسلام في الإعلام والإدراك الغربي ظاهرة «الإسلاموفوبيا» وهي الكلمة التي دخلت قاموس السياسة الأوروبية وتحولت إلى مفردة لها معان محددة في عصرنا كما حصل في القرن التاسع عشر مع مفردة اللاسامية وتحت مفردة «الإسلاموفوبيا» وهي كلمة يقصد بها «الرِهَابُ الإسلامي» كمصطلح لمعنى الخوف من الإسلام بدأت تعقد المؤتمرات السياسية وتدار الندوات الفكرية لمعالجة مواضيع المخاوف من الإسلام وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- النظرية الثانية: ضعف الهوية العربية في مواصلة الصمود بوجه هوية العولمة العالمية وانحسار دورها داخليا أو داخل المدارس العربية على أكثر تقدير مع العلم أن العالم العربي أصبح في انتقال مستمر من الاعتماد على اللغة الإنكليزية والوصول إلى الانسلاخ الكامل من القومية العربية والانتماء للهوية العربية وتبعيته تبيعة فاحشة للغة الإنكليزية[18].

- النظرية الثالثة يلقى فيها باللائمة – كاملة – على الغرب ومؤامرته ضد الإسلام والعرب ويرى إدوارد سعيد في سلسلة من مؤلفاته على رأسها الاستشراق (1978) أن معرفة الغرب للإسلام في القرن التاسع عشر كانت بغرض السيطرة عليه وليس فهمه، وأن عمليه المعرفة هذه تمت بشكل منظم نسبيا تعاونت فيه مؤسسات الفكر والمعرفة الأوروبية تعاوناً وثيقاً مع مؤسسات الاستعمار الأوروبية الرسمية لمدها بالمعرفة اللازمة للسيطرة على المجتمعات المستعمرة.

ويعتقد سعيد أن بعض العرب لعبوا دور شبيها «بنيجاتيف الصورة» في تشكيل رؤية الغربي المثالية لنفسه، إذ عمد الأوربيون إلى تشويه صورة منافسيهم (المسلمين) كأسلوب لتقوية صورتهم الذاتية عن أنفسهم، وبناء ثقتهم في مواجهة عدو أكثر قوة وتحضرا. وكل فريق يدافع – بحرارة – عن اتجاهه، ويصب اللوم – وأحيانا اللعنات – على الفريق الآخر.

والتفكير على هذا النحو يؤدي إلى نتائج خاطئة، سواء صدر عن العلمانيين، الذين يسخرون من فكرة المؤامرة ويهزأون بمعتنقيها، أو عن الإسلاميين الذين يفسرون الأمر كله بالمؤامرة القائمة ضد الإسلام. او القوميين الذين يعدون الرابط القومي اقوى الروابط وهو من يستحق الالتفات حوله وتهميش الباقي.

جميع ما تقدم يحتمل الوجهين معا فالصحيح ممكن، والخطا ممكن، والحقيقة أن جميع ما مر من نظريات هو يصب في خطأ أكبر هو عدم التمسك بعناصر قوة الدول العربية والإسلامية وعدم التمسك هذا انسحب على ما يشاهد على الساحة العربية الإسلامية من تبعية وخنوع وقصور عن محاولة اللحوق بالركب العالمي.

لقد افترض الباحثان محاولة ركوب موجة التطور من الخيال العلمي إذا بقى العالم العربي الإسلامي على هذا المنوال وهو شبيه بأن تعطى بعيرا وتقول ساذهب به إلى القمر.

ويستمر يقلّب المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها أكفّهم في حيرة ويقولون: ماذا نفعل إزاء العولمة؟ هل نملك شيئا في الحاضر أو المستقبل؟

الجواب عن هذا التساؤل واضح وجلي لكن قصور عيون قلوبنا عن إدراكه لا تمنعنا من محاولة فهمه إذ في المحاولة هو تقدم وكما قيل العجز عن درك الإدراك إدراك، إذ الجواب موجود في قوله صلى الله عليه وسلم «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فمن لم يستطع فبلسانه، فمن لم يستطع فبقلبه، وهو أضعف الإيمان »[19] (رواه مسلم) وحديث في ذات الاتجاه يقول:

«فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن. وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»[20].وحقيقة هذه الأحاديث هو العلاج، فعدم القبول ولو بالقلب بما يحدث هو ثبات على عناصر القوة إن كانت قومية أو إسلامية أو قبلية وجميع ذلك مما يعزز الرصانة الفكرية والتقوقع حول القيم الإسلامية والعربية، وفي الوقت نفسه صناعة سور من الثوابت والتي بالالتزام بها يستحق الثابت أجر المجاهد في سبيل الله كما هو منطوق الحديث الشريف.

فبدلا من أن يتقولب الإنسان العربي في القالب الذي يريده له مؤيدو العولمة فيصل بذلك لهدف العولمة وجب إبراز وإظهار معالجات لتذويب هذه الظاهرة عن طريق عناصر القوة كما أسلف الباحثان.

فالإسلام هو النظام العالمي الصحيح. سواء بالنسبة لمعتنقيه، أو بالنسبة « للآخر » الذي لم يعتنق الإسلام. لأن ومن خلال الملاحظة الدقيقة تبين أن العقل الفطري المعتدل يتناغم تناغما كبيرا جدا مع تعاليم الدين الإسلامي بصورة إعجازية وهو ما يجعل الفلاسفة يقفون متحيرين من هذا الطرح .

فإذا تتبع منصف لظاهرة العولمة كانت السمة الكبرى للعولمة هي القهر والإلزام والضغط على المستضعفين ليخضعوا لسلطانها. بينما السمة الكبرى للإسلام أنه لا يكره أحد على اعتناقه: (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ..)[21]، (...أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)[22]؟!

وإذا كانت السمة البارزة للعولمة هي فرض قالب معين للحياة – هو القالب الأمريكي – ليتقولب الناس في داخله قسرا، ولو كان مقاسهم مختلفا عن مقاسه، فتتم قولبتهم ببتر بعض أعضائهم أو تحطيمها، فإن الإسلام – دين الله – يقر الاختلاف كأمر واقع، فرضه الله في الخليقة لحكمة يريدها: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ...)[23].

وبذلك خالف ما جاء به فرانسيس فوكياما وما جاء به هنتغنتون من أن العالم سائر إلى صدام والمنتصر فيه هو العالم الغربي أو أمريكا.

لأجل ذلك تحتاج الحركات الإسلامية العربية أن تكون هي ذاتها قد تربت على حقيقة التمسك بالهوية الإسلامية والتشدد في الدفاع عنها وعن ديباجتها لا إله إلا الله، ومقتضيات لا إله إلا الله، لتستطيع أن تنقل للناس تجربة حية ماثلة في عالم الواقع، يراها الناس فيقتدون بها

حين يُدْعَوْن إليها، وذلك ما يمكن أن يطلق عليه « إنشاء القاعدة الصلبة » أو تفعيل عناصر القوة.

لن تجد الحركات الإسلامية السبيل ميسرا إلى أي من الأهداف التي تسعى إليها ، بل ستجد العراقيل من كل جانب، وتجد المعوقات، فلا وسائل أو أذرع الإعلام متوفرة متحكمة بها بصورة مستقلة، ولا وجود لحكومات ترعى وتتفاعل بصدق في تطبيق هذه الأفكار، ولا وجود لدول تمول ما تريده هذه الحركات الإسلامية العربية اقتصاديا أو أيدلوجيا ولكن هذا قدرها الذي قدره لها الله: (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ)[24].

إن الرد الحقيقي على امكانية تذويب أيدلوجية العولمة من خلال وسائل الإعلام، هو إبراز النموذج الصحيح الذي يجب أن يكون عليه الإنسان، من خلال وسائل الإعلام المتنوعة (طباعة، إذاعة، تلفاز، إنترنت، مطويات، الهاتف، النقال، مسرحيات، إعلانات، برامج تحقيقية، دعاية مضادة او رمادية) ضد العولمة الثقافية، ولكي يصدق الناس أنه يمكن أن يتقدم الإنسان علميا وتكنولوجيا واقتصاديا عسكريا وسياسيا. فليس عن طريق الصراع كما جاء به الغرب الذي تظهر مثالياته على وسائل الإعلام الغربية ويتناسى أنه أول من دعا إلى الصراع والحرب.

الإسلام والغرب صراع أم تجاذبات

ورد الصراع في الادبيات العربية، فالصراع بالكسر صرع، المصارعة: اجتهاد الشخص أن يلقي من يصارعه أرضا[25]، وورد في القران الكريم مرة واحدة، قال تعإلى (فترى القوم فيها صرعى)[26]، واكتسب المصطلح مفهوما سياسيا واسع الانتشار واتخذ طابع النظرية في القرن التاسع عشر حين ورد في البيان الشيوعي لماركس الذي جاء فيه(إن تاريخ المجتمع كله حتى اليوم هو تاريخ صراع الطبقات)[27] وهذا المصطلح هو نفسه الذي نراه اليوم عند المفكرين المروجين للصراع أو الصدام بين الحضارات والثقافات، كالفكرة التي أطلقها المستشرق اليهودي برنارد لويس، وقام بتأصيلها الأمريكي الجنسية ياباني الاصل فرانسيس فوكوياما وروج لها عالم السياسة الأمريكي الجنسية اليهودي الأصل صمويل هنتنغتون ابتداء من عام 1993م، وأصبحت جاهزة لتسويغ وتبرير المواجهة بين الغرب والعالم الإسلامي، ذلك أن هنتنغتون بعد أن ميز بين سبع حضارات في العالم (الغربية، الأمريكية اللاتينية الأرثوذوكسية، الإسلامية، الكونفوشيوسية، الهندوسية، اليابانية، ورشح الأفريقية كحضارة ثامنة محتملة)- فإنه دعا إلى الاحتشاد في

مواجهة الحضارة الإسلامية بوجه أخص، في الأغلب لأنها أكثر قدرة على مواجهة الاحتواء من أي حضارة أخرى على وجه الأرض (إنها الحضارة التي قامت بشخص وبستة قرون أصبحت أمة سيطرت على مشارق الأرض ومغاربها) ، من ثم فإن رسالته التي تعبر عن رأي مدرسة كاملة هي التأكيد على أن الصراع ليس محله المصالح فحسب ولكنه أصبح بعد انتهاء الحرب الباردة صراع ثقافات وأديان، وهو ما ترجم على شكل عولمة أو أمركة.

أما موقف الإسلام من قضية صراع الحضارات فإنه يشير إلى إنَّ التصور الإسلامي لا يكرس الصراع كقانون تاريخي مطلق كما تقدمه فكرة هنتغنتون، ولكن الصراع يعنى التدافع وهو ليس إلاَّ شريعة واحدة من شرائع المجتمع البشري إلى جانب الشرائع السماوية الأخرى، كما أن له منطقه المختلف عن مفاهيم الصراع الأخرى، ولذا فإن الجهاد في معناه الواسع ليس صراعاً مع الآخر للقضاء عليه، ولكن أداة لحماية الدعوة ونشرها بين الآخر، ومن ثم فهو أحد أدواته حيث أداة التعاون السلمي تظهر إلى جانبه، ولكل من الأداتين ضوابطهما وشروطهما وليست إحداهما بديلة مطلقة للأخرى[28]. ولذا فليستذكر القارئ إرسال (القائد الإسلامي صلاح الدين الأيوبي) طبيبه الخاص لمعالجة عدوه في المعركة (ريتشارد ملك انكلترا) لا عدوه في الانسانية والفطرة السليمة فعندما اختفت مفاهيم المعركة والاختلاف ظهرت الانسانية بأعلى قيمها بهذه الحادثة. وعليه فيؤكد الباحثان على تفعيل مبدأ العالمية الإسلامية وإنه دين العالمين.

إذن هناك فرق كبير بين العالمية والعولمة فالمصطلح الأول يعني أن أبناء هذا العالم بمختلف قبائله وشعوبه ولغاته وملله ونحله، يعيشون على هذه الأرض، فلا بد أن يتفاهموا فيما بينهم، تمهيداً للتعاون الدائم على خير الجميع، ولا مانع من أن يأخذ بعضهم من بعض. ولا يجوز أن يفرض بعضهم على بعض لغته أو دينه أو مبادئه أو موازينه. فالاختلاف في هذا الإطار طبيعي جداً، والتعاون ضروري أبداً، لمنع الصدام والحروب والعدوان .وقد انطلق الإسلام في دعوته معترفًا بواقع الخلاف الموجود في الأرض حيث نجد القرآن الكريم يقول : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ[29] ﴾ وقوله تعالى: ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [30] وقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ اهْتَدَوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغ﴾[31] وقوله: ﴿ لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.[32]

الخاتمة

الجيو إعلامية مفهوم وأداة للتسويق تتلاشى فيه الحدود والأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل الثورة الرقمية التي أوجدت عالماً جديداً بحق، يرسم حدوداً جديدة للعالم، لا تتوقف عند حد معين وفق منظومة قيم تتعزز فيها العالمية، وتتلاشى الحدود، وهذا يبين أن للدراسات الجيو إعلامية مقداراً كبيراً من الاهتمام، وسيفرض هذا المصطلح نفسة لأنه يتماشى مع المعطيات القيمية في المنظومة العالمية.

إن للانترنت والبث الفضائي تأثيرات اجتماعية وثقافية سلبية كثيرة حيث إنها تهدف إلى تشكيل سلوك الأفراد وثقافتهم بغض النظر عن التقاليد والقيم والأخلاق التي يتميز بها المجتمع العربي والإسلامي، أي بمعنى القضاء على الحضارات المغايرة للحضارة الغربية، والهويات الثقافية السائدة فيها، كما أنها تستهدف الخصوصية التي تتميز بها هذه المجتمعات التي تمتلك حضارات لها عمقها التاريخي وبنتها على وفق ثقافتها الخاصة التي تنسجم مع مبادئها وقيمها وأخلاقها وديناتها المنتشرة بين أرجائها، لكن على الرغم من هذه السلبيات أصبحت العولمة حقيقة لايمكن تجاهلها وواقعاً مفروضاً يجب التعامل معه وتوظيفه لخدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية من خلال انشاء مواقع على الأنترنت والقنوات الفضائية التي تركز على الثقافتين العربية والإسلامية وتعمل على نشرها عالميا، كما ويجب ان نرفع أيديولوجيتنا الخاصة على غرار العولمة لنعمل على نشر العوربة والأسلمة وجعلها أيديولوجيات عالمية باستخدام الثورة التكنلوجية والتقانية نفسها.

الهوامش:

1 – أنظر جان زيجلر، في النهب الاقتصادي والسياسي: سادة العالم الجدد: العولمة النهابون المرتزقة الفجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003،ص304.

2 –الراغب الأصفهاني المفردات في غريب القرآن (ص 513).

3 – يُنظر: هادي نعمان الهيتي، اللغة في عملية الاتصال الجماهيري (بغداد،دار السامر للطباعة، 1997م)ص7.

4 – إبراهيم إمام، العلاقات والمجتمع(ط4،القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1981 م) ص 216

5 – سمير أمين، العولمة والدولة ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 21، العدد 228، 1998، ص 25.

6 – منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للنشر والطباعة والتوزيع، سوريا، 1998، ص17.

7 – ذكاء مخلص الخالدي، العولمة: المفاهيم والمتطلبات، المجلة الاقتصادية السعودية، السنة 2، العدد 3، 1999، ص47.

8 – عبد الخالق عبد الله، تعقيب على بحث السيد يس، في مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، الذي نشر في كتاب العرب والعولمة، تحرير إسامة الخولي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998،ص52

9 – عبد الإله بلقزيز الهوية الثقافية، بحث مقدم في ندوة العرب والعولمة، الذي نشر في كتاب العرب والعولمة، تحرير إسامة الخولي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998، ص318.

10 – الآية 13/ سورة الحجرات.

11 – يُنظر: موقع الجزيرة الأحد العدد الصادر:18 /8 / 1425 هـ،الشبكة العالمية للمعلومات، على الرابط:http: //www.aljazeera.net/NR/exeres

12 – نقلاً عن: موقع وسائل وأساليب الدعوة المعاصرة، الشبكة العالمية للمعلومات، على الرابط: httpwww.khayma.comsa.wsaeelaa.htm

13 – نقلا عن: محمد فلحي، صناعة العقل في عصر الشاشة، (عمان، الدار العلمية للنشر والتوزيع،بلا ت، بلا ت) ص 16 – 17.

14 – سورة الاسراء: من الآية 85.

15 – سلام خطاب الناصري، الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي ومخاطره على الأمن القومي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996، ص14.

16 – ينظر: مولود زايد الطبيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2001.، ص 202

17 – الجابري . محمد عابد العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات . مجلة فكر ونقد ، الرباط ، العدد 10

18 – ينظر، بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص27.

19 – ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، مؤسسة الرسالة، 2001م رقم الحديث:34، ص 243.

20 – صحيح مسلم (69/1)

21 – سورة البقرة (256)

22 – سورة يونس (99)

23 – سورة هود (118 – 119)

24 – سورة العنكبوت (2 – 3)

25 – معجم لغة الفقهاء (1 / 273)

26 – الحاقة 7

27 – عبد الوهاب الكيالي الزهيري، وكامل الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ط1 1974) ص 344.

28 – علي بن نايف الشحود، الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي وآمال المستقبل – (1 / 420)

29 – المائدة: 48.

30 – البقرة: 256.

31 – الممتحنة: 8.

32 – آل عمران: 85.

القوة العسكرية وسياسة الطاقة
بوتين والبحث عن «العظمة» الروسية

تأليف: بافل باييف ●

مقدمة:

ثمة موضوعان يحظيان بحضور بارز في السياسة التي انتهجها بوتين على امتداد فترة حكمه إلى حد أنهما أفرزا خطوطاً فاصلة في غاية الأهمية، وحددا المنحى الذي سلكته القضايا الأخرى في تطورها. أول هذين الموضوعين هو الأمن العسكري الذي صاغت له دوره الحيوي حرب الشيشان الثانية، هذه التي أضحت المنصة التي انطلق منها بوتين صوب الرئاسة. وثانيهما هو أمن الطاقة؛ وهذا قد تعززت أولويته القصوى بفضل هيمنة قطاع النفط والغاز على الاقتصاد الروسي بشكل غير مسبوق. ولكل من هذين الموضوعين منظوماته وبناه الداخلية المعقدة، وكلاهما يجدان القوة الدافعة لهما في المنطق الخاص به الذي يقف وراء كل منهما. ومع هذا، فثمة عامل مشترك يجمع بينهما؛ وهو أنهما يمثلان العنصرين الأساسيين لقوة روسيا التي يُسبغ عليها تقليدياً مفهوم "العظمة". وإلى جانب هذا، فإن اقتران الدافع الموجود فعلاً بالتصميم المعلن عنه، على إعادة إرساء أسس العظمة الروسية وبنائها من جديد، قد حدد معالم الموضوع الرئيسي الثالث من مواضيع سياسة بوتين. وعلى الرغم من ذلك، فإن الرغبة في استغلال قدرات

● ينشر بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية

روسيا النووية الاستراتيجية، لتأكيد موقعها كـ "قوة عظمى"، تبدو صادقة كولعها بتسييس صادراتها من ثروات الطاقة بقصد تحويل روسيا إلى "قوة عظمى في مجال الطاقة". ومن هنا، فإن هذه الموضوعات قد ارتبطت فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، ورسمت الملامح الجوهرية لـ "عصر" بوتين.

وهذا الكتاب يستهدف تشخيص القضايا الرئيسية التي تقع في دائرة التفاعل الدينامي بين هذه الموضوعات الثلاثة: اللجوء إلى القوة العسكرية؛ والاستفادة من ثروات الطاقة؛ وإعادة إرساء أسس "العظمة"، ثم الخروج بتقويم للتفاعلات القائمة فيما بينها. وهذا الهدف الثلاثي الأبعاد هو الذي يحدد هيكل هذا الكتاب الذي استهله المؤلف بثلاثة تقويمات مستقلة تركز كل منها على: وضعية القوات المسلحة، وتطوير قطاع الطاقة، وجوهر نيات استعادة "عظمة" روسيا خلال السنوات التي أمضاها بوتين في رئاسة البلاد. ويتم، من ثم، تحليل كل منها من خلال تفحص السبل التي أمكن من خلالها للزيادة الهائلة في مدخولات الدولة (التي جلبها لها قطاع الطاقة) تيسير عملية بناء المؤسسة العسكرية (والحد منها في الوقت عينه)؛ وطبيعة التأثير الذي أحدثته القوة العسكرية (الفعلية و"الافتراضية"، على حد سواء) على مكانة روسيا وسلامتها الإقليمية؛ ونوعية تأثير التحولات التي أحدثتها عملية تطوير صناعات النفط والغاز غير المتجانسة، سواء على حضور روسيا على المستوى الدولي، أو على رؤيتها الذاتية لنفسها.

تتناول الفصول الثلاثة الأولى هذه التقويمات الثلاثة، التي تشكل القسم الأول من هذا الكتاب، وهي "الركائز" القوية الشديدة التعقيد التي يستند إليها "البيت الروسي" اليوم. إن الغرض الفعلي لهذه الفصول هو استخلاص تحليل للقدرات الحقيقية للقوات المسلحة الروسية؛ ومكامن القوة الفعلية في مزيج مصادر الطاقة الروسية بمعزل عن النقاشات المعمقة التي تقتصر على فئات محدودة؛ إضافة إلى التركيز على الصراعات الرئيسية التي أضحت القوى المحركة للتفاعلات التي تم التعاطي معها في هذا الكتاب. وفيما يتعلق بمطامح إثبات "عظمة" روسيا، فإن الإحاطة بها تستهدف أيضاً الإفلات من حلقات الجدل الذي لا ينتهي بين أنصار ودعاة الثقافات السلافية والغربية، وإلقاء الضوء على المحتوى السياسي الطابع في المساعي الجارية لرسم ملامح الهوية الروسية في حقبة ما بعد العهد السوفيتي. وباختصار ، فإن الأسس المنطقية الثلاثة للموضوعات الآنفة الذكر، والتي تختلف بشكل واضح فيما بينها، هي التي ستكون موضع البحث والتحليل.

أما القسم الثاني من الكتاب فيتناول في فصوله الثلاثة أمن الطاقة في روسيا؛ فالافتراض القائل بأن "المتاجرة" بمصادر الطاقة، وصادرات الموارد الهيدروكربونية تحديداً، ترتبطان ارتباطاً مباشراً بالأجندة الأمنية، يبدو في الواقع جديداً على الفكر السياسي الروسي؛ على الرغم من الصلة السببية المباشرة التي تجمع ما بين هبوط أسعار النفط أواخر الثمانينيات وانهيار الاتحاد السوفيتي. وكان تأجج الأزمة المالية والسياسية في آب/أغسطس 1998 قد أثبت أن انكماش عائدات الصادرات ما فتئ يمثل تحدياً أمنياً كبيراً. بيد أنه لم يحدث إلا في عامي 2004 و2005 أن دفع الارتفاع المذهل في أسعار النفط بروسيا إلى التوجه نحو توظيف مصادر الطاقة توظيفاً احترازياً. وعلى الرغم من أن صافي الكميات التي صدّرتها روسيا من هذه المصادر لم يزدد بشكل كبير، ولكن بدا من الممكن حقاً أمام عائدات هذه الصادرات صوغ مفهوم "سلاح الطاقة" واستخدامه.

وفي سياق تحويل الطاقة إلى "أداة أمنية" على هذا النحو، فإنه حتى التفاعل التقليدي بين قطاعي الطاقة والتصنيع العسكري صار يكتسب حدة أكبر، نظراً إلى أن اللوبي الذي يقف وراء الصناعة النفطية/الغازية ما انفك يطالب بالمزيد من الأموال لاستثمارها في القطاع الأول، ولا يعير سوى القليل جداً من الاهتمام للثاني. ومنذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، فإن المنطقة الوحيدة التي تداخلت فيها الطاقة مع الأمن تداخلاً شديداً هي منطقة بحر قزوين؛ ولكن هنا أيضاً جاءت الطفرة المفاجئة في أسعار النفط لتزيد من حدة المخاطر التي قد تترتب على "المناورات" الجيوسياسية، ولتجبر روسيا على إعادة تقويم مصالحها الأمنية. وفي خضم هذا التفاعل، اكتشفت القيادة الروسية مأزقاً صعباً آخر تمثل في تصادم رغبتها بتقوية منظومة تحالفاتها الأمنية في الفضاء "ما بعد السوفيتي" مع عزمها على بيع الغاز بأعلى سعر ممكن. فعلى الرغم من أنها مقاربة براجماتية بالكامل، فإن "تجبير" الطاقة، أي تحويلها من جديد إلى ركن من أركان النزعة التجارية، لا يتسق مع دور "الضامن" الأمني الذي تؤديه روسيا.

ويركز القسم الثالث من الكتاب بفصوله الثلاثة على القوة العسكرية، بوصفها الدليل النهائي على "العظمة". ففي العقيدة الأمنية الروسية، اعتبرت النظرية القائلة بأن القوة العسكرية مكون بالغ الأهمية من مكونات قوة الدولة، وشرط مسبق لا بد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة، وأداة أساسية لمواجهة الضغوط الخارجية المعادية، اعتبرت هذه النظرية حقيقة بديهية تكونت عبر مئات السنين من تاريخ هذه الدولة. ولعل مقولة

ألكسندر الثالث المأثورة بأن "روسيا ليس لها من حلفاء حقيقيين سوى اثنين: الجيش والبحرية"، باتت مقبولة كخلاصة للحكمة التي يرتكز إليها فن إدارة شؤون الدولة وحكمها. كما أن الاستنتاج القائل: "بلد يعجز عن إطعام جيشه سوف يرغم على إطعام جيش أجنبي" يكتسب الشرعية التي تؤهله ليكون منطقاً سياسياً تجمع عليه عامة الناس. وفي خطابه أمام البرلمان في أيار/مايو 2006، أشاد الرئيس فلاديمير بوتين بالولايات المتحدة الأمريكية لأنها تنفق في موازنتها العسكرية أكثر مما تنفق روسيا بخمسة وعشرين ضعفاً. وعاد بوتين في خطاب له في ميونخ عام 2007 ليشدد على أن: "روسيا بلد يمتد تاريخه لأكثر من ألف سنة؛ ولطالما كان لها من الناحية العملية امتياز تطبيق سياسة خارجية مستقلة". غير أن المشكلة الوحيدة التي تعترض تعظيم القوة العسكرية على هذا النحو هي أن روسيا ليس بحوزتها إلا القليل جداً من هذه القوة لتسند بها مطالبتها بـ "العظمة" لنفسها.

ويناقش القسم الرابع بفصوله الثلاثة أيضاً قوة الطاقة في روسيا والبحث عن "العظمة"؛ فربما أن المهمة الرئيسية المتعلقة بإدارة كل من إنتاج موارد الطاقة وإمداداتها، والجهود الحثيثة التي تبذل بحماس واضح بحثاً عن "عظمة" روسيا، باتت تأخذ مسارين مختلفين كلياً. وفي حقيقة الأمر، فإن القيادة السوفيتية كانت خلال حقبة الحرب الباردة قد حرصت على جعل عملية صنع القرارات الخاصة بموارد الطاقة معزولة تماماً عن مخططات "الصراع المصيري المدمر مع الإمبريالية". ومن المؤكد أن القرارات ذات الصلة بتصدير النفط والغاز وتسعيرهما كانت ترتبط بالأهداف الرامية إلى إبقاء الدول التي تدور في الفلك السوفيتي تحت الهيمنة القوية، وإلى إضعاف أواصر التلاحم داخل "معسكر الأعداء". غير أن تأمل أحداث الماضي وتفهمها يكشفان أن العقلية التجارية كانت هي السمة الأكثر طغياناً على الاستراتيجية السوفيتية الخاصة بالطاقة من النوايا الخفية التي يراد منها تحويل النفط والغاز إلى "سلاحين" سياسيين.

غير أن فلاديمير بوتين استطاع بجرأة واضحة تخطي هذه العزلة وتحويل الطاقة، ليس فقط إلى وسيلة لبلوغ "العظمة" الروسية فحسب، بل وإلى ركن جوهري من أركان هذه المهمة المحيّرة. وقد أوجز المفهوم الذي وضعه "للقوة العظمى في مجال الطاقة" هذا المزيج الذي يجمع بين الطاقة كأداة تجارية وسياسات القوة معاً؛ والذي قد لا يمكن فيه التمييز بين الغايات الرامية لجني أقصى قدر من الأرباح وبين بناء أوضاع القوة. بل إن القيمة السوقية لشركة غازبروم أضحت الدالة الرئيسية لمكانة روسيا على الصعيد الدولي. وكما جرى بحثه في القسم الثالث،

فمن خلال توظيف ثلاث مزايا مختلفة "للعظمة"؛ أي: "القوة العظمى"، و"الإمبراطورية"، و"الحضارة" يغدو بالإمكان تقويم مدى فاعلية استغلال شتى أنواع ثروات الطاقة لغرض دفع عجلة مشاريع سياسية محددة إلى أمام.

إن القدر الكبير من المصادر المتداولة والآراء الرصينة، التي جرى توليفها في هذا الكتاب، لا تصب بالضرورة في مجموعة مترابطة من الاستنتاجات؛ وإنما تقيم الدليل على أن حالة "الاستقرار السياسي" الذي جاء بها بوتين لم تتمخض عن اتفاق في وجهات النظر على طبيعة المستقبل القريب الذي ينتظر روسيا. والحقائق والأرقام التي تم تجميعها قد لا تسهم في الخروج بتقويم من شأنه تأسيس اتجاه واضح لتطور الأحداث اللاحقة؛ إذ إن أساليب التقديرات الاستقرائية، التي قد تصل إلى مجموعة معقدة من التكهنات المتشابهة فيما بينها، نادراً ما تصح بالنسبة لروسيا. وليس هناك نموذج، يستند إلى نظرية معينة بذاتها، وراء هذا السرد المتشعب في الفصول الاثني عشر التي تداخلت فيما بينها على نحو لا يمكن تفاديه، والتي لا تخضع للاختبار أية فرضية علمية؛ بل تلقي نظرة فاحصة على الأحداث، في محاولة للتوصل إلى المنطق الذي يقف وراء تواليها.

ومثل هذه المقاربة التحليلية تقدم معطيات غزيرة تصلح لتأسيس فرضيات جديرة بالقبول عن المسارات المحتملة التي ستسلكها روسيا، تقدماً أو تراجعاً، ولعل البنية الأساسية لهذه الفرضيات يمكن إقامتها من خلال وضع سياسات بناء القوة العسكرية وقوة الطاقة جنباً إلى جنب، وربطهما معاً بسياسات إعادة بناء "العظمة" الروسية. إن البحث عن "العظمة"، بشتى مظاهره وشواهده، قد خلَّف – وما يزال – تأثيراً قوياً، سواء على قطاع الطاقة الخاضع لسيطرة الدولة عليه، أو على وضعية القوات المسلحة الروسية؛ وبالنتيجة، فإن التفاعلات الدينامية ما بين الأبعاد الثلاثة لمساعي بوتين في بناء الدولة، أمست حافلة بالصراعات والتناقضات.

إن "مركزية" صنع القرار السياسي، في بلد مترامي الأطراف يقوده نظام معقد إلى أبعد الحدود كروسيا، وتركيز السلطة على نحو مبالغ فيه في المكتب الرئاسي، لم يحقق التماسك والترابط المنطقي للسياسات الروسية؛ فهي ما برحت تتسم بقصر الأمد، والنفعية، وغياب الشفافية. ففي سياق التفاعل حديث النشأة وسريع التطور بين السعي لجني أقصى قدر من الأرباح من "قوة الطاقة"، وبلوغ نوع جديد من "العظمة"، هناك تناقضان على مستوى واحد من الأهمية. الأول يتضح بين الرغبة في تقوية الدور الكوني لمصدّر موارد الطاقة الأبرز في العالم،

وبين عجزه عن رفع مستويات إنتاج النفط والغاز إلى معدلات تفي بهذا الغرض. وعلى الرغم من أن هيمنة الدولة على قطاع الطاقة هي التي تجعل دور "القوة العظمى في مجال الطاقة" جذاباً إلى هذا الحد، إلا أنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى قصور إدارته وانعدام فاعليتها، وركود هذه الصناعة ذات الربحية الهائلة. أما التناقض الثاني فيتضح في الجمع بين هدف زيادة الإيرادات المالية من صادرات الطاقة، وبين الرغبة المغربة في استثمار ميّزة "المورد الذي لا بديل له" لحصد عائدات سياسية. وحين لا يمكن فصل قطاع الطاقة عن السياسات العظيمة الشأن، فلا بد من توخي الحذر الشديد عند تحويل هذا القطاع إلى أداة سياسية نافعة.

أمن الطاقة في الخليج: التحديات والآفاق

تأليف: مجموعة باحثين ●

انطلاقاً من الاهتمام البالغ الذي ماانفكت مسألة أمن الطاقة تحظى به من دول العالم قاطبة، فقد باتت تحتل موقع الصدارة على أجندة العمل العالمية؛ ومن هنا، فإن الموضوع الذي لا ينقطع حضوره في فصول هذا الكتاب جميعاً، هو التغيرات الدرامية التي شهدتها محاولات استشراف مفهوم أمن الطاقة، وإيجاد تعريف له.

وكانت وجهات نظر البلدان المستهلكة، قد نالت في الماضي، الكثير من الاهتمام والتركيز، على حين لم تنل الهموم لدى منتجي الطاقة وهواجسهم، ممن تتم حماية مصالحهم على نحو مماثل إلا الشيء اليسير منهما؛ بضمان "أمن الإمدادات"؛ وفي هذا الشأن، يسلط خوزيه بوتيلو دي فاسكونسيلوس، الضوء على هذه الحقيقة، ويشدد على التزام منظمة الدول المصدِّرة للنفط (أوبك)، تعهدها بضخ النفط إلى الدول المستهلكة له بكفاءة وفاعلية، مع مراعاة البعد الاقتصادي لهذا التعهد، كما أن الدول الأعضاء في المنظمة - والحديث مايزال لفاسكونسيلوس - إنما تتوخى في سعيها لبيع النفط والغاز: تعزيز برامجها ومشروعاتها التنموية، وتحسين مستويات المعيشة في الدول المنتجة؛ فالثروات «الهيدروكربونية تُعد المصدر

● ينشر بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية

الرئيس لمدخولاتنا، بل إنها تدر علينا في بعض الأحيان ما يزيد على 90 % من عائدات إجمالي صادراتنا... ومن ثم، فنحن لما نزل بعدُ، ثابتين في عزمنا على الوفاء بتعهدنا بالمحافظة على أمن الإمدادات».

وإذا كان واقع الحال يقول: إن الدول المنتجة للنفط، والمستهلكة له، تتشارك في طائفة واسعة من المصالح التي تدفع بها جميعاً إلى تقوية دعائم أمن الطاقة، فعلي عيساوي، يعيد إلى ذاكرتنا اعتقاد المنتجين بأنهم أكثر هشاشة وعرضة للأذى بكثير، أمام تقلب أسواق النفط العالمية واضطرابها، وفي إطار معالجة هذه المشكلة، فإن أول خيارات الدول الخليجية المنتجة وأشدها وضوحاً - في تقديره - هو توجه حكومات دول مجلس التعاون لحصد ريوعها من مجمل العملية الإنتاجية، لا الاكتفاء بالصادرات النفطية فحسب؛ وهو الأمر الذي قد يلزمها إعادة تقويم سياساتها الحالية الخاصة بتسعير النفط، وضمان انسجامها والظروف السائدة؛ ثم يخلص الباحث إلى القول: إن تغيير نظام التسعير الحالي، وتنويع موارد الاقتصاد، وتوسيع نطاق الضرائب والرسوم المحلية، إنما هي بعض الخيارات الصعبة التي تواجه دول المنطقة اليوم.

ويكشف رياض حمزة، النقاب عن موطن ضعف آخر، يفرض نفسه بقوة على منطقة الخليج العربي؛ ففي منطقة كهذه، وهي التي تمتلك دولها مجتمعة ما يفوق 40 % من احتياطيات العالم النفطية، وتنتج من النفط قرابة خمس الإنتاج العالمي منه، فإن الاستثمارات التي سبق أن وظفت في برامج تطوير العلوم والتكنولوجيا فيها، لم تكن لتتناسب وما تمثله من أهمية، بالنسبة إلى الاقتصادات الوطنية، وعلى الرغم من إقرار الباحث، بأن مبادرات كثيرة كانت قد أطلقت مؤخراً؛ سواء بهدف تقوية دور الجامعات والمراكز البحثية، أو للتغلب على العوائق التي تحول دون نقل التكنولوجيا في ميادين ذات صلة بأمن الطاقة على المدى القصير، فإنه يعيد القول: إن المنطقة بحاجة إلى المزيد من برامج الدراسات العليا، وأبحاثها التي تصب جلَّ اهتمامها على جوانب الطاقة وأوجهها المختلفة؛ ومنها تحديداً: بناء الطاقات والقدرات، وتحقيق التقدم العلمي؛ نظراً إلى أن هذه المنطقة ظلت تعتمد - أكثر مما ينبغي - على الأسواق العالمية؛ للحصول على التقنيات المتطورة التي باتت تمثل عنصراً حيوياً من عناصر بقائها.

وبحسب محمد السهلاوي، فإن ثمة عوامل محلية أخرى، ماانفكت تولّد آثاراً مضادة في

أسواق الطاقة وأمن منطقة الخليج في آنٍ واحد؛ ومن بين هذه: «غياب الديمقراطية الحقّ، وتفشي الفساد، وافتقار أسواق العمل إلى الضوابط والقيود التنظيمية»، وهو يرى أن مشكلات من هذا النوع، من شأنها: إيجاد العقبات أمام أي إصلاحات اقتصادية وإدارية، والتأثير سلبياً في أمن الطاقة. ويضيف إلى ذلك مشاغل أخرى، تكتسب أهمية كبرى، إزاء ما يتعلق بتحقيق أمن الطاقة في منطقة الخليج؛ وتلك هي: أمن الإمدادات، وأمن الطلب، واستقرار أسعار النفط، من حيث ارتباطها بالدولار الأمريكي، وعلاوة على ما تقدم، فهو يرى أن وضع الاقتصاد العالمي، والفرص المتاحة أمام العرض والطلب، والاعتماد المتبادل بين المنتجين والمستهلكين – وخاصة من يواجه منهم نمو الطلب بمعدلات عالية – عوامل إضافية، تؤكد أن أمن الطاقة في الخليج، سيظل قضية فائقة الأهمية على الصعيد العالمي، برغم أنه لا ينبغي التقليل من أهمية دور دول الخليج فيها.

ويقدم أنس الحجّي، عرضاً آخر لأهمية مبدأ الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة، وهو الذي يصفه بـ "مفتاح أمن الطاقة لأي دولة كانت"، وعلى الرغم من اعتقاده بأن مبدأ الاستقلالية في ميدان الطاقة، يمكن أن يعزز بعض جوانب أمنها، فإنه – أي هذا المبدأ – لا يقي هذه الدولة، أو تلك، من الصدمات المحتملة الوقوع في هذا الميدان؛ ولذا، فإن البلدان المستهلكة لن تتمكن من تقوية أمنها في مجال الطاقة، إلا من خلال ما يصفه الكاتب بـ "أمن الطاقة المتبادل"؛ وهو – من ثم – يعرّف أمن الطاقة بأنه «توافر إمدادات الطاقة بصورة ثابتة وشكل مطّرد، بحيث يضمن تحقق النمو الاقتصادي في الدول المنتجة والدول المستهلكة معاً، بأقل تكلفة من الناحية الاجتماعية، وبأدنى حد من تذبذب الأسعار»؛ وتأسيساً على أنموذج "نجم الطاقة" الذي استنبطه الباحث، فإن المستهلكين قادرون على تحقيق أمن الطاقة، عن طريق تنويع مصادرها وارداتها وصادراتها، أما بالنسبة إلى المنتجين، فسيكون عليهم تنويع مصادر مدخولاتهم، وتقليل الاعتماد على صادراتهم من موارد الطاقة، ومهما يكن من أمر، فإن الباحث يضع فوق أي عامل آخر، حقيقة مفادها أن صناع القرار لن يتمكنوا من الخروج بالتوصيات الضرورية المطلوبة؛ لتفادي تقلب الأسعار والوقوع في أزمة من أزمات الطاقة، في غياب وسائل القياس والتقويم الدقيقة اللازمة لتقديم بيانات ومعطيات محدّثة، عن شتى العوامل التي تحدد طبيعة أمن الطاقة؛ وهي البيانات والمعطيات التي تفتقر إليها دول الخليج إلى حد كبير.

ووصولاً إلى ما يعزز استقرار الأسعار وثباتها، فإن الاستشراف الذي أجراه فنسنت لاورمان، للهوة الفاصلة بين منتجي مصادر الطاقة ومستهلكيها، قد تمخض عن أنموذج تُصاغ، وفقَه، آلية لـ "ضبط الأسعار"، يقوم المنتجون والمستهلكون فيه معاً على إدارتها، وفي تقديره: أن آلية كهذه يمكنها بصورة عامة، إبقاء الأسعار في حالة استقرار نسبي، وعند مستويات معقولة، ويفترض الباحث أن الأساس المثالي الذي تبنى عليه هذه الآلية، يمكن أن يتخذ شكل معاهدة، تُعقد بين الدول الأعضاء، في كل من: منظمة أوبك، ووكالة الطاقة الدولية، ومجموعة العشرين الكبار (G-20)؛ بغية إقامة ما يمكن تسميته "الوكالة الدولية للنفط"؛ وفقَ هيكل إداري يماثل ذلك الذي تطبقه وكالة الطاقة الدولية؛ وكيان كهذا - كما يرى لاورمان - ربما يكون قادراً على دفع الأسعار نحو الاستقرار عند مستويات معقولة؛ الأمر الذي سيسهم في استقرار معدلات تدفق الاستثمارات نسبياً، وفي توفير طاقات إنتاجية احتياطية مضافة، ولاسيما داخل منظومة أوبك؛ لحماية دولها من أي "صدمات"، قد تصيب الإمدادات النفطية.

ويقف نوداري سيمونيا، مدافعاً عن الحاجة إلى وضع ضوابط أشد فاعلية وأكثر تأثيراً، ويوجّه انتقاداته للغرب؛ بسبب عجزه عن تقبل فكرة إيجاد حل "عادل" و "يحقق المنفعة المتبادلة"؛ للتعاون في مجال الطاقة بين المصدّرين والمستوردين، ويحذّر في الوقت عينه، من أن الإخفاق في استنباط مقاربة منصفة لمعالجة مسألة أمن الطاقة، سيدفع بالعالم إلى أتون صراع لا هوادة فيه في ميدان الطاقة، ويؤكد في هذا الخصوص، دعم روسيا محاولات التوصل إلى اتفاق على تحديد أسعار "منصفة" للنفط، من شأنها: فكّ أسر آليات تسعير موارد الطاقة من قبضة "نزوات المضاربين المطلقة العنان"، وإنشاء "آلية تنظيمية دولية بضوابط صارمة وسلطات واسعة"؛ وهذا - في تقديره - لن يحفظ للطاقة "أمنها" فحسب، بل سيقوّي أيضاً، دعائم سلم دولي أوسع نطاقاً، ويعم العالم بأسره.

وعلى صعيد الطلب، يحذّر رعد القادري، من أن مزيجاً من عوامل عدة، يمكنه أن يسبب انكماش معدلات الطلب الآخذة في التصاعد على الموارد الهيدروكربونية؛ ومن بين هذه العوامل، التي يراها: استمرار تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي عالمياً، وارتفاع الأسعار، وتعاظم مشاعر القلق حيال الآثار البيئية الناجمة عن انبعاثات غازات الكربون، وتسارع التطورات والإنجازات التقنية على نحو فاق التوقعات، وفي ظل أوضاع كهذه، فإن الباحث يرجّح تضاؤل

الطلب على نفط دول منظمة أوبك، إلى قرابة 25 مليون برميل في اليوم عام 2020، أضف إلى ذلك، أنه كلما ازداد الطلب ضعفاً، ازدادت حدة المصاعب التي تواجهها هذه المنظمة في إدارة أسواقها، لا بل إن الباحث يذهب به الظن إلى أن تدني مستويات نمو الطلب، أو انهيارها – وهو الاحتمال الأسوأ – سيفضيان إلى تعقيد الجهود التي تبذلها منظمة أوبك؛ لحماية نظام التسعير الذي تتبناه، وخاصة، في حال ارتفع إنتاج النفط العراقي بمعدلات كبيرة، وحيال ظروف مثل هذه، فإن ما يخبئه المستقبل من دلائل وتوقعات، إزاء ما يتعلق بالأسعار، وبعائدات دول الخليج العربية، لاحقاً، سيبدو أشد قتامة خلال الأعوام العشرة القادمة، وبحسب القادري، فإن دول الخليج العربية، تمتلك من الوقت ما يكفي لمعالجة مثل هذه التطورات، وإذا كانت ستبدأ بهذا مبكراً – كما يفترض – فإن عليها أن تبدأ بإقرار أن العامل الأهم في نهاية الأمر، ليس حجم قاعدة مواردها الهيدروكربونية، بل حجم الطلب العالمي على هذه "السلع"؛ وبهذا المعنى، فقد يتعين على دول الخليج – بوصفها منتجاً لمصادر الطاقة – مواصلة التعايش وحالة "انعدام أمن الطاقة" على هذا النحو؛ بيد أن سبل تعاملها وهذه الحالة، والتدابير البعيدة المدى التي ستتخذها؛ للتخفيف من حدة المخاطر المترتبة عليها، ستحدد مقدار المعاناة التي ستمر بها، وخاصة في ظل تنبؤات عن تحولات في طرائق استخدام العالم مصادر الطاقة في السنوات المقبلة.

وفي تقدير فيليب أندروز–سبيد: أن أي نجاح تحققه منطقة الشرق الأوسط، في وضع نظام لضخ شحنات متزايدة من صادرات النفط إلى قارة آسيا، سيشكل عنصراً حاسماً، يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول هذه المنطقة إلى الأمام، ومع ذلك، فهو يرى أن نجاحاً كهذا، يظل مرهوناً بعدد واسع من عوامل، تختلف درجة التحكم فيها من دولة شرق أوسطية إلى أخرى، إن دول الخليج – والحديث للكاتب – تظل حتى في أصعب الظروف، قادرة على اتخاذ الخطوات التي تضمن بها لطاقاتها الإنتاجية، (في مجالي النفط والغاز)، تخطي معدلات الطلب العالمي عليهما؛ فتحقق بذلك قدرتها على تلبية احتياجات آسيا منهما، وإن كان هذا سيضعها بطبيعة الحال، في مواجهة خطر هبوط الأسعار إلى مستويات غير مقبولة، ولسوف يتعين عليها أيضاً – أي دول الخليج – أن تضع في حساباتها احتمالات تناقص القدرات التصديرية إلى بلدان الشرق الأوسط عامة؛ بفعل تنامي الطلب المحلي على مصادر الطاقة؛ نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان، خلال العقود المقبلة، وعلاوة على ما

تقدم، فإن أحد تداعيات أي تغير محتمل في حجم صادرات موارد الطاقة المتجهة لقارة آسيا، قد ينعكس على تمتين عرى الشراكة مع دول الخليج، سياسياً واقتصادياً؛ وهذا من شأنه: «الإتيان بلاعبين استراتيجيين جدد إلى منطقة الشرق الأوسط، وخاصة: الصين والهند، وقد كانتا، في الماضي، تقفان موقف المتفرج حيال ما يجري من أحداث سياسية في المنطقة».

وفي حال حدث شيء كهذا، فإن البحث الذي أعده رونالد سوليجو وأيمي مايرز جاف، عن تداعيات "تسييس" سوق النفط على الصراعات الناشبة، يوحي أنه في الوقت الذي قد تتنافس فيه الدول المستهلكة، ما بينها على الفوز بموارد الطاقة، وتتصارع الدول المنتجة والدول المستهلكة، على توزيع الريوع النفطية، فإن مثل هذه الصراعات، ربما سيمكن التعامل إزاءه، تحت مظلة النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وعلى الرغم من بعض ما حفل به سجل هذه الدول تاريخياً، من اضطرابات وقلاقل، فالباحثان مقتنعان بأن دولاً بعينها، ربما ستمضي قدماً في اتخاذ النفط أداةً تمارس بها ضغوطها على دول أخرى؛ في مسعى منها لحملها على تغيير سياساتها تلك التي لا تروق لها، لكن محاولاتها هذه قد تتعثر؛ جراء وجود سوق عالمية للنفط، والتوصل إلى بدائل.

وأما ما يتعلق بتقلب الأسعار وتذبذبها، فيرى الكاتبان – على أقل تقدير – ضرورة تأسيس منبر تُعقد خلاله جولات تشاور وحوار، بين البلدان المصدِّرة للنفط والغاز وتلك المستوردة لهما؛ بغية معالجة قضيتي تذبذب الأسعار وديمومة التدفقات المالية، ويقترح الكاتبان المؤسسات القائمة فعلاً: (مجموعة العشرين الكبار، ووكالة الطاقة الدولية، وميثاق الطاقة)، مكاناً لهذا المنبر، وإلا فإن إقامة مؤسسة جديدة أكثر تخصصاً يمكنها صوغ معايير وقواعد للعمل، تحول دون نشوب أزمات في ميدان الطاقة مستقبلاً، أو أداء دور فاعل، وفعل مؤثر، في معالجة أي أزمات من هذا النوع، حال وقوعها.

ويضيف رونالد سوليجو وأيمي مايرز جاف أيضاً، دعوتهما إلى وضع آلية؛ الغاية منها تنسيق سبل استعمال المخزونات المتوافرة حالياً للدول المستهلكة، وطرائق توظيف القدرات الإنتاجية الفائضة عن الحاجة التي تمتلكها الدول المنتجة أساساً؛ بهدف التعامل وأي قفزات غير عادية في أسعار النفط، ومادام استقرار الأسعار سيعود بالفائدة على دول العالم قاطبة، فلا مناص من تقاسم هذه الدول- بحسب الباحثين – تكلفة المحافظة على هذه "الجدران الواقية"، والاستثناء الوحيد هنا، هو تلك الدول التي يتدنى

فيها دخل الفرد الواحد، إلى مستويات منخفضة جداً.

أما على المدى البعيد، فقد توصل الكاتبان إلى أنه بات لزاماً على دول العالم جميعها: العمل على إبطاء وتيرة نمو الطلب على النفط، من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتصنيع تقنيات جديدة خاصة بالمركبات؛ بغية الإبقاء على كميات النفط القادمة من الشرق الأوسط، عند "مستويات معقولة"، وفي تقديرهما: أن على الولايات المتحدة الأمريكية – تحديداً – فرض ضريبة على النفط، (وغيره من أنواع الوقود الأحفوري)؛ بقصد جني بعض الريوع التي تتحقق لمنتجيه في الوقت الحاضر، وامتلاك القدرة على معالجة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ويشدد هشام الخطيب – بحكم الواقع الذي نعيشه – على ضرورة معاينة مسألة أمن الطاقة اليوم، عبر سياق أوسع نطاقاً، يضم «مجموعة أكثر تنوعاً من أشكال الطاقة ومقاديرها، مع مراعاة الحاجة إلى التصدي للتحديات البيئية، وكل هذا يجب تحقيقه؛ اعتماداً على موازنات عامة محدودة الموارد»؛ ويخلص إلى أن هذه المسألة، باتت تتداخل ومنظومات إدارة قضايا الطاقة والبيئة في آنٍ واحد.

وفي الاتجاه ذاته، تقدم ليلى بينالي، استشرافاً للتركيبة المحتملة مستقبلاً لمزيج الطاقة في منطقة الخليج؛ فتقول: إن مسألة تنويع مصادر مكونات مزيج الوقود باتت؛ لأسباب عدة، تحتل مستوى مرتبة أعلى فأعلى على أجندات عمل الكثير من الحكومات؛ ومن هذه الأسباب تورد الباحثة: القيود التي قد تفرض على إمدادات الوقود، والهواجس البيئية، والأوضاع الجيو-سياسية القائمة، وأما من الناحية النظرية، فإن البدائل الرئيسية للموارد الهيدروكربونية، (وهي التي تضعها دول المنطقة في حساباتها)، كما تراها، هي: الفحم، ومصادر الطاقة المتجددة، والطاقة النووية (على المدى البعيد)، بيد أن الغاز الطبيعي – في تقديرها – سيكون على الأرجح، الوقود المفضل مستقبلاً؛ لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الخليج، وتذهب الباحثة إلى القول: إن منتجي الموارد الهيدروكربونية في هذه المنقطة يميلون في الأغلب الأعم، إلى الاعتقاد بأن تركيز الجهود على التقنيات "النظيفة"، وتحديد سقوف أعلى لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، سيلحقان الضرر في نهاية الأمر، بمعدلات الطلب البعيد المدى على صادراتهم من هذه الموارد، وعلى أي حال، فإن حجم الاستثمارات التي خصصت إقليمياً؛ لإقامة مشروعات ذات صلة بالمصادر المتجددة والطاقة "النظيفة"، خلال الفترة

2009 – 2013، تُقدّر اليوم بنحو 33 مليار دولار أمريكي، وعلى ما يبدو، فإن «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – بعد أن استعرضت الخيارات المتاحة لها – قد حددت الطاقة الشمسية، وتقنيات احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، ميدانين أساسيين تلعب فيهما دورها على مسرح "الطاقة النظيفة"».

وفي هذا الخصوص، يرى سعد الجندل، أن استخدام هذه التقنيات بات يُعد أحد الخيارات التي تزداد جاذبية يوماً بعد آخر، ضمن "محفظة" خيارات التخفيف من حدة آثار التغيرات المناخية، وعلى الرغم من قناعته بأن لا وجود لـ "جواب حاسم"، على التساؤل الذي يدور حول جدوى هذه التقنيات، في تحقيق التحولات المستدامة في قطاعات إنتاج الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخارجها، فإن ثمة أسباباً شتى، تسوغ وضع عملية احتجاز هذا الغاز وتخزينه، في عداد "التقنيات المرحلية" التي تتيح انتقالاً سلساً صوب مستقبل أكثر استدامة من الناحية البيئية، بمنأى عن التركيز على الكربون – كما هو جارٍ حالياً – بوصفه مادة أساسية لتوليد الكهرباء للأغراض الصناعية، ويلمّح الجندل إلى أن استخدام تقنيات احتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، على الصعيد الوطني، سيسمحان لكل من شركات النفط ومعاهد الطاقة المتخصصة العاملة في دول المجلس، بأداء دور قيادي في تنفيذ المشروعات الريادية التجريبية الإقليمية؛ الأمر الذي من شأنه أن يكسبها ميزات الخبرة، وسعة الاطلاع، بالقدر الذي يضعها في موقع الصدارة في هذا المجال، وأياً تكن الحال، فإن الباحث يشدد على أن الشرط المسبق الأكثر أهمية، لأي استخدامات إضافية في مجال احتجاز الغاز المذكور وتخزينه، هو صوغ إطار عمل نظامي، يقوم على ضوابط صارمة، ويعنى بالأبعاد والسياسات المناخية؛ ليكون جديراً بالتعويل عليه، بحيث يأخذ في الحسبان مختلف الخيارات ذات الصلة بتقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وقصارى القول: أن الرأي الأبرز والأشد أهمية، وهو الذي أجمعت عليه الأوراق والدراسات التي يعرضها هذا الكتاب، يُمثل بضرورة التعامل وأمن الطاقة؛ بوصفه هاجساً مشتركاً بين المنتجين والمستهلكين معاً، أينما كانوا في هذا العالم؛ وهو ما يحدث بالفعل اليوم على نحو متزايد، ولا ريب في أن ترابط المواقف، وتبادلها على هذه الصورة، سيوجبان تبني نموذج رؤية شمولية، أوسع نطاقاً وأكثر تكافؤاً لقضية أمن الطاقة، وعلاوة على ذلك، فإن هناك من الهموم المشتركة – على الرغم من استفحال الخلافات بين دول العالم – ما يكفي لإيجاد

المجال المناسب؛ لإنشاء آلية دولية؛ الغاية منها: تنظيم عملية التسعير، وتوفير سبل الوقاية من أي "صدمات"، تُعرض لها إمدادات الطاقة.

ولا مفر أيضاً، من تنويع مصادر العرض والطلب خلال العقود المقبلة، في وقت يتزايد فيه تغلغل مصادر الطاقة البديلة إلى بنية مزيج الطاقة على المستوى العالمي، وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة في دول الخليج، إلى توظيف الجهود والأموال في المشروعات التعليمية، وقطاعي العلوم والتكنولوجيا، وبرامج البحث والتطوير؛ بهدف تعزيز كفايتها الذاتية، وترسيخ مكانتها في طليعة الدول المنتجة، وفضلاً عن ذلك، فإن سياسات هذه الدول ذات الصلة بالاستهلاك المحلي، وتسعير مصادر الطاقة، ربما تتطلب إعادة تقويمها وتعديلها؛ بغية مواجهة التحديات المحتملة.

وفي آخر الأمر، فإن مسألة أمن الطاقة، أمست مبعث قلق يؤرّق الجميع، ولن يمكن توطيد دعائم هذا الأمن - والحال هذه - إلا بتبني مقاربات شاملة ومتعددة الأطراف؛ وتستهدف التوصل إلى المزيج المنشود من موارد الطاقة، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، على النحو الذي يكفل معاً: حماية مصالح الدول المستهلكة التي يتنامى اعتمادها على الطاقة، وتلك المنتجة لها، وهي التي تتصاعد معدلات النمو فيها بوتائر متسارعة.

EMIRATES FOUNDATION FOR YOUTH DEVELOPMENT
مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب

Our Aim

We will engage young people"

Throughout the UAE in building a strong civil society that fosters

.Social cohesion

The Foundation intends to deliver this mission through social

Entrepreneurship and community interaction, informed by a

deep understanding of youth-related issues and in accordance

"with our national values

The Emirates Foundation for youth development is

an independent UAE philanthropic organisation. It was established by the

Government of the Emirate of Abu Dhabi in April 2005, through a visionary

Emiri Decree issued by HH Sheikh Khalifa Bin Zayed Al Nahyan, the UAE

.President and Ruler of Abu Dhabi

With the full support of the President – and of our Patron, HH Sheikh

Mohammed Bin Zayed Al Nahyan, the Crown Prince of Abu Dhabi – the

Foundation has eagerly contributed to the UAE's progress as a more inclusive

Society, based on a range of cultural, social, educational and environmental

.Programmes, grants and results

القدس: دراسات في التاريخ والسياسة
الأوراق البحثية لندوة القدس

أبو ظبي 25 أيار مايو 2009

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ●

مقدمة:

تم الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية في عام 2009، ونتيجة للظروف التي تعانيها المدينة بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي لها، فقد احتفل كثير من الدول العربية بهذا الحدث، ضمن فعاليات خاصة بها تضامناً مع المدينة الأسيرة، وقد تنوعت هذه الاحتفالات التضامنية بين أمسيات شعرية ومسابقات إبداعية أو ندوات ثقافية. وقد ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة بهذه الاحتفالات الثقافية، وشارك مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في هذه المناسبة بندوة علمية عن القدس حملت عنوان مستقبل مدينة القدس، انعقدت في 25 أيار/مايو 2009، ودُعي إليها بعض الباحثين المتخصصين للمشاركة فيها، بالإضافة إلى دعوة بعض الشخصيات العربية التي لها تماس مع المدينة وأحوالها وواقعها وقضاياها. وقد طغى السياسي على ما عداه في هذه الندوة؛ وذلك بسبب الواقع التي تعيشه المدينة من احتلال وتهويد وأسرلة، منذ أن تم احتلالها عامي 1948 و1967.

إن مدينة القدس مميزة في كل المجالات: الدينية والثقافية والتاريخية والاستراتيجية؛ فهي ملتقى الأديان السماوية الثلاثة، وكل أتباع هذه الديانات يقدسونها ويربطونها بجوهر أديانهم،

● ينشر بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية

بالإضافة إلى البعد التاريخي الذي يتمترس خلفه أتباع هذه الديانات. ولهذا، فقد شكلت هذه العوامل نقاطاً إيجابية وسلبية في الوقت نفسه، فهي تعزز من أهمية المدينة والاهتمام بها، ولكنها في الوقت ذاته تجعل الاتفاق بشأن الاختلاف حولها منطقة مغلقة لا التقاء فيها، إلا ضمن المكاسب الفردية فقط، دون الاعتراف بحقوق الآخرين، وهو ما تفعله إسرائيل التي احتلت المدينة منذ عقود بقوة السلاح وطردت أهلها منها، ومع ذلك ترفض التعاون من أجل إيجاد حل لهذا الموضوع الشائك في واقع المدينة المقدسة التي تعاني التغريب والتهويد كل يوم، وذلك بسبب القوة التي تتمترس خلفها، إن القوة هي السبب الأساسي لغياب الحل المنصف لهذه المدينة المقدسة.

إن تاريخ المدينة مفتاح مهم لفهم واقعها المعاصر وما تعانيه من تمزق، فقد بنيت في نهاية الألف الرابعة قبل الميلاد على يد اليبوسيين، الذين يعودون في انتمائهم إلى الكنعانيين الذين هاجروا من جزيرة العرب في فجر النزوع إلى بداية الحضارة الإنسانية، واستقروا في فلسطين، وبنوا لهم مدناً منها مدينة القدس التي أسموها يبوس نسبة إلى قبيلتهم، ثم سُمِّيت فيما بعد بـ»أورسالم» نسبة إلى ملِكهم أو إلههم، والتي تعني في النهاية السلام، وبقيت المدينة مستقرة ومزدهرة حتى تعرضت للغزوات من مصر الفرعونية أو القبائل التي وفدت من العراق، مثل العابيرو أو بني إسرائيل من مصر أو أقوام أخرى أبرزها الفلسطيون أو شعب البليست القادم من الجزر اليونانية الذين احتلوا القسم الغربي الجنوبي من فلسطين. وتعرضت المدينة للغزو من القبائل اليهودية القادمة من مصر والتي تشكلت من أبناء يعقوب الذي هاجر بهم في قرون سابقة إلى مصر من فلسطين بسبب القحط والمجاعات التي حدثت.

احتلت القبائل اليهودية مدينة أورسالم في القرن الحادي عشر قبل الميلاد، واستمر حكمهم فيها مدة قرن من الزمان، ثم انقسمت المملكة وضعفت، حتى أتاها الغزو الآشوري ثم البابلي وأنهى الوجود اليهودي في المدينة من خلال السبي والتدمير، ثم أعادهم كورش الفارسي بعد السبي بسبب مساعدتهم له ضد خصومه. وبقيت المدينة تتعرض للغزوات، وخاصة بعد احتلالها من قبل الإسكندر المقدوني وخلفائه، حتى جاء الاحتلال الروماني الذي دمر المدينة عدة مرات وخاصة عامي 70م و134م وأنهى الوجود اليهودي في المدينة المقدسة. وبقيت كذلك حتى فتحها العرب المسلمون في عام 15هـ بعد معركة اليرموك عندما تسلمها الفاروق عمر بن الخطاب سلماً، ووضع لها قواعد التعايش السلمي بين سكانها رغم اختلاف أديانهم ومذاهبهم.

لقد كانت المدينة محل تقديس عند المسلمين قبل فتحها، فقد أسري بالرسول (صل الله عليه

وسلم) إليها من مكة، ثم عُرج به منها إلى السموات العلى، وقد توجه المسلمون في صلاتهم إليها مدة ستة عشر شهراً. كل ذلك جعل منها مدينة مقدسة لدى المسلمين، كما كانت معززة لدى العرب منذ أن أنشؤوها. وقد حافظ على هذه القدسية معظم الخلفاء والحكام المسلمون الذين سيطروا على الحكم ودخلت المدينة في حوزتهم؛ فقد اهتم بها الأمويون وقاموا ببناء المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة، واستمر هذا الاهتمام بالمدينة من خلال تجديد المساجد أو إعادة بنائها أو التوسع فيها خلال العصور اللاحقة، ولم تتعرض المدينة لخطر حقيقي إلا بالغزو الصليبي لها عام 492هـ/1099م عندما احتلتها الجيوش الصليبية وقاموا بذبح أهلها الذين يزيدون على سبعين ألفاً، ولكن الله قيض لها الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي الذي استردها من الاحتلال الصليبي بعد زهاء قرن من الزمان، وأعاد تجديد المدينة وألبسها الثوب العربي الإسلامي من جديد.

لقد تعرض محمد غوشة لتاريخ المدينة في ذلك العصر وما بعده، وخاصة في العصرين المملوكي والعثماني، فقد تعاقب على المدينة السيطرة الأيوبية والمملوكية والعثمانية حتى عام 1917، عندما احتلتها بريطانيا بعد هزيمة الدولة العثمانية وانهيارها. وقد بين الباحث الاهتمام الذي أولاه الحكام والناس العاديون لهذه المدينة، وخاصة في مجالي عمرانها وتحصينها. وبين من خلال ورقته مَن تعاقب على حكمها وما جرى لها من بناء وتعمير أو تراجع وخراب لحقها، وما أضيف إليها من تطورات وأحداث، وخصوصاً ما يتعلق بالأعمال الخيرية والعمرانية.

بقيت المدينة في إهابها الإسلامي حتى بدأت الدولة العثمانية في الضعف، الأمر الذي أغرى الدول الغربية بالضغط عليها لفتح قنصليات لها في المدينة كانت مقدمة لدخول اليهود إليها والتجمع فيها، وبالتالي التكاثر حتى جاءت بريطانيا بسياستها الخفية والمعلنة، وهو التمكين لليهود في فلسطين من أجل بناء دولة لهم، وقد عملت خلال السنوات الثلاثين من احتلال فلسطين على إنجاز هذا الأمر، مما أدى في عام 1948، إلى إعلان الدولة اليهودية في فلسطين وطرد أهلها العرب منها في نكبة مشهودة من العالم، وكان من نتائج ذلك احتلال القسم الأكبر من مدينة القدس وطرد أهلها منها بالقتل والإرهاب. وقد تم احتلال الجزء الباقي الذي يشكل القدس القديمة في عام 1967. وقد مارست إسرائيل سياسة مبرمجة ومخططة من أجل تفريغ المدينة من سكانها العرب وإحلال اليهود مكانهم، ضمن خطتها الكبرى لتهويد المدينة وجعلها العاصمة الموحدة لليهود، وقد تعرض خليل التفكجي لبيان الممارسات والسياسات التي تنتهجها إسرائيل في

هذا السبيل في دراسته حول الصراع الديمغرافي والجيوسياسي في المدينة المقدسة.

بقيت المدينة مثار اهتمام جميع الأطراف، فالطرف المسيطر عليها يقوم في كل لحظة بتغيير الواقع لصالحه، ولا أحد يعترف بهذا التغيير، أو حتى يحاول أن يفعل شيئاً لوقف هذا التغيير الذي يعصف بالمدينة ويسلخها من ذاتها العربية التي رافقتها قروناً عديدة، ولم يتمكن الطرف العربي من استردادها بالقوة، فسعى إلى ذلك بالمفاوضات والمباحثات التي بدأت من بداية التسعينيات من القرن الماضي، كان حصيلتها توقيع اتفاقيات أوسلو التي تعاملت مع المدينة بعدة منطلقات؛ فتارة توليها الاهتمام، وتارة أخرى ترجىء البحث في شأنها حتى المرحلة النهائية، ولذلك ترك مستقبل المدينة إلى مرحلة لم تحدد؛ مما أدى في النهاية إلى بقاء الوضع على ما هو عليه. فلم يكسب الفلسطينيون شيئاً، نظراً للسيطرة الإسرائيلية عليها وتشبثها بها باعتبارها روح الشعب اليهودي، كما يزعمون!

وحاول أحمد عزم أن يبين مستقبل المدينة في عملية التسوية السلمية التي بدأت عام 1993 باتفاقيات أوسلو وماتزال جارية رغم تعثرها الكبير بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال بيان موقع المدينة لدى الطرفين ومعالم الحل السلمي لهذه القضية الشائكة التي تتدحرج إلى الأمام مع قدوم كل حكومة إسرائيلية جديدة.

إن القدس تتأكل في كل لحظة، ومستقبلها لا ينبئ بخير، مادامت السيطرة على واقعها لطرف إسرائيل التي تبتلعها كل يوم بالمزيد من المستوطنات واستقدام المزيد من المستوطنين من مختلف أرجاء العالم، وتقوم بطرد سكانها الأصليين بهدم بيوتهم ومصادرتها ومنع الإقامة فيها، أو ببناء الجدار العازل، أو السعي إلى أسرلة سكانها بتقديم الخدمات لهم ومنع الطرف العربي من أن يقدمها لهم، ليرتبطوا بالسلطة المحتلة. إن القدس تحتاج إلى موقف موحد شجاع لوقف مصادرتها في مقدمة لاستردادها.

دور الفضائيات الإخبارية العربية في ترتيب أولويات الجمهور العماني نحو القضايا الخليجية•

عرض/ د. عادل عبد الجواد الكردوسي••

مقدمة:

أفادت إحصائية رسمية لاتحاد إذاعات الدول العربية أن عدد الهيئات العربية التي تبث أو تعيد بث قنوات فضائية على شبكاتها خلال عام 2010 (470) هيئة منها (26) هيئة حكومية و(444) هيئة خاصة، وأن هذه الهيئات تبث على شبكاتها أو تعيد بث ما يزيد عن (733) قناة متعددة الأهداف والأصناف واللغات. وهي تستعمل 17 قمرًا صناعيًا منها: عرب سات ونايل سات ونور سات، بالإضافة إلى الباقة العربية الموحدة، ووصل عدد القنوات الفضائية الإخبارية 37 قناة، وقد ظهر الاهتمام العربي بامتلاك تقنية البث الفضائي التليفزيوني لأول مرة عام 1967م عندما أوصى مؤتمر وزراء العرب المنعقد في تونس بضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة التي توفرها نظم الأقمار الصناعية في تطوير وسائل الإعلام.

بدأت القنوات الفضائية الإخبارية بالظهور مع قناة الجزيرة القطرية عام 1996م، تلتها قناة ANN السورية عام 1997م، ثم قناة النيل الإخبارية عام 1998م، وبعدها قناة العربية عام

• بحث حصلت به الباحثة؛ عائشة سعيد محمد الغابشي، على درجة الدكتوراه، من كلية الإعلام بجامعة القاهرة.

•• خبير بوزارة الشؤون الاجتماعية الإماراتية.

2003، وقناة الإخبارية عام 2004م، بعد ذلك توالى ظهور القنوات الإخبارية العربية المتخصصة، وقبل ظهور القنوات الفضائية الإخبارية كان هناك ما يسمى بعامل CNN وBBC ويعني قدرة هذه القنوات الغربية – التي تطرح وجهة نظر غربية – على التأثير في الرأي العام العربي والعالمي، في حين أصبح الآن هناك ما يُعرف بعامل الجزيرة والعربية.

كان المواطن العربي يرى أن القنوات الفضائية الإخبارية العربية ستؤدي إلى "عروبة جديدة" شديدة التعبئة ضد الغرب، أو أنها ستؤدي إلى مساحة إقليمية عامة لحرية الرأي والتعبير، وللأهمية التي تشغلها وسائل الإعلام وبخاصة القنوات الفضائية الإخبارية، وكذلك الأحداث التي تشهدها منطقة الخليج العربي بعد غزو العراق للكويت وأحداث الحادي عشر من سبتمبر والغزو الأمريكي للعراق، مما يدفع وسائل الإعلام وخاصة الفضائيات الإخبارية لتسليط الضوء على قضاياها.

مشكلة الدراسة:

تعد وسائل الإعلام إحدى الوسائل المهمة التي تلجأ إليها المجتمعات للحفاظ على هويتها وحضارتها، وخاصة مع تزايد انتشارها وقدرتها على التأثير في حياة المجتمعات وصياغة معارف الناس وآرائهم؛ لما تملكه من هيمنة وقوة فهي لا تقدم المعلومة وتقنع الناس بها، وإنما تدخل في تحديد أولوياتهم بالنسبة للمسائل المطروحة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الجمهور العماني المتابعين للقنوات الفضائية الإخبارية (الجزيرة والعربية) في سلطنة عمان بجميع شرائحه وفئاته الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة، وشمل مجتمع الدراسة مختلف أنحاء السلطنة. وشمل تحليل المضمون النشرات الإخبارية التفصيلية في القنوات الفضائية العربية الإخبارية (الجزيرة، العربية) وتم اختيار القناتين لكونهما أكثر القنوات الإخبارية العربية مشاهدة لدى الجمهور العربي، وتم اختيار الفترة من 1-28 فبراير 2010، وحددت الباحثة الفترة المسائية وفترة السهرة الأولى لأن العديد من الدراسات أثبتت أنها أكثر الفترات مشاهدة من قبل الجمهور.

عينة الدراسة:

الدراسة التحليلية: وقد اشتملت عينة الدراسة التحليلية على تحليل الآتي:

1. قناة الجزيرة: قامت الباحثة بتحليل نشرتين في قناة الجزيرة هما: الجزيرة منتصف

الليل والتي تبث الساعة 4.30 بتوقيت مسقط، والجزيرة هذا المساء الذي يبث الساعة 9 مساءً بتوقيت مسقط.

2. قناة العربية: قامت الباحثة بتحليل نشرتين في قناة العربية هما: أخبار الخامسة بتوقيت مسقط، وأخبار التاسعة بتوقيت مسقط، أخبار الواحدة ظهرًا بتوقيت مسقط يوم الجمعة وذلك خلال الفترة من 1 فبراير إلى 28 فبراير 2010.

وحدات التحليل:

استخدمت الباحثة وحدات التحليل الآتية: وحدة الخبر. ووحدة مقاييس الزمن (الدقيقة). ووحدة الموضوع.

عينة الدراسة الميدانية:

اعتمدت هذه الدراسة على عينة حصصية غير احتمالية مكونة من 400 فرد، مقسمة إلى 300 من الذكور و100 من الإناث.

الصدق والثبات:

استخدمت الباحثة أسلوب الصدق الظاهري من خلال وضع الأسئلة والمقاييس والعبارات التي تقيس متغيرات الدراسة المسحية للجمهور العماني والدراسة التحليلية للنشرات الإخبارية: عينة الدراسة بقناتي الجزيرة والعربية وتم عرض الاستمارتين على عدد من المحكمين والخبراء المتخصصين للحكم على صلاحية الاستمارات لقياس متغيرات الدراسة.

نظرية ترتيب الأولويات:

لقد تم التعرف على نظرية ترتيب الأولويات مع عالم الاجتماع "بارك" Park والذي كتب عام 1920م عن رفض الفكرة المعروفة حول أن الإعلام يخبر الأفراد كيف يفكرون، ويرى بارك Park أن وسائل الإعلام توجد المعرفة أو الاتجاه، وتعود أصول هذه النظرية إلى ما كتبه ليبمان Lippman عام 1922 في كتابه "الرأي العام" حيث قال: إن الناس يتصرفون ليس على أساس ما يحدث أو ما قد وقع فعلاً، ولكن على أساس ما يعتقدون أنه الموقف الحقيقي والذي حصلوا عليه من الصور التي قدمتها الصحافة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور القضايا الإخبارية العربية في ترتيب أولويات الجمهور العماني نحو قضايا الخليج العربي، حيث يتم التعرف من خلال هذه الدراسة على العلاقة التي تربط

الجمهور العماني بالفضائيات الإخبارية، وهل لهذه الفضائيات دور في ترتيب أولويات الجمهور العماني أم أنها لا تشكل أية أهمية.

المنهج المستخدم والأداة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهج المسح، وتضمنت الدراسة صحيفة استقصاء ميداني على عينة من الجمهور العماني بلغت 400 مفردة، 300 ذكور، 100 إناث، وصحيفة تحليل مضمون تم تطبيقها على عينة من النشرات الإخبارية لقناتي الجزيرة والعربية الإخباريتين خلال الفترة من 1-28 فبراير 2010.

تقسيم الدراسة:

قسمت الباحثة الدراسة إلى سبعة فصول، حيث تضمن الفصل الأول مشكلة الدراسة والإجراءات المنهجية، وتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة حول نظرية ترتيب الأولويات Agenda-Setting Theory، أما الفصل الثالث فقد كان حول القنوات الفضائية الإخبارية العربية وخاصة عينة الدراسة (الجزيرة والعربية)، وفي الفصل الرابع تناولت الباحثة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الخليجي، وأفردت الفصل الخامس لنتائج دراسة تحليل المضمون على عينة من النشرات الإخبارية بقناتي الجزيرة والعربية حول دور الفضائيات الإخبارية العربية في ترتيب أولويات القضايا الخليجية لدى الجمهور العماني، أما الفصل السادس فقد كان حول نتائج الدراسة الميدانية على عينة من الجمهور العماني حول دور الفضائيات الإخبارية في ترتيب أولويات الجمهور العماني نحو قضايا الخليج العربي، وتضمن الفصل الخامس نتائج اختبار الفروض. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الباحثة من خلال هذه الدراسة.

أولاً: نتائج تحليل مضمون النشرات الإخبارية عينة الدراسة بقناتي الجزيرة والعربية:

تبين من تحليل المضمون للنشرات الإخبارية عينة الدراسة بقناتي الجزيرة الإخبارية والعربية الإخبارية عدد من النتائج نوردها فيما يلي: إن عدد أخبار النشرة حول الخليج العربي في قناة الجزيرة خلال فترة الدراسة في 312 خبر، وبلغت النسبة الإجمالية لهذه الأخبار من عينة الدراسة 44 %، وإن عدد الأخبار عينة الدراسة في قناة العربية كان أكبر حيث بلغ عددها 390 خبر وبنسبة 56 % من إجمالي عينة الدراسة.

ثانيًا: نتائج الدراسة الميدانية على عينة من الجمهور العماني حول دور الفضائيات الإخبارية في ترتيب أولويات الجمهور العماني نحو قضايا الخليج العربي:

1. أهم الوسائل الإعلامية التي تعتمد عليها عينة الدراسة للحصول على المعلومات هي الفضائيات الإخبارية العربية وجاءت في الترتيب الأول بعدد نقاط 3830 نقطة وبنسبة 28 % من إجمالي الأوزان المرجحة، جاءت الصحف العربية في الترتيب الثاني كوسيلة يحصل مفردات العينة منها على المعلومات حول القضايا المحلية والإقليمية والدولية وذلك بعدد نقاط 2523 نقطة وبنسبة 18.6 % من إجمالي الأوزان المرجحة. في الترتيب الثالث جاءت شبكة المعلومات (الإنترنت) بعدد نقاط 2120 نقطة وبنسبة 15.6 % من إجمالي الأوزان المرجحة. أما الإذاعات العربية وتشمل المحلية منها فقد جاءت في الترتيب الرابع بعدد نقاط 1440 نقطة وبنسبة 10.6 % من إجمالي الأوزان المرجحة. أما الفضائيات الإخبارية الناطقة باللغة العربية فقد جاءت في الترتيب الخامس بعدد نقاط 1276 نقطة وبنسبة 9.4 % من إجمالي الأوزان المرجحة، الفضائيات الأجنبية حصلت على الترتيب السادس في الوسيلة الإعلامية المعتمدة من قبل عينة الدراسة للحصول على المعلومات منها بعدد نقاط 806 نقطة وبنسبة 6 % من إجمالي الأوزان المرجحة. وفي الترتيب السابع جاءت الإذاعات الناطقة باللغة العربية مثل الـBBC وإذاعة "مونت كارلو" و"صوت أمريكا"، بعدد نقاط 646 نقطة ونسبة 5 % من إجمالي الأوزان المرجحة، وتبين أيضاً أن الصحف الأجنبية الصادرة بعدد نقاط 368 نقطة ونسبة 3 % من إجمالي الأوزان المرجحة. جاءت في الترتيب الثامن كمصدر لعينة الدراسة للحصول على المعلومات. وفي الترتيب التاسع كانت الصحف العربية الصادرة باللغة الأجنبية بعدد نقاط 322 نقطة وبنسبة 2 % من إجمالي الأوزان المرجحة. أما في الترتيب العاشر والأخير كانت الإذاعات الأجنبية بعدد نقاط 251 ونسبة 1.8 % من إجمالي الأوزان المرجحة.
2. إن عينة الدراسة من الجمهور العماني تشاهد معظمها قناة الجزيرة الإخبارية حيث بلغ عدد مفردات العينة ممن يشاهدون الجزيرة 375 مفردة بنسبة 93.8 % من إجمالي العينة، مما يوضح أن الجزيرة أكثر مشاهدة من غيرها من القنوات الإخبارية. وأن قناة العربية جاءت ثانية من حيث المشاهدة حيث بلغ عدد مفردات العينة التي تشاهد العربية

319 مفردة وبنسبة 79.8 %. وفي الترتيب الثالث من حيث عدد المشاهدين جاءت الـ BBC عربي البريطانية، حيث بلغ عدد المشاهدين 156 مفردة بنسبة 39.5 %. قناة الحرة الأمريكية جاءت في الترتيب الرابع من حيث عدد المشاهدين 82 مفردة وبنسبة 20.5 %. في الترتيب الخامس من حيث المشاهدة جاءت قناة الرأي الإخبارية الكويتية وبلغ عدد مفردات العينة التي تشاهد القناة 74 مفردة وبنسبة 18.5 %. جاءت قناة العالم الإيرانية في الترتيب السادس حيث بلغ عدد المشاهدين من مفردات العينة 60 مفردة بنسبة 15 % من إجمالي العينة. قناة روسيا اليوم كانت في الترتيب السابع وبلغ عدد المفردات التي تشاهد القناة 50 مفردة بنسبة 12.5 %. وأن قناة الإخبارية السعودية احتلت الترتيب الثامن من حيث المشاهدة حيث أوضح 44 مفردة من العينة أنهم يشاهدون الإخبارية وذلك بنسبة 11 % من إجمالي العينة. تبين أيضًا أن عدد مفردات العينة التي تشاهد قناة المستقبل الإخبارية 42 مفردة بنسبة 10.5 % من إجمالي العينة وهي في الترتيب التاسع من حيث المشاهدة. كذلك اتضح أنه في الترتيب العاشر من حيث عدد مفردات العينة التي تشاهد الفضائيات الإخبارية قناة CNBC عربية، حيث بلغ عدد المفردات 35 مفردة بنسبة 8.8 % من إجمالي العينة. أما قناة 24 الفرنسية فقد بلغ عدد مفردات العينة التي تشاهدها 28 مفردة بنسبة 7 % من إجمالي العينة وهي في الترتيب الحادي عشر من حيث المشاهدة. بلغ عدد مشاهدي قناة النيل الإخبارية في عينة الدراسة 28 مفردة بنسبة 7 % من إجمالي العينة، وجاءت في الترتيب الثاني عشر من حيث المشاهدة. جاءت قناة ANN في الترتيب الثالث عشر من حيث عدد المشاهدين من عينة الدراسة، حيث كان العدد 21 مفردة بنسبة 5.3 % من إجمالي العينة. قناة DW الألمانية كان ترتيبها الرابع عشر حيث بلغ عدد مفردات العينة التي تشاهد القناة 20 مفردة بنسبة 5 % من إجمالي العينة. وتبين أن عدد من يشاهدون قناة CCTV الصينية 17 مفردة من عينة الدراسة بنسبة 4.3 % من إجمالي العينة، وجاء في الترتيب الخامس عشر. واتضح أن قناة NBN اللبنانية هي أقل القنوات مشاهدة، حيث بلغ عدد مفردات العينة ممن يشاهدون القناة 14 مفردة وبنسبة 3.5 % من إجمالي العينة.

3. إن قناة الجزيرة الإخبارية هي أكثر قناة تحرص عينة الدراسة على متابعتها وجاءت في الترتيب الأول بعدد نقاط 1103 نقط وبنسبة 53 % من إجمالي الأوزان المرجحة، وجاءت

قناة العربية في الترتيب الثاني من حيث الأهمية بعدد نقاط 715 نقطة ونسبة 34 % من إجمالي الأوزان المرجحة. وفي الترتيب الثالث جاءت الـBBC عربي البريطانية.

4. من أهم أسباب اعتماد عينة الدراسة قنوات إخبارية معينة عن غيرها من القنوات الإخبارية كمصدر للمعلومات هو أنها تتميز بمصداقية في تقديم الأخبار، السبب الثاني لاعتماد عينة الدراسة على قنوات إخبارية محددة هو أنها تتناول القضايا بجرأة. وجاء بسبب أنها تقدم تغطية متوازنة وشاملة للأحداث في الترتيب الثالث. أما انفرادها بتقديم معلومات وأخبار فقد جاء في الترتيب الرابع من بين الأسباب، وفي الترتيب الخامس جاء سبب أنها تقدم تغطية فورية ومتواصلة للأحداث من الموقع. أما وجود شبكة مراسلين ومندوبين كان السبب السادس لعينة الدراسة في الاعتماد على قنوات إخبارية محددة. السبب الذي جاء في الترتيب السابع كان استخدام التكنولوجيا والأساليب والتقنيات الحديثة في نقل الأحداث. أما في الترتيب الثامن كان أنها القنوات الوحيدة المتوفرة. والسبب التاسع كان تقديم الأخبار العمانية خاصة والأخبار العربية عامة. هناك أسباب أخرى أوردها المبحوثون من عينة الدراسة منها تميز المذيعين والقائم بالاتصال، وأنها تمنح المشاهد فرصة للتعبير عن رأيه، وكذلك بسبب استضافة محللين ومتخصصين من ذوي الخبرات.

5. جاءت النشرات الإخبارية في الترتيب الأول كأفضل المواد والبرامج التي تتابعها عينة الدراسة في القنوات الفضائية الإخبارية حيث بلغت النسبة 87.8 % من إجمالي العينة، والبرامج الوثائقية حصلت على الترتيب الثاني كأفضل البرامج والمواد بنسبة 64 % من إجمالي العينة. البرامج الإخبارية الحوارية جاءت في الترتيب الثالث بنسبة 54.3 % من إجمالي العينة. في الترتيب الرابع جاءت البرامج الثقافية بنسبة 40.5 % من إجمالي العينة. أما البرامج الدينية فقد جاءت في الترتيب الخامس بنسبة 35.5 % من إجمالي عينة الدراسة. كما جاءت البرامج العلمية في الترتيب السادس بنسبة 34.8 % من إجمالي العينة. البرامج الاقتصادية في الترتيب السابع بنسبة 34.3 % من إجمالي العينة. البرامج الرياضية جاءت في الترتيب الثامن بنسبة 2.8 % من إجمالي العينة، والبرامج البيئية في الترتيب التاسع بنسبة 0.8 % من إجمالي العينة.

6. إن أهم مصادر الوسائل الإعلامية والتي تعتمد عليها عينة الدراسة للحصول على

المعلومات حول قضايا الخليج العربي هي الفضائيات الإخبارية العربية وجاءت في الترتيب الأول بنسبة 85.3 % من إجمالي العينة، مما يدل على أهمية الفضائيات الإخبارية العربية. جاءت الصحف العمانية في الترتيب الثاني كوسيلة تحصل مفردات العينة منها على المعلومات حول القضايا الخليجية وذلك بنسبة 57 % من إجمالي عينة الدراسة. في الترتيب الثالث جاء تليفزيون سلطنة عمان وبنسبة 50.5 % من إجمالي عينة الدراسة، المواقع الإخبارية بشبكة المعلومات (الإنترنت) جاءت في الترتيب الرابع بنسبة 45 % من إجمالي عينة الدراسة، الصحف العربية جاءت في الترتيب الخامس بنسبة 43.3 % من إجمالي عينة الدراسة. الإذاعات العمانية الحكومية حصلت على الترتيب السادس في الوسيلة الإعلامية المعتمدة من قبل عينة الدراسة للحصول على المعلومات منها حول قضايا الخليج العربي بنسبة 34 %. وفي الترتيب السابع جاءت القنوات الإخبارية الأجنبية الناطقة باللغة العربية بنسبة 23 % من إجمالي العينة. بينما جاءت المنتديات بنسبة 20.3 % في الترتيب الثامن كمصدر لعينة الدراسة للحصول على المعلومات حول قضايا الخليج العربي. وفي الترتيب التاسع كانت الإذاعات العمانية الخاصة بنسبة 13.3 % من إجمالي العينة. أما في الترتيب العاشر كانت الإذاعات الأجنبية الناطقة باللغة العربية بنسبة 12.8 % من إجمالي العينة. القنوات الفضائية الأجنبية الإخبارية جاء ترتيبها الحادي عشر بنسبة 12.5 % من إجمالي العينة. كما جاءت الصحف الأجنبية الصادرة باللغة العربية في الترتيب الثاني عشر كمصدر لمعلومات عينة الدراسة حول قضايا الخليج العربي بنسبة 7.8 % من إجمالي العينة، والإذاعات الأجنبية في الترتيب الثالث عشر بنسبة 6.8 % من إجمالي العينة، وجاءت الصحف الأجنبية في الترتيب التالي بنسبة 6 %، ثم المدونات بنسبة 5.8 %، وقناة مجان التليفزيونية العمانية بنسبة 5.5 %، وكالات الأنباء بنسبة 0.5 %، والإذاعات العربية بنسبة 0.03 % من إجمالي العينة.

7. أهم القضايا الخليجية التي تهتم عينة الدراسة بمتابعتها بقناتي الجزيرة والعربية جاءت بالترتيب التالي من حيث الأهمية: إيران والمشروع النووي. والأمن في العراق والانتخابات. والحراك الجنوبي والحوثيين في اليمن. والدور السياسي لدول مجلس

التعاون. وتداعيات الأزمة المالية العالمية. ومكافحة الإرهاب.

8. إن الأصدقاء هم أكثر فئة تتناقش معها عينة الدراسة حول قضايا الخليج العربي بنسبة 66.3 % من إجمالي عينة الدراسة. أما زملاء العمل والدراسة فقد بلغت نسبة عينة الدراسة ممن تتناقش معهم حول قضايا الخليج العربي 56.3 % من إجمالي العينة. ومن يتناقش مع الأسرة من عينة الدراسة فتبلغ نسبتهم 38.4 % من إجمالي عينة الدراسة. كذلك أوضحت النتائج أن من يتناقش مع الخبراء والمختصين من عينة الدراسة تبلغ نسبتهم 13.5 % من إجمالي العينة. وهناك أيضًا نوع جديد من الأفراد الذين تتناقش معهم عينة الدراسة وهم أصدقاء الشبكة الاجتماعية عبر شبكة المعلومات (Facebook) حيث تبلغ النسبة 0.3 % من إجمالي العينة.

نتائج اختبار الفروض:

1. **قبول الفرض الأول:** توجد علاقة ارتباط إيجابية بين ترتيب أولويات القضايا الخليجية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة، وترتيب أولويات تلك القضايا لدى الجمهور العماني، حيث تبين وجود ارتباط إيجابي بين ترتيب قضايا الخليج العربي لدى عينة الدراسة من الجمهور العماني وقناتي الجزيرة والعربية رغم اختلاف قوة الارتباط.
2. **قبول الفرض الثاني:** تتأثر قوة العلاقة بين ترتيب القضايا الخليجية كما تعكسها الفضائيات الإخبارية عينة الدراسة وترتيب تلك القضايا لدى الجمهور العماني بالعوامل الديموغرافية (النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، مستوى التعليم، المستوى الاقتصادي)، حيث اتضح وجود تأثير للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة على ترتيب قضايا الخليج العربي لدى عينة الدراسة رغم اختلاف قوة الارتباط بين عامل إلى آخر.
3. **قبول الفرض الثالث:** تتأثر قوة العلاقة بين ترتيب القضايا الخليجية كما تعكسها الفضائيات الإخبارية عينة الدراسة وترتيب تلك القضايا لدى الجمهور العماني بالعوامل الوسيطة (حجم التعرض، مستوى المصداقية، الاتصال الشخصي)، وهناك تأثير يختلف من عامل إلى آخر على ترتيب قضايا الخليج العربي لدى عينة الدراسة من الجمهور العماني.

المقترحات:

مقترحات للقنوات الإخبارية العربية (عينة الدراسة):

1. تخصيص برامج تناقش القضايا الخليجية، بتخصيص مساحات أكبر مثل البرامج المخصصة لدول عربية أخرى؛ الهدف منها تقديم الحلول والمقترحات وتوفير منبر رأي للمواطن الخليجي للتعبير عن رأيه، وبالتالي نشر وعي متزايد لدى المواطن الخليجي بقضايا بلاده.
2. زيادة عدد المراسلين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وحثهم على متابعة القضايا الخليجية المختلفة وليس السياسية والاقتصادية فقط، كما يحدث بالنسبة لقناة العربية وقضايا المملكة العربية السعودية.
3. الاستعانة بخبراء ومحللين خليجيين على دراية كافية بقضايا دول مجلس التعاون بدلاً من محللين عرب يكونون أحيانًا كثيرة غير ملمين بالقضايا من كافة النواحي.

مقترحات بحثية:

- إعداد دراسات حول علاقة الجمهور الخليجي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالقنوات الفضائية الإخبارية (العربية، الغربية سواء الناطقة باللغة العربية أو الأجنبية) ومقارنة العلاقات المتبادلة والتباين في التعرض بين جمهور القنوات بهذه الدول.
- إعداد دراسة عن منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وصورتها في الفضائيات الإخبارية العربية والغربية.
- إعداد دراسات حول علاقة الجمهور العماني بالبرامج الحوارية والإخبارية المتنوعة التي يتم بثها بالقنوات الفضائية الإخبارية العربية.
- إعداد دراسات حول المرحلة الثانية من دراسات الأجندة على الجمهور العماني.

Subscriptions For One Year

For personal Subscriptions	
40 DHS	UAE
15 $	Arab countries
20 $	elsewhere

For institutions	
10 DHS	UAE
40 $	Arab countries

Prices

Prices	
10 DHS	UAE
1 dinar	Bahrain
1 dinar	Kuwait
10 Riyal	Qatar
10 Riyal	Saudi Arabia
1 Riyal	Oman
100 Riyal	Yemen
4 Pounds	Egypt
2000 Pounds	Lebanon
25 Pounds	Syria
100 Pounds	Sudan
600 dinar	Libya
10 dinar	Algeria
1 dinar	Tunisia
7 DHS	Morocco
1 dinar	Jordan
1000 KD	Jordan

All correspondence on behalf of the Editor in Chief
Assembly of the United Arab Emirates, Sharjah
P.O.Box: 3745, Tel: 06 556 77 22, Fax: 06 556 72 27

Journal of Social Affairs | Order Form

Name .....

Address .....

P.O.Box .....

Date .....

Please invoice me at the ☐ institutional rate ☐ individual rate

Tel: (971-6) 2277655 • Fax: (971-6) 7227655 • E-mail: social@emirates.net.ae • P.O.Box: 5473 • Sharjah, United Arab Emirates

Subscriptions

The Journal of Social Affairs is published quarterly, in the Spring, Summer, Fall, and Winter.

For personal subscriptions	1 year	2 year	3 year	4 year
UAE	40 DHS	70 DHS	100 DHS	120 DHS
Arab Countries	15 $	25 $	40 $	50 $
Elsewhere	20 $	35 $	50 $	60 $
For institutions				
UAE	100 DHS	175 DHS	250 DHS	300 DHS
Elsewhere	40 $	70 $	100 $	130 $

Individuals pay a contribution in advance

Contributions paid either in cash or check for the Social Affairs Magazine

جمعية الاجتماعيين | قسيمة اشتراك

أرجو تسجيل/ تجديد اشتراكي/ اشتراكنا في المجلة لمدة ..... ، عدد النسخ .....

الاسم .....

العنوان .....

ص. ب .....

التاريخ .....

المبلغ المرسل ..... ☐ نقداً ☐ شيكاً ☐ حوالة

دولة الإمارات العربية المتحدة | الشارقة | ص. ب: ٣٧٤٥ | هاتف: ٥٥٦٧٧٢٢ | فاكس: ٥٥٦٧٢٢٧

الاشتراكات | للأفراد سنوياً: في الامارات: ٤٠ درهماً • في الوطن العربي: ١٥ دولارا • في الخارج: ٢٠ دولاراً
للمؤسسات سنويا: في الامارات: ١٠٠ درهماً • في الخارج: ٤٠ دولاراً

الاشتراكات

للأفراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الإمارات	٤٠ درهماً	٧٠ درهماً	١٠٠ درهماً	١٢٠ درهماً
الوطن العربي	١٥ دولاراً	٢٥ دولاراً	٤٠ دولاراً	٥٠ دولاراً
البلاد الاخرى	٢٠ دولاراً	٣٥ دولاراً	٥٠ دولاراً	٦٠ دولاراً
للمؤسسات				
الامارات	١٠٠ درهماً	١٧٥ درهماً	٢٥٠ درهماً	٣٠٠ درهماً
البلاد الاخرى	٤٠ دولاراً	٧٠ دولاراً	١٠٠ دولاراً	١٣٠ دولاراً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

تسدد الاشتراكات إما نقداً أو بشيك لصالح مجلة شؤون اجتماعية

Customer Relationship Management as a Competitive Strength for the Organization

Dr. Nasser Jaradat [1]
Dr. Ahmad Areiqat [1] [2]

Abstract:

This study aims to identify the role of the quality of products, and human resources capabilities, and the organizational culture in achieving customer relationship management as a competitive strength for the organization. By conducting interviews with the owners/managers of four furniture companies in Amman/Jordan, the findings of the study showed that there is a relationship between the quality of products and customer satisfaction, and HR has a significant role in achieving customer loyalty, while the business culture plays a role in attracting and retaining customers.

[1] **Philadelphia University, Amman, Jordanre**
[2] **Amman Private University, Amman, Jordan**

Volume 29, Number 115, Fall 2012

1 - Introduction:

In this age, businesses characterized by globalization, open markets, huge information, and easy communication. Such characteristics created a heavy competitive business environment, and required from the organizations to compete effectively in the market place, for that an organization needs to think deeply to answer the following questions:

- How an organization can compete in the market place?
- What it needs to differentiate it self from others?
- Which abilities and capabilities required to achieve its goals?
- Strategic advantages across the entire organization must include; operations management, technology, business performance management, collaboration, material and production planning, financial management, customer relationship management, and engineering and product life cycle management (Jaclyn Aldrich Organization, 2008. www.visibikity.com).

This leads us to tackle the strategic advantage as a term pertains to the different activities and functions in one organization.

The question now is: Is there an organization can transcend other organizations in all of these activities? Higher net income, is the evidence of effective business performance management, but it may indicates to lower quality of products. In other words, an organization could be transcendent in its size, but another organization may takes the highest level in customer loyalty.

This study will focus on the customer relationship management as a factor derived from the organization strategy, which includes; customer satisfaction and customer loyalty.

Further more, customer relationship management is the point d`appui for other organizational activities, such as; quality control, pricing, human resource management, and production planning... etc. to maintain TQM (Total Quality Management).

As we know, the most important goal for any organization-particularly the profitable organizations- is to survive and to continue, but if the organization cannot solve its customer`s problems it will not continue, and the customers will shift to other competitors, then the organization will lose its market share, and the financial results will reveal losses rather than income, and the final result is: The organization destroyed itself by itself.

2 - The Study Problem and Questions:

There are many organizations working in the same industry, but one can find that an organization is crowded by buyers, but the other one beside it may serves a little

number of buyers. Even though, in the same organization one can observe that «X Division» is favorable for the customers than «Y Division», and this leads us to suggest the problem of this study in the form of: «How and Why an organization has to a quire good relationships with its customers?».

This problem will be discussed according to the following questions:

a - What are the roles of the quality of the products and services provided by an organization in building a good relationships with the customers?

b - How can human resources management contribute in achieving customers loyalty?

c - Is there any role for the organizational culture maintaining successful CRM?

3 - The Study Objectives:

This study aims to accomplish the following objectives:

- To identify the products and services` characteristics provided by the organization to its customers that ensure the customer satisfaction.
- To determine the employees` skills, qualifications, knowledge, and abilities, who would the organization hire to reach the customer loyalty.
- To specify the organizational culture`s elements that attract more consumers to be customers for the organization.

4 - Literature Review:

This section, need a survey process by the researcher to pickup the related previous studies that accommodate the current study, specially those who analyzed the factors and activities which followed by organizations to accomplish the best customer relationship management through two dimensions; customer satisfaction and customer loyalty.

In order to view the related previous studies, the researcher selected the following studies:

4-1- Pharma (CRM) Report, (2008). **How Customer Relationship Management can Enhance your Business?**

This report aimed to highlight the importance of CRM through the following benefits:

- «Customer satisfaction: using CRM, marketing, selling, and servicing your customer will be organized and systematic as every customer`s satisfaction.
- Increased Revenue: customer relationship management will result a shorter sale cycles because of efficient management of accounts and orders. This naturally

spur business growth and long term profitability as a number of customer`s increases and opportunities are maximized.

- Reduced Costs: through the use CRM, work and activities become systematic and coordinated.

This will eliminate waste of funds and result to reduce labor costs, and more effective and efficient business operation».

Although, these benefits are very important for any company, but the author did not take in account the cost of implementing the best customer relationship management specially when talking about the revenue and the cost.

4-2 - Saif Momaney, (2008). **Quality Management Practices and their Impact on Performance.**

The study aimed to illustrate that organizations can accomplish customer satisfaction, and customer loyalty through several keys, not only the quality of the product or the service.

The study results indicated that the employees practices have the most significant impact on customer satisfaction more than the products quality.

4-3- Holetzky, (2008). **What is Customer Loyalty.**

The study aimed to define the term customer loyalty, and how it can be accomplished by companies.

Mainly, the term customer loyalty is used to describe the behavior of repeat customers. The researcher pointed out that customer loyalty can be achieved by «offering a quality product, free offers, coupons, low interest rates, extended warranties, rebates, and other rewards and incentive programs».

4-4 - Abu Hamdah, (2008). **An Evaluation of Strategic Advantage in Saudi Arabia Medical Companies.**

The study aimed to define the factors that contribute in achieving customer satisfaction and customer loyalty. Through a questionnaire distributed on 130 respondents from the customers of two medical companies in Saudi Arabia, the study results indicated that customer satisfaction can be achieved through the quality of the products.

While the human resources management activities have a significant role in achieving customer loyalty also the organizational culture has a main role in attracting new customers.

4-5- Edwards, (2007). **Get it Together with Collaborative CRM. Cited in:**
http://wikipedia/wiki/customer-relationship-management.

The paper attempts to specify the ultimate goal of collaborative customer relation-

ship management, where the researcher indicated that «collaborative CRM covers aspects of a company`s dealing with customers that are handled by various divisions within a company, such as, sales, technical support, and marketing».

Here we can say that the main actors are; customers, employees, and information. The mechanism of this process starts by collecting information by the members of one division, through their interacting with the customers, then the related departments take several decisions in order to solve the problems or complaints, and / or to improve the product or the service the company produced. According to this analysis, the author pointed out that «the collaborative CRM goal is to use information collected by all departments to improve the quality of goads.

4-6- Parvatiyar and Sheth, (2002). **Customer Relationship Management Emerging Practice, Process, and Discipline.**

The objective of this study is to provided a conceptual foundation for understanding the domain of Customer Relationship Management (CRM) for many researchers and authors, he defined CRM as:

«Customer Relationship Management is a comprehensive strategy and process of acquiring, retaining, and partnering, with selective customers to create superior value for the company and the customer.

It involves the integration of marketing, sales, customer service, and the supply-chain functions of the organization to achieve greater efficiencies and effectiveness in delivering customer value».

4-7- Muasher and Haiete, (2002). **The Impact of the Relationship between Total Quality Management Elements and Human Resources on Organizational Performance, for the Engineering Sector in Jordan.**

This study had been conducted through two sets of variables; first, was independent variables which included; total quality management and its elements; (customer, feed back, job environment, product design, employees and the relationships with the suppliers), Human Resource Management and its activities (staffing, training, appraisal, rewarding system, and the quality of the employees. Second, was dependent variable; the organizational performance. The results of the study pointed out that there is a meaningful relationship between both (total quality management, and human resources characteristics and the organizational performance).

4-8- Killoran, (2000). **Understanding the Aspects of the Customer and Resolving Differences between Customer Expectations and Venders Ability and Scope to Complete the Project.**

The paper focused on the expectation gap, and the researcher considered that expectation is a feature of uncertainties, for that, an organization may meets a gap between its expectation and the customer expectation. To reduce the size of this gap, it is necessary for the organization to continue the relationship with its customers. The researcher indicated that «providing a product or service your customer perceive as excellent requires your to know what it is that your customer want, but if the organization is only slightly in accurate about its assumptions, it could lose the opportunity to another organization that has more accurately filled the customer`s needs. And if this inaccurate determination of the customer needs continue, the organization may lose its market share and go out the market place.

4-9- Wallance and Kanji, (2000). B**usiness Excellence Through Customer Satisfaction.**

The researchers indicated that forney`s model could be used as a tool to measure customer satisfaction.

Figure I below shows the components of the model.

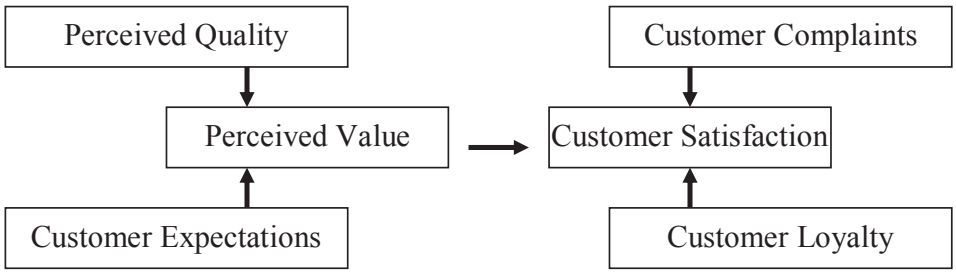

Figure I: Components of Forney Model 1992

The results of the study described the interrelationship between all the components, and their role in maximizing customer satisfaction.

4-10- Du and Tseng, (1999). **Characterizing Customer Value for Product Customization.**

The study distinguished between two approaches of customization. First, variant customization, which means certain custom product is designed through modifying a base product that is similar to what the customer wants. Second, figured customization, this approach, based on the modular design and custom products are the configuration of various functional module. The researchers added that «usually a configured custom products are start with a core platform with standard features for a group of customers». For example, the automobile manufacturers especially in Korea export cars

for European and American Markets, different from those for the Middle East Markets.

5- The Theoretical Frame Work:

In this section the researcher will discuss the customer relationship management, which lead to customer satisfaction and customer loyalty and are considered as factors for competitive strength.

A strategic management is a process that encompasses strategic planning, implementation and evaluation (Robbins and Coulter, 2005, p. 182). And strategic management leads the organizations to accomplish significant advantages through the different levels in the organization structure. One of the competitive strength of the organization is customer`s service strategy.

For that, organizations attempt to manage its customer through developing strategies to gain a positive relationship with its customers. In many advanced organizations one can find a department or a division devoted for customer relationship, and the responsibility of this department is to create and maintain an excellent relationships with the customer.

5--1 What is Customer Relationship Management (CRM).

In this age, many organizations exploit several resources to build up its customer base, through adopting strategies, programs, tools, and technology for effective customer relationship management. To build close and cooperative and partnering relationship with their customers, organizations need integrated customer knowledge (Parvatiyar and Sheth, 2003, p. 1).

Customers and markets are the two critical issues that the organization has to understand well, by this understood an organization can develop a strategic plan to create a market niche and develop its customer base to be successful. And if the organization has the ability to homogenize the development process for the customer information with the development process of the internal business process, this may lead to some from of a competitive advantage in the market (Killoran, 2001).

In addition, customer relationship management has to take in account that; not all customers are equally profitable for an organization, there fore, the organization must be selective in directing, designing, its programs and marketing efforts, by segmenting and selecting appropriate customers for individual marketing programs (Storbacka, 2000, Cited in, Parvatiyar and Sheth, 2002). And the question now is: What is customer relationship management?

There are many definitions of CRM in the literature, the following are some of these definitions:

- CRM is the process of affiliation a strategy that based on giving customers what they want, it need communication effectively and training (Robbins and Coulter, 2005, p. 197).
- CRM is a term applied to process implemented by a company to handle its contact with its customers (http://wikipedia.org/wiki/customer-relationship-management).
- CRM is the combination of processes, software, principles and strategies for achieving effective customer relationship management (Pharma CRM Report, 2008).

But the most appropriate definition for customer relationship management is: CRM is a comprehensive strategy and process of acquiring, retaining, and partnering with selective customer to create superior value for the company and the customer. It involves the integration of marketing, sales, customer service, and the supply-chain function of the organization to achieve greater efficiencies and effectiveness in delivering customer value (Parvatiyar and Sheth, 2002, p. 5). From this definition we can note, that CRM is a whole system, comprises subsystems, according to the systems approach which view the system as a whole and its subsystems interact together through interrelationships, and each one depends on others, and interact effectively with the organization`s environment, as an open system (Hodge, 2003, pp. 68-74).

Some organizations maintain a designated public relationship department, to be responsible for achieving a good relationships with the customers. But actually, customer relationship management forms a responsibility for all the organization`s members.

This because the customer is the final judge of the quality of the product or the service, through his interaction at very point of contract, not just when he or she is marking a purchase or complaining about a problem (Burk Wood, 2004, p. 267).

The question now is: Why organizations strive to maintain an excellent relationships with their customers?

As mentioned earlier in the introduction of this research, losing its customer, the organization will go out of the market place, because the most important asset in any business organization is the strength of its relationships with the customers (Christopher, 2003, p. 46).

Also, there are significant benefits make an organization seeking for an excellent customer relationship management, because such relationships are the heart of every business success (Pharma, Report, 2008). And implementation the activities of customer relationships management enables organizations to understand easily the cus-

tomer requirements and needs, and this helps the organization to meet customer`s needs effectively, to forecast the market trends, and enhance their bottom line.

In addition, the organization will gain the following advantages:

a- Customer satisfaction – marketing, selling, servicing, the customer by using CRM will be organized and systematic. As every customer interaction is done in a consistent way, the organization exceeds customer satisfaction.

b- Increased the financial performance represents by revenue, return on equity, and return on assets (Al-Damen, 2006, p. 78).

c- Reduced costs – through using (CRM) the labor productivity will increase, because this will eliminate waste of funds, and result to reduced labor costs (Pharma CRM Report, 2008 and Al-Damen, 2006, p. 78).

By exceeding customer satisfaction, an organization can build customer loyalty. Customer loyalty as a term used to describe the behavior of repeat customer, as well as those that offer good ratings, reviews, or testimonial. Some customers do to a particular company a great service by offering favorable word of mouth (WOM) publicity regarding a product, telling friends family, and neighbors, thus adding them to the number of loyalty customers (Holetzky, 2008). And because the customer is the final judge of product quality, an organization can achieve customer loyalty and retention by understanding the current and future needs of current and potential customers (Al-Damen, 2006, p. 23).

Also, organizations can employ communication to be in touch with their customers to build customer loyalty.

Other organizational activities have their important role in building customer loyalty, such as, after purchasing service, providing supplementary services to the customers has a great contribution in creating customer loyalty, because such services increase the brand quality and encourage the customer to buy again and again the same brand from the same organization. Further more, the loyal customer will act as a hidden marketer for the brand and the organization, by telling his friends, family that he has purchased this brand for its high quality, and the seller pay more attention for him through telephone calls to ask him if he has any complaint derived from using the brand. These actions will dig the names of both the brand and the organization in the customer brain (All Business.com, 2008).

Another factors and actions may have a role in achieving customer loyalty such as; free offers, coupons, low interest rates, extended warranties, and rebates (Holetzky, 2008).

5--2- Human Resources Management and Customer Relationship Management (HRM and CRM).

As a human, the customer wants to talk with a human, and the human only can listen to others and understand what they are talking about, this learns us, that there is a close relationship between human resources management and customer relationship management in every organization.

Human Resources (Employees) for any organization are the key of success in customer management especially those in the first stage because they deal directly with the customer. Only employees in any organization can listen for the customer and understand his needs, and they are the only factor who can adapt other organizational resources to focus on the customer satisfaction. Then the CRM efficiency depends on employees morale efficiency. Organizations have to know that a satisfied employee can satisfy customers, and if it has a good human resources management system, it can strongly improve the customer relationship management.

In any organization, the main part is the customer, we should satisfy our customer, and to do that we should develop our human resources management, and establish a human resources strategies. And this required using humanistic materials such as, motivation recruitment, payment, promotion, and empowerment, with applying CRM processes for having fixed and loyal customers or building a strong relationship with our customers, that they trust us (Noruzi, 2007).

There are five steps to accomplish CRM processes through HRM:

1. Have or create a clear talent management strategy.
2. Combine recruiting strategies with innovative tools to identify key talent.
3. Use technology to build and monitor your pipeline enabling information knowledge.
4. Engage recruiters in the business who can see the relationship between what they do, and how it can effect the organization`s overall performance.
5. Stress the development of building relationship with potential talent (Coker, 2006).

Customer service in today`s organizations is a key ingredient in attracting new customers and retaining existing ones. And because of the competitive business environment, a poor customer service became the leading complaint cited by customers who

stop buying a company`s products or services. The case of «American Express» is a good example to describe the relationships between CRM and HRM processes.

American Express, clearly recognizes this problem and goes to great lengths to ensure that its customer-service representatives are properly trained and rewarded for providing high quality service to the firm`s cardholders and other customers. Indeed, the firm`s customer-service representatives must be knowledgeable about a wide array of financial services. They must also be knowledgeable about the highly regulated financial industry in which they operate. And they must always be polite and respectful when talking to customers on telephone.

To help maintain a properly trained workforce, American express relies on a combination of class-room and web-based training. Some instructional material is presented in the form of half-hour e-learning modules that employee can view on their computers. But the firm also understands the importance of class-room training, especially in areas associated with high-quality customer service. While some firms outsource their training to other companies, American Express handles all its training in-house. Managers argue that only in-house experts can provide the quality of training that the firm requires. They also point out that most trainers started out as customer-service representatives, which demonstrates that opportunities for advancement exist in the company. The firm also focuses heavily on training assessment.

All training participants are surveyed routinely to determine their perceptions of the quality and value of the training they receive. And American Express also prides itself on monitoring the actual performance changes that result from training. For instance, if a training program is intended to shorten telephone calls with customers by teaching representatives how to use the firm`s information systems more efficiently, tests are done to see if the length of telephone calls actually drops after training is completed.

Before analyzing the case, it is useful to repeat the talk of the president of loyalty factor in a training company (Diane Durkin) «it costs ten times more to get a new customer than to maintain a existing customer. Your really want to keep existing customers happy» (Denisi and Griffin, 2005, p. 320).

From American Express case, we can recognize, that the firm employs the systems approach, the firm view training as a whole system that includes; training methods, representatives, needs, training program, as subsystems, and the firm applies all the steps of training process, from needs assessment to evaluation.

Also the firm directs training efforts toward the most important stakeholders in any organization, that is the customer, also the firm focuses on maintaining its customers

through the high-quality of customer service, which is the key for excellent relationships with the customers.

One of the important factors in achieving customer satisfaction and loyalty is the human resources, because employee behavior reflects the organization, mission and policy. Any organization has to know that a satisfied employees will generate satisfied customers. Many organizations recognize that there people are the most important asset because the employees play a significant role in organizational success (Robbins and Coulter, 200 l, p.282).

Human Resources management comprises eight activities as follows:

a) Human resource planning:

The term «planning» means to see the future, how it will be, what changes will happen, and how you will meet these changes. Human resource planning is the process by which organizations ensure that they have the right number and kinds of people in the right places, and at the right time, who are capable of effectively and efficiently performing assigned tasks. That requires from the HR management to compare the current work force with the future estimates to determine employment gaps, and to develop plans to overcome these gaps, then the plan will include many aspects such as, the number of the current employees, the number of needed employers, skills needed, how the organization will attract the potential employees, which employment resources will be used, and the expected cost for implementation of the plan. The factors that have the main role in determining the human resource needs are the organizations mission, goals, and strategies (Robins and Coulter, 2005, 286). These factors specify the needed skills, knowledge, behavior of the potential employees. Then, we can say that there is a relation ship between the organizations goals, mission, and strategies, and the kind of the employees needed it, if the organizations, goal was to assess customers relation ships, it must attract people who can deal friendly with the customers, specially those in the front stage.

b) Recruitment: in this stage, an organization, sought have to perform the process of locating, identifying, and attracting capable applicants are the primary objectives of recruitment process. Recruitment activities are designed to affect three dimensions:

1. The number of people who apply for vacancies.

2. The type of people who apply for them.

And /or 3- the likelihood that those applying for vacancies will accept positions if offered (NOE and others, 2008, p.202), then the goal of an organizational recruitment program is to ensure that the organization has a number of reasonably qualified applicants to choose from when a vacancy occurs. There are different sources from which

recruits can be drawn, internal and external sources. Using internal sources provides several advantages to the organization.

- Well known applicants to the organization.
- The applicants are relatively knowledgeable about the organization vacancies.
- Using internal sources to fill vacancies is cheaper and faster than using external sources. (NOE and others, 2008. p.207)

In many cases, labor supply obliges organizations to rely on internal sources to fill vacancies, through employees, promotion, or job posting.

In this age, the age of globalization, information, and competition, organizations strive to acquire the best thing in every thing, and because of the importance of the work force, organization are now designing recruitment and retention efforts at the system level, because the system approach caters many benefits to the organization such as, shares resources, decreases duplication, and increase the number of ideas and creative approaches to recruitment and retention.

In order to highlight the relationships between recruitment process and the organizations goals, and because, one of these goals is to build positive relationships with the customers.

HRM, has to distribute its focus on retention and recruitment activities, specially in the case of employees turnover increase, and to identify the reasons stand behind this aspect, HRM, has to gather information from the employees who are working in the organization since a long period, in order to resole the problems that meet the workforce in the organization, and to satisfy them, and as we mentioned earlier « satisfied employee equals satisfied customer».

Finally, organizations through HR Management have to construct its recruitment policy to involve sequence steps, these steps are:

1. Determine the recruitment goals:

A recruitment plan should be based on standards that reflect the organizational goals the plan has to answer questions such as, what are the needed skills the accomplish each goal? What is the kind of the potential person? And what is the educational level for the needed employee? That means, that the recruitment process expresses an interrelationship with the organizational goals.

2. Review Job Description:

Job description may needs updating since the last Person was hired, or the organization may need to create a new job description, this may requires to talk with the previous person in the position and set his or her inputs on how the job description could

be set his or her inputs on how the job description could be improved, and what are the responsibilities, skills, qualifications, and experiences needed for the job.

3. Setup a recruitment budget:

HR management with Coordination with other departments in the organizations, specially, financial manager, who have to understand very well that the recruitment plan defines the organizations future, there fore the recruitment budget should be one of the largest items in the whole budget.

4. Define the recruitment procedures and methods:

Human resources management has to evaluate the appropriate recruitment methods for each vacancy to choose the best method, for example, if the needed person will fill a future job, human resources management may communicate with universities to select one or more from the knowledgeable students and attract them to work for the organization after their graduation, here, the incentives play a significant role, and some organizations may provide a scholarship for the student to ensure that he will work for it. Another methods for recruitment, such as, announcements in the newspapers, recruitment agencies, and electronic recruitment.

5. prepare an interviewing technique:

This stage located between recruitment and selection activities. Before conducting the interview, develop job- related questions. Open-ended questions allow the interviewer to get more information about the candidate, such as, what kind of risk did you face in your previous job? What kind of incentives you prefer? And why? (laknhotia, 2008).

C- Selections

After developing the recruiting activities, organizations now have a pool of candidate, the next step in the human resources management process, is to determine who is the most appropriate candidate for the job. In other words, human resources management will select the best qualified person for the job. Then the definition of selecting process is the process of screening job applicants to ensure that the most appropriate candidates are hired (Robbins and Coulter, 2005, p.288).

Some authors distinguished two approaches for selection first traditional approach which focuses on defining an optimal candidate profile, based on systematic analysis of the job requirements. Then potential employees are measured in order to choose the candidate who most closely fits this optimal profile. Traditionally, selection process involves a number of logical steps, which results in a rational decision where that best candidate is offered the job.

The second perspective focuses on the processual approach to selection, where the recruitment and selection are seen as a process of exchange and negotiation. the success full of this process means that the expectations of each party (organizational the candidate) are homogeneous, and the result will be responding of one party to the expectations of the other party (Al-Damedn, 2006, p.121).

Both of the two approaches to selection process emphasize «fit» is assumed between personal characteristics and competencies of the individual and the technical demands of the particular job.

The most critical issue in selection process is the decision making by human resources management process, because this decision has four possible outcomes. Two of these outcomes would be right, and two would be wrong. The correct decision occurs in two cases, first, when the applicant was predicted to be successful on the job, second, when the applicant was predicted to be unsuccessful and would be so if hired. The first case represents, successfully accepted, but the second case represents successfully rejected. The other two probabilities focus on errors in the selection process, assume that the organization rejected and applicant who would have preformed successfully on the job, this decision is wrong because the organization ignored the errors, or if the organization accepted applicants who perform poorly in this case the organization accepted errors (Densis and Griffin, 2005, P.211).

Performing good selection process and taking right decisions is a significant factors to the organization to achieve its strategic goals, for example if the organizational good was to implement (HRM) functions, the organization have to select the applicants who have public relationship qualification, communication skills, with ability to deal good with others. In addition, there are many types of selection devices, such as; application forms, written and performance simulation, tests, interviews, background investigations, and physical exams.

D. Orientation:

After the selection process, which means that human resources management officers, selected one or more applicant from the people who has been recruited by HR, logically, this new employee needs to know a set of basics about the organization and about the job that he will perform, from here we can define orientation «introduction of a new employee to his or her job and the organization (Robbins and Coulter, 2005, p. 293).

There are two kinds of orientation:

Dl. Overview Orientation: this kind of orientation deals with the basic information

needed by the employee to understand the broader system he or she work in. and it aims to enable new employee to understand the following:

- Organization objectives, history, and philosophy.
- Important policies and general procedures.
- Information about compensation and benefits.
- Safety and accident prevention issues.
- Employee rights and responsibilities.
- Physical facilities (Bacal, 2008). The kind of orientation can be conducted by human resources department, and a little help from the employee`s supervisor.

D2. Job-specific orientation:

It is the process that is used to help employees understand:

- Function of the organization, and how the employee fits in.
- The responsibilities and expectations of the job.
- The internal policies, procedures, rules and regulations.
- Layout of workplace.
- Introduction to co-workers and other people in the broader organization (Bacal, 2008).

Although, orienting employees to their workplaces and their jobs is very important, but it is one of the most neglected functions in many organizations. Orientation program, regardless if was for along or short period affects positively both retention and productivity (Brown, 2008).

In addition, the researcher, suggests that the most important customers are from the people who organizations must includes them in the introduction of the new employee, this will be expressed as an indicator that of the organization gives more care and attention to its customers, in order to build good relationships with them.

Also orientation is important not only for new hired, it is important also for existing employees in two cases; first, if these employees have never received proper orientation.

Second, if there have been many changes in the organization and it`s purpose and function (Bacal, 2008).

Finally, well orientation is not a decoration activity among the human resources management practices, but it is a functional steps that involves perfectible purposes:

- To reduce start up costs-proper orientation enables the employees to learn about the job much more quickly.

- To reduce anxiety, it helps the employee to overcome his fear from entering into unknown situation.
- To reduce employee turnover. Orientation represents a message that tells the employee that he is valuable for the organization, also orientation helps him to get the tools, information, and methods for succeeding in the job.
- To save time for supervisors and co-workers: the better the initial orientation, the less likely supervisors and co-workers will have time teaching the employee.
- To develop realistic job expectations, positive attitudes and job satisfaction (Brown, 2008).

E. Training:

In today`s business environment where change is constant, technology is cheap and skill shortages are common place, this makes people the key differentiator between organizations that succeed and those that don`t.

Training and development function are the tools that used by organization to overcome the skills shortages, and they play a pivotal role in moving an organization for word.

Employee training is an important human resources management activity, it is a planned effort to facilitate the learning of job-related knowledge, skills, and behavior by employees (NOE, 2008, P. 267). Training and development together represent yet a major human resources function that managers need to address, and in spite of combination between training and development, they differ in respect of to whom each one is presented.

As we mentioned before, employee training, is a planned attempt by an organization to facilitate employee learning of job-related knowledge, skills, and behaviors. But development refers to teaching managers and professionals the skills needed for both present and future jobs (Denisi and Griffin, 2005, P. 321).

Traditionally, training involves teaching operational or technical employees how to do their jobs more effectively and more efficiently, through mastering knowledge, skills, and behaviors emphasized in training programs and to apply them to their day-to-day activities. Recently it has been acknowledged that to offer a competitive advantage, it has to involve a switching from a primary focus on teaching employees specific skills to a broader focus of creating and sharing knowledge (NOE and OTHERS, 2008, p.276).

Most organizations find it appropriate and effective to continue training and development on a regular basis. That means, employees must be continually trained and developed to enhance or improve the quality of the contributions they are making to the organization. According to this perspective training activities must be designed according to the instructional design process, training process according to this system, which is a systematic approach for developing training programs.

That needs many steps and producers must be perform by the human resource department in the organization.

These steps emphasize that effective training practices involve more than just choosing the most popular or colorful training method. The steps are:

- Assessing training and development needs, in this step, human resource managers responsible for training must determine the organization`s true needs, by focusing on two issues: the organization`s job-related needs and the capabilities of the current workforce (Denisi and Griffin, 2005, P. 328).

Needs assessment aims to determine if training in necessary, and this needs from HR managers to conduct three types of analysis: organization analysis, task analysis, and person analysis.

- Ensuring employees` readiness for training: this step, is to evaluate whether employees are ready to learn. Readiness for training refers to; the personal characteristics of employees, such as, ability, attitudes, beliefs, and motivation, and to evaluate the work environment as a supporter for learning. In this step, also managers may play an important role, to motivate employees to train and learn.
- Creating a learning environment:

Employees need to understand the objectives of the training program, to help them understand why they need training and what they are expected to accomplish. Human resources managers and the employee`s supervisors most increase employee motivation to learn, by using incentives in order to make the training process enjoyable for the trainees.

- Ensuring transfer of training:

Transfer of training means the use of knowledge, skills and behaviors learned in training on the job. HRM has to observe many factors to ensure that trainees are applying the ideas they have learned on their jobs.

The figure below shows these factors

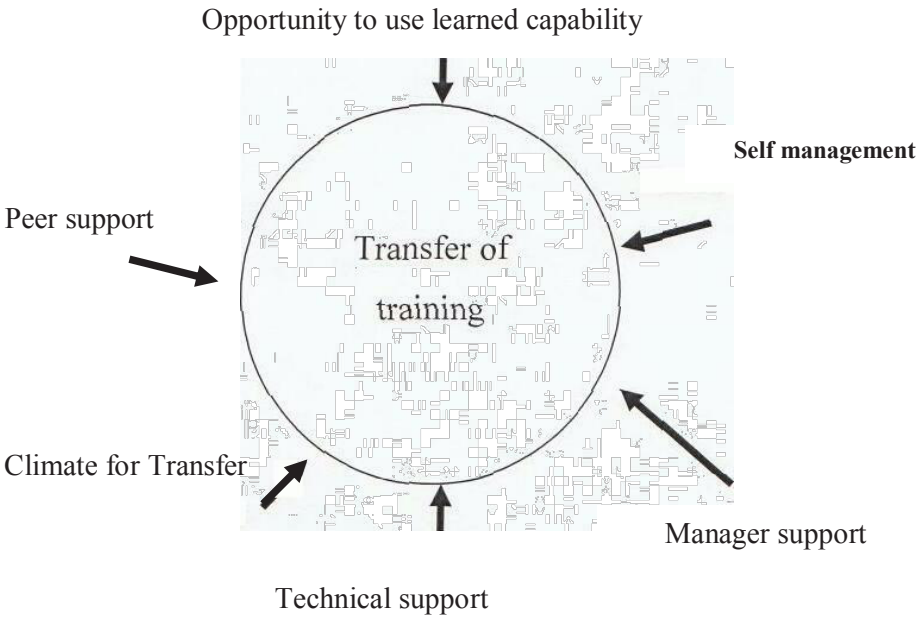

Work environment characteristics influencing transfer of training.

Source: Human Resource Management, Raymond A. NOE, and Others, 2008. MC-Graw-Hill Irwin.

- Selecting training methods:

There are several methods can help employees acquire new knowledge, skills, and behaviors. Also training can be on the job, off the job, or both. By on the job training (OJT), organizations can provide training while performing the job in the actual work-place. Internships, apprenticeships, and job rotation are common forms of OJT. Ap-prenticeships involve learning a trade from an experienced worker. They are quite common in Europe and relatively uncommon in the united states (JR, Schermerhorn, and others, 2000, P. 131).

Off-the-job training, organizations can use several methods to conduct a training

program such as:

1. Lectures in a classroom, in which the trainer and the trainees exchange information and discuss problem-solving and technical skills.
2. Videos are particularly good for demonstrating various skills.
3. Simulations, such as, experiential exercises, business games, and various computer-based exercises, are useful for teaching interpersonal, leader-ship, strategic management, customers relationships and other complex skills (Shermerhorn and others, 2000, P.131).

• Evaluating training programs:

The final step that belongs to the human resources management activities, is to evaluate the outcomes of the training program. Training outcomes if measurable provide a way to evaluate the effectiveness of a training program based on cognitive, skill-based, affective and results outcomes (NOE, and Others, 2008, P. 309).

The question now is: why organizations evaluate training programs?

1. To identify the program`s strengths and weaknesses.
2. To assess whether the content, organization, and administration of the program contribute to learning and the use of training content and job.
3. To identify which trainees benefited most or least from the program.
4. To take the participants recommendations about repeating the same program to others or not.
5. To compare the costs and benefits of the program (McNamara, 2008).

F. Career Development:

The term career according to our study purposes is «the sequence of positions held by a person during his or her life time» (Robbins and Coulter, 2005, P. 299). From this definition, we can say that career planning and development means, working with managers and / or with human resources experts on career issues. Career development pertains to long-term strategies for the organization. Formal career planning starts with personal assessment, and then progress through analysis of opportunities, selection of career objectives, implementation of strategies, and evaluations of results (Schermerhom, and others, 2000, P. 132).

5.3. Organizational Culture and Customer Relationship Management.

An organization may run into more specific challengers in accommodation customer`s requirements due to lack of cultural sensitivity. For example, McDonald`s only began making a profit in Portugal after they realized that they need to open a

small café` within each store and serve espresso in cups and saucers (Robbins and Coulter, 2005, p. 94). This example tells that organizations have to change or update its culture to respond to their customers` culture, to attract more customers from the whole consumers of a good or service. Also we can learn from this example that people in Portugal love to drink espresso during or after eating, then if the organization located the two favorite goods in the same place it will increase the number of the customers, and the relationship with them.

The organizational culture is; set of values, norms and beliefs that are reflected in an organization`s structures and systems, including its customs, stories symbols, traditions and rituals, and the language in which all these facts are expressed.

In managerial literature that defines organizational culture, as a system of shared meaning and beliefs held by organizational members that determines, in large degree, how employee act (Robbins and Coulter, 2005,p. 52) and (Bannock, 2002, p. 260). And because any organization is a part from the whole community in which it works, the organization has to respond to the whole culture. That will affect the customer behaviors according to their habits, beliefs, and norms. For example, ecological customers are willing to buy greening brands because they care for the healthy environment, so the organization have to adapt with their culture to attract them to be from its customers (Abu-Hamdah, 2008, p. 42).

All organizations have some form of culture, and it can be regarded positively or negatively. On the positive side, it delineates an organization from others, gives people in an organization a sense of identity and purpose beyond narrow self-interest, provides a social fabric by helping employees to see where they fit in, and help to define and enforce the rules of engagement in an organization, for example, employees want to know what they can or cannot do. If all these elements are well-defined, the organization will have a strong culture, which it is easier to see, whether an employee will fit into the organization or not.

Strong culture affects selection and recruitment, promotion and statues, and employee retention.

It is also easier for suppliers, customers, and consumers because they will tend to be treated consistently by all employees (Bannock, 2002,p. 260). And that support that customer`s satisfaction is the responsibility of all organizational members, as mentioned earlier.

Culture may influence the strategic planning process, and thereby, and organizational performance in many ways:

1. Culture shapes the way people think, behave, and evaluate. This in turn affects decision processes such as planning.
2. Cultures vary along critical values and beliefs that affect a variety of management processes including planning (Hoffman, 2007).

In order to achieve good customers` relationships, organizations have to create a customer-responsive culture, which refers to the following characteristics:

- The type of the employees themselves: successful, service-oriented, organizations hire employees who are friendly.
- Few rigid rules, procedures, and regulations. That means a level of flexibility, that gives service employees the freedom to meet changing customer service requirements.
- Widespread use of empowerment: empowered employees have the decision to do what necessary to please the customer.
- Good listening skills: employees in customer-responsive cultures have the ability to listen to and understand messages sent by the customer.
- Role clarity: service employees act as links between the organization and its customers, which can create considerable ambiguity and conflict. This reduces employee job satisfaction and can hinder employee service performance.

Also, successful customer-responsive cultures reduce employees uncertainty about their roles, and to perform their jobs in the best way.

- Customer-responsive cultures have employees who are conscientious in their desire to please the customer. They are willing the initiative, even outside their nominal job`s requirements, to satisfy a customers needs (Robbins and Coulter, 2005, p. 61-62).

6- The Study Results and Recommendations:

6 -1- The Result:

Through constructed interviews with owners, managers, and employees in four furniture companies in Amman, the following results were pointed out:

1. In this type of business the product`s quality is very important because furniture is a durable good. Then the customer satisfaction can be measured by how long will the product serve.
2. The owner of a company said «we have customers who buy from here since 20 years and over». By asking some of the customers who were in the show-room during the interview, they gave several reasons for that; first: because she respect this company and its product, employees, and prices. Second: because

they provide the product or the service exactly in the needed time. Third: because this company offers many options to the buyer, and that includes good facilities in payments.

3. All the sample (four companies) have smiling employees, and they know how to do their jobs, also they write down the customer requirements in a friendly way. One of the customers told the researcher that she felt proud when the employee told her that she is tasteful.

According to these results, the findings of the study indicates the following:

- There is a relationship between the quality of the product and customer satisfaction.
- There is a significant role for the human resources in achieving customer loyalty.
- The organizational culture is the main factor attracting and retaining customers.

6 - 2 - Recommendation:

The study presents the following recommendations for the profitable organizations:

1. Organizations have to know that their customers are their business engine and generator.
2. In order to retain their customers, organizations have to adopt new elements in its culture, such as the customer is always right, telling the truth, and respect the customer.
3. The smart organizations can satisfy its customers through reducing the gap between what they provide and the customer expectations, buy using communication technology.
4. A satisfied customer may take the role of a marketer for the organization through world of mouth.

References:

1. Abu-Hamdah, Khalid (2008). An Evaluation of Strategic Advantage in Saudi Arabia Medical Companies. Saudi Arabia.
2. Al-Damin, Rula (2006). Developing An Excellence Assessment Model for Jordanian Businesses, Amman: Amman Arab University.
3. Bannock, Graham and others (2002). Business Dictionary. Penguin Books.
4. Brown, Judith (2208). Employee Orientation-Keepng New Employees On Board.
5. Burk Wood, Marian (2004). Marketing Planning, New Jersey: Prentice Hall.
6. Christopher, Martin (2003). Marketing Logistic.
7. Coker, Roger (2006). Talent CRM Webinar Shares the Critical Importance of Building Rich Organizations.

8. Denisi, Angelo, S. and Griffin, Ricky, W. (2005). Human Resources Management. USA: Houghton Mifflin Company.
9. Du, Xuehong and Tseng, Mitchell M. (1999). Characterizing Customer Value for Product Customization.
10. Edwards, John (2007). Get it together with Collaborative CRM, from wikipedia.
11. Hodge, B. J. and Anthony, W. P. and Gales, L. M. (2003). Organization Theory, A Strategic Approach. New Jersey: Prentice Hall.
12. Holetzky, Sherry (2008). What is Customer Loyalty.
13. http://wikipedia.org/wiki/customer-relationship-management.
14. Jaclyn, Aldrich Organization, 2008, www.visibikity.com.
15. Killoran, John (2001). Understanding the Aspects of the Customer and Resolving Differences between Customer Expectations and Vendor`s Ability and Scope to Complete the Project.
16. Momaney, Saif (2008). Quality Management Practices and their Impact on Performance, Jordan.
17. Muasher, Ziad and Haieti, Salah Eldeen (2002). The Impact of the Relationship between TQM Elements and Human Resources on Organizational Performance, for the Engineering Sector in Jordan.
18. NOE, and Others (2008). Human Resources Management. New York. Mac Grow-Hill Irwin.
19. Noruzi, Mohammad Reza (2007). Human Resources Management and Customer Relationship Management. Iran: PNU University.
20. Parvaiytar, Atul, and Sheth, Jadish N. (2002). Customer Relationship Management: Emerging Practice, Process, and Discipline. Journal of Economic and Social Research.
21. Pharma, CRM Report (2008). How Customer Relationship Management can enhance your Business.
22. Robbins, Stephen and Coulter, Mary (2005). Management, New Jersey: Prentice Hall.
23. Shermer Horn and others (2000).Organization Behavior, New York. John Wiley and Sons, Inc.
24. Wallance, W. and Kanji G. (2000). Business Excellence through Customer Satisfaction.
25. www.allbusiness.com, 2008.

إدارة العلاقة مع الزبائن باعتبارها القوة التنافسية للمنظمة

د. ناصر جرادات
د. أحمد عريقات

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور كلٍ من جودة المنتج، وصفات الموظفين ومهاراتهم وإمكانياتهم، والثقافة التنظيمية في تحقيق إدارة علاقات العملاء ممثلة برضا العملاء وولائهم. وقد أجريت الدراسة على أربعة من شركات المفروشات والأثاث العاملة في مدينة عمان/الأردن، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن جودة المنتج تحقق رضا العملاء، كما أن لصفات الموظفين ومهاراتهم أثر مهم في تحقيق ولاء العملاء، وأن ثقافة المنظمة تلعب دوراً في جذب العملاء واستبقائهم.

Journal of Social Affairs

Volume 29, Number 115, Fall 2012

Foreword 8

Articles and Research Papers
Manuscripts in English

Customer Relationship Management as a Competitive Strength for the Organization
Dr. Nasser Jaradat and Dr. Ahmad Areiqat 11

Articles and Research Papers
Manuscripts in Arabic

The social Risk of the Violators of the System of Residence (its Reality, and Ways of Prevention)
Dr. Khalid ibn Saleem al-Harbi 9

Volunteer work and social care in Yemen (Applied to the study of voluntary associations in the province of Hadramout)
Dr. 'Adel Ahmed Al-Kassadi and Dr. Abdel Haleem Saleem 47

The Relationship between Self-esteem and Academic Achievement of Police Science Academy Students in Sharjah Emirate, UAE.
Dr. Muhammad Ahmed Al-Harahshih 89

Facebook and social capital in Egypt A Sociological field study «Abstract»
Dr. Naglaa Mahmoud Moselhi 111

Views and Ideas:

Culture of globalization and conflicts of identities in the Arab communities.
Dr. Muthana Mush'ah Al-Mazrou'I and Dr. Ra'dd Hameed Tawfiq Al-Bayati 149

Globalization and problematic identity in the Islamic world: a critical comparison.
Dr. 'Ali Samock 165

Book Reviews:

Military force and energy policy: Putin and the search for Russian greatness.
Author: Pafel Baev-Emirates Center for Strategic Studies and Research 183

Energy Security in the Gulf Challenges and Prospects.
Written: by group of researchers
Emirates Center for Strategic Studies and Research 189

Reports, Forums and Conferences:

Seminar on Jerusalem: studies in history and politics 25 May 2009.
Emirates Center for Strategic Studies and Research: 199

Summaries of Theses:

The role of the Arab satellite news in prioritizing the public about Gulf issues.
Authored by Aysha Saeed Muhammad Al-Ghanashi,
Reviewed by Dr. 'Adel 'Abd Al-Jawad Al-Kardusi 203

Disclaimer: Views expressed by authors and reviewers are solely their own and in no way represent any positions or policies of the editors or the ***Journal of Social Affairs***.

Foreword

The Journal of Social Affairs, issue 115, research on a great subject of importance to Gulf Cooperation Council (GCC) related serious social violators of residence, those countries has long suffered of the expats and their impact on social structures and culture of the community, and left their mark on the language and social relationships, and family roles, this with regular employment, so how about if that was contrary to the labour system of residence? This is what Dr. Khalid ibn Saleem al-Harbi, in his research entitled " The Social Risk of Offenders to the System of Residency in Saudi Arabia: it reality and prevention methods", the author illustrated that the problem lies in the growing number of offenders, which directly relates to the increasing number of crimes committed by residency offenders, and the diversity of security threats, social, political and economic issues associated with them, where their presence in the Kingdom districts in an irregular manner is the beginning of the infringement on the laws and regulations. The author identified number of organized crime gangs in the Kingdom, which has specialized in the theft, rape, murder, and robbery of banks and their customers; and organized gangs begging and child trafficking. Then the author presented the governmental action to address those violations, such as: the fingerprint electronic system, pilgrimage and minor pilgrimage system; and fines on those involved in harboring or employed the offenders. The author suggests a number of measures to address this phenomenon and the problems, it must be initiated to prevent violators of residency system originally, and to take appropriate preventive action, and focus on the security efforts on the complexes offenders' sites, and increasing interest in the institutions of civil society to this phenomenon.

The second study in the issue is entitled "Voluntary Work and Social Welfare in Yemen", by Dr. Adel Ahmed Al-Kassadi and Dr. Ahmed Abdel Haleem Saleem. Both authors goal is to identify the evolution of volunteer work and its role in social welfare in Hadramout, they refers to the characteristic and attributes of the volunteer work community in Yemen which has existed since ancient times, and which has passed through three stages: the first stage: pre-independence; since the thirties South Yemen witnessed broad movement toward the establishment of associations and clubs and civil un-

ions, and the second stage: the stage of the modern state where a law was passed to regulate national social work in 1963, and the third stage: after the state unification, and the Yemeni government provide financial support for national organizations in order to encourage and push them to achieve their goals, as well as their exemption from customs duties and taxes, and the government subsidy 27.8 of the sources of funding of voluntary associations, while the proportion of donations and bequests and endowments 35.7%, and donations from the Gulf states 33.1% of those sources. The authors list the main difficulties facing the work of voluntary associations, which comes to the forefront: laws and legislation, as they no longer legislate in compatibility with global and local variables, in addition to the lack of funding, and finally coordination between voluntary associations, and related difficulties.

Regarding the UAE society Dr. Muhammad Ahmed Al-Harhsheh deals with "Self-esteem and its relationship to the level of academic achievement at the Police Academy of Sciences in Sharjah", and the author determines the importance of the study as emerged from the search for variables that affect the level of student achievement, primarily variable of self-esteem, which is directly linked with students morale, the author believes that self-esteem plays an important role in increasing the realistic achievement and learning, and personal development, as linked to self-esteem high happiness and love of achievement, and low self-esteem lead to psychological instability, low achievement, and lack of desire to promote social relationships, the author suggests that is promoting self-esteem among students officers and not be limited to the role of the Academy provide students with the knowledge and academic information, but must be extended role to pay attention to the personal, psychological and social, and that is to provide a supportive environment for students by showing respect and appreciation for their ideas and questions, and raise their morale.

Followings the importance gained by means of social communication in the last two years in the Arab world, Dr. Najla Mahmoud Al-Museelhi's work entitled "Study on Facebook and social capital in Egypt", the author indicate to join Facebook is one of the phenomena emerging in Egyptian society,

and it allows opportunities and possibilities for individuals to make them engaged in the world's largest locally and globally, and supports their ability to participate in public affairs, which represents the potential base that can be exploited to stimulate efforts, and this was clearly evident in the Arab social mobility so-called Arab Spring, and the author suggests that Facebook users are raising annually by 153%, the number of Facebook users 200 million across the world in the year 2008, including 9.17 million users in Egypt, and the author emphases on the importance of Facebook and the time spent by respondents with every day, which might be more than three hours; the author pointed out that protests events and Arab revolutions in early 2011 confirmed the conclusion of the study that the pioneers of Facebook realized that reality insatiable most needs, especially their need for freedom of expression, and rushed to the virtual community utilizing Facebook pages context socially inclusive of all human relations, also found it sanctuary as a political platform compensates partisan stalemate life and failing.

In the English-language edition includes a paper on "Customer Relationship Management as a competitive strength of the organization" by Dr. Nasser Jaradat and Dr. Ahmed Erakat. The study aims to explain the role of each of the quality of the product recipes and skills of staff, and their potential, and organizational culture in achieving CRM represented satisfaction customer loyalty.

In the letter to the editor section of views and ideas, the magazine continue of their interest in globalization, and their relationship with the worlds Arab and Muslim world, where issue contains an article by Dr. Muthana Mishaan Al-Mazroui, and Dr. Ra'id Hamid Tawfiq al-Bayati, entitled "from globalization and cultural conflicts identities in Arab societies, and the article of Dr. Ali Samock entitled "on globalization and problematic identity in the Muslim world: an analytical comparison.

This is in addition to the fixed sections of the magazine: (book reviews, seminars and conferences, and summaries of theses).

We see that the research and studies of articles in this issue are an important scientific development, nor slow progress in research and studies in the Arab world, and keep pace with its deep developments.

Journal of Social Affairs

Published by the Sociological Association of the UAE

The Journal is listed in Ulrich's International Periodicals
Directory No. 4274945, ISSN 1025-059X

Editor-in-Chief
Mohammed Al-Mutawa, Prof.

Deputy Editor-in-Chief
Nada Mourtada-Sabbah, Ph.D.

Managing Editor
Fatima Al-Sayegh, Ph.D.

Editorial Assistants
Taha Husain Hassan

Advisory Committee
Ahmad Al-Khatabi, Ph.D. | University of Sharjah
Abdul Razaq Al-Mudhreb, Ph.D. | UAE University
Amr Abdel Hamid, Ph.D. | Special Advisor to His Highness the Ruler of Sharjah for Higher Education
Hassah Lootah, Ph.D. | UAE University
Khalid Alkhaja, D.r | Ajman University
Muhsin Al-Musawi, Ph.D. | American University of Sharjah
Robert Cook, Ph.D. | American University of Sharjah
Sulaiman Mousa Al-Jasim, Ph.D. | Zayed University

Editorial Board
Ahmad Falah Alomosh, Ph.D. | University of Sharjah
Ateeq Gakkah, Ph.D. | UAE University
Bassam Abu Al-Foul, Ph.D. | American University of Sharjah
Husain Saeed Al-Shaikh, Mr. | Sociological Association
Nasr Arif, Ph.D. | Zayed University
Saeed Nasef, Ph.D. | Ajman University

Names appear in alphabetical order according to the first name

CALL FOR PAPERS

Journal of Social Affairs

The Journal of Social Affairs (JSA) is peer-reviewed academic journal, published by the Sociological Association of the United Arab Emirates =. Prior to 2001, the Sociological Association published the JSA for 17 years. In the new format (post-2001), half of each issue of the JSA is published in English and half in Arabic.

The JSA is a widely focused academic forum whose scope encompasses the social and cultural disciplines largely within the humanities and social sciences. The JSA welcomes manuscripts from a wide variety of fields, including anthropology, cultural studies, economics, education, history, international relations, law, philosophy, psychology, and sociology, as well as interdisciplinary treatments that include some of these disciplines. The JSA especially promotes an understanding of the wider Gulf region in particular and the Middle East in general. Some preference in each issue will be given to manuscripts that are of direct relevance to the United Arab Emirates and the Muddle East, but manuscripts of wider applicability and comparative in nature will be sought for publication.

The JSA is published quarterly. Submissions for publication undergo "blind peer review" by multiple referees. Manuscripts are acknowledged within two weeks of receipt, with a decision rendered on publication generally within three months. Issues of the JSA may be devoted to specified themes, such as those that result fro conferences sponsored by AUS and /or the Sociological Association of the UAE.

Since 2001, the English language section of the JSA has published contributions by Tim Niblock (University of Exeter). Louis Fisher (Congressional Research Service), David Apter (Yale University), David J. Roxburgh (Harvard University), Albrecht Schnabel (United Nations University), Peter Hellyer (Abu Dhabi Island Archeological Survey), Mark N. Katz(George Mason University), and J. Milton Yinger (Oberlin College), Abbas Maleki (International Institute for Caspian Studies Iran), Ali A. Mazrui (Binghamton University and Cornell University), Helle Lykke Nielsen (University of Southern Denmark), Tony Allan (University of London (SOAS)), William Granara (Harvard University), Mark Tessler and Dan Corstange (University of Michigan), Serge Sur Elhiraika (Islamic Research and Training Institute), Sulayman Khalaf (University of Sharjah), Kamal Abdel-Malek (American University of Sharjah), Mutasem Al Fadel and Rania Maroun (American University of Beirut), Peter Rogers and Joge Ramirez-Vallejo (Harvard University), Ahmed Al Shahi (Oxford University), Muhsin AlMusawi (Columbia University and American University of Sharjah), and Michael Glennon (Tufts University), and Hussein Amery (Colorado School of Mines) among others.

Send manuscripts to:
Mohammed Al-Mutawa, Ph. D
JSA, Editor-in-Chief
The Sociological Association of the UAE
P.O. Box 3745, Sharjah
United Arab Emirates

• General Information

The Journal of Social Affairs is published quarterly, in the spring, summer, fall, and winter. Contributors may submit scholarly research papers, book reviews, and summaries of PhD dissertations. Submissions for publication undergo blind peer reviews by multiple reviewers, although the editors reserve the right to decide on the suitability of the subject matter in the first instance. All manuscripts are acknowledged within two weeks of receipt. Every attempt will be made to inform authors within three months about the suitability of submitted manuscripts for publication in the JSA. For any single issue of the JSA, some priority is given to maintaining a balance of research subjects and to maximizing the geographical diversity of contributors. Designated issues of the JSA may be devoted to specified themes, which may be the subject of conferences sponsored by AUS or the Sociological Association of the UAE.

• Research Papers

Contributors of research papers must abide by the following conditions:

a. The author's name should appear directly below the title, and an asterisk should be placed immediately after the author's name. The asterisk is to refer to the author's institutional affiliation and address, and acknowledgements, if any, all of which should appear as a footnote on the first text page. The author's name must be followed by an abstract of not more than 200 words. The abstract should be single-spaced, and in italics, and should make clear the purpose and findings of the paper.

b. The abstract and references must be single-spaced. Otherwise, the manuscript must be double-spaced, and the length of the paper ordinarily may not exceed 35 printed pages or 13,000 words, counting the reference list. If submitting a hard copy, the manuscript must be printed on one side of the paper only.

c. The JSA uses the author-date documentation system of The Chicago Manual of Style, 15th edition (Chicago: University of Chicago Press, 2003). Text citations should appear as follows:

(Bagwell and Staiger 1997) or
(Bagwell and Staiger 1997, 12) if a specific page is cited

d. Reference List. Please list all references alphabetically according to the author's last name. When more than one work is cited for the same author, the works should be listed chronologically, with the most recent work listed last. Please observe the following: (i) give complete periodical data such as volume, issue, page numbers, series; (ii) do not use abbreviations for titles of journals; (iii) titles of books and periodicals are capitalized and italicized; (v) article or chapter titles appear in quotation marks and are capitalized. Reference list entries should adhere to the following examples:

Journal article

Bagwell, Kyle, and Robert W. Staiger. 1997. "Multilateral Tariff Cooperation during the Formation of Free Trade Areas." International Economic Review 38 (4): 291–319.

Book

Kemp, Murry C. 1964. The Pure Theory of International Trade. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Chapter in a Book

Bagwell, Kyle, and Robert W. Staiger. 1997. "Multilateral Tariff Cooperation during the Formation of Free Trade Areas." In The Pure Theory of International Trade, ed. Mary Smyth, 291–319. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

e. Short quotations within the text should appear within quotation marks. Longer quotations should begin on a new line and be indented about 2 cm from the left margin. Words, punctuation, underlining, or italics not present in the original work should be contained in square brackets or noted as "emphasis added."

f. The first paragraph of a new section or subsection should not be indented. Otherwise, the beginning of each new paragraph should be indented. In titles of sections and subsections, the first letter of each word should be capitalized. Titles of sections and subsections should be appropriately numbered. Contributors should place tables, figures, and graphs within the manuscript at the same location as is desired for the final version of the paper. (Contributors must not submit tables, figures, and graphs on separate sheets.)

g. The JSA cannot consider any research paper previously published in another journal, and contributors are not permitted to have the same paper simultaneously under review at the JSA and another journal. Likewise, the JSA cannot consider any paper that has been published in the proceedings of a conference or which is being considered for publication in the proceedings of a conference.

h. If a submitted paper has been presented at a conference, then the author must make appropriate acknowledgements.

i. If a submitted manuscript is the property of some other party (such as a research institution), then the contributor must obtain permission from that party prior to submitting the manuscript to the JSA; when the manuscript is submitted, the contributor must make appropriate acknowledgments.

j. Any article published in the JSA becomes the property of the JSA, and the right of disseminating such articles belongs exclusively to the JSA. However, authors do retain the right to publish their articles as part of a book, provided that appropriate reference is made to the publication in the JSA.

k. Please note that manuscripts that fail to conform to the above guidelines will be immediately returned to the contributor.

• Dissertations

Authors may submit summaries of PhD dissertations, provided that such dissertations have been successfully completed and the author has completed the PhD degree.

• Book Reviews

Authors may submit reviews of books published within the last three years. Such reviews may not exceed 10 pages in length and must include a cover page with all of the following information:

a. the full title of the book
b. the full name of the author of the book
c. the full name of the publisher
d. the place of publication
e. the date of publication
f. the number of pages in the book
g. the full name and address of the reviewer

If the book is published in a language other than English, then the information requested in parts (a) through (f) must be provided both in English and in the language in which the book is published.